



بنك برقان ش.م.ك.ع

(شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في دولة الكويت)

أوراق مالية دائمة (سندات) ضمن الشريحة الأولى لرأس المال بقيمة اسمية 150 مليون دينار كويتي ("السندات") مؤلفة من سندات بقيمة 75 مليون دينار كويتي بفائدة ثابتة بمعدل 7.25% ("سندات ذات الفائدة الثابتة") وسندات بقيمة 75 مليون دينار كويتي بفائدة متغيرة بمعدل 3.25% زائد سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي ("سندات ذات الفائدة المتغيرة")

يجري تقديم هذه النشرة للاكتتاب الخاص (ويشار إليها فيما بعد بـ "النشرة" أو "نشرة الاكتتاب") بشكل سري لعدد محدود من المستثمرين المؤهلين (كما هم معرفين في هذه النشرة) و/أو أي أشخاص آخرين توافق عليهم هيئة أسواق المال في دولة الكويت (ويشار إليها فيما بعد بـ "الهيئة" أو "هيئة أسواق المال") من وقت لآخر، لغرض وحيد وهو تقييم الاكتتاب المحتمل في السندات (كما هي معرفة في هذه النشرة) التي ستصدر من قبل بنك برقان ش.م.ك.ع. (ويشار إليه فيما بعد بـ "البنك" أو "الجهة المصدرة" أو "المصدر"). إن "المستثمر المؤهل" هو إما المستثمر المحترف بطبيعته (كما هو موضح أدناه) أو المستثمر المحترف المؤهل (كما هو موضح أدناه في هذه النشرة). إن "المستثمر المحترف بطبيعته" هو إما: (أ) حكومة أو هيئة عامة أو بنك مركزي أو مؤسسة دولية (على سبيل المثال، البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو صندوق النقد الدولي)، أو (ب) الأشخاص المرخص لهم من الهيئة وصناديق الاستثمار، وغيرهم من المؤسسات المالية التي تخضع لإحدى الجهات الرقابية داخل دولة الكويت أو خارجها، أو (ج) شركة رأس مالها المدفوع مليون دينار كويتي أو ما يعادلها على الأقل. إن "المستثمر المحترف المؤهل" هو إما: (أ) مستثمر لديه تعاملات في الأوراق المالية بأحجام كبيرة وبمتوسط لا يقل عن 250,000 دينار كويتي (أو ما يعادلها) في كل ربع سنة على مدار السنتين السابقتين، أو (ب) مستثمر لا تقل حجم أصوله (بما في ذلك النقد) عن قيمة 100,000 دينار كويتي (أو ما يعادلها) مودعة لدى شخص أو أكثر مرخص لهم من قبل الهيئة لتقديم خدمات إدارة المحافظ / الأصول. أو (ج) مستثمر يعمل أو سبق له العمل في القطاع المالي لمدة سنة على الأقل في منصب مهني محترف، يتطلب معرفة بالمعاملات أو الخدمات ذات الطبيعة الموصوفة بالنشرة الماثلة. لا يجوز تفسير محتويات هذه النشرة على أنها إستشارة إستثمارية، قانونية أو ضريبية. قُدمت هذه النشرة بشكل سري فقط ليطلع عليها الشخص الذي تم تسليم هذه النشرة إليه نيابة عن المصدر ولا يجوز إعادة طباعتها أو توزيعها، سواء كلياً، أو جزئياً، أو كشف محتويات النشرة، أو استخدامها لأي غرض دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من المصدر. يوافق كل مستثمر مؤهل يقبل هذه النشرة على إعادتها إلى أي من مدراء الإصدار المبينة أسماؤهم أدناه (ويشار إليهم منفردين بـ "المدير" ومجمعين بـ "المديرين" أو "مدراء الإصدار المشتركين وكلاء الاكتتاب") فوراً عند الطلب. لا يعني تسليم هذه النشرة أن المعلومات المذكورة في هذه النشرة صحيحة في أي وقت لاحق لتاريخ تحرير هذه النشرة المذكور على صفحة غلافها.

إن إصدار الطرح الخاص من قبل المصدر لسندات دائمة ضمن الشريحة الأولى لرأس المال والتي تبلغ قيمتها الاسمية 150 مليون دينار كويتي، مؤلفة من شريحتين كالتالي: (1) سندات ذات فائدة ثابتة بقيمة 75 مليون دينار كويتي ("السندات ذات الفائدة الثابتة") و (2) سندات ذات فائدة متغيرة بقيمة 75 مليون دينار كويتي ("السندات ذات الفائدة المتغيرة") (ويشار إلى السندات ذات الفائدة المتغيرة، مع السندات ذات الفائدة الثابتة مجتمعين بـ "السندات"). ويبلغ سعر إصدار السندات 100 بالمائة من قيمتها الاسمية على ألا تتجاوز إجمالي قيمة السندات المصدرة من كلا الشريحتين 150 مليون دينار كويتي.

سيتم سداد كافة مبالغ الفوائد المترتبة على السندات وفقاً للشروط والأحكام المحددة في أحكام وشروط الإصدار ("الشروط"). وتسري الفائدة على السندات اعتباراً من تاريخ إصدار السندات وتسدّد بشكل ربع سنوي على دفعات وذلك بعد انقضاء الثلاث أشهر الأولى من تاريخ إصدار السندات. تسدّد الفائدة على السندات كاملة دون أي استقطاع، أو احتجاز أو خصم أو حجز بسبب الضرائب الكويتية كما هو موضح في هذه النشرة. يحسب سعر الفائدة الذي يستحق على السندات ذات الفائدة الثابتة على أساس سعر الفائدة الثابتة المتمثل في مجموع سعر الخصم (كما هو معرف في هذه النشرة) بتاريخ الإصدار بالإضافة إلى 3.00% بالمائة سنوياً للخمس سنوات الأولى بعد تاريخ إصدارها. للفترة اللاحقة التي تكون فيها السندات ذات الفائدة الثابتة مستحقة الدفع، يحسب سعر الفائدة الذي يستحق على السندات ذات الفائدة الثابتة على أساس مجموع سعر إعادة تحديد الفائدة (كما هو معرف في هذه النشرة) بالإضافة إلى 3.00% بالمائة سنوياً. وسوف يحسب سعر الفائدة على السندات ذات الفائدة المتغيرة، خلال فترة الفائدة (كما هي معرفة في هذه النشرة) على أساس مجموع سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي والساري اعتباراً من الساعة 12:00 ظهراً بتوقيت دولة الكويت في تاريخ تحديد الفائدة (كما هو معرف في هذه النشرة) بالإضافة إلى 3.25% بالمائة سنوياً، شريطة عدم تجاوز إجمالي سعر الفائدة المتغيرة السعر المطبق على السندات ذات الفائدة الثابتة في الوقت ذاته بالإضافة إلى 1.00 بالمائة.

لقد تم تصنيف السندات بسندات مساندة غير مضمونة بدرجة "BBB-" كما في 19 أبريل 2024 من قبل وكالة التصنيف كابيتال انتليجانس ("وكالة التقييم"). لا يعتبر تقييم السندات توصية بشرائها أو بيعها أو الاحتفاظ بها، كما أنه من الممكن إعادة النظر في هذا التقييم أو تعليقه أو سحبه في أي وقت من قبل وكالة التقييم. وقد أعطت وكالة التقييم موافقتها النهائية على تضمين التصنيف الائتماني في هذه النشرة، كما تم تقديم صورة عن هذه الموافقة للهيئة، مع الإشارة إلى أن وكالة التقييم لم تسحب هذه الموافقة قبل تاريخ تقديم هذه النشرة للهيئة للموافقة عليها.

السندات هي أوراق مالية دائمة لا يوجد بالنسبة لها تاريخ استحقاق ثابت، ويحق للمصدر فقط استردادها أو شرائها أو تغييرها وفقاً لأحكام الشرط 4 (الاسترداد، التغيير، والشراء) الذي يتضمن أن يجوز للبنك استعمال خيار الاسترداد، (مع مراعاة توفر شروط معينة)، لاسترداد كل أو جزء من السندات، وذلك بعد انقضاء فترة خمس (5) سنوات من تاريخ إصدار السندات. نرجو مراجعة الفقرة 4(د) (خيار الاسترداد).

تتمثل كل شريحة من **السندات بسند شامل (Global Bond)** دائم واسمي (ويشار إلى كل سند منها بـ"**سند شامل**")، دون قسائم فائدة، وذلك بقيمة اسمية تبلغ 75 مليون دينار كويتي لشريحة **السندات ذات الفائدة الثابتة**، وبقيمة اسمية تبلغ 75 مليون دينار كويتي لشريحة **السندات ذات الفائدة المتغيرة**. يتم إيداع كل سند شامل لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (مقفلة) وتسجيله باسمها، ويتم قيده إلى حسابات المكتتبين لدى **الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك. (مقفلة)**. يجوز تحويل ملكية السندات المثبتة بالسندات الشاملة من خلال **الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك. (مقفلة)** وفقاً للقواعد والإجراءات السارية لدى **الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك. (مقفلة)**.

ويكون كل سند شامل قابل للتحويل في حالات معينة منصوص عليها بالتفصيل في السند الشامل إلى سندات اسمية نهائية تكون قيمة كل سند اسمي منها 50,000 د.ك (خمسون ألف دينار كويتي). يرجى مراجعة الفصل الوارد بنشرة الاكتتاب بشأن "موجز أحكام السندات الممثلة في شكل السند الشامل". لقد تمت الموافقة على إصدار **السندات** بموجب قرار الجمعية العمومية للبنك الصادر بتاريخ 1 أبريل 2023 وكذلك قرار مجلس إدارة البنك المؤرخ 9 أكتوبر 2023 كما تم الحصول على الموافقة الميدانية من **بنك الكويت المركزي** بتاريخ 12 نوفمبر 2023 لإصدار السندات وموافقة بنك الكويت المركزي النهائية بتاريخ 18 أبريل 2024. وكذلك أصدرت **هيئة أسواق المال** في دولة الكويت موافقتها على إصدار **السندات** بتاريخ 10 يناير 2024. كما وافقت **هيئة أسواق المال** بتاريخ 1 أبريل 2024 على نشرة الاكتتاب.

تبدأ فترة الاكتتاب بعد الحصول على موافقة الهيئة على بنود نشرة الاكتتاب بشأن السندات وتنتهي في تاريخ أقصاه 20 يوم عمل من تاريخ فتح باب الاكتتاب. يقصد بمصطلح "**يوم عمل**" لغايات هذه النشرة، أي يوم تفتح فيه **البنوك** لمباشرة أعمالها العامة في دولة الكويت (باستثناء أيام الجمعة والسبت) وباستثناء أيام العطلات الرسمية إلا إذا تمت الإشارة بغير ذلك في هذه النشرة.

تنبيه للمستثمرين المحتملين

ينصح المصدر بأن تستشير شخصاً مؤهلاً ومُرخصاً له من قبل الهيئة لتقديم المشورة حول محتويات هذه النشرة قبل اتخاذ قرار الاكتتاب في السندات من عدمه. هذا التنبيه هو للتقيد بأحكام المادة 5-11 (15) من الكتاب 11 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 (وتعديلاتهما).

قد تم الحصول على موافقة هيئة أسواق المال على هذه النشرة. وتم إعداد هذه النشرة وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما. ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة الذين وردت أسماؤهم في هذه النشرة تحت عنوان (الإدارة)، مجتمعين أو منفردين، المسؤولية الكاملة عن دقة وصحة كافة المعلومات الواردة في هذه النشرة فيما يتعلق **بالجهة المصدرة والسندات**، كما يؤكدون على أنه، على حد علمهم وبعد قيامهم بكافة الاستفسارات المعقولة، ليس هنالك ثمة حقائق أو معلومات أخرى قد يؤثر إغفالها على دقة أو صحة أي بيان أو إفادة وردت في هذه النشرة. ويؤكد كل من أعضاء مجلس الإدارة الذين وردت أسماؤهم في هذه النشرة تحت عنوان (الإدارة) أن كافة المعلومات الواردة في نشرة الإكتتاب كامله ودقيقة وصحيحة وأنه تم بذل العناية الواجبة من أجل دعم هذا البيان وأنه قد تم الإفصاح للمستثمرين عن كافة المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والمصدر من أجل إتخاذ قرار بشأن الإكتتاب في الأوراق المالية من عدمه وأنه قد تم الإمتثال لكافة الأحكام ذات الصلة في الكتاب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال وجميع ما ورد في القانون واللائحة سالف الذكر وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الهيئة.

يقر مدراء الإصدار المشتركين ووكلاء الإكتتاب والمصدر ، بتحملهم المسؤولية في حال عدم صحة البيانات التي تضمنتها نشرة الإكتتاب، وبأن نشرة الإكتتاب على حد علمهم وبعد قيامهم بكافة الاستفسارات المعقولة، لم تغفل أي معلومات أو وقائع جوهرية، وقد تم إعدادها وفقاً للمعلومات والبيانات التي تتطابق مع الواقع.

يقر مستشارو المصدر القانونيون بأنه تمت مراجعة نشرة الإكتتاب والمستندات ذات الصلة بها والتي زودتهم بها الجهة المصدرة، وأنه على حد علمهم وبعد قيامهم بكافة الاستفسارات المعقولة، فإن نشرة الإكتتاب تستوفي المتطلبات القانونية ذات الصلة وبأن الجهة المصدرة قد استوفت الموافقات اللازمة التي تجعل التزام الجهة المصدرة صحيحاً وناقذاً.

لا تتحمل هيئة أسواق المال أي مسؤولية تتعلق بمحتويات هذه النشرة، ولا تضمن دقتها أو تمامها، كما تخلي نفسها بشكل واضح وصریح من أي مسؤولية أيًا كان نوعها بسبب أي خسارة يمكن أن تنشأ أو تحدث بسبب الاعتماد على أي جزء من هذه النشرة.

حررت نشرة الإكتتاب هذه بتاريخ 9 مايو 2024

منسق الإصدار الوحيد

KAMCO
INVEST

مدراء الإصدار المشتركين ووكلاء الإكتتاب

بنك الخليج
GULF BANK

KAMCO
INVEST

شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع. ("كامكو إنفست") وبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("بنك الخليج")

إقرار بالمسؤولية

الأشخاص المسؤولون عن نشرة الاكتتاب

تم إعداد هذه النشرة من قبل:

الاسم: انطوني جين ضاهر
الوظيفة: الرئيس التنفيذي للمجموعة
العنوان: بنك برقان ش.م.ك.ع.

يتحمل كل عضو من أعضاء مجلس إدارة الجهة المصدرة الذين وردت أسماؤهم في هذه النشرة مسؤولية المعلومات الواردة في هذه النشرة. وعلى حد علم واعتقاد أعضاء مجلس الإدارة الذين بذلوا العناية الواجبة في الحدود المعقولة وقاموا بإجراء فحص كامل وتفصيلي نافي للجهالة للتحقق من صحة المعلومات، فإن المعلومات الواردة في هذه النشرة (أ) هي كاملة ودقيقة وصحيحة وأنه تم بذل العناية الواجبة من أجل دعم هذا البيان ، و(ب) قد تم الإفصاح للمستثمرين عن كافة المعلومات المتعلقة بالسندات والمصدر من أجل اتخاذ قرار بشأن الاكتتاب في السندات من عدمه، وأنه (ج) قد تم الامتثال لكافة الأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، ولكافة الأحكام ذات الصلة الواردة في الكتاب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ، بالإضافة إلى القرارات والتعليمات الصادرة عن هيئة أسواق المال من وقت لآخر، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والأنظمة والتعليمات الصادرة عن هيئة أسواق المال.

عن مجلس إدارة الجهة المصدرة:

التوقيع:

المسمى الوظيفي:
رئيس مجلس الإدارة

الاسم:
الشيخ/ عبدالله ناصر صباح الأحمد الصباح

ملاحظات هامة

تتضمن نشرة الاكتتاب هذه معلومات تتعلق ببنك برفان ش.م.ك.ع. (ويشار إليه بـ "البنك" أو "الجهة المصدرة") والسندات. لم يصرح البنك لأي جهة من الغير بتقديم أي بيانات أو معلومات أو تعهدات فيما يتعلق بالبنك أو بالسندات باستثناء تلك التي وردت في هذه النشرة أو التي تمت الموافقة عليها واعتمادها من قبل البنك لهذا الغرض. ولا يمكن الاعتماد على مثل تلك البيانات أو المعلومات أو التعهدات أو الافتراض بأن البنك أو مدراء الإصدار المشتركين المبينة أسماؤهم على غلاف هذه النشرة (ويشار إليهم بـ "المديرين") قد أقرروا ووافقوا على تلك البيانات والمعلومات والتعهدات.

وبالرغم من أن البنك قد قام بكافة الاستفسارات في الحدود المعقولة للتأكد من دقة المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه كما هي في تاريخ هذه النشرة، فإن بعض المعلومات المتعلقة بالسوق والقطاع المصرفي التي تضمنتها نشرة الاكتتاب أخذت من مصادر أخرى. لذلك، وبالرغم من أنه ليس لدى أي من البنك أو المديرين ومستشاريهم أي سبب يدفعهم للتشكيك في دقة تلك المعلومات، إلا أنه تقتضي الإشارة إلى أنه لم يتم التحقق من تلك المعلومات بشكل مستقل، وبالتالي فإن هذه النشرة لا تتضمن أي تعهد أو ضمانات فيما يتعلق بدقة أي من تلك المعلومات أو بأنها مكتملة.

إن المعلومات المبينة في نشرة الاكتتاب هذه وكما هي واردة في تاريخ هذه النشرة هي قابلة للتعديل. وعلى وجه الخصوص، فإن الوضع المالي الفعلي للبنك وكذلك قيمة السندات قد تتأثر سلبياً بفعل التطورات المستقبلية المتعلقة بعوامل التضخم أو تكاليف التمويل أو الضرائب أو أية عوامل اقتصادية أو سياسية أخرى أو أية عوامل أخرى خارجة عن إرادة البنك. ولا يجوز بأي شكل من الأشكال تفسير أو الاعتماد على أن تسليم نشرة الاكتتاب هذه، أو أن أي تصريح شفهي أو خطي أو مطبوع يتعلق بالسندات، يشكل وعداً أو تعهداً أو ضمانات بشأن أية أرباح أو نتائج أو أحداث مستقبلية. كما أن تسليم هذه النشرة أو عرض أي سندات للاكتتاب أو بيع أو تسليم هذه السندات لن يعني في أي ظرف من الظروف أن المعلومات الواردة في هذه النشرة بشأن الجهة المصدرة دقيقة في أي وقت بعد تاريخ هذه النشرة، أو أن أي من المعلومات المقدمة بشأن إصدار السندات صحيحة في أي وقت بعد التاريخ المذكور في المستند الذي يتضمن تلك المعلومات. ولا يتعهد مدراء الإصدار المشتركين صراحة بمراجعة الأحوال أو الشؤون المالية للشركة المصدرة خلال فترة إصدار السندات، أو تقديم المشورة لأي مستثمر في السندات بشأن المعلومات الواردة لها، أو أنه لم يكن هناك أي تغيير في شؤون أي طرف مذكور في هذه النشرة منذ ذلك التاريخ.

لا يجوز اعتبار نشرة الاكتتاب هذه على أنها توصية من جانب البنك أو المديرين أو أي من مستشاريهم أو التابعين لهم للاشتراك في عملية طرح السندات. إن المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه هي ذات طابع عام، وقد تم إعدادها دون الأخذ في الاعتبار أي أهداف استراتيجية أو ظروف مالية أو احتياجات استثمارية معينة لأي مستثمر محتمل. لا تهدف هذه النشرة أو أي معلومات أخرى يتم تقديمها بشأن إصدار السندات لتقديم أساس يقوم على أي تقييم انتمائي أو أي تقييم آخر، كما لا تشكل عرضاً أو دعوة مقدمة نيابة عن الجهة المصدرة أو أي من مدراء الإصدار المشتركين للاكتتاب بالسندات أو شرائها.

ويتحمل كل من توجه إليه نشرة الاكتتاب هذه مسؤولية الحصول، قبل اتخاذ أي قرار استثماري بشأن السندات، على استشارة مهنية مستقلة بطريقته الخاصة بشأن البنك أو طرح السندات، وكذلك مسؤولية القيام بتقييمه الخاص المستقل للبنك وللإستثمار في السندات وللمعلومات والافتراضات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه والاستعانة بتلك الاستشارة والتحليل والتوقعات عندما يرتئي ضرورة لذلك من أجل اتخاذ أي قرار استثماري بشأن السندات. ولا يجوز للمستثمرين المحتملين تفسير محتويات هذه النشرة على أنها تمثل استشارة ضريبية أو استثمارية أو قانونية. وقبل شراء أية سندات، يتعين على كل مستثمر محتمل الرجوع إلى مستشار مالي مرخص أصولاً من قبل هيئة أسواق المال في دولة الكويت طلباً لمشورته، بالإضافة إلى مستشاريه القانونيين والضريبيين ومستشاري الأعمال لتحديد ملائمة وتبعات الاستثمار في السندات بالنسبة لذلك المستثمر والتوصل إلى تقييم مستقل لذلك الاستثمار. إن الغرض والهدف الوحيد لهذه النشرة هو تقديم معلومات أساسية عن البنك لمساعدة كل من توجه إليهم هذه النشرة في إجراء تقييم مستقل لعملية طرح السندات وأي استثمار محتمل في تلك السندات.

إن توزيع هذه النشرة وعرض السندات أو بيعها هو محظور في بعض الأنظمة القانونية خارج دولة الكويت. ويتعين على الأشخاص الحائزين على هذه النشرة التحقق من تلك القيود ومراعاتها وذلك تلبية لشروط مدراء الإصدار المشتركين والبنك.

لا تشكل النشرة الماثلة، تحت أي ظرف من الظروف، عرضاً للبيع أو التماس عرض للشراء، ولا يجوز بيع السندات في الولايات المتحدة أو أي ولاية قضائية أخرى يكون فيها هذا العرض أو الالتماس أو البيع غير قانوني. لم ولن تُسجل أي سندات يتم إصدارها، بموجب قانون الأوراق المالية أو أي سلطة تنظيمية للأوراق المالية، في أي ولاية أو نطاق قضائي آخر في الولايات المتحدة، ولا يجوز طرحها أو بيعها أو التعهد بها أو التنازل عنها بأي شكل آخر خلاف ذلك، داخل الولايات المتحدة أو لحساب أو لصالح مواطنين أمريكيين.

يقتصر الاكتتاب في هذه السندات على المستثمرين المؤهلين و/أو أي أشخاص آخرين قد توافق عليهم هيئة أسواق المال في الكويت. إن "المستثمر المؤهل" هو إما المستثمر المحترف بطبيعته (كما هو موضح في هذه النشرة) أو المستثمر المحترف المؤهل (كما هو موضح في هذه النشرة). إن "المستثمر المحترف بطبيعته" هو إما: أ) حكومة أو هيئة عامة أو بنك مركزي أو مؤسسة دولية (على سبيل المثال، البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو صندوق النقد الدولي)، أو ب) الأشخاص المرخص لهم من الهيئة وصناديق الاستثمار وغيرهم من المؤسسات المالية التي تخضع لإحدى الجهات الرقابية داخل دولة الكويت أو خارجها، أو ج) شركة رأس مالها المدفوع مليون دينار كويتي أو ما يعادلها على الأقل. "إن المستثمر المحترف المؤهل" هو إما: أ) مستثمر لديه تعاملات في الأوراق المالية بأحجام كبيرة وبمتوسط لا يقل عن 250,000 دينار كويتي (أو ما يعادلها) في كل ربع سنة على مدار السنتين السابقتين، أو ب) مستثمر لا تقل حجم أصوله (بما في ذلك النقد) عن قيمة 100,000 دينار كويتي (أو ما يعادلها) مودعة لدى شخص أو أكثر مرخص لهم من قبل الهيئة لتقديم خدمات إدارة المحافظ/الأصول أو ج) مستثمر يعمل أو سبق له العمل في قطاع الخدمات المالية لمدة سنة على الأقل في منصب مهني محترف، يتطلب معرفة بالمعاملات أو الخدمات ذات الطبيعة الموصوفة بالنشرة الماثلة.

قد لا تكون السندات استثماراً ملائماً لجميع المستثمرين. لذا يتعين على كل مستثمر محتمل في السندات أن يحدد ملائمة ذلك الاستثمار وذلك في ضوء ظروفه الخاصة. وعلى وجه الخصوص، يتعين على كل مستثمر محتمل القيام بما يلي:

- أ- أن يكون مستثمراً مؤهلاً.
- ب- أن يكون لديه معرفة وخبرة كافية للقيام بتقييم مُجدي للسندات ومميزات ومخاطر الاستثمار في السندات، والمعلومات الواردة في هذه النشرة.
- ت- أن يتمكن من الوصول إلى الأدوات التحليلية المناسبة وأن يكون على دراية بها وذلك لتقييم أي استثمار في السندات في سياق وضعه المالي الخاص، وكذلك تقييم تأثير السندات على إجمالي محفظته الاستثمارية.
- ث- أن يكون لديه الموارد المالية والسيولة الكافية لتحمل كافة مخاطر الاستثمار في السندات، بما في ذلك الحالات التي تختلف فيها عملة سداد المبالغ الاسمية ومبالغ الفائدة عن عملة المستثمر المحتمل.
- ج- أن يكون لديه فهم تام بشروط السندات، وأن يكون على دراية بسير الأعمال في أية أسواق مالية ذات صلة.
- ح- أن يكون قادراً (سواء بمفرده أو بمساعدة مستشار مالي) على تقييم السيناريوهات المحتملة للعوامل الاقتصادية وغير ذلك من العوامل التي يمكن أن تؤثر على استثماره وقدرته على تحمل المخاطر المحتملة.

لا تعتبر هذه النشرة، ولا أي إشعار أو مراسلات تم توصيلها إلى حاملي أي سندات (أو الفوائد فيها) أو حملة السندات المحتملين (أو الفوائد فيها) من قبل أو بالنيابة عن المصدر على أنه مشورة بشأن مزايا شراء أو الإكتتاب بأي سندات (أو الفوائد فيها). فإذا كان لديك أي شك حول محتويات هذه النشرة، ينبغي عليك استشارة وسيط أوراق مالية أو محامي أو محاسب أو غيرهم من المستشارين الماليين التابعين لك. ويجب التذكر بأن سعر السندات قد ينخفض أو يرتفع على حد سواء.

لم يتم تحويل أي شخص لإعطاء أي معلومات أو تقديم أي تعهدات فيما يتعلق بطرح السندات غير الأشخاص المذكورين في هذه النشرة، وفي حالة تقديم تلك المعلومات أو التعهدات، فإنه يجب عدم الاعتماد عليها وعدم اعتبارها على أنها معتمدة من قبل المديرين أو المصدر. ولا يجوز أن يؤدي أي توزيع لهذه النشرة أو الطرح أو أي عملية بيع أو تقديم لأي سندات تتم بموجبها بأي حال من الأحوال إلى تكوين انطباع ضمني بأنه لم يحدث هناك أي تغيير، أو أي حدث يحتمل بشكل معقول أن يتضمن أي تغيير في أوضاع المصدر، منذ تاريخ هذه النشرة.

فيما يتعلق بطرح السندات، يجوز لأحد صانعي السوق المرخصين من هيئة أسواق المال أن يقوم (دون أن يتحمل المصدر أية مسؤولية) بإجراء صفقات من أجل الحفاظ على استقرار أو تثبيت السعر السوقي للسندات عند مستويات بخلاف تلك المستويات التي قد تكون سائدة في الحالات الأخرى. ويجوز القيام بتلك الصفقات في السوق المفتوحة أو بأي طريقة أخرى، كما يجوز في حالة البدء في تنفيذ تلك الصفقات وقفها في أي وقت دون إخطار.

إن المعلومات المالية الواردة في هذه النشرة لأية فترة تنتهي بعد تاريخ 31 ديسمبر 2023 لم تخضع للتدقيق المالي. وقد تم مراجعة المعلومات المالية للفترة المنتهية في 31 مارس 2024 من قبل مدققي حسابات البنك المصدر وفقاً لما تتطلبه القوانين واجبة التطبيق.

تقريب الأرقام

لقد تم تعديل وتقريب بعض الأرقام والنسب المئوية المشار إليها في هذه النشرة. ولأغراض احتساب بعض الأرقام والنسب المئوية، تم استخراج الأرقام الأساسية الواردة في البيانات المالية ذات الصلة بدلاً من الأرقام المقربة الواردة في هذه النشرة. بناءً عليه، فإن الأرقام المدرجة في نفس الفئة في الجداول المذكورة في النشرة قد تتغير بشكل طفيف بين جدول وآخر، كما أن مجموع الأرقام المذكورة في بعض الجداول لا تمثل المجموع الحسابي الفعلي للأرقام الواردة في ذلك الجدول.

جميع الاشارات الى "د.ك." و "دينار كويتي" في نشرة الاكتتاب هذه تعني الدينار الكويتي، العملة الرسمية لدولة الكويت وجميع الاشارات الى "دولار أميركي" أو "الدولار" أو "د.أ." أو "\$" تعني الدولار الأمريكي، وهي العملة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية.

إن بعض البيانات التي وردت في نشرة الاكتتاب هذه قد تشير إلى نظرة مستقبلية تطلعية. وتتضمن البيانات المستقبلية بيانات تتعلق بخطط الجهة المصدرة وأهدافها وأغراضها واستراتيجياتها وعملياتها المستقبلية وأدائها المستقبلي، وكذلك الافتراضات التي تنطوي عليها تلك البيانات المستقبلية. تشير الكلمات التالية في هذه النشرة: "يتوقع" و"يقدر" و"يرى" و"ينوي" و"يخطط" و"يعتقد" و"يهدف" و"يسعى" و"قد" و"سوف" و"يجب" وكذلك أية تعابير مشابهة، إلى البيانات المستقبلية. وقد بنت الجهة المصدرة هذه البيانات المستقبلية على الرؤية الحالية لإدارتها فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية والأداء المالي المستقبلي. وعلى الرغم من أن الجهة المصدرة ترى أن التوقعات والتنبؤات التي تعكسها البيانات المستقبلية للجهة المصدرة تعتبر معقولة كما هي في تاريخ نشرة الاكتتاب هذه، فإن النتائج الفعلية لعمليات الجهة المصدرة في حال تحقق واحد أو أكثر من المخاطر أو ثبوت عدم جدية التوقعات المشار إليها، بما في ذلك تلك المخاطر التي حددها البنك، أو في حال ثبوت عدم صحة أو دقة التوقعات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه، قد تختلف عما هو متوقع أو متنبأ به. إن دلالات تلك البيانات المستقبلية تنحصر بتاريخ نشرة الاكتتاب هذه. ومع عدم الإخلال بأية متطلبات أو شروط منصوص عليها بموجب القوانين واللوائح واجبة التطبيق، فإن الجهة المصدرة تخلي مسؤوليتها بشكل صريح إزاء أي التزام أو تعهد بتوزيع أي تحديثات أو تعديلات لأي من البيانات المستقبلية الواردة في نشرة الاكتتاب هذه بعد تاريخ هذه النشرة ليعكس أي تغيير في التوقعات الخاصة بتلك البيانات، أو أي تغيير في الأحداث أو الظروف أو الأوضاع التي بنيت عليها تلك البيانات المستقبلية المتوقعة.

المقاييس المالية من خارج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومقاييس الأداء البديلة

تحتوي هذه النشرة على إشارات إلى بعض المقاييس من خارج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بما في ذلك كفاية رأس المال، ومعدلات الرفع المالي، ونسب أخرى معينة واردة في قسم "معلومات مالية مختارة" والمشار إليها في هذه النشرة. وتشكل جميع هذه المقاييس مقاييس أداء بديلة كما هي معرفة في المبادئ التوجيهية للهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق بخصوص مقاييس الأداء البديلة (ويشار إليها فيما بعد بـ"مقاييس الأداء البديلة").

ويعتقد البنك (كما هو مُعرف أدناه في هذه نشرة الاكتتاب) أن مقاييس الأداء البديلة المدرجة في النشرة توفر معلومات تكملية مفيدة للمستثمرين ولإدارة البنك، حيث إنها تسهل تقييم الأداء التشغيلي والمركز المالي خلال فترات الإبلاغ المالي. ومع ذلك، ينبغي للمستثمرين أن يتنبهوا إلى أنه لا تقوم كافة الشركات باحتساب المقاييس المالية بنفس الطريقة، كمثال مقاييس الأداء البديلة التي اعتمدها البنك في النشرة الماثلة، فإن هذه الأمور المالية لا يمكن أن تقارن دائماً بشكل مباشر بمقاييس الأداء المستخدمة من قبل الشركات الأخرى.

وينبغي ألا ينظر إلى مقاييس الأداء البديلة المستخدمة في هذه النشرة بمعزل عن باقي الأمور ولا ينبغي أن تُعتبر مقياساً للأداء المالي أو السيولة في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولا ينبغي اعتبار هذه المقاييس من خارج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بديلاً عن الإيرادات، أو الأرباح، أو الخسائر للفترة المعنية، أو أي مقاييس أداء أخرى معتمدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما لا يمكن اعتبارها كبديل للتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، أو الاستثمار، أو التمويل، أو أي مقياس آخر للسيولة المعتمدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ولا تشير المقاييس من خارج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالضرورة إلى ما إذا كانت التدفقات النقدية كافية أو متاحة لتلبية الاحتياجات النقدية، وقد لا تكون مؤشراً على النتائج الفعلية للعمليات. وبالإضافة إلى ذلك، قد لا تكون مقاييس الأداء البديلة في هذه النشرة مماثلة للمقاييس الأخرى التي تحمل عنواناً مماثلاً والتي تستخدمها شركات أخرى. ويعتقد البنك أن صافي هامش الفائدة وغيره من المقاييس المنصوص عنها في هذه النشرة من خارج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي مؤشرات مفيدة بشأن الأداء المالي ويستخدمها المستثمرون على نطاق واسع لمراقبة نتائج أعمال البنوك بشكل عام. ونظراً لما يتمتع به البنك وشركات أخرى من حرية تقدير في تحديد هذه المقاييس وحساب المبالغ المدرجة فيها، ينبغي الحرص عند مقارنة هذه المقاييس مع المقاييس المماثلة التي تستخدمها شركات أخرى.

عرض المعلومات المالية وغيرها من المعلومات

- ما لم يُذكر خلاف ذلك، تم استقاء المعلومات المتعلقة بالبيان المالي الموحد، بيان الدخل الموحد، بيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد المدرجة في هذه النشرة الأساسية والخاصة بالبنك وشركائه التابعة (مجتمعين "المجموعة") من:
- فيما يخص المعلومات المالية لتاريخ وللجنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، وكذلك لتاريخ وللجنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، فقد تم استخراجها من البيانات المالية الموحدة المدققة لنهاية وللجنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، بما في ذلك الملاحظات المتعلقة بها وتقرير المراجعة الخاص بها ("البيانات المالية السنوية لعام 2023")؛ و
 - بالنسبة للمعلومات المالية لتاريخ وللجنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، استُقيت من البيانات المالية الموحدة المدققة لتاريخ وللجنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، بما في ذلك الملاحظات المرفقة بها وتقرير المراجعة الخاص بها ("البيانات المالية السنوية لعام 2022"، ومجموعة مع البيانات المالية السنوية لعام 2023، "البيانات المالية السنوية").

أساس إعداد البيانات المالية السنوية

قد تم إعداد البيانات المالية السنوية، التي تم ضمها بالإشارة في هذا المستند، وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) كما تم تبنيها للاستخدام في دولة الكويت طبقاً للوائح الخاصة بمؤسسات الخدمات المالية والتي نشرها بنك الكويت المركزي. تتطلب هذه اللوائح قياس خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) عند الحد الأعلى بين ECL على التسهيلات الائتمانية المحتملة

- تحت IFRS 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي أو الأحكام المطلوبة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي بالإضافة إلى تأثيرها المترتب على الإفصاحات ذات الصلة.
- تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 باستخدام سياسات محاسبية متسقة مع تلك المطبقة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 باستثناء التعديلات التالية التي أصبحت فعالة اعتباراً من 1 يناير 2023:
- إصلاح الضرائب الدولية - قواعد نموذج الركيزة الثانية: تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية IAS 12.
 - الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة: تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية IAS 12.
 - عقود التأمين IFRS 17.
 - تعريف التقديرات المحاسبية: تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية IAS 8.
 - الإفصاح عن سياسات المحاسبة: تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية IAS 1 وبيان ممارسة IFRS 2.

فهرس المحتويات

3	تنبيه للمستثمرين المحتملين
4	إقرار بالمسؤولية
5	ملاحظات هامة
10	فهرس المحتويات
11	موجز عن السندات
16	أحكام الإكتتاب و البيع
19	أحكام وشروط الإصدار
31	موجز أحكام السندات الممثلة في شكل السند الشامل
32	استخدام عوائد الإصدار
33	وصف أعمال البنك
37	نبذة عن أنشطة أعمال البنك والاستراتيجية
42	الإدارة
53	الهيكل التنظيمي
55	الشركات التابعة الرئيسية
59	هيكل رأس المال والاقتراض
60	توزيعات الأرباح من قبل البنك
61	معلومات مالية مختارة
66	المراجعة المالية
71	الأوراق المالية السابقة المصدرة من البنك
74	عوامل المخاطر
95	الضرائب
98	العقود الرئيسية
99	معلومات عامة
101	معلومات عن البنك المصدر وإدارته
103	البيانات المالية

موجز عن السندات

يجب قراءة هذا الموجز العام كمقدمة لهذه النشرة وأي قرار للاستثمار في أي سندات يجب أن يستند على دراسة هذه النشرة بالكامل. إن الموجز العام أدناه ليس مكتمل وهو مأخوذ من بقية هذه النشرة وينظر له مع بقية بنودها.
بنك برقان ش.م.ك.ع. **الجهة المصدرة**

صندوق بريد 5389، الصفاة 12170، دولة الكويت.	عنوان الجهة المصدرة
سندات دائمة (سندات) بالدينار الكويتي من ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال.	نوع السندات
150 مليون د.ك.	القيمة الاسمية للسندات
50,000 د.ك للسند.	فئات السندات
إجمالي الطرح 3,000 سند بقيمة 50,000 د.ك للسند الواحد.	عدد السندات
السندات هي أوراق مالية دائمة لا يوجد لها تاريخ استرداد محدد، وللمصدر فقط الحق في استردادها أو شرائها أو تعديلها وفقاً لأحكام الشرط 4 (استرداد وتعديل الأحكام والشراء).	مدة استحقاق السندات
100,000 د.ك. ويضاعف فيما بعد ب 100,000 د.ك مقسمة بالتساوي بين السندات ذات الفائدة الثابتة والمتغيرة.	الحد الأدنى للاكتتاب
يجوز استرداد جميع السندات، ولكن ليس جزئياً، وفقاً لخيار المصدر وذلك بعد استيفاء شروط الاسترداد (كما هي معرفة في الشرط 4 (استرداد وتعديل الأحكام و الشراء)) في تاريخ الاستدعاء الأول أو في أي تاريخ لدفع الفائدة بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليها حتى (ولكن باستثناء) التاريخ المحدد للاسترداد. لا يؤكد المصدر ولا يعطي أي توقعات بأنه سيمارس خيار الاسترداد. بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز للمصدر ممارسة خيار الاسترداد ما لم:	خيار الاسترداد
أ- يتم المصدر باستبدال السندات بموجودات رأسمالية أخرى ذات جودة مماثلة أو بجودة أعلى، وأن يتم هذا الاستبدال بشروط مناسبة لقدرة المصدر المالية،	
ب- أو يثبت المصدر أن مستوى كفاية رأس المال لدى المصدر أعلى من إجمالي متطلبات رأس المال الرقابي المطبقة بعد ممارسة خيار الاسترداد. سوف يخضع التحقق من هذا الأمر لتقييم كفاية رأس مال المصدر من قبل الجهة الرقابية المالية.	
خمس سنوات من تاريخ الإصدار.	تاريخ الاستدعاء الأول

تحويل السندات إلى أسهم

لا يجوز.

خيار البيع

لا يوجد. لا يجوز للمستثمرين تعجيل سداد السندات (سواء القيمة الاسمية أو الفوائد) إلا في حالات الإفلاس والتصفية.

التصنيف الائتماني للسندات

“BBB-” كما في 19 أبريل 2024 من قبل وكالة التصنيف كابيتال انتليجانس

سعر الفائدة

السندات ذات الفائدة الثابتة: بالنسبة للسنوات الخمسة الأولى التي تلي تاريخ إصدار السندات، يحدد سعر الفائدة (كما هو معرف في الشرط (3) *الفائدة*) المطبق على فترة الفائدة ذات الصلة (كما هي معرفة في الشرط (3) *الفائدة*) بمجموع سعر الخصم (كما هو معرف في الشرط (3) *الفائدة*) السائد بتاريخ الإصدار (كما هو معرف في الشرط (3) *الفائدة*) زائد 3.00% سنوياً. أما بالنسبة للفتترات اللاحقة، فيحدد سعر الفائدة المطبق على فترة الفائدة ذات الصلة بمجموع سعر الفائدة المعاد تحديده (كما هو معرف في الشرط (3) *الفائدة*) زائد 3.00% سنوياً تدفع بشكل ربع سنوي على دفعات، مع بدء تسديد الفائدة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إصدار السندات.

السندات ذات الفائدة المتغيرة: فائدة متغيرة تحدد بشكل ربع سنوي بتاريخ تحديد الفائدة (كما هو معرف في الشرط (3) *الفائدة*) تحتسب على أساس 3.25% فوق سعر الخصم، شريطة ألا يتجاوز إجمالي سعر الفائدة هذا في أي حال من الأحوال سعر الفائدة المطبق على السندات ذات الفائدة الثابتة في ذلك التاريخ بالإضافة إلى 1.00% سنوياً. وتسدد الفائدة بشكل ربع سنوي على دفعات، بحيث يبدأ سداد هذه الفائدة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إصدار السندات.

غرض استخدام عوائد السندات

سوف يستخدم المصدر عوائد إصدار السندات لدعم الشريحة الأولى الإضافية من رأس مال المصدر (Additional Tier 1 Capital) وذلك من أجل تعزيز كفاية رأس المال لدى المصدر عملاً بالأطر الصادرة عن بازل (3) ولأغراض المصدر العامة.

مرتبة السندات

تعتبر التزامات الدفع للمصدر الناتجة عن هذه السندات، التزامات مباشرة وغير مشروطة وغير مضمونة ومساندة (*subordinated*) وذات حق رجوع محدود على المصدر، وتصنف في جميع الاوقات (أ) على أنها أدنى مرتبة من مرتبة التزامات المصدر ذات الأولوية (*Senior Obligations*)، (ب) بنفس المرتبة مع جميع التزامات المصدر من ذات المرتبة (*Parity Obligations*) و(ج) ذات أولوية بالنسبة لجميع التزامات المصدر الأدنى مرتبة (*Junior Obligations*) (وذلك كله وفقاً للتعريفات المشار إليها في الشرط 2 مرتبة *Obligations*). وبشكل خاص، تكون السندات تالية في المرتبة إلى حقوق المودعين ودائني المصدر العاديين.

عدم جدوى الاستمرار

يمكن شطب السندات كلياً أو جزئياً وفقاً للشرط رقم 5 (شطب السندات في حال عدم جدوى الاستمرار) ، في حال اخطار الجهة الرقابية المالية المصدر كتابياً بحدوث أحد الأحداث المحددة.

تتحقق الأحداث المحددة Trigger Events، وفقاً للقواعد الرقابية المتعلقة برأس المال (كما هي معرفة في الشرط 4 ج) في حال (أ) صدور تعليمات للمصدر من الجهة الرقابية المالية بشطب السندات (كلياً أو جزئياً) لتقديره بأنه من دون هذا الشطب يعتبر المصدر في حالة عدم جدوى الاستمرار، أو (ب) وجود حاجة للمصدر إلى ضخ أموال في رأس ماله بشكل فوري بطريقة طارئة، والذي من دونه يصبح المصدر في حالة عدم جدوى الاستمرار كما تقررها الجهة الرقابية المالية. وبعد أي شطب، يتم إلغاء حقوق السداد المتعلقة بحملة السندات بشكل تناسبي.

الإسترداد أو تعديل الأحكام

يجوز للمصدر، وفقاً للشرط رقم 4 (الاسترداد، تعديل الشروط والشراء)، استرداد السندات أو تعديل شروطها لأسباب تتعلق بالضرائب أو لأسباب تتعلق بكيفية احتساب رأس المال الرقابي، من بين أسباب أخرى.

وفي حالة الاسترداد أو تعديل الأحكام لأسباب تتعلق بالضرائب وفقاً للشرط رقم 4(ب)، فإنه يجوز للمصدر وفقاً لاختيار المصدر (وفي حال استيفاء بعض الشروط ذات الصلة) ، (أ) استرداد جميع السندات (وليس جزءاً منها) في أي وقت شريطة قيام المصدر بإرسال إخطار إلى حاملي السندات لا تقل مدته عن 30 يوماً ولا تتجاوز 60 يوماً (ويعتبر ذلك الإخطار غير قابل للإلغاء)، وبقيمنتها الاسمية بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليها حتى (ولكن باستثناء) التاريخ المحدد للاسترداد أو (ب) تعديل شروطها على شرط أن تصبح أو تبقى، حسبما تكون الحال، أدوات من الشريحة الأولى الإضافية من رأس المال، وذلك في حال حصول تغييرات ضريبية في دولة الكويت.

كما يجوز للمصدر وفقاً لاختياره، وذلك في حال نشوء أسباب تتعلق بكيفية احتساب رأس المال الرقابي وفقاً للشرط رقم 4(ج) واستمرارها (وفي حال استيفاء بعض الشروط ذات الصلة)، (أ) استرداد جميع السندات (وليس جزءاً منها) وفقاً لاختياره، في أي وقت يلي إصدار السندات شريطة قيام المصدر بإرسال إخطار إلى حاملي السندات لا تقل مدته عن 30 يوماً ولا تتجاوز 60 يوماً (ويعتبر ذلك الإخطار غير قابل للإلغاء)، وبقيمنتها الاسمية بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليها حتى (ولكن باستثناء) التاريخ المحدد للاسترداد أو (ب) تعديل شروط السندات على شرط أن تصبح أو تبقى، حسبما تكون الحال، أدوات من الشريحة الأولى الإضافية من رأس المال ، وذلك في حال حصول واستمرار حالة تعديل في القواعد الرقابية المتعلقة برأس المال (كما هي محددة بالشرط رقم 4 (الاسترداد، تعديل الأحكام والشراء)).

الإطار الزمني لاستلام السندات بعد
الايكتتاب
يتم تخصيص السندات في غضون 5 أيام عمل بعد انتهاء فترة الايكتتاب.

قيود على المستثمرين وتمويلهم

لا يجوز للمصدر أو لأي طرف ذات صلة خاضع لسيطرة أو نفوذ مؤثر للمصدر، شراء السندات، كما لا يجوز للمصدر تمويل شراء السندات سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر من غير موافقة الجهة الرقابية المالية وبما يتوافق مع تعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بمتطلبات رأس المال.

إدراج السندات

قد يقوم المصدر فور إصدار السندات أو في أي وقت لاحق، بإدراج السندات في بورصة الكويت أو في أي سوق أوراق مالية أجنبية.

رأس مال المصدر

345,220,312,500 دينار كويتي موزع على 3,452,203.125 سهم بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس لكل سهم كما في 30 يونيو 2023.

تقديمات عينية

لا يوجد

موجز النتائج المالية كما في 31 ديسمبر 2023

الأصول: 7,426.1 مليون دينار كويتي

رأس المال: 345.220 مليون دينار كويتي

المطلوبات: 6,425.2 مليون دينار كويتي

مجموع حقوق الملكية: 1,000.9 مليون دينار كويتي

منسق الإصدار الوحيد

شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع. (كامكو إنفست)

مدراء الاصدار المشتركين

شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع. (كامكو إنفست)

بنك الخليج ش.م.ك.ع. (بنك الخليج)

وكلاء الاكتتاب

شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع. (كامكو إنفست)

بنك الخليج ش.م.ك.ع. (بنك الخليج)

الوكيل المالي ووكيل السداد

شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع. (كامكو إنفست)

وكيل المقاصة والإيداع

الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.ع. (مقفلة)

القانون الواجب التطبيق

القانون الكويتي

الاختصاص القضائي

المحاكم الكويتية

الشيخ عبدالله ناصر صباح الأحمد الصباح رئيس مجلس الإدارة

أعضاء مجلس إدارة البنك

نائب رئيس مجلس الإدارة	فيصل منصور إبراهيم صرخوه
عضو مجلس الإدارة	عبدالكريم علاوي صالح كباريتي
عضو مجلس الإدارة	مازن عصام حوا
عضو مجلس الإدارة	عبدالله محمد الشارخ
عضو مجلس الإدارة مستقل	فؤاد حسنى دوجلاس
عضو مجلس الإدارة مستقل	د. امانى خالد بورسلي
عضو مجلس الإدارة مستقل	صقر عبدالله الشرهان
عضو مجلس الإدارة مستقل	ميشيل أنطون عقاد
عضو مجلس الإدارة مستقل	عبدالعزیز سعد عبدالعزیز الراشد
عضو مجلس الإدارة	جمال عبدالله علي حاجيه دشتي

أحكام الإكتتاب و البيع

اتفاقية الإكتتاب

اتفق **مدرء الإصدار المشتركين مع البنك** بموجب اتفاقية الإكتتاب المؤرخة في 9 مايو 2024، وشريطة استيفاء بعض الشروط ذات الصلة، لعرض **السندات** على المكتتبين وفقاً لما يتم الاتفاق عليه بين الجهة المصدرة وكل مدير بشكل مستقل سواء (أ) على أساس التغطية الكاملة المضمونة الذي بموجبه يقوم المدير (في حال عدم تمكنه من جلب مكتتبين للسندات) بالإكتتاب بجزء متفق عليه من السندات؛ أو (ب) على أساس أن يقوم المدير ببذل أقصى جهده وفقاً للشروط والأحكام الواردة في اتفاقية الإكتتاب. ويحق لمدرء الإصدار المشتركين ووكلاء الإكتتاب اعتبار أنفسهم معفيين من التزاماتهم الناشئة عن اتفاقية الإكتتاب في بعض الظروف في أي وقت سابق لسداد عوائد السندات إلى البنك.

بيع السندات

وافق **مدرء الإصدار المشتركين** على الالتزام بكافة القوانين واللوائح واجبة التطبيق في دولة الكويت حيث قد يقومون بطرح أو بيع السندات أو توزيع نشرة الإكتتاب.

يتعهد البنك وكذلك كل من **مدرء الإصدار المشتركين** بالالتزام بكافة القوانين واللوائح واجبة التطبيق على السندات والتي تكون سارية في أي دولة أجنبية قد يرغبون في تسويق أو طرح أو بيع السندات أو توزيع نشرة الإكتتاب فيها، كما يلتزم البنك ومدرء الإصدار المشتركين بالحصول على كافة الموافقات أو التراخيص اللازمة والتي تشترطها تلك الدول بغرض القيام بأي من الأنشطة سالفة البيان بموجب القوانين واللوائح السارية في كل دولة أجنبية ذات صلة.

ولا تتعهد الشركة المصدرة أو **مدرء الإصدار المشتركين** بأنه يجوز بيع السندات وفقاً للقانون في أي وقت أو وفقاً لأي متطلبات أخرى واجبة التطبيق في أي دولة أجنبية، أو وفقاً لأي إعفاء مقدم بموجب تلك النظم القانونية في تلك الدول، كما لا تقر الشركة المصدرة أو **مدرء الإصدار المشتركين** بتحمل أية مسؤولية عن تسهيل عملية البيع تلك.

إجراءات عملية الإكتتاب

تقدّم طلبات الإكتتاب بالسندات من خلال **مدرء الإصدار المشتركين ووكلاء الإكتتاب**، ويكون الحد الأدنى للإكتتاب بمبلغ 100,000 دينار كويتي وبما يجاوز ذلك مبلغ 100,000 دينار كويتي ومضاعفاته مقسمة بالتساوي بين السندات ذات الفائدة الثابتة والمتغيرة. يمكن بدأ فترة الإكتتاب بالسندات بعد موافقة هيئة أسواق المال على النشرة، وتنتهي خلال فترة لا تزيد عن 20 يوم عمل من تاريخ فتح باب الإكتتاب ("فترة الإكتتاب") ، ما لم يتم تمديد فترة الإكتتاب من قبل البنك.

ويجوز للمصدر وفقاً لإرادته المنفردة إقفال باب الإكتتاب قبل نهاية فترة الإكتتاب إذا تم الإكتتاب في كل وليس بجزء من السندات، كما يجوز لها أن تقرر استمرار فترة الإكتتاب حتى نهايتها.

ويقصد بـ "يوم العمل"، أي يوم (باستثناء أيام الجمعة والسبت) وأيام العطلات الرسمية والتي تفتح فيه البنوك لمباشرة أعمالها في دولة الكويت.

المكتتبون

يقترن الإكتتاب بالسندات على **المستثمرين المؤهلين**. إن "المستثمر المؤهل" هو إما المستثمر المحترف بطبيعته (كما هو معرف في هذه النشرة) أو المستثمر المحترف المؤهل (كما هو معرف في هذه النشرة). إن "المستثمر المحترف بطبيعته" هو إما: أ) حكومة أو هيئة عامة أو بنك مركزي أو مؤسسة دولية (على سبيل المثال، البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو صندوق النقد الدولي)، أو ب) الأشخاص المرخص لهم من الهيئة وصناديق الاستثمار، وغيرهم من المؤسسات المالية التي تخضع لإحدى الجهات الرقابية داخل دولة الكويت أو خارجها، أو ج) شركة رأس مالها المدفوع مليون دينار كويتي أو ما يعادلها على الأقل. "إن المستثمر المحترف المؤهل" هو إما: أ) مستثمر لديه تعاملات في الأوراق المالية بأحجام كبيرة وبمتوسط لا يقل عن

250,000 دينار كويتي (أو ما يعادلها) في كل ربع سنة على مدار السنتين السابقتين، أو ب) مستثمر لا تقل حجم أصوله (بما في ذلك النقد) عن قيمة 100,000 دينار كويتي (أو ما يعادلها) مودعة لدى شخص أو أكثر مرخص لهم من قبل الهيئة لتقديم خدمات إدارة المحافظ/الأصول، أو ج) مستثمر يعمل أو سبق له العمل في القطاع المالي لمدة سنة على الأقل في منصب مهني محترف، يتطلب معرفة بالمعاملات أو الخدمات التي ستقدم إليه من قبل طرف آخر.

لا يمكن للبنك أو لأي طرف ذات صلة خاضع لسيطرة أو نفوذ مؤثر للبنك شراء السندات كما لا يمكن للبنك أن يمول بشكل مباشر أو غير مباشر شراء السندات.

طلبات الاكتتاب

تحرر طلبات الاكتتاب على نموذج الطلب المعد لذلك والمتوفر لدى **مدرء الاصدار المشتركين**. ويجب استيفاء بياناته كاملة وبخط مقروء وتوقيعه من مقدمه مع تعزيزه بالمستندات المطلوبة. سيقوم **مدرء الاصدار المشتركين** بتسليم ايصال الى المكتتب بخصوص طلب الاكتتاب وقيمة الاكتتاب. ولن يتم اعتبار الاكتتاب نهائياً الا حين ايداع قيمة الاكتتاب في حساب الاكتتاب المخصص لايداع مبالغ الاكتتاب بموجب الاصدار.

وتقدم طلبات إكتتاب الأفراد خلال فترة **الاكتتاب** ويراعى إحضار صورة عن البطاقة المدنية للمكتتب (على أن تكون البطاقة المدنية سارية المفعول).

كما تقدم طلبات إكتتاب الشركات خلال فترة **الاكتتاب** وتوقع من المخول بتمثيلها بعد ختمها بختم الشركة ويرفق بها ما يدل على صفة المخول بتمثيل الشخص الاعتباري والتوقيع على طلب الاكتتاب، مقروناً بصورة مستخرج من السجل التجاري والرخصة التجارية (شريطة أن تكون جميعها سارية المفعول).

سداد قيمة الاكتتاب

تسدد قيمة الاكتتاب بالكامل بموجب حوالة مصرفية على النحو المبين بطلب الاكتتاب. ولن يقبل السداد النقدي. ويجب استلام قيمة الاكتتاب كاملة بالحساب البنكي غير المنتج لفائدة (المفتوح من قبل أحد مديري الإصدار المشتركين لإيداع مبالغ الإكتتاب) كما هو محدد في كتاب التخصيص وذلك قبل الساعة التاسعة صباحاً من اليوم الذي يتم تحديده من قبل المديرين بعد غلق فترة **الإكتتاب** وتخصيص **السندات** للمكتتبين وإشعارهم بعدد **السندات** والقيمة الاسمية للسندات المخصصة لهم. سوف يتم تحويل مجموع مبالغ الإكتتاب المخصصه المودعة في الحساب البنكي (وغير المنتج لفائدة) في تاريخ إصدار السندات إلى المصدر.

تخصيص السندات

يتم تخصيص **السندات** للمكتتبين خلال مدة أقصاها خمسة (5) أيام عمل بعد غلق فترة **الإكتتاب**. ويحتفظ **مدرء الاصدار المشتركين** بحقهم برفض أي طلب اكتتاب أو أي جزء منه أو إلغاء الاكتتاب كلياً أو جزئياً حسبما يرونه ملائماً. ولا يلتزم **مدرء الاصدار المشتركين** باتباع طريقة معينة في تخصيص **السندات**، سواء بالنسبة والتناسب أو بأي طريقة أخرى. وسيتم إشعار المكتتبين بعدد **السندات** والقيمة الاسمية المخصصة لهم.

رد فائض مبالغ الاكتتاب

لن يكون هناك تخصيص فائض **السندات** للمكتتبين. وفي حال إلغاء إصدار السندات أو عدم إتمامه لأي سبب من الأسباب، يتم إرسال إخطار مناسب بذلك إلى المكتتب وسيتم رد الأموال خلال المدة المنصوص عنها في الكتاب 11 من اللائحة التنفيذية لل قانون رقم 7 لعام 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.

الاكتتاب الجزئي في السندات

في حال عدم تغطية نسبة 50% على الأقل من **السندات** خلال فترة **الاكتتاب**، يحق للمصدر إما: أ) إلغاء عملية الاكتتاب في **السندات**، أو ب) حصر إصدار **السندات** بالمبلغ الذي اكتتب به المكتتبين.

جزاء عدم سداد كامل قيمة السندات المكتتب بها
لن يتم إصدار **السندات** لصالح المكتتب التي لم يتم سداد قيمتها بالكامل.

ضوابط الاكتتاب الأخرى

طلبات الاكتتاب نهائية ولا يجوز الرجوع فيها لأي سبب كان ولو قبل تاريخ غلق **فترة الاكتتاب**. كما لا يجوز للمكتتب إضافة أي شروط أو قيود إلى طلب الاكتتاب. ويجب أن يكون الاكتتاب جدياً، ويحظر الاكتتاب الصوري أو الاكتتاب بأسماء وهمية أو بغير ذلك من الطرق. ويجب تقديم الطلبات وفقاً لما ورد بنشرة **الاكتتاب** وطلبات الاكتتاب، وذلك قبل الموعد المحدد لإنهاء **فترة الاكتتاب**. وسيتم استبعاد الطلبات المكررة، والطلبات غير المستوفاة للبيانات المطلوبة أو المخالفة للقانون، ما لم يتم تصحيحها خلال **فترة الاكتتاب**. وفي حال تقديم طلب الاكتتاب ممن ينوب عن المستثمر المؤهل للاكتتاب طبقاً للقوانين السارية والنظم والقواعد ذات العلاقة، تخصص **السندات** بإسم ذلك المكتتب الوارد إسمه بطلب الاكتتاب. ويحتفظ **مدراء الإصدار المشتركين** - دون الرجوع للمكتتب - بالحق في رفض أي طلب إكتتاب إذا تبين مخالفته لشروط وأحكام **نشرة الإصدار** أو إذا لم يستوف كافة بياناته أو إذا لم يقترن بالمستندات المبينة في **نشرة الاكتتاب** أو بالمستندات الأخرى التي قد يطلبها **مدراء الإصدار المشتركين**. وسوف يصدر **مدراء الإصدار المشتركين** إشعار تخصيص لكل مكتتب ثابت به عدد **السندات** المخصصة له وقيمتها الاسمية الواجبة السداد في التاريخ المتوقع لإصدار **السندات**. إن استلام إشعارات التخصيص لا تعني أن المكتتب هو مالك **السندات** المخصصة له إلا بعد سداد كامل قيمتها الاسمية في التاريخ المحدد لإصدار **السندات** ومن ثم لا تعتبر دليلاً على ملكية **السندات** كما لا تكون قابلة للبيع أو التنازل أو التداول أو المبادلة أو التصرف فيها بأي شكل كان. وستعمد الشركة الكويتية للمقاصة، ش.م.ك (مقفلة) بتسليم المكتتب الذي قام بسداد القيمة الاسمية الكاملة **للسندات** المكتتب بها في الموعد المحدد في حساب الاكتتاب إيصلاً يثبت ملكيته في عدد **السندات** التي خصصت له والممثلة بعدد محدد من **السندات** الممثلة بشهادة السند الشامل الذي يتم إيداعه وتسجيله بإسم الشركة الكويتية للمقاصة، ش.م.ك (مقفلة) في تاريخ الإصدار والذي يمثل العدد الكامل من **السندات** الفردية بقيمة 50,000 د.ك (خمسون ألف دينار كويتي) لكل سند (ولمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة موجز أحكام **السندات** الممثلة في شكل السند الشامل).

أحكام وشروط الإصدار

فيما يلي، مع مراعاة أي تعديل أو استكمال، أحكام وشروط السندات التي ستدون على ظهر كل سند

تمت الموافقة على إصدار سندات دائمة (سندات) من ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال بقيمة 150,000,000 د.ك. (ويشار إليها بعبارة "السندات") بموجب قرارات صادرة عن الجمعية العمومية لبنك برفان ش.م.ك.ع. ("المصدر") بتاريخ 1 أبريل 2023 و عن مجلس إدارة المصدر بتاريخ 9 أكتوبر 2023. كما تم الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي لإصدار السندات بتاريخ 18 أبريل 2024، وكذلك موافقة هيئة أسواق المال في دولة الكويت بتاريخ 10 يناير 2024. كما وافقت هيئة أسواق المال بتاريخ 1 أبريل 2024 على بنود نشرة الاكتتاب بشأن إصدار السندات.

تستفيد هذه السندات من أحكام التعهد الخاص بالحقوق المباشرة المؤرخ في 9 مايو 2024 الصادرة عن المصدر ومن اتفاقية الوكالة المالية ووكالة السداد المؤرخة في 9 مايو 2024 (ويشار إليها بعبارة "اتفاقية الوكالة المالية ووكالة السداد") المبرمة بين المصدر كجهة مصدرة وشركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع. (كامكو إنفست) كوكيل مالي ووكيل سداد رئيسي (ويشار إليه بعبارة "الوكيل المالي") ويتضمن هذا المصطلح خلفاء الوكيل المالي المذكور بموجب اتفاقية الوكالة المالية ووكالة السداد) وأي طرف آخر يتم تعيينه كوكيل سداد وفقاً لما نص عليه هذه المستند (ويشار إلى هؤلاء الوكلاء مجتمعين في هذه الأحكام والشروط بعبارة (ويشار إليه بعبارة "وكيل" أو "وكلاء السداد") وذلك لتسديد القيمة الاسمية والفوائد فيما يتعلق بالسندات. وتتوفر نسخ من اتفاقية الوكالة المالية ووكالة السداد والتعهد الخاص بالحقوق المباشرة للاطلاع عليها في المكاتب المحددة والخاصة بالوكيل المالي ووكيل السداد وفقاً لما هو مبين أدناه. ويلتزم حملة السندات المسجلون (ويشار إليهم بعبارة "حملة السندات") بكافة الأحكام المنصوص عليها في اتفاقية الوكالة المالية ووكالة السداد، كما يعتبرون ملتزمون بكافة الأحكام الواردة في اتفاقية الوكالة المالية واتفاقية وكالة السداد وقد أخطروا بكافة أحكامها. تم تعيين الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك. (مقفلة) كأمين السجلات (ويشار إليها فيما بعد بعبارة "أمين السجلات") ووكيل المقاصة (ويشار إليه فيما بعد بعبارة "وكيل المقاصة") وقد يقوم المصدر باستبداله من حين لآخر.

1. شكل وفئات وملكية السندات

- أ- تصدر السندات مسجلة، ومن دون قسائم، وذلك بفئات محددة بقيمة 50,000 د.ك.
- ب- يتم إصدار شهادة بالسند (يُشار إلى كلٍ منها باسم "شهادة") لكل صاحب سند فيما يتعلق بالسندات المسجلة التي يمتلكها. تُرقم كل شهادة تسلسلياً برقم تعريف يتم تسجيله في الشهادة ذات الصلة وفي سجل أصحاب السندات الذي يعمل المصدر على الاحتفاظ به عن طريق أمين السجلات؛
- ج- تنتقل ملكية السندات بتسجيلها فقط في سجل حملة السندات لدى أمين السجلات. وسوف يحتفظ المصدر بالسجل في مكتب محدد لدى أمين السجلات. لا يجوز لأي صاحب سندات أن يطلب نقل ملكية سند ما ليتم تسجيله خلال فترة 15 يوماً تنتهي بتاريخ استحقاق سداد أصل الدين أو الفائدة على ذلك السند. ستتم كافة عمليات تحويل السندات والقيود في سجل حملة السندات وفقاً للتعليمات ذات الصلة بتحويل السندات، التي تتفق مع أحكام القانون الكويتي، والمعمول بها لدى أمين السجلات ووكيل المقاصة، علماً بأنه يجوز لأمين السجلات ووكيل المقاصة تغيير التعليمات دون إخطار مسبق. ويعتبر السجل لدى أمين السجلات دليلاً على الملكية المطلقة للسندات. وفي هذه الشروط، فإن كلمة "حامل السند" تعني الشخص المسجل باسمه السند في سجل حملة السندات الذي يحتفظ به أمين السجلات. وسوف يعامل حامل السند المسجل (باستثناء الحالات المقررة بموجب القانون أو هذه الشروط) كمالك مطلق لكافة الأغراض (سواء تجاوز تلك السند تاريخ الاستحقاق أم لا، وبغض النظر عن أي إخطار بالملكية أو الاحتفاظ بها كأمانة أو امتلاك حصة فيها أو أي ملاحظة خطية تسجل على الشهادة، أو أي إخطار بفقد أو سرقة السند)، ولن يتحمل أي شخص مسؤولية معاملة حامل السند المسجل وفقاً لهذا الأساس.

2. مرتبة السندات

بالرغم من أي أحكام أخرى مخالفة تضمنتها هذه الشروط، تشكل السندات التزامات مباشرة وغير مشروطة وغير مضمونة ومساندة (Subordinated) في ذمة المصدر (كما هو موضح أدناه) وتكون في جميع الأوقات متساوية وبدون تفضيل من حيث المرتبة فيما بينها.

سيتم تصنيف التزامات الدفع للمصدر المتعلقة بالسندات كما يلي:

أ- على أنها أدنى مرتبة من جميع التزامات الأخرى ذات الأولوية للمصدر (*Senior Obligations*)

ب- بنفس المرتبة مع جميع التزامات الأخرى من ذات المرتبة للمصدر (*Parity Obligations*)

ج- ذات أولوية بالنسبة لجميع التزامات الأدنى مرتبة للمصدر (*Junior Obligations*)

وتجنباً لأي غموض في هذا المجال، تكون الالتزامات الناتجة عن السندات تالية في المرتبة إلى حقوق المودعين ودائني المصدر العاديين.

في هذه الشروط:

"الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال" يعني تلك الشريحة من رأس المال المؤهلة لتكون (أو التي كانت سوف تؤهل كذلك في حال عدم وجود أي تقييد على مبلغ رأس المال هذا)، كشريحة أولى إضافية من رأس المال (AT1) التي وافقت الجهة الرقابية المالية على اعتبارها من ضمن هذه الشريحة (وفقاً لمتطلبات رأس المال المنصوص عليها في الشرط 4 (الاسترداد، تعديل الشروط والشراء) أدناه).

"التزامات المصدر الأدنى مرتبة" تعني حقوق وكل مطالبات جميع حاملين الأسهم العادية للمصدر وأي التزامات سداد أخرى على المصدر متعلقة بالشريحة الأولى من ضمن رأس المال (Tier 1 Capital)، وأي التزامات سداد أخرى مساندة حالية أو مستقبلية (إن وجدت) على المصدر والتي هي أقل من مرتبة السندات أو يتم النص صراحة على أنها ذات مرتبة أدنى من مرتبة السندات.

"التزامات المصدر من المرتبة ذاتها" تعني جميع التزامات السداد المساندة الأخرى على المصدر (إن وجدت) سواء كانت حالية أو مستقبلية والتي تكون بنفس مرتبة السندات أو يتم النص صراحةً على اعتبارها من ذات المرتبة، بما في ذلك الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال.

"التزامات المصدر ذات الأولوية" تعني جميع التزامات السداد الخاصة بالمصدر بخلاف التزامات المصدر من المرتبة ذاتها والتزامات المصدر الأدنى مرتبة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الالتزامات ذات الأولوية/الامتياز طبقاً لأحكام القانون.

"رأس المال المشترك من ضمن الشريحة الأولى" يعني تلك الشريحة من رأس المال المؤهلة لتكون (أو التي كانت سوف تؤهل كذلك في حال عدم وجود أي تقييد على مبلغ رأس المال هذا)، كشريحة أولى من رأس المال (CET1) التي وافقت الجهة الرقابية المالية على اعتبارها من ضمن هذه الشريحة (وفقاً لمتطلبات رأس المال المنصوص عليها في الشرط 4 (الاسترداد، تعديل الشروط والشراء) أدناه).

3. الفائدة

أ- تستحق على السندات فائدة سنوية وفقاً لسعر الفائدة (المحدّد أدناه) ("سعر الفائدة") اعتباراً من تاريخ 9 مايو 2024 شاملة ذلك التاريخ ("تاريخ الإصدار") وتدفع بشكل ربع سنوي على دفعات في نهاية مدة الفائدة بتاريخ 9 فبراير، 9

مايو، 9 أغسطس و9 نوفمبر من كل سنة (ويشار إلى كل تاريخ من هذه التواريخ بعبارة "تاريخ سداد الفائدة")، ويستحق سداد أول دفعة من الفائدة بتاريخ 9 أغسطس 2024 ويشار فيما يلي إلى كل فترة تبدأ بتاريخ الإصدار أو في أي تاريخ سداد للفائدة وتنتهي بتاريخ سداد الفائدة التالي بـ "مدة الفائدة". وسوف يتوقف احتساب الفائدة على السندات في تاريخ استحقاق استردادها، ما لم يتم احتجاز أصل المبلغ للأوراق المالية بطريقة غير صحيحة أو تم رفضها عند تقديمها (أو في حال حصول إخلال يتعلق بالسداد). وفي مثل هذه الحالة، يستمر استحقاق الفائدة لكامل المدة باستثناء التاريخ الذي يتم فيه تقديمه السندات وسداد قيمتها المستحقة بالكامل أو لغاية اليوم السابع بعد إرسال إخطار رسمي إلى حامل السند (سواء بموجب الشرط (الإخطارات) 14 أو بشكل مستقل) يذكر فيه بأنه سوف يتم سداد السندات إذا تم تقديمها مرةً أخرى بالشكل المطلوب، أيهما يحل أولاً، على أن يجري هذا السداد فعلاً عند التقديم اللاحق لتلك السندات بالشكل المطلوب.

ب- تحتسب الفائدة التي تدفع بشكل ربع سنوي عن كل سند بضرب أصل المبلغ للسند بسعر الفائدة وقسمة الناتج على أربع.

ج- باستثناء ما تم بيانه في الشرط 3 (ب)، في حال وجود ضرورة لاحتساب سعر الفائدة بشأن أي سند لفترة تقل عن ثلاثة أشهر، تحتسب هذه الفائدة على أساس أن السنة تتكون من 365 يوماً.

د- (سوف يظهر هذا البند فقط في أحكام وشروط السندات ذات الفائدة المتغيرة). سوف يتم تحديد سعر الفائدة المطبق على فترة الفائدة ذات العلاقة بشكل ربع سنوي ومن قبل الوكيل المالي وذلك قبل تاريخ بدء فترة الفائدة ذات العلاقة بيومي عمل ("تاريخ تحديد الفائدة"). ويحدّد سعر الفائدة بسعر الخصم المحدد من قبل بنك الكويت المركزي والنافذ عند الساعة 12:00 ظهراً بتوقيت دولة الكويت في تاريخ تحديد الفائدة زائد 3.25% بالمائة سنوياً، شريطة ألا يتجاوز مجموع سعر الفائدة هذا في أي وقت من الأوقات سعر الفائدة (كما هو معرّف في اتفاقية الوكالة المالية ووكالة السداد) المطبق على السندات ذات الفائدة الثابتة في ذلك الوقت بالإضافة إلى 1.00% سنوياً. وفي حالة تعذر تحديد سعر الخصم الذي يحدده بنك الكويت المركزي في تاريخ تحديد الفائدة، فيؤخذ بأحدث سعر خصم تمّ تحديده من قبل الوكيل المالي في أي من تواريخ تحديد الفائدة السابقة.

(سوف يظهر هذا البند فقط في الشروط والأحكام الخاصة بالسندات ذات الفائدة الثابتة) يحدد سعر الفائدة المطبق على فترة الفائدة ذات العلاقة بالنسبة للسنوات الخمس (5) الأولى من تاريخ إصدار السندات بسعر الخصم السائد بتاريخ الإصدار زائد 3.00% بالمائة سنوياً. أما بالنسبة للسنوات الخمس (5) اللاحقة فسوف يحدّد سعر الفائدة المطبق على فترة الفائدة المعنية بسعر الفائدة المعاد تحديده زائد 3.00% بالمائة سنوياً.

هـ- تسدد الفائدة عن كل سند لحامل السند المسجل ذي الصلة، مع مراعاة وفقاً لهذا الشرط 3 (الفائدة) وللشرط 6 (السداد) والشرط 10 (سقوط الحق بالتقادم).

□- حدث عدم الدفع

بالرغم من هذا الشرط 3 (الفائدة)، إذا حدث أي من الأحداث التالية (كل منها، "حدث عدم الدفع")، فإن المصدر لن يقوم بدفع مبالغ الفائدة في أي تاريخ دفع فائدة إذا:

أ) المبلغ المستحق للفائدة الذي يجب دفعه من قبل المصدر، عندما يتم جمعه مع أي توزيعات مستحقة من قبل المصدر على أي من التزامات المتكافئة والتي لها نفس التواريخ بالنسبة لدفع تلك التوزيعات (أو بخلاف ذلك مستحقة وواجبة الدفع في ذلك التاريخ) كتواريخ دفع مبالغ الفائدة، يتجاوز، في التاريخ المعني لدفع المبلغ المستحق من الفائدة، الأموال القابلة للتوزيع؛

ب) المصدر، في ذلك التاريخ المستحق للفائدة، هو بوضع مخالف لـ (أو أن هذا الدفع سيتسبب في مخالفة لـ) متطلبات رأس المال التنظيمية المعمول بها (بما في ذلك أي فواصل رأس المال المطبقة على المصدر من قبل الجهة الرقابية المالية)؛ أو

ج) الجهة الرقابية المالية طلبت من المصدر عدم دفع المبلغ المستحق من الفائدة في تلك التاريخ المستحق للفائدة.

□ - اختيار عدم الدفع

بالرغم من هذا الشرط 3 (الفائدة)، قد يختار المصدر، بتقديره الخاص، ألا يتم دفع أي مبلغ من الفائدة المستحقة (كلياً أو جزئياً) في أي تاريخ دفع فائدة (وهو ما يُعرف بـ "اختيار عدم الدفع"). لا ينطبق ما سبق في حالة قيام المصدر بإعطاء إشعار لحاملي السندات بأن السندات سيتم استردادها بالكامل وفقاً للشرط 4 (الاسترداد، تعديل الأحكام والشراء).

□ - تأثير حدث عدم الدفع أو اختيار عدم الدفع

إذا قام المصدر باختيار عدم الدفع أو حدوث حدث عدم الدفع فيجب على المصدر (أ) في حالة اختيار عدم الدفع، قبل 14 يوماً من هذا الحدث، و (ب) في حالة حدوث حدث عدم الدفع، في أقرب وقت ممكن عملياً بعد ذلك ولاكن على أي حال في موعد لا يتجاوز خمسة أيام عمل قبل تاريخ المستحق لدفع الفائدة، أن يرسل في كل حالة إشعار إلى الوكيل المالي وحاملي السندات وفقاً للشرط (14) مع تقديم تفاصيل عن خيار عدم الدفع (بما في ذلك، إذا كان ذلك مناسباً، تفاصيل أي دفعة جزئية سيتم سدادها) أو حدوث حدث عدم الدفع. في حالة عدم وجود إشعار باختيار عدم الدفع أو حدث عدم الدفع، حسب الحالة، مرسل استناداً لهذا الشرط 3(ح)، فإن واقعة عدم دفع مبلغ الفائدة المستحقة (أو أي جزء منها) في تاريخ المستحق لدفع الفائدة هو دليل على حدوث خيار عدم الدفع أو حدث عدم الدفع، حسب الحالة. ليس لحاملي السندات أي مطالبة فيما يتعلق بأي مبلغ فائدة مستحق (أو أي جزء منه) لم يتم دفعه نتيجة لاختيار عدم الدفع أو حدث عدم الدفع (في كل حالة)، بغض النظر عما إذا كان إشعار اختيار عدم الدفع أو حدث عدم الدفع لم يرسل وفقاً لهذا الشرط 3(ح) وعدم دفع مبلغ الفائدة المستحق (أو أي جزء منه) في مثل هذه الظروف لا يشكل حدث حالة إخلال. ليس على المصدر أي التزام بإجراء أي دفع لاحق فيما يتعلق بأي مبلغ فائدة مستحق لم يتم دفعه وتم إلغاءه (أو أي جزء منه).

□ - قيود الأرباح والاسترداد

إذا لم يتم دفع أي مبلغ من الفائدة المستحقة (أو أي جزء منه) نتيجة لحدث عدم الدفع أو اختيار عدم الدفع وفقاً للشرط 3(و) أو 3(ز) على التوالي، فإنه، ابتداءً من تاريخ حدث عدم الدفع أو اختيار عدم الدفع (وهو "تاريخ توقف الأرباح")، لن يتم دفع المبلغ، طالما أن أي من السندات مستحقة:

أ) بإعلان أو دفع لأي توزيعات أو أرباح أو أن يجري أي دفعة أخرى على، وسيؤكد من أن لا يتم إجراء أي توزيعات أو أرباح أو دفعة أخرى على، الأسهم العادية التي يصدرها المصدر (باستثناء الحالات التي يتم فيها إعلان أي توزيعات أو أرباح أو دفعة أخرى قبل تاريخ توقف الأرباح المذكور)؛ أو

ب) بدفع الفائدة أو الأرباح أو إجراء أي توزيع آخر على أي من السندات التي تحتل مكانة، من حيث حق دفع الأرباح، التوزيعات أو المدفوعات المماثلة، أدنى من، أو متساوية مع، السندات (باستثناء السندات التي لا تتيح شروطها في الوقت المناسب للجهة المصدرة تأجيل أو عدم إجراء مثل هذا الدفع)، فقط إلى الحد الذي تسمح فيه هذه القيود على الدفع أو التوزيعات وفقاً للمعايير التنظيمية المعمول بها للشريحة الأولى الإضافية لرأس المال في كل مرة؛ أو

(ج) بشكل مباشر أو غير مباشر، باسترداد، شراء، إلغاء، تخفيض أو استحواذ أي أسهم عادية قد أصدرتها؛ أو

(د) بشكل مباشر أو غير مباشر، باسترداد، شراء، إلغاء، تخفيض أو استحواذ أي سندات أصدرها المصدر والتي تحتل مكانة، من حيث حق سداد رأس المال، أدنى من، أو متساوية مع، السندات (باستثناء، فيما يتعلق بتلك السندات (i) أي استرداد إلزامي وفقاً لشروطها أو (ii) أي تحويل إلى، أو استبدال ب، أسهم عادية للجهة المصدرة)، فقط إلى الحد الذي تسمح فيه هذه القيود على الاسترداد، الشراء، الإلغاء، التخفيض أو الاستحواذ وفقاً للمعايير التنظيمية المعمول بها للشريحة الأولى الإضافية لرأس المال في كل مرة.

في كل حالة، ما لم يتم، أو حتى يتم، دفع مبلغين متتاليين من الفائدة المستحقة بعد تاريخ توقف الأرباح بالكامل (أو تم التخصيص المناسب أو الاحتفاظ بمبلغ مماثل لذلك بالكامل لصالح حاملي السندات).
في هذه الشروط:

"يوم العمل" يعني اليوم (باستثناء يوم الجمعة أو يوم السبت) الذي لا يكون يوم عطلة رسمية والذي تكون فيه البنوك مفتوحة لممارسة أعمالها في دولة الكويت.

"سعر الخصم" يعني السعر الذي يتم عرضه على مؤسسة إيداع مؤهلة في دولة الكويت مقابل اقتراض الأموال لفترة قصيرة من الجهة الرقابية المالية وذلك على النحو المبين (أ) في صفحة الجهة الرقابية المالية على صفحة نظام رويترز (رمز CBKK كـ DISC RATE) أو (ب) في أي صفحة أخرى تحل محل صفحة رويترز لأغراض عرض هذه المعلومات أو (ج) إذا توقفت تلك الخدمة عن عرض هذه المعلومات، فعلى الصفحة التي تعرض هذه المعلومات من خلال أي موقع يقدم خدمات مماثلة.

"الأموال القابلة للتوزيع" يعني مجموع ما في حوزة المصدر من (أ) الأرباح المحتفظ بها الموحدة والاحتياطيات بعد نقل أي مبالغ إلى الاحتياطيات غير القابلة للتوزيع؛ و (ب) الأرباح (بعد نقل أي أرباح إلى الاحتياطيات غير القابلة للتوزيع، إذا كان ذلك مطبقاً)، في كل حالة: (i) كما هو مذكور في أحدث البيانات المالية المجمعة المدققة أو (حسب الحالة) التي تمت مراجعتها من قبل المدقق للجهة المصدرة؛ و (ii) بقدر ما لا يتم تقييده من التوزيع بموجب القانون المعمول به، بشرط ما هو معرف خلاف ذلك في اللوائح المالية من وقت لآخر.

"الجهة الرقابية المالية" تعني بنك الكويت المركزي و/أو أي كيان آخر يخلف بنك الكويت المركزي ويحل مكانه وتكون مهمته الأساسية ممارسة سلطة الرقابة المصرفية على المصدر في دولة الكويت.

"مبالغ الفائدة المستحقة" تعني مبلغ الفائدة المستحقة على كل سند في تاريخ الدفع المستحق للفائدة (باقتراض، لهذا الغرض، أن حدث عدم الدفع لم يحدث وأن الاختيار بعدم الدفع لم يتم بخصوص هذا المبلغ من الفائدة)؛

"الأسهم العادية" تعني الأسهم العادية للمصدر؛

(سوف يظهر هذا البند فقط في الشروط والأحكام الخاصة بالسندات ذات الفائدة الثابتة) "سعر الفائدة المعاد تحديده" يعني سعر الخصم السائد عند الساعة 12:00 ظهراً بتوقيت الكويت في التاريخ الذي يقع بعد خمس (5) سنوات من تاريخ الإصدار وبعد ذلك، يتم تطبيق سعر الخصم السائد عند الساعة 12:00 ظهراً بتوقيت الكويت في كل ذكوة سنوية مدتها خمس (5) سنوات. وفي حالة تعذر تحديد سعر الخصم الذي تحدده الجهة الرقابية المالية في ذلك التاريخ، فيؤخذ بأحدث سعر خصم يتم تحديده من قبل الجهة الرقابية المالية.

لا تتضمن السندات أي أحكام تسمح بتعديلها بشكلٍ قد يزيد من قيمتها. كما أنها لا تتضمن أية شروط تشجيعية للسداد المبكر.

4. الاسترداد، تعديل الأحكام والشراء

(□) لا يوجد تاريخ استرداد محدد

السندات هي أوراق مالية دائمة لا يوجد لها تاريخ استرداد محدد، وللجهة المصدرة الحق فقط في استردادها أو شرائها أو تعديلها وفقاً للأحكام التالية من هذا الشرط 4 (الاسترداد، التعديل والشراء).

(□) الاسترداد أو تعديل الشروط لأسباب تتعلق بالضريبة

في حال تبين المصدر أنه سيتوجب عليه عند حلول موعد سداد الدفعة التالية المستحقة على السندات - ولأسباب خارجة عن سيطرته - سداد أي مبالغ إضافية بموجب الشرط 7 (الضرائب) فإنه يجوز المصدر في تلك الحالة وفقاً لتقديره المنفرد، وبعد إرساله إخطاراً لحاملي السندات لا تقل مدته عن ثلاثين (30) يوماً ولا تزيد عن ستين (60) يوماً وفقاً لأحكام الشرط 14 (الإخطارات) (ويكون هذا الإخطار نهائياً ويجب أن يحدد التاريخ المحدد للاسترداد أو تعديل الشروط (حسبما تكون الحال)) ومع مراعاة شروط الاسترداد، (أ) أن يسترد جميع السندات (وليس جزءاً منها) بقيمتها الاسمية بالإضافة إلى الفائدة المترتبة عليها لغاية (ولكن باستثناء) التاريخ المحدد للاسترداد، أو (ب) تعديل شروط السندات لتصبح أدوات من الشريحة الأولى الإضافية لرأس مال المصدر أو تبقى كذلك (حسبما تكون الحال) على أنه لا يمكن إرسال إخطار بهذا الاسترداد في الحالات التالية:

(1) قبل تسعين (90) يوماً من التاريخ الذي يتوجب فيه على المصدر إجراء ذلك الاقتطاع، أو الذي كان يتوجب فيه على المصدر إجراء ذلك الخصم أو الحجز وذلك في حال استحققت دفعة على المصدر فيما يتعلق بالسندات؛

(2) ما لم يرق المصدر ولحين قيامه بتسليم أو العمل على تسليم ما يلي إلى الوكيل المالي: (أ) نسخة عن رأي مستشار ضريبي مستقل معترف به يفيد بأنه قد تم اقتطاع أو خصم أو حجز أي مبلغ على النحو المبين في الشرط 4 (ب) (1) أعلاه، و (ب) نسخة عن شهادة موقعة من قبل اثنين من المخولين بالتوقيع عن المصدر تفيد بأنه (أ) قد تم اقتطاع أو خصم أو حجز أي مبلغ على النحو المبين في الشرط 4 (ب) (1) أعلاه ودون أن يتمكن المصدر من تجنبه، وفقاً لما تكون عليه الحال، عن طريق اتخاذ الإجراءات المعقولة المتاحة له، و (ب) أنه قد تم الالتزام بكافة الشروط المسبقة لاسترداد السندات بموجب هذا الشرط 4 (ب) (باستثناء الإخطار بالسداد المبين أعلاه). ويحق للوكيل المالي اعتبار الرأي والشهادة المذكورين أعلاه، وبدون إجراء أي تدقيق إضافي، دليلاً كافياً على استيفاء الشروط المسبقة المبينة أعلاه، وبحيث يعتبر في هذه الحالة الرأي والشهادة نهائيان وملزمان لحاملي السندات.

(ج) الاسترداد أو تعديل الشروط لأسباب تتعلق بكيفية احتساب رأس المال الرقابي

يجوز للمصدر، عند حصول أو استمرار أي حالة تعديل في القواعد الرقابية المتعلقة برأس المال في أي وقت لاحق لتاريخ إصدار السندات، ومع مراعاة شروط الاسترداد، إرسال إخطار كتابي مسبق لا تقل مدته عن ثلاثين (30) يوماً ولا تزيد عن ستين (60) يوماً إلى حاملي السندات وفقاً للشرط 14 (الإخطارات) (ويكون هذا الإخطار نهائياً ويجب أن يتضمن تاريخاً محدداً للاسترداد، أو التعديل حسبما تكون الحال)، (أ) استرداد كامل السندات ولكن ليس جزءاً منها، بقيمتها الاسمية بالإضافة إلى الفائدة المترتبة لغاية (ولكن باستثناء) التاريخ المحدد للاسترداد أو (ب) تعديل شروط السندات لتصبح أدوات من الشريحة الأولى الإضافية من رأس مال المصدر أو تبقى كذلك (حسبما تكون الحال). ويتوجب على المصدر قبل إرسال أي إخطار بالاسترداد أو بالتعديل بناء على هذا الشرط 4 (ج)، أن يسلم أو أن يعمل على تسليم الوكيل المالي نسخة عن شهادة موقعة من قبل اثنين من المخولين بالتوقيع عن المصدر تفيد (أ) بأنه تم استيفاء كل من المتطلبات أو الظروف ذات الصلة المشار إليها في هذا الشرط 4 (ج) (باستثناء الإخطار بالاسترداد المشار إليه أعلاه) و (ب) أن حالة تعديل في القواعد الرقابية المتعلقة برأس المال قد طرأت ولا زالت قائمة في تاريخ الشهادة. ويحق للوكيل المالي في هذه الحالة اعتبار هذه الشهادة، وبدون إجراء أي استفسار أو تدقيق إضافي، دليلاً كافياً على استيفاء الشروط المسبقة المبينة أعلاه، وبحيث تعتبر الشهادة في هذه الحالة نهائية وملزمة لحاملي السندات.

في هذه الشروط:

"تعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بمتطلبات رأس المال" تعني أي متطلبات منصوص عليها في القواعد الرقابية المتعلقة بكفاية رأس المال المطلوب والمطبقة على المصدر من وقت لآخر، بما في ذلك القواعد والأحكام الانتقالية والإعفاءات الممنوحة في هذا الخصوص.

"حالة تعديل في القواعد الرقابية المتعلقة برأس المال" تعني الحالة التي يتم فيها إبلاغ المصدر خطياً من قبل الجهة الرقابية المالية بما يفيد بأن السندات لم تعد قابلة للتصنيف (كلياً أو جزئياً) من ضمن الشريحة الأولى لرأس المال الإضافية المصدر (Additional Tier 1 Capital) لغرض القواعد الرقابية. وإذا تعذر التصنيف نتيجة لأي قيد يحد من مبلغ رأس المال المطبق على المصدر، فإن ذلك لن يشكل حالة تعديل في القواعد الرقابية المتعلقة برأس المال.

"القواعد الرقابية" تعني في أي وقت، القواعد والمتطلبات والتوجيهات والسياسات المطبقة على المصدر والمتعلقة بكفاية رأس المال والمعمول بها في حينه في دولة الكويت، بما في ذلك تلك الصادرة عن الجهة الرقابية المالية.

"مديري المصدر" يعني أعضاء مجلس الإدارة المصدر والذين يتكوّن منهم مجلس إدارته من وقت لآخر. و

"شروط الاسترداد" تعني الشروط التالية والتي يجب استيفاؤها وتحققها من أجل استرداد السندات بموجب هذا الشرط 4 (الاسترداد، تعديل الأحكام والشراء):

(1) الموافقة المسبقة من الجهة الرقابية المالية.

(2) أن يكون المصدر أو يصبح (حسب ما تكون عليه الحال)، عند إرسال إخطار الاسترداد المعني، وفوراً بعد أي استرداد-ملتزماً ومستوفياً لشروط تعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بمتطلبات رأس المال. و

(3) و (بالنسبة للشرطين 4(ب) أو 4(ج) فقط)، وجوب أن يكون السبب الذي يعطي المصدر الحق في ممارسة حقه في الاسترداد مرده تغيير في القانون أو في الممارسات أو القواعد المنشورة (بما في ذلك بالنسبة للشرط 4(ج)، تعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بمتطلبات رأس المال) في دولة الكويت أو، بالنسبة للشرط 4(ب) لدولة الكويت أو أي جهة سياسية أو أي سلطة تابعة لها أو فيها، يكون لها سلطة فرض الضرائب أو تغيير تفسير ذلك القانون أو الممارسات أو القواعد المنشورة، من قبل أي محكمة أو سلطة مخولة للقيام بذلك، وبعبء يصبح التغيير، أو يمكن أن يصبح نافذاً بتاريخ الإصدار أو بعده.

(باستثناء الحالات التي لا تتطلب فيها الجهة الرقابية المالية استيفاء ذلك، بالنسبة للفقرتين (أ) و (ب) أعلاه، فقط).

□ () خيار الاسترداد

يجوز المصدر، في أي تاريخ سداد للفائدة يقع عند أو بعد انقضاء فترة خمس (5) سنوات من تاريخ الإصدار، ("تاريخ الاستدعاء الأول")، ومع مراعاة شروط الاسترداد وشريطة قيامه بإرسال إخطار كتابي مسبق لحاملي السندات لا تقل مدته عن ثلاثين (30) يوماً ولا تزيد عن ستين (60) يوماً وفقاً للشرط 14 (الاضطرابات) (على أن يكون هذا الإخطار نهائياً وأن يتضمن التاريخ المحدد للاسترداد)، استرداد جميع السندات، ولكن ليس جزئياً، وفقاً لهذه الشروط بقيمتها الاسمية بالإضافة إلى الفائدة المترتبة، لغاية (ولكن باستثناء) تاريخ الاسترداد ("خيار الاسترداد"). لا يؤكد المصدر كما أنه لا يوجي بأنه سيقوم بممارسة خيار الاسترداد. بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز المصدر ممارسة خيار الاسترداد ما لم:

(1) يقيم المصدر باستبدال السندات التي ينوي استردادها على هذا النحو، برأس مال بالجودة ذاتها أو بجودة أعلى منها، وأن يتم هذا الاستبدال بشروط مناسبة لقدرة المصدر المالية، أو

(2) يثبت المصدر أن مستوى كفاية رأس المال لدى المصدر هو أعلى من متطلبات رأس المال الرقابي المطبقة بعد ممارسة خيار الاسترداد. وإنّ التحقق من هذا الأمر يخضع لتقييم كفاية رأس مال المصدر من قبل الجهة الرقابية المالية.

يلتزم المصدر، وقيل إرسال أي إخطار استرداد بناء على هذا الشرط 4(د)، بأن يسلم أو أن يعمل على تسليم الوكيل المالي نسخة عن شهادة موقعة من قبل اثنين من مديري المصدر، تفيد بأنه قد تم استيفاء كافة المتطلبات أو تحقق الظروف ذات الصلة

المشار إليها أعلاه في هذا الشرط 4(د) (باستثناء الإخطار بالاسترداد المفصل أعلاه). ويحق للوكيل المالي اعتماد هذه الشهادة، بدون إجراء أي استفسار أو تدقيق إضافي كدليل كاف على استيفاء الشروط المسبقة المبينة أعلاه، بحيث تعتبر هذه الشهادة نهائية وملزمة لحاملي السندات.

وفي حال استرداد السندات بشكل جزئي في أي وقت وفقاً لهذا الشرط 4(د) (خيار الاسترداد)، فإنه يتم اختيار السندات التي سيتم استردادها عن طريق سحب بالقرعة في المكان الذي يحدده المصدر ووفقاً للإجراءات التي يراها المصدر مناسبة، مع مراعاة الالتزام بالقانون المطبق وقواعد كل هيئة إدراج، أو سوق مالي و/أو نظام عرض أسعار (إن وجد) تكون بموجبها السندات قد سجلت للإدراج، أو للتداول و/أو لعرض الأسعار. ويجب أن يحدّد الإخطار المرسل لحاملي السندات والمشار إليه أعلاه، الأرقام التسلسلية للأوراق المالية التي سيتم استردادها على هذا النحو.

() شراء السندات

يجوز للمصدر أو لأي من الشركات التابعة له، بعد (أ) الحصول على موافقة مسبقة من الجهة الرقابية المالية، و (ب) استيفاء شروط تعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بمتطلبات رأس المال، شراء السندات بأي سعر في السوق المفتوح أو بأي طريقة أخرى.

() إلغاء السندات

يتم إلغاء كافة السندات التي يتم استردادها أو شرائها من قبل المصدر أو أي من الشركات التابعة المصدر، بموجب الفقرات (أ) إلى (ذ) أعلاه، ولا يجوز إعادة بيعها أو إعادة إصدارها.

5. شطب السندات في حالة عدم جدوى الاستمرار

أ- يجب على المصدر عند حدوث حالة عدم جدوى الاستمرار، إخطار حاملي السندات بذلك، في يوم العمل الثالث بعد حدوث حالة عدم جدوى الاستمرار هذه، وذلك وفقاً للشرط 14 (الإخطارات) ("إخطار عدم الجدوى"). عند إرسال هذا الإخطار بحدوث حالة عدم جدوى الاستمرار، سوف يتم شطب السندات في تاريخ الشطب الناشئ عن حالة عدم جدوى الاستمرار.

ب- يجب على المصدر، في حالة إجراء شطب كلي أو جزئي لأي أدوات أخرى تحتسب من ضمن الشريحة الأولى لرأس المال الإضافية، وذلك نتيجة لحدوث حالة عدم جدوى أو أي حالة مماثلة، إخطار حاملي السندات بذلك وفقاً للشرط 14 (الإخطارات)، بحيث يتم عندها شطب السندات بالتناسب مع، وفي الوقت ذاته الذي يجري فيه شطب، تلك الأدوات الأخرى من الشريحة الأولى لرأس المال الإضافية.

في هذا الشرط رقم 5 (شطب السندات في حالة عدم جدوى الاستمرار):

"حالة عدم جدوى الاستمرار" تعني أن الجهة الرقابية المالية قد قامت بإخطار المصدر خطياً بأنها قررت أن الأحداث المحددة Trigger Event قد وقعت.

"تاريخ الشطب الناشئ عن حالة عدم جدوى الاستمرار" يعني التاريخ الذي سيجري فيه شطب السندات على النحو المحدد في الإخطار بعدم الجدوى، على أن لا يتجاوز هذا التاريخ عشرة (10) أيام عمل بعد تاريخ الإخطار بعدم الجدوى.

يعتبر أن هنالك "أحداثاً محددة" Trigger Event قد وقعت في حالة حدوث أي من الحالتين التاليتين، وذلك وفقاً للقواعد الرقابية:

(1) صدور تعليمات المصدر من الجهة الرقابية المالية بشطب هذه الأدوات بشكل كامل أو بشكل جزئي، والتي في حال عدم شطبها، يصبح المصدر برأي الجهة الرقابية المالية في حالة عدم جدوى الاستمرار، أو

(2) وجود حاجة المصدر إلى ضخ أموال في رأس ماله بشكل عاجل (Emergency Intervention)، والذي من دونه يصبح المصدر في حالة عدم جدوى الاستمرار كما يتم تحديدها من قبل الجهة الرقابية المالية.

"أدوات من الشريحة الأولى لرأس المال الإضافية" تعني أي سندات (بخلاف السندات موضوع هذا المستند هذه) صادرة بشكل مباشر أو غير مباشر عن المصدر أو أي التزامات أخرى المصدر تكون: (أ) مصنفة في وقت إصدارها أو تصبح مصنفة في أي وقت لاحق، كلياً أو جزئياً، كالشريحة الأولى الإضافية لرأس المال للمصدر، و (ب) قابلة للشطب بشكل جزئي أو كلي سواء بموجب أحكامها أو بموجب القانون، عند حدوث أو كنتيجة لحالة عدم جدوى الاستمرار أو حدوث أي حالة مماثلة.

"الشطب" يعني:

(1) إلغاء السندات (في حالة الشطب الكلي) أو الشطب الجزئي بالتناسب (في حالة الشطب الجزئي) حسبما يقرره المصدر ووفقاً للقواعد الرقابية النافذة في حينه؛

(2) وأن كافة حقوق أي حامل للسند في الحصول على أي مبالغ ناتجة عن السندات (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي مبالغ ناشئة نتيجة لحالة إخلال أو تكون مستحقة وموجبة السداد عند حدوث حالة إخلال) ووفقاً لما تكون عليه الحال، سوف تلغى أو تخفض بالتناسب بين حاملي السندات، وفي كل حالة، لن تتم إعادتها في أي ظروف بغض النظر عما إذا كانت تلك المبالغ قد أصبحت مستحقة وواجبة السداد قبل تاريخ الإخطار بعدم الجدوى أو تاريخ الشطب الناشئ عن حالة عدم جدوى الاستمرار وحتى لو لم تعد حالة عدم الجدوى الاستمرار قائمة.

وتجنباً للغموض، فإنه اعتباراً من تاريخ أي تخفيض للأوراق المالية بناء على هذا الشرط 5 (شطب السندات في حالة عدم جدوى الاستمرار) (أ) تفسر الإشارات في هذه الشروط إلى "المبلغ الاسمي" أو "المبلغ الاسمي المستحق" للأوراق المالية تبعاً لذلك، و(ب) سوف يتم إلغاء المبلغ الاسمي الذي تم شطبه على النحو المذكور وسوف يستمر استحقاق الفائدة فقط على المبلغ الاسمي المستحق بعد الشطب و(ج) لا يجوز رد المبلغ الاسمي الذي تم شطبه على النحو المذكور في أي ظروف، حتى في حال زوال حالة عدم جدوى الاستمرار.

إنّ أي شطب للأوراق المالية على هذا النحو لن يشكل حالة إخلال. ويقر حاملو السندات بأنه لن يكون بإمكانهم الرجوع على الجهة الرقابية المالية بشأن أي قرار صادر من قبل هذه الجهة الرقابية المالية فيما يتعلق بحدوث حالة عدم جدوى الاستمرار، ولن يصار إلى سداد أي تعويض آخر إلى حاملي السندات نتيجة لمثل هذا الشطب.

إن نية المصدر في الوقت الحالي أن يتم شطب السندات (أ) عندما تمتص الأسهم العادية للمصدر الخسائر (في إطار ما تسمح به القرارات ذات الصلة المطبقة على المصدر في ذلك الوقت) ولم تبلغ الجهة الرقابية المالية المصدر خطياً بأنه قد تمت معالجة حالة عدم جدوى الاستمرار نتيجة لامتناع الخسائر؛ و (ب) في وقت واحد وبالتناسب مع شطب أي من التزامات المصدر الأخرى المتعلقة بالشريحة الأولى الإضافية لرأس المال أو أي أدوات أخرى مرتبطة بالتزامات المصدر الأخرى المتعلقة بالشريحة الأولى الإضافية لرأس المال. ومع ذلك، يجوز للمصدر في أي وقت عدم تطبيق هذه السياسة وفقاً لتقديره الخاص أو إذا تطلب الأمر ذلك بموجب تعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بمتطلبات رأس المال أو الجهة الرقابية المالية.

6. السداد

(أ) يتم سداد القيمة الاسمية للسندات والفوائد التي يتم سدادها فيما يتعلق بالسندات لحامل السند المسجل في المكتب المحدد للوكيل المالي، أو في مقر أي وكيل سداد آخر بناءً على اختيار حامل السند. ويتم سداد تلك الدفعات عن طريق التحويل إلى حساب بنكي خاص بالطرف المسدد إليه، أو بموجب شيك مسحوب على بنك مرخص في مدينة الكويت، وفي كافة الأحوال مع مراعاة أية قوانين أو لوائح مالية محلية أو غيرها واجبة التطبيق على سداد تلك الدفعات، ومع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في الشرط رقم 7 (الضرائب).

(ب) يحتفظ **المصدر** بالحق في القيام بأي وقت بتعديل أو إنهاء تعيين **الوكيل المالي** أو أي **وكيل سداد** أو تعيين **وكلاء سداد** إضافيين أو آخرين في أي وقت، أو القيام بكلا الإجراءين. وسوف يتم نشر إخطار بإجراء أي تغيير **للكيل المالي**، أو أي تغيير في **وكلاء السداد** أو إضافة إليهم، أو أي تغيير في مكاتبهم المحددة وذلك وفقاً للشرط رقم 14 (الإخطارات).

(ج) يتعين تقديم **السندات** للاسترداد إلا إذا رأى **وكيل السداد** غير ذلك.

(د) إذا كان تاريخ استحقاق سداد أي دفعة من القيمة الاسمية أو الفائدة فيما يتعلق بأي **سند** لا يصادف يوم عمل في أي مكان من المقرر أن يتم فيه السداد، فإنه لا يحق لحامل تلك السند استلام تلك الدفعة المستحقة في ذلك المكان المحدد للسداد حتى يوم العمل التالي ولا يستحق له أية فائدة إضافية أو أي مبلغ آخر نظير ذلك التأخير. ويقصد بـ **"يوم العمل"** في هذه الفقرة وفي الفقرة 8 (حالات الإخلال) أي يوم تفتح فيه البنوك لممارسة أنشطتها في المكان المحدد للسداد، وفي حال كان السداد سيتم عن طريق تحويل إلى حساب بنكي وفقاً لما هو مشار إليه في الفقرة (أ) أعلاه، يقصد بيوم العمل اليوم الذي يتم فيه تنفيذ عمليات العملات الأجنبية في كل من مدينة الكويت والمكان المحدد للسداد.

7. الضرائب

سيقوم **المصدر** بسداد كافة دفعات أصل المبلغ والفوائد دون حجز أو اقتطاع لحساب أية ضرائب أو رسوم أو تكاليف حالية أو مستقبلية أيًا كانت طبيعتها (**"الضرائب"**) تفرض أو تقرّر أو تحصل في دولة الكويت أو في أي سلطة سياسية أو أي سلطة فيها تملك سلطة فرض الضرائب، إلا إذا كان مثل ذلك الاقتطاع أو الحجز أو التقرير أو التحصيل مفروضاً بحكم القانون. وفي تلك الحالة، سيقوم **المصدر** بسداد تلك المبالغ المقطوعة وفقاً لما يكون ضرورياً بحيث تكون المبالغ الصافية التي يحصل عليها حاملو **السندات** بعد ذلك الحجز أو الاقتطاع، معادلة للمبالغ التي كانوا سيحصلون عليها من **السندات** وفقاً لما يكون عليه الوضع، في حالة عدم وجود مثل ذلك الحجز أو الاقتطاع. ويستثنى من ذلك أنه لن يكون **المصدر** ملزم بسداد تلك المبالغ الإضافية المتعلقة **بالسندات** في حال تقديمها للسداد:

أ- من قبل حامل **السند** أو نيابة عنه والذي يكون مسؤولاً عن دفع تلك **الضرائب** المترتبة على **السند**، وذلك بسبب وجود صلة لحامل تلك السندات مع دولة الكويت تجعله خاضعاً لتلك **الضرائب** وليس فقط نتيجة لمجرد امتلاكه لتلك **السندات**.

ب- أو بعد مرور أكثر من ثلاثين (30) يوماً بعد **التاريخ المعني**، باستثناء الحالات التي كان يحق فيها لحامل السند استلام تلك المبالغ الإضافية لو قام بتقديم **السند**، لاستلام المبالغ في غضون تلك المدة البالغة ثلاثين (30) يوماً.

يقصد بـ **"التاريخ المعني"** في هذه النشرة أي تاريخ من التواريخ التالية، أيهما يحل لاحقاً: (أ) تاريخ أول استحقاق لذلك السداد، و(ب) إذا كان **وكيل السداد** لم يستلم كامل المبالغ المستحقة الدفع في تاريخ ذلك الاستحقاق أو قبله، التاريخ الذي تم فيه استلام كامل تلك المبالغ ونشر إخطار في هذا الخصوص وفقاً للشرط رقم 14 (الإخطارات). وتعتبر أي إشارة في هذه الشروط للمبلغ الإسمي أو الفائدة فيما يتعلق **بالسندات**، بمثابة إشارة لأية مبالغ إضافية قد يستحق سدادها بموجب هذا الشرط.

8. حالات الإخلال

(أ) أيًا من الأحداث التالية (ويشار إلى كل منها بـ **"حالة الإخلال"**) سيشكل حالة الإخلال:

(1) عدم السداد: عدم سداد **المصدر** لأي من القيمة الاسمية **للسندات** في تاريخ استحقاقها أو عدم سداد **المصدر** لأية فائدة بالنسبة للأوراق المالية وذلك خلال مدة خمسة (5) أيام عمل من تاريخ استحقاقها (باستثناء حالة الفائدة حيث يحدث هذا الإخلال فقط نتيجة لحدوث حدث **عدم الدفع** أو اختيار **عدم الدفع** وفقاً للشروط 3(و) أو 3(ز) على التوالي)، أو

(2) تصفية **المصدر**: في حال صدور أمر أو اتخاذ قرار بتصفية **المصدر**.

عندئذ، وعند وقوع أي من **حالات الإخلال** المشار إليها في الشرط رقم 8(أ)(1) أعلاه، واستمرارها، فإنه لا يحق لحاملي **السندات** إلا التقدم بدعوى للمحكمة يطالبون بموجبها بتصفية **المصدر** وإثبات حقوقهم والمطالبة بها في إجراءات تصفية **المصدر**. وعند وقوع حالة الإخلال المنصوص عليها في الشرط رقم 8(أ)(2) أعلاه، فإنه لن يحق لحاملي **السندات** سوى إثبات مديونيتهم في إجراءات تصفية **المصدر**. ولن يكون هناك أي حقوق أخرى لحاملي **السندات** (بخلاف المشار إليها أعلاه) عند وقوع أي

حالة الإخلال، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حق مقاضاة المصدر للمطالبة بالمبالغ المتوجبة عن السندات. ولا يجوز تقديم أي طلب لحل المصدر وتصفيته أو أي طلب متعلق بإثبات المديونية والمطالبة بها خلال إجراءات تصفية المصدر من قبل حاملي السندات نتيجة وقوع حالة الإخلال واستمرارها، إلا من قبل الهيئة (كما هي معرفة في الشرط 13 فيما بعد (هيئة حملة السندات)) نيابة عن حاملي السندات. ولا يجوز لأي من حاملي السندات التقدم بأي طلب لحل المصدر وتصفيته بشكل منفرد. لأغراض الشرط رقم 8 هذا، "يوم العمل" يعني اليوم الذي تكون فيه البنوك مفتوحة لممارسة أعمالها في دولة الكويت وفي مكان عمل أي من وكلاء السداد.

9. عدم جواز المقاصة

إلى الحد الذي يسمح به القانون، لا يجوز لأي من حاملي السندات إجراء المقاصة، تقديم طلبات مقابلة، طلب تخفيض أو أي طلبات أخرى من هذا القبيل، بخصوص المبالغ المستحقة له في أي ولاية قضائية بذمة المصدر والناشئة عن السندات أو المتعلقة بها. ويعتبر كل من حاملي السندات باعتباره حامل للسند، على أنه قد تنازل عن كافة حقوقه المتعلقة بالمطالبة بالمقاصة.

10. سقوط الحق بالتقادم

تسقط المطالبات الخاصة باستلام قيمة السندات من قبل حملة السندات، خلال فترة عشر (10) سنوات من التاريخ المعني، والطلبات الخاصة باستلام الفوائد خلال فترة خمس (5) سنوات من التاريخ المعني (كما هو معرف في الشرط رقم 7(الضرائب)).

11. الوكيل المالي ووكيل السداد

يقتصر عمل الوكيل المالي ووكيل (وكلاء) السداد تبعاً لاتفاقية الوكالة المالية ووكالة السداد، على كونهم وكلاء المصدر فقط، ولا يتحملون أي التزام، كما لا تربطهم أي علاقة وكالة أو اتفاقية أمانة تجاه حاملي السندات.

ويجوز تعديل اتفاقية الوكالة المالية ووكالة السداد من قبل أطرافها وذلك دون حاجة للحصول على موافقة حاملي السندات لغرض توضيح أي غموض أو شرط يشوبه خلل أو نقص أو لتصحيح أي خطأ واضح، أو تعديلها بأية طريقة يراها أطراف تلك الاتفاقية ضرورية أو مرغوب فيها، على ألا يتعارض ذلك مع السندات، وعلى ألا يؤثر مثل ذلك التعديل في رأي هؤلاء الأطراف بشكلٍ سلبي على مصالح حاملي السندات أو الوكيل المالي أو وكيل (وكلاء) السداد.

12. استبدال الشهادات

في حالة تعرض أي من الشهادات للتلف أو في حالة محو محتوياتها أو في حالة السرقة أو فقدانها، فإنه يجوز استبدالها في مقر الوكيل المالي في دولة الكويت (أو في أي مقر آخر أو مقر أخرى وفقاً لما يقرره الوكيل المالي والمصدر من وقت لآخر، ويتم الإخطار به بموجب الشرط رقم 14(الاضطرابات))، وذلك مقابل قيام الطرف الذي يطلب استبدال الشهادة بسداد المصروفات الخاصة بذلك، مع مراعاة تلك الشروط الخاصة بإثبات ما تعرضت له الشهادة وتقديم التعويض وفقاً لما يطلبه المصدر في الحدود المعقولة. كما يتعين تسليم الشهادات التي تعرضت للتلف أو التي محيت محتوياتها قبل إصدار الشهادات البديلة.

13. هيئة حملة السندات

تنص المواد 12-46 إلى 12-57 من الفصل 12 من الكتاب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وتعديلاتها، على تشكيل هيئة موحدة تشمل طبيعتها كافة حملة السندات ذات الإصدار الواحد وذلك بموجب القانون. ويتم تشكيل هذه الهيئة (ويشار إليها فيما بعد بـ "هيئة حملة السندات") بهدف الدفاع عن حقوق حملة السندات. وتحدد حقوق والتزامات هيئة حملة السندات في نظامها الأساسي، ويجوز الاطلاع على النص الكامل لذلك النظام في الوقت المناسب في مقر الوكيل المالي وكل من وكيل (وكلاء) السداد.

ويتمثل الغرض من إنشاء هيئة حملة السندات في توحيد وجمع حملة السندات سوية بما يحقق مصلحتهم وممارسة الحقوق والمطالبات، والضمانات المشتركة (الحالية والمستقبلية) فيما يتعلق بالسندات. سوف تعمل هيئة حملة السندات وحدها على

الدفاع عن مصالح حملة السندات، وبحيث لا يسمح تحت أي ظرف لأي من حملة السندات أن يتصرف بشكل منفرد لممارسة أو تحقيق تلك الحقوق والمطالبات وذلك بالرغم من حدوث أو استمرار أي حالة إخلال. وتلافياً للشك، فإن حدوث أي حالة إخلال لن تؤثر على حقوق والتزامات ووجود الهيئة، وسوف تكون جميع القرارات (السابقة والمستقبلية) المتخذة في أي اجتماع حملة السندات تمت الدعوة إليه وعقده وإدارته ملزمة لجميع حملة السندات.

وتتم إدارة هيئة حملة السندات من قبل ممثل يعين بموجب المواد سالفة الذكر (ويشار إليه فيما بعد بـ "ممثل هيئة حملة السندات"). ويتم انتخاب ممثل هيئة حملة السندات في اجتماع هيئة حملة السندات الذي يدعو المصدر إلى انعقاده لذلك الغرض ولاعتماد النظام الأساسي لهيئة حملة السندات.

14. الإخطارات

أ- تعتبر الإخطارات المرسلة إلى حملة السندات قد سلمت بصورة رسمية إذا تم نشرها في إحدى الصحف الرائدة ذات الانتشار العام في دولة الكويت. إذا كان هذا الإخطار لغرض اجتماع هيئة حملة السندات، يجوز أيضاً أن يتم نشر الإخطار في صحيفتين محليتين يوميتين في الكويت، وفي بورصة الكويت قبل خمسة (5) أيام على الأقل من تاريخ الاجتماع وفقاً للمادة 12-49 من الفصل 12 من الكتاب الحادي عشر (ويشار إليها فيما بعد بـ "أحكام الإخطار") من اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية. ويعتبر مثل ذلك الإخطار قد تم إرساله في تاريخ النشر في تلك الصحيفتين، وفي بورصة الكويت. وتتم الإخطارات إلى حملة السندات بأي طريقة مسموحة وفقاً لأحكام الإخطار، كما يتم تعديلها أو استبدالها من وقت لآخر.

ب- طالما أن السندات محتفظ بها في نظام مقاصة، لدى وكيل المقاصة، سيتم إرسال الإخطارات من خلال نظام المقاصة عن طريق وكيل المقاصة وفقاً للقواعد والإجراءات المطبقة.

15. تعديل الشروط

يمكن تعديل أو تغيير الشروط دون الحصول على موافقة حاملي السندات (أ) في حال كان التعديل شكلي، طفيف أو ذات طبيعة تقنية، أو إذا حصل لتصحيح خطأ واضح أو للائحة إلى قواعد أمر في القانون أو (ب) لا يؤثر بشكل جذري على مصالح حملة السندات. تكون كافة التعديلات ملزمة لحملة السندات. ما لم يوافق وكيل (وكلاء) السداد على خلاف ذلك، يقوم المصدر بإخطار حملة السندات بهذا التغيير في أسرع وقت ممكن وفقاً لأحكام الفقرة 14 (الإخطارات).

16. القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي

تخضع السندات وكافة الالتزامات غير التعاقدية الناتجة عنها أو المرتبطة بها، وكافة الوثائق الأخرى المتعلقة بها لقوانين دولة الكويت وتفسر وفقاً لها. وتكون محاكم دولة الكويت هي المحاكم ذات الاختصاص القضائي للنظر في أي نزاع ينشأ عن السندات أو ما يتعلق بها.

سوف تظهر أسماء الوكيل المالي و وكيل (وكلاء) السداد وعناوينهم المسجلة، في نهاية الشروط المطبوعة على ظهر كل سند وبشكل نهائي، كما تبدو بظهر هذه النشرة.

موجز أحكام السندات الممثلة في شكل السند الشامل

تتضمن **السندات الشاملة ذات الفائدة الثابتة والمتغيرة** (يشار إلى كل منها بـ "**السند الشامل**" وإليها جميعاً بـ "**السندات الشاملة**") بعض الأحكام الخاصة التي قد تنطبق على **السندات** التي تمثلها هذه **السندات الشاملة**، مع الإشارة إلى أن البعض من تلك الأحكام الخاصة تعدل في تأثير شروط وأحكام **السندات** المنصوص عليها في هذه **النشرة**. وفيما يلي بيان آثار تلك الأحكام الواردة في **السندات الشاملة**.

يتم إثبات **السندات ذات الفائدة الثابتة** بموجب **سند شامل ذات فائدة ثابتة** لحامله دون قسائم فوائد بقيمة 75 مليون دينار كويتي. وسوف يتم إثبات **السندات ذات الفائدة المتغيرة** بموجب **سند شامل ذات فائدة متغيرة** لحامله دون قسائم بقيمة 75 مليون دينار كويتي. وسوف يتم إيداع كل **سند شامل** وتسجيله باسم الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (مقفلة) لتحويله إلى حسابات المكتتبين لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (مقفلة) بتاريخ أو بحلول 9 مايو 2024. وطوال الفترة التي تكون فيها **السندات** مثبتة بموجب **سندات شاملة**، فإنه يجوز نقل ملكية تلك **السندات** من خلال الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (مقفلة) وفقاً للقواعد والإجراءات المطبقة لدى هذه الشركة.

وسوف تكون **السندات الشاملة** قابلة للمبادلة كلياً وليس جزئياً **بشهادات سندات** فردية نهائية وذلك في الحالات التالية: (أ) إذا أصبح أي سند مستحقاً بموجب الشرط 8، (ب) إذا توقفت الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (مقفلة) عن مباشرة أعمالها لفترة 14 يوم عمل متصلة (باستثناء حالات العطلات الرسمية وما شابه ذلك) أو أعلنت عن نيبتها في التوقف عن العمل، أو إذا توقفت بالفعل عن مباشرة أعمالها، (ج) إذا فقد **المصدر** لأي ميزة نتيجة لأي تغيير يطرأ على أية قوانين أو لوائح (أو حدوث أي تغيير في تفسيرها من قبل الجهات الرسمية المعنية) أو نتيجة لحدوث تعديل في طريقة ممارسة الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (مقفلة) لعملها والتي لم تكن لتحديث لو اتخذت **السندات** شكل **شهادات سندات** نهائية. ولأغراض هذه الفقرة، فإن "**يوم العمل**" يقصد به أي يوم تفتح فيه البنوك لمباشرة أعمالها في مكان ممارسة الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (مقفلة) لنشاطها.

وطوال فترة الإحتفاظ **بالسندات الشاملة** لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (مقفلة)، فإنه يجوز تسليم الإخطارات التي يتعين إرسالها إلى حاملي **السندات** إلى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (مقفلة) وذلك طالما كانت الإخطارات تنشر أيضاً في الكويت وفقاً لأحكام وشروط الإصدار المحددة في هذه **النشرة**.

يعتبر حامل **السندات الشاملة** المسجل هو الشخص الوحيد الذي يحق له استلام القيمة الاسمية **للسندات** بالإضافة إلى الفائدة الخاصة **بالسندات** التي تمثلها **السندات الشاملة**، ويتعين على كل شخص صاحب حق في أي سند من **السندات** التي تمثلها **السندات الشاملة** أن يراجع الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (مقفلة) فقط لاستلام حصته من كل دفعة يسدها البنك لحامل **السند الشامل** المسجل.

وسوف يتم سداد دفعات المبالغ الاسمية أو الفائدة، أو كليهما، فيما يتعلق **بالسندات** التي تمثلها **السندات الشاملة** مقابل تقديم **السند الشامل** للتأشير عليه بما يفيد ذلك. وفي حالة عدم استحقاق أية مبالغ أخرى فيما يتعلق **بالسندات**، فإنه يتم تسليم أصل **السند الشامل** للوكيل المالي. وسوف يتم التأشير بكل دفعة على الجدول المرفق **بالسند الشامل** من قبل **الوكيل المالي** أو نيابة عنه.

استخدام عوائد الإصدار

تبلغ إجمالي عوائد إصدار السندات قيمة 150 مليون د.ك، وسوف يتم تخصيص كامل المبلغ لتعزيز الشريحة الأولى الإضافية من رأس مال البنك وذلك من أجل تحسين كفاية رأس المال الخاصة بالبنك عملاً بالأطر الصادرة عن لجنة بازل (3) ولأغراض البنك العامة. يتحمل البنك مسؤولية كافة التكاليف المتعلقة بإصدار السندات. وقد تم فرض حد أقصى للمصاريف المتعلقة ببعض مقدمي الخدمات.

ويوضح الجدول التالي الاستخدامات التقديرية لعوائد السندات:

المبلغ (د.ك)	الاستخدامات
148,625,000 د.ك	تعزيز الشريحة الأولى من رأس المال البنك ولأغراض البنك العامة.....
1,375,000 د.ك	تكاليف إصدار السندات.....
150,000,000 د.ك	إجمالي مبلغ السندات.....

وصف أعمال البنك

نظرة عامة

تأسس البنك بتاريخ 27 ديسمبر 1975 في دولة الكويت بموجب مرسوم أميري وهو مسجل لدى وزارة التجارة والصناعة بموجب السجل التجاري رقم 24067 وهو مدرج في بورصة الكويت. والبنك مسجل في سجل البنوك لدى بنك الكويت المركزي. يقع المكتب المسجل للبنك في برج برقان، شارع عبد الله الأحمد، الشرق، الكويت، هاتف: +965 2298 8000.

يعمل البنك بشكل رئيسي في الكويت، حيث يعتبر بنكاً تجارياً متكامل الخدمات. كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ إجمالي أصول البنك 7,426.1 مليون دينار كويتي وكان ثاني أكبر بنك تجاري تقليدي في الكويت من حيث إجمالي الأصول (وفقاً للمعلومات المالية السنوية المجمعة للبنك والبنوك التجارية التقليدية الأخرى في الكويت للفترة المنتهية 31 ديسمبر 2023).

كما في 31 ديسمبر 2023، كان لدى البنك شركات تابعة في تركيا والجزائر وتونس. يقدم البنك، بالتعاون مع شركاته التابعة، مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية التجارية لعملائه من الشركات والخدمات المصرفية الخاصة والأفراد. كما في 31 ديسمبر 2023، تم تقديم هذه الخدمات من خلال شبكة توزيع مكونة من 29 فرعاً و165 جهاز صراف آلي في الكويت ومكتب تمثيلي واحد في الإمارات العربية المتحدة (من خلال بنك برقان الكويت)، و65 فرعاً و110 أجهزة صراف آلي في الجزائر (من خلال بنك الخليج الجزائر)، و29 فرعاً و22 جهاز صراف آلي في تركيا (من خلال بنك برقان تركيا)، و3 فروع في تونس (من خلال بنك تونس العالمي)، ومكتب تمثيلي واحد في ليبيا (من خلال بنك تونس العالمي).

بالإضافة إلى الشركات التابعة له، يتم القيام بالنشاط المصرفي الدولي أيضاً من خلال عدد من العلاقات المصرفية المراسلة وشبكة من البنوك التابعة في مجموعة شركة مشاريع الكويت القابضة - كيبكو (بما في ذلك بنك الخليج المتحد، والبنك الأردني الكويتي شركة مساهمة عامة محدودة، وبنك فيم FIMBank في مالطا، وبنك بغداد).

المقر المختار

يقع المكتب المسجل للبنك في برج برقان، شارع عبد الله الأحمد، الشرق، الكويت، هاتف: +965 2298 8000.

أغراض الجهة المصدرة وفق النظام الأساسي

تتمثل أهداف الجهة المصدرة في مزاولة الخدمات والعمليات المصرفية التجارية سواء لحسابها أو لحساب الغير، وعلى الأخص:

- (1) قبول الودائع النقدية ودفع بدلات الصكوك أو الأوامر الصادرة على البنك من قبل المُودع بمقدار المبالغ المودعة لحسابه،
- (2) الحصول على المال بإصدار سندات القروض، (3) شراء وبيع السبائك الذهبية، والعملات الأجنبية، والتسليف عليها، وبيع وشراء حوالاتها، (4) قطع الحوالات والكمبيالات وسندات الاستقراض والكوبونات وسائر السندات التجارية والصناعية وشرائها وإعادة قطعها، واستثمار رؤوس الأموال، (5) الإقراض والتسليف ومنح الاعتمادات وسائر التسهيلات المصرفية، (6) التسليف على بوالص الشحن، وسندات النقل، وأوامر استلام الأموال بدولة الكويت وخارجها، (7) إصدار الكفالات بضمانه أو بدونها، (8) تحصيل بدلات الحوالات والكمبيالات والصكوك وبوالص الشحن والسندات الأخرى، (9) شراء وبيع الأسهم والسندات لحساب الشركة، (10) القيام بأعمال مصرف التوفير وصناديق العائلة، (11) حفظ جميع أنواع النقود، والمعادن الثمينة، الممتلكات الأخرى، والسندات، والطرود، والرزم، وتأجير الخزائن الحديدية الخاصة، (12) القيام بأعمال الأمين والوكيل وقبول الوكالات وتعيين الوكلاء بعمولة أو بدونها (مع مراعاة ألا يؤدي سلوك البنك لهذه الأنشطة إلى ممارسة نشاط مرخص به من قبل هيئة السوق المالية، (13) تلقي الاكتتابات بالنسبة لعمليات تأسيس الشركات المساهمة، (14) أمين الحفظ، (15) مدير محفظة استثمارية، (16) مستشار استثماري و (17) وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية.

الإدراج والخصخصة

تم إدراج البنك في بورصة الكويت بتاريخ 29 سبتمبر 1984. وعند إغلاق التداول في بورصة الكويت بتاريخ 31 ديسمبر 2023، بلغ سعر سهم البنك 0.172 دينار كويتي، مما يمنحه رسملة سوقية تبلغ 592.9 مليون دينار كويتي.

وكجزء من مبادرة الكويت للخصخصة في القطاع المصرفي، تمت خصخصة البنك في عام 1997. وخفضت الحكومة ملكيتها في البنك من 61.0% إلى أقل من 10%. كما في تاريخ هذه النشرة، استمرت الحكومة في امتلاك حصة ملكية (بشكل مباشر أو غير مباشر) أقل من 10.0% في البنك.

رأس المال المصرح به والمدفوع

كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ البنك رأس المال المصرح به للبنك 4,000,000,000 سهماً (أربعة مليار سهم) بقيمة 100 فلس لكل سهم، مكون من 3,452,203,125 سهماً مصدراً ومدفوعاً بالكامل بقيمة 100 فلس للسهم الواحد.

في نوفمبر 2021، قام البنك بزيادة رأس ماله المدفوع من خلال إصدار 375,000,000 سهماً (إصدار حقوق) بسعر عرض 0.190 دينار كويتي للسهم الواحد، متضمنة قيمة اسمية قدرها 0.100 دينار كويتي للسهم وعلاوة إصدار بقيمة 0.90 دينار كويتي للسهم بعد الحصول على الموافقات اللازمة. تم الاكتتاب في حقوق الإصدار بالكامل مما أدى إلى زيادة رأس المال بمبلغ 37,500,000 دينار كويتي وعلاوة إصدار بمبلغ 33,750,000 دينار كويتي خلال العام.

الملكية والأرباح

كما في 31 ديسمبر 2023، كانت حصص ملكية المساهمين التاليين تزيد عن 5.0% من رأس مال البنك العادي المصدر:

عدد الأسهم العادية	النسبة المئوية	المساهمون
(مليون)	(%)	
1,156.2	33.5	شركة مشاريع الكويت القابضة
518.0	15.0	شركة الخليج المتحد القابضة
256.9	7.4	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
256.5	7.4	شركة الاستشارات الكويتية المتحدة

* تحتسب بقسمة عدد الأسهم المملوكة على رأس المال المدفوع

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بواقع 6 فلوس للسهم و 5 أسهم منحة لكل 100 سهم للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023. في اجتماع الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك بتاريخ 1 أبريل 2023، وافق مجلس الإدارة على توزيع أرباح نقدية بواقع 8 فلوس للسهم و 5 أسهم منحة لكل 100 سهم للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022. وفي اجتماع الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك بتاريخ 5 أبريل 2022، وافق مجلس الإدارة على توزيع أرباح نقدية بواقع 5 فلوس للسهم و 5 أسهم منحة لكل 100 سهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

تاريخ عمليات الاستحواذ والبيع

في عام 1997، استحوذت كيبكو، وهي شركة قابضة عاملة متعددة القطاعات ومقرها الكويت ولديها شركات تشغيلية في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، على أغلبية الأسهم في البنك خلال عملية خصخصة القطاع المصرفي في الكويت. وأدت عملية خصخصة بنوك القطاع العام، التي بدأت في عام 1997، إلى خفض ملكية الحكومة في البنك من 61.0% إلى أقل من 10.0%. تمثل كيبكو حالياً أكبر مساهم في البنك. كما في 31 ديسمبر 2023، كانت لدى كيبكو مساهمة مجمعة (مباشرة وغير مباشرة) بنسبة 64.5% في البنك. وبعد التغيير في هيكل الملكية، قام البنك بتعديل تركيزه الاستراتيجي بما يتماشى مع الاستراتيجية العامة لـ كيبكو وقام بتغيير أسلوب إدارته من كيان مملوك للحكومة إلى كيان خاص هادف للربح.

في منتصف عام 2008، قامت شركة كيبكو بإعادة تنظيم استراتيجيتها لأعمال الخدمات المالية ("**إعادة التنظيم**"). قامت كيبكو بترتيب أعمال الخدمات المالية لديها في ثلاثة قطاعات رئيسية هي: الخدمات المصرفية التجارية، وإدارة الأصول، والخدمات المصرفية الاستثمارية والتأمين. وكجزء من عملية إعادة التنظيم، تم تحويل البنك إلى مجموعة مصرفية تجارية إقليمية من خلال الاستحواذ على حصص في البنك الأردني الكويتي، بنك الخليج الجزائر، بنك بغداد، بنك تونس العالمي مقابل قيمة إجمالية.

وبناء عليه، استحوذ البنك في عام 2008 على حصة مسيطرة تبلغ 51.2% في البنك الأردني الكويتي. في 2009، استحوذ البنك على حصة بنسبة 60.0% في بنك الخليج الجزائر (التي ارتفعت إلى 91.1% في 2010) و45.3% في بنك بغداد (التي ارتفعت إلى 51.8% في 2010). وفي عام 2010، استحوذ البنك على حصة بنسبة 76.6% في بنك تونس العالمي، والتي تعطي البنك، إضافة إلى الحصة بنسبة 10% المملوكة سابقاً للبنك، حصة سيطرة بنسبة 86.7% في بنك تونس العالمي.

وفي ديسمبر 2012، وبعد حصوله على الموافقات المطلوبة من السلطات التنظيمية في الكويت وتركيا، أكمل البنك عملية الاستحواذ على حصة بنسبة 99.3% في يوروبنك تكفين Eurobank Tekfen من يوروبنك إي أف جي Eurobank EFG. بعد عملية الاستحواذ، يعمل يوروبنك تكفين الآن تحت اسم بنك برقان إيه إس.

في 30 ديسمبر 2015، أكمل البنك بيع حصته المسيطرة بنسبة 51.2% في البنك الأردني الكويتي لشركة الروابي العالمية مقابل 191.1 مليون دينار كويتي.

في فبراير 2023، استكمل البيع عملية بيع حصته بنسبة 51.8% في بنك بغداد إلى البنك الأردني الكويتي مقابل 125 مليون دولار أمريكي (38.4 مليون دينار كويتي¹).

في ديسمبر 2023، استكمل البيع عملية بيع حصته بنسبة 52.0% في بنك برقان تركيا إلى شركة الروابي المتحدة القابضة مقابل 57.8 مليون دينار كويتي.

الشركات التابعة للبنك كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022

فيما يلي الشركات التابعة الرئيسية للبنك كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022:

الاسم	بلد التأسيس	تاريخ الشراء المبدئي	الملكية الفعلية كما في 31 ديسمبر 2023 (%)	الملكية الفعلية كما في 31 ديسمبر 2022 (%)
بنك برقان آيه إس#	تركيا	ديسمبر 2012	47.55	99.71
بنك الخليج الجزائر ش.م.ج.	الجزائر	أبريل 2009	86.01	86.01
مصرف بغداد بي جيه إس سي*	تونس	يونيو 2010	86.70	86.70
بنك تونس الدولي إس آيه	العراق	أبريل 2009	-	51.79

في ديسمبر 2023، أكمل البنك بيع حصته البالغة 52.0% حصة في بنك برقان آيه إس إلى شركة الروابي المتحدة القابضة

* في فبراير 2023، أكمل البنك بيع حصته المسيطرة البالغة 51.79% في مصرف بغداد إلى البنك الأردني الكويتي

علاقة الجهة المصدرة بالمساهمين الرئيسيين

¹ محول إلى الدينار الكويتي بمعدل صرف للدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي 3.259 في فبراير 2023.

اعتبارًا من 31 ديسمبر 2023، لم تعد **الجهة المصدرة** جزءاً من مجموعة شركات. بينما هناك أربعة مساهمين في **الجهة المصدرة** يمتلكون حصة تزيد عن 5.0 في المئة من الرأس المال العادي **المصدر للجهة المصدرة**، وهم **كيبكو** وشركة الخليج المتحد القابضة ش.م.ب. (بنك الخليج المتحد ش.م.ب. سابقاً) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية و شركة الاستشارات الكويتية المتحدة. وتعتبر شركة **كيبكو** الجهة الوحيدة من الجهات سالفه الذكر التي لديها تمثيل في مجلس إدارة **الجهة المصدرة**. ويملك كل من المساهمين الثلاثة حصص في شركات أخرى ليس لها صلة **بالجهة المصدرة**.

التقييمات

كما في تاريخ هذه النشرة الأساسية، حصل البنك على التصنيفات الائتمانية التالية:

- ستاندرد آند بورز: BBB+ لائتمان الجهة المصدرة الطويل الأجل، وA-2 لائتمان الطرف المقابل القصير الأجل، مع نظرة مستقبلية مستقرة.
- وكالة موديز: Baa1 للودائع المصرفية الطويلة الأجل وP-2 للودائع القصيرة الأجل، مع توقعات مستقبلية مستقرة.
- وكالة فيتش: A لتعثر الجهة المصدرة على المدى الطويل وF1 لتعثر الجهة المصدرة على المدى القصير، مع نظرة مستقبلية مستقرة.
- كابيتال إنتلجينس: A+ لتصنيف العملات الأجنبية على المدى الطويل، وA1 لتصنيف العملات الأجنبية على المدى القصير مع نظرة مستقبلية مستقرة.

نبذة عن أنشطة أعمال البنك والاستراتيجية

الاستراتيجية

تتمثل رؤية البنك في "أن يكون البنك الأكثر حداثة وتقدماً في الكويت، مدفوعاً بموظفينا وعمالنا ومجتمعنا". وتماشياً مع بيان رؤيته، قام البنك بتجديد استراتيجيته لتعزيز مكانته في سوقه الأساسي، وهو الكويت، من خلال النمو العضوي مع مواصلة النمو الحذر في الأسواق الدولية. وكجزء من استراتيجية النمو، حدد البنك العناصر الرئيسية التالية لخطة الاستراتيجية:

(□) **تعزيز الأعمال في الكويت:** يركز البنك على تعزيز مركزه التنافسي في قطاعات الخدمات المصرفية للشركات والخاصة والأفراد في الكويت، من خلال توسيع قاعدة عملائه وإدخال منتجات وخدمات جديدة ضمن معايير المخاطر المحددة سلفاً وتطوير منصات تقنية قوية لتوزيع منتجاتها. ويركز البنك على بناء عروض الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات الأفضل في فئتها للعملاء ذوي الملاة المالية العالية وعملاء مميزين مميز مختارين.

(□) **إعادة تخصيص الأصول:** يطبق البنك استراتيجية نمو حذرة مع التركيز على بيع الأصول غير الأساسية وتوظيف رأس المال في القطاعات والأسواق ذات النمو المرتفع. وخلال 2023، أمم البنك بيع حصته بنسبة 51.79% في بنك بغداد و52.0% في بنك برقان تركيا.

(ج) **التحول الرقمي:** يركز البنك على التحول الرقمي لأعماله الحالية وإطلاق منصات التشغيل الرقمية (مثل إطلاق منصة "ON" في تركيا) بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية في القطاع المصرفي. كما أن الإقبال على الخدمات المصرفية الرقمية من الشريحة السكانية متنامية من شأنه توجيه تطوير واجهة "في أي وقت وفي أي مكان وأي قناة" في البنك. يركز البنك على ترحيل أنشطة المعاملات إلى القنوات عبر الإنترنت.

نقاط القوة التنافسية

يرى البنك أن أعماله تتميز بنقاط القوة التنافسية الموضحة أدناه، والتي تضع البنك في مكانة تمكنه من تنفيذ استراتيجيته بنجاح ومواصلة خطط النمو.

(أ) **لاعب إقليمي رائد:** من خلال مجموعة من فروع ومكاتبه التمثيلية والشركات التابعة له، يتواجد البنك في ستة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا. تمتلك المجموعة واحدة من أكبر شبكات الفروع الإقليمية، حيث تضم 126 فرعاً في جميع أنحاء الكويت وتركيا والجزائر وتونس كما في 31 ديسمبر 2023. ويتمتع البنك بمركز متميز في الكويت حيث كان ثاني أكبر بنك تجاري تقليدي من حيث إجمالي الأصول (وفقاً للمعلومات المالية المجمعة للسنة الكاملة للبنك والبنوك التجارية التقليدية الأخرى في الكويت للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2023).

(ب) **الأداء التشغيلي الثابت والمركز المالي وإدارة المخاطر:** حافظ البنك تاريخياً على نمو مستقر في الكويت ومؤخراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا. كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، سجل البنك صافي ربح 45.1 مليون دينار كويتي وإجمالي أصول بقيمة 7,426.1 مليون دينار كويتي. والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، سجل البنك صافي أرباح قدرها 58.6 مليون دينار كويتي و48.6 مليون دينار كويتي، على الترتيب، وإجمالي أصول بقيمة 7,166.0 مليون دينار كويتي و7,074.9 مليون دينار كويتي، على الترتيب. إن السياسة الائتمانية الحسنة التي ينتهجها البنك والاستخدام الفعال لأدوات إدارة المخاطر مكنته من الحفاظ على محفظة قروض عالية الجودة. وقد تمكن البنك من بناء احتياطياته (إجمالي المخصصات) التي بلغت 231.6 مليون دينار كويتي، و205.6 مليون دينار كويتي، و201.6 مليون دينار كويتي، كما في 31 ديسمبر 2023 و31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021 على الترتيب. كما ارتفعت نسبة تغطية القروض غير المنتظمة² لدى البنك إلى 220.5% كما في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بنسبة 205.7% كما في 31 ديسمبر 2022 و226.6% كما في 31 ديسمبر 2021.

(ج) **قاعدة تمويل مستقرة:** يشمل تمويل البنك الودائع المؤسسية والحكومية وشبه الحكومية في الكويت، والتي يتم التعاقد عليها على أساس تجاري. ويعتبرها البنك مصدراً مستقراً نسبياً ومنخفضة التكلفة للتمويل. كما في 31 ديسمبر 2023 و31 ديسمبر 2022،

² معدل تغطية القروض غير المنتظمة = مخصص المخاطر إلى القروض غير المنتظمة.

على الترتيب، بلغ إجمالي تمويل البنك من ودائع الجهات الحكومية وشبه الحكومية 2.7% و 2.5% من إجمالي ودائعها في الكويت، وتمثل 2.1% و 1.8% من إجمالي ودائع المجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022 على الترتيب.

كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022، 66.0% و 64.6% من إجمالي الأصول، على الترتيب، تم تمويلها من ودائع العملاء ومبالغ مستحقة لمؤسسات مالية أخرى، ونسبة 9.5% و 3.9%، على الترتيب، من المستحق للبنوك، ونسبة 7.4% و 10.9% على الترتيب من الأموال المقترضة الأخرى، ونسبة 3.7% و 7.3%، على الترتيب، من المطلوبات والالتزامات الأخرى المرتبطة مباشرة بمجموعة التصرفات المحتفظ بها للبيع والرصيد من رأس ماله واحتياطياته.

(د) **ثقافة التميز والالتزام بتدريب وتطوير الموظفين:** طور البنك ثقافة تركز على العملاء وتهدف إلى تحقيق أداء تشغيلي قوي. تعد هذه الثقافة عنصراً أساسياً في عمليات التوظيف والتعلم والتطوير وتقييم أداء الموظفين والأطراف المتعاقد معها. كما قام البنك بتنظيم وتنفيذ عدد من برامج التدريب والتطوير للموظفين المحليين والدوليين، فضلاً عن بناء ميزة تنافسية من خلال الاستثمار في تطوير موظفيه وتطوير فرقهم، ومن خلال تشجيع وتنمية نمو القادة المحتملين. لدى كل موظف أهداف أداء شخصية تتماشى مع التوجه الاستراتيجي للبنك وتعكس ثقافة احترام ورعاية العملاء، فضلاً عن دعم المجتمعات التي يعمل فيها البنك.

(هـ) **فريق إداري ذو خبرة والتزام بحوكمة الشركات:** يتمتع جميع أعضاء مجلس إدارة البنك وفريق الإدارة التنفيذية بمعرفة واسعة بالقطاع المصرفي في الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، ولديهم مجتمعون سجل حافل من الخبرة في المؤسسات المالية الرائدة، أنظر قسم "الإدارة" أدناه. كما يعتقد فريق الإدارة أن حوكمة الشركات هي مسألة ذات أهمية حيوية وجزء أساسي من الممارسات التجارية للمجموعة وأن الجمع بين فريق حالي من المهنيين ذوي الخبرة الكبيرة، إلى جانب أفضل ممارسات معايير حوكمة الشركات، يضع المجموعة في مكانة متميزة للنمو المستقبلي. وقد تم تصميم ممارسات الحوكمة في البنك لضمان إدارة البنك بشكل فعال واستيفاء متطلبات بورصة الكويت وبنك الكويت المركزي بشكل كامل. إن إطار الحوكمة، الذي يدعمه دليل حوكمة الشركات والسياسات ذات الصلة، يحدد بوضوح الأدوار المنفصلة لمجلس الإدارة وإدارة البنك. تقوم لجنة التدقيق بمراقبة التطورات في مجال الحوكمة وتحديث ممارسات الحوكمة لضمان استمرار البنك في الحفاظ على معايير الحوكمة.

نظرة عامة على الأعمال

عمليات الكويت

يتمثل نشاط البنك في تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية التقليدية للأفراد والشركات. تعرض الجداول التالية بعض النتائج المالية لعمليات البنك في الكويت موزعة حسب قطاع الأعمال.

المجموع	المركز الرئيسي	قطاع الخزينة والاستثمارات المصرفية	قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأفراد	
(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	
				كما في / للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
111,677	3,251	(10,427)	118,853	إيرادات التشغيل
5,835,616	657,910	1,205,527	3,972,179	مجموع الموجودات

كما في / للسنة المنتهية في 31
ديسمبر 2022

117,530	2,863	60	114,607	إيرادات التشغيل
5,124,684	554,106	839,337	3,731,241	مجموع الموجودات

كما في / للسنة المنتهية في 31
ديسمبر 2021

144,378	(5,188)	30,512	119,054	إيرادات التشغيل
5,225,073	600,290	745,945	3,878,838	مجموع الموجودات

فيما يلي نظرة عامة على خطوط الأعمال في مجالات التشغيل الأساسية للبنك:

- يقدم قسم الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستهلاكية منتجات وخدمات شاملة للمؤسسات المالية والعملاء من الشركات والأفراد، بما في ذلك الإقراض والودائع والخدمات التجارية والصرف الأجنبي والخدمات الاستشارية وبطاقات الائتمان والخصم، الخ. للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، بلغت الإيرادات التشغيلية للبنك من الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستهلاكية 118.9 مليون دينار كويتي مقابل 114.6 مليون دينار كويتي و 119.1 مليون دينار كويتي للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2021 على الترتيب. وبلغ إجمالي أصول البنك من الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستهلاكية كما في 31 ديسمبر 2023 نحو 3,972.2 مليون دينار كويتي مقابل 3,731.2 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2022، و 3,878.8 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2021.

- يشمل قسم الخزينة والخدمات المصرفية الاستثمارية أنشطة الخزينة والخدمات الاستثمارية والإدارة. كما يقدم المنتجات والخدمات للبنوك بما في ذلك أسواق المال والإقراض والودائع والعملات الأجنبية، الخ. للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، بلغت الإيرادات التشغيلية للبنك من الخزينة والخدمات المصرفية الاستثمارية (10.4) مليون دينار كويتي مقابل 0.1 مليون دينار كويتي و 30.5 مليون دينار كويتي للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2021 على الترتيب. بلغ إجمالي أصول البنك من مجموعة الخزينة والخدمات المصرفية الاستثمارية 1,205.5 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023. وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، بلغ إجمالي أصول البنك من مجموعة الخزينة والخدمات المصرفية الاستثمارية 839.3 مليون دينار كويتي مقابل 745.9 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021.

- يشمل المكتب المركزي إدارة السيولة والتمويل، وأي متبقي فيما يتعلق بالتسعير التحويلي والأنشطة الأخرى غير الموزعة. للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، بلغت الإيرادات التشغيلية للبنك من المكتب المركزي 3.3 مليون دينار كويتي مقابل 2.9 مليون دينار كويتي و (5.2) مليون دينار كويتي للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2021 على الترتيب. بلغ إجمالي أصول البنك من المكتب المركزي 657.9 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023. وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، بلغ إجمالي أصول البنك من المكتب المركزي 554.1 مليون دينار كويتي مقابل 600.3 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021.

في 31 ديسمبر 2023، شكلت قروض الأفراد 11.8%. وشكلت قروض الشركات 88.2% من إجمالي محفظة القروض لدى البنك، منها 78.6% تشمل القروض الصادرة للأفراد أو الشركات في الكويت. إضافة إلى ذلك، فإن نسبة كبيرة من إجمالي محفظة القروض تتكون من انكشافات القروض للأطراف ذات الصلة، انظر "عوامل المخاطر" - تركيز الملكية والانكشافات للأطراف ذات الصلة".

يتم تقديم منتجات وخدمات البنك من خلال ثلاثة أقسام متميزة: قسم الخدمات المصرفية للشركات، وقسم الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، وقسم الخدمات المصرفية للأفراد.

قسم الخدمات المصرفية للشركات

يقدم قسم الخدمات المصرفية للشركات مجموعة واسعة من المنتجات للقطاعات التجارية والصناعية في الكويت. ويشارك في تمويل مشروعات البنية التحتية والبتروكيماويات والصناعية الكبرى من خلال القروض المشتركة والتمويل الثنائي المباشر. ويركز على الخدمات والتجارة والنفط والغاز والتعاقد بشكل رئيسي مع القطاع الحكومي للتخفيف من المخاطر. ولتعزيز التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة، أطلق القسم منصة "تجارتني"، وهي منصة لإدارة أعمال التجار تعمل على تسهيل تتبع المعاملات في الوقت الفعلي.

قام قسم الخدمات المصرفية للشركات بتنمية قاعدة عملائه من خلال العلاقات المصرفية القوية، ويضم سبع وحدات رئيسية تلبي احتياجات الشركات بما في ذلك وحدة المقاولات، ووحدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووحدة التجارة والسيارات، ووحدة الخدمات والطاقة، ووحدة الاستثمار والعقارات، ووحدة التجارة والصناعة، ووحدة الخدمات المصرفية الدولية. تشمل الأنشطة التجارية الأساسية لقسم الخدمات المصرفية ما يلي:

- تقديم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات للشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم إلى جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- المشاركة في تمويل مشروعات البنية التحتية.
- تسهيل نمو العملاء الشركات من خلال الدعم في تنفيذ الفرص العضوية وغير العضوية.

قسم الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات

يقدم قسم الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات مجموعة من المنتجات والخدمات المصممة للأفراد ذوي الثروات العالية. كما يقدم خدمات استشارية لعملائه لرفع عوائدهم وتنمية ثرواتهم، ويركز على فرص النمو الذكي لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة التشغيلية مع تقليل المخاطر. يتعاون القسم مع وحدات الأعمال الأخرى لبناء روابط تعاون وتعزيز عروض منتجاته. تشمل الأنشطة التجارية الأساسية ما يلي:

- حلول مخصصة وخدمات مصرفية تقليدية للأفراد ذوي الثروات العالية.
- خدمات عالية الجودة مع سهولة الوصول إلى مديري العلاقات وموظفي الدعم.

يقوم القسم بإنشاء قسم متكامل لإدارة الثروات لتعزيز عروض القيمة للأشخاص ذوي الثروات العالية. في 2023، حصل البنك على ترخيص هيئة أسواق المال لمزاولة أنشطة الأوراق المالية التالية: مدير محفظة استثمارية، مستشار استثمار ووسيط أوراق مالية غير مسجل في البورصة.

قسم الخدمات المصرفية للأفراد

يقدم قسم الخدمات المصرفية للأفراد مجموعة من المنتجات والخدمات لعملائه، بما في ذلك مجموعة شاملة من حسابات التوفير والودائع، وبطاقات الائتمان والخصم والبطاقات مسبقة الدفع، وقروض العملاء. تشمل عروض البطاقات في القسم بطاقات الائتمان (فيزا و ماستر كارد) وبطاقات الخصم (فيزا) والبطاقات مسبقة الدفع متعددة العملات. يقوم قسم الخدمات المصرفية للأفراد بمراجعة ومعايرة منتجاتها الحالية بشكل دوري لتلبية احتياجات العملاء.

يسعى قسم الخدمات المصرفية للأفراد نحو استراتيجيات تركز على العملاء من خلال تعزيز عروض منتجاته المتميزة وتعزيز كفاءة تقديم الخدمة عبر نقاط اتصال مختلفة مع العملاء. ولزيادة حصته السوقية في الكويت، قام البنك بتنفيذ المبادرات الرئيسية التالية:

- تنظيم وتسهيل عمليات العملاء وتطبيق ميزات ووظائف رقمية إضافية.
- إعادة معايرة إطار تقبل المخاطر لأعمال التجزئة لتعزيز ضوابط المخاطر.
- تجديد عروض العملاء من خلال إعادة إطلاق المنتجات الرائدة مثل "كنز" و"الراتب"

اعتباراً من 31 ديسمبر 2023، كان لدى قسم الخدمات المصرفية للأفراد شبكة مكونة من 29 فرعاً و165 جهاز صراف آلي في الكويت مع خطط لمزيد من التوسع الاستراتيجي. معاملات العملاء تدعمها قنوات التوصيل البديلة مثل الخدمة المصرفية الهاتفية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع ومنصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت (برقان أونلاين). يتيح توفير منصة الدفع الإلكتروني للمؤسسات (من خلال مزود ACI Worldwide) للبنك تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للأنشطة المصرفية اليومية والدفع عبر الإنترنت للسلع والخدمات من خلال المنصات الإلكترونية الآمنة للبنك.

قسم الخزينة والخدمات المصرفية الاستثمارية

يتولى قسم الخزينة والخدمات المصرفية الاستثمارية المسؤولية عن جميع معاملات سوق الجملية المحلية والدولية (مع المعاملات الأخرى للعملاء) وإدارة المحفظة الخاصة بالبنك. كما يضطلع القسم بالعلاقات المؤسسية مع البنوك و/أو المؤسسات المالية غير المصرفية، مما يؤدي إلى تحسين المؤسسات المالية الرئيسية والعلاقات المصرفية المراسلة.

يشارك قسم الخزينة بشكل فعال في إدارة مخاطر السوق المالية في الميزانية العمومية للبنك، وتوفير التمويل الفعال والأمن، وتوفير حلول المخاطر، وإدارة النقد الأجنبي، وإدارة العلاقات مع العملاء والعلاقات بين البنوك. ويتألف القسم من وحدة إدارة الأصول والخصوم، ووحدة الدخل الثابت والأسواق الرأسمالية، ووحدة سوق المال، ووحدة تداول العملات الأجنبية، ومكتب مبيعات الخزينة.

يركز قسم الاستثمار على زيادة عوائد البنك من خلال إدارة محافظ استثمارية متنوعة تتضمن الدخل الثابت والأوراق المالية (المدرجة والخاصة). كما يتم اتباع نهج تنازلي top-down شامل لتحديد اختيار الأصول باستخدام مجموعة واسعة من العوامل وضمن السياسات والإجراءات التي وافق عليها مجلس الإدارة والمتطلبات التنظيمية. إن معايير المخاطرة/المزايا محددة بشكل واضح لكل نوع من أنواع المحافظ الاستثمارية.

الإدارة

مجلس إدارة البنك

يُتشكل مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً، وينص النظام الأساسي للبنك على أن يُختار عضو مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العمومية العادية للمساهمين لمدة ثلاث سنوات ويُسمح بإعادة اختياره بنهاية هذه المدة. كما يتمتع مجلس الإدارة بصلاحيات تعيين وعزل الرئيس التنفيذي للمجموعة في أي وقت بشرط توافر النصاب القانوني المؤلف من ستة أعضاء.

يُعقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات سنوياً على الأقل، بالإضافة إلى اجتماع واحد على الأقل كل ثلاثة أشهر وذلك بدعوة من رئيس مجلس الإدارة، ويجوز لمجلس الإدارة كذلك عقد اجتماعات أخرى إذا وُجّهت الدعوة من ثلاثة أعضاء على الأقل، ويُشترط حضور نصف أعضاء المجلس على الأقل كي يكتمل نصاب لانعقاد اجتماع مجلس الإدارة ولا يجوز الحضور بالوكالة. وقد عُقد مجلس الإدارة 12 اجتماعاً في عام 2023.

وفي يونيو 2022، انتخب مساهمو البنك مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات، وتشكل عضوية مجلس الإدارة في تاريخ النشرة الأساسية هذه من:

الشيخ عبد الله ناصر صباح الأحمد الصباح (رئيساً لمجلس الإدارة)

تم تعيين الشيخ عبدالله ناصر صباح الأحمد الصباح رئيساً لمجلس الإدارة في يونيو 2022. كما يشغل عدة مناصب منها نائب رئيس مجلس إدارة شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.، وعضو مجلس إدارة في شركة مشاريع الكويت القابضة وعضو مجلس إدارة بنك الخليج المتحد- البحرين. وقد حصل على درجة البكالوريوس من الأكاديمية العسكرية الملكية ساندهيرست في المملكة المتحدة البريطانية، وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من معهد نيويورك للتكنولوجيا- الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد فيصل محمد منصور صرخوه (نائب رئيس مجلس الإدارة)

تم تعيين السيد/ صرخوه نائباً لرئيس مجلس الإدارة في يونيو 2022 وهو الرئيس التنفيذي لشركة كامكو إنفست منذ عام 2014 وقاد الشركة لتصبح واحدة من اللاعبين الرئيسيين في قطاع الخدمات المالية الإقليمية. يتمتع بخبرة واسعة في الخدمات الاستثمارية وبالأخص الاستثمارات المصرفية وإدارة الأصول. انضم إلى شركة كامكو إنفست في عام 2000 وشغل العديد من المناصب الإدارية بما في ذلك رئيس قطاع تمويل الشركات ورئيس إدارة الخدمات المالية والاستثمار وهو عضو في مجالس إدارة العديد من الشركات المرموقة، كعضو في المجلس الاستشاري واللجان التنفيذية. وقد عمل سابقاً مع فريق تمويل الشركات في شركة كيه بي إم جي في الكويت. حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة برمنغهام بالمملكة المتحدة وشهادة الماجستير التنفيذية في إدارة الأعمال من جامعة HEC في باريس، فرنسا.

دولة الرئيس عبد الكريم الكباريتي (عضو مجلس إدارة)

يشغل دولة الرئيس عبد الكريم الكباريتي عضوية مجلس إدارة البنك منذ عام 2004 ويتمتع بخبرة تزيد عن 30 عاماً في قطاع الخدمات المصرفية والتمويل والاستثمار والعمل السياسي. وهو يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة بنك الخليج الجزائر (الجزائر)، إلى جانب عضويته في مجالس إدارة بنك فيم مالطا (Malta in Bank FIM)، وبنك برقان تركيا وشركة الألبان الأردنية (الأردن). وسبق له أن شغل العديد من المناصب السياسية والتشريعية رفيعة المستوى في الأردن. شغل دولة الرئيس الكباريتي منصب رئيس مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي (الأردن) لمدة 24 عاماً. وكان دولة الرئيس الكباريتي عضواً في مجلس الأعيان الأردني ورئيساً للجنة المالية والاقتصادية للتعليم (2005-2007)، وعضو مجلس الأعيان الأردني، والنائب الأول لرئيس مجلس النواب (2000-2002) ورئيس الديوان الملكي الأردني (1999-2000) ورئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع (1996-1997)، والخارجية (1996-1995) بالمملكة الأردنية الهاشمية ورئيس اللجنة الاقتصادية والمالية (1993-1995)، وعضو مجلس النواب الأردني (1989-1997) ووزير العمل الأردني (1991-1993) ووزير السياحة الأردني (1991-1989). وهو حاصل على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في إدارة الأعمال والإدارة المالية عام 1973 من جامعة سانت إدوارد في الولايات المتحدة الأمريكية. كما يحمل دولة الرئيس الكباريتي دكتوراه فخرية في إدارة الأعمال (مع مرتبة الشرف) من جامعة كوفنتري بالمملكة المتحدة (2015).

السيد فؤاد حسني دوجلاس (عضو مجلس إدارة مستقل)

يشغل السيد دوجلاس منصب عضو مجلس إدارة بنك برقان منذ عام 2019 ويتمتع بخبرة تزيد عن 30 عاما في القطاع المصرفي والاستثمار المالي والتدقيق. وهو يشغل حاليا منصب عضو لجنة مجلس الإدارة للتدقيق في شركة أبوظبي للخدمات الصحية بالإمارات العربية المتحدة، وعضوية لجنة التدقيق المستقل في مركز أبوظبي الوطني للمعارض إلى جانب عضويته السابقة في مجلس إدارة بنك برقان تركيا. وقبل انضمامه إلى بنك برقان، شغل منصب مدير الخدمات المالية لدى مكتب ديلويت وتاتش مكتب تورنتو، كما أنه كان شريكا في مكتب آرثر أندرسون -الكويت، وإرنست ويونغ - الكويت، وشركة برياس ووترهاوس كوبرز - الكويت. كما شغل أيضا عضوية مجلس إدارة إرنست ويونغ -الكويت وبرابيس ووترهاوس كوبرز - الكويت وهو حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال عام 1980 وماجستير في إدارة الأعمال عام 1982 من الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان. والسيد دوجلاس محاسب قانوني معتمد (نيويورك، 1988) ومحاسب قانوني (كندا، 1992).

السيد مازن عصام حوا (عضو مجلس إدارة)

انضم السيد حوا إلى مجلس الإدارة في يونيو 2022. وهو أحد كبار المسؤولين التنفيذيين في شركة العقارات المتحدة ويتمتع بخبرة تزيد عن 25 عاما في العديد من المجالات بما في ذلك العقارات والخدمات المالية. ويشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة شركة العقارات المتحدة منذ عام 2020 وعضو مجلس إدارة العديد من شركات التابعة للمجموعة. انضم السيد حوا إلى شركة مشاريع الكويت القابضة كجزء من فريق الشؤون المالية والحسابات في عام 2001 وكان نائب رئيس العمليات المالية للمجموعة. كما أنه عضو في مجلس إدارة العديد من الشركات التابعة لمجموعة كيبكو ويقدم المشورة بشأن التوجهات الاستراتيجية والتخطيط المالي والحوكمة. وهو حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية من جامعة HEC باريس وتخرج من الجامعة اللبنانية الأمريكية. وقد حضر العديد من برامج التعليم التنفيذي، بما في ذلك برنامج الإدارة العامة في كلية هارفارد للأعمال، وهو حاصل على مؤهلات مهنية من مؤسسات بارزة في الولايات المتحدة.

د. أماني خالد بورسلي (عضو مجلس إدارة مستقل)

انضمت الدكتورة بورسلي إلى مجلس الإدارة في يونيو 2022. سابقا وزيرة التجارة في الكويت ووزيرة شؤون التخطيط والتنمية، وهي تتمتع بخبرة تزيد عن 30 عاما من الخبرة في التدريب والاستشارات والقطاع المصرفي. هي رئيس مجلس إدارة أي بي كابيتال ونائب رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية وعضو في مجلس إدارة بنك الإثمار وبنك فيصل الإسلامي المصري. وهي حاليا أستاذة مالية في كلية إدارة الأعمال بجامعة الكويت، وتشمل اهتماماتها البحثية لوائح أسواق رأس المال، وحوكمة الشركات، وسياسات توزيع الأرباح، والتخطيط الاستراتيجي. عملت الدكتورة بورسلي كعضو في مجلس أمناء جمعية الشفافية الكويتية عن جائزة مكافحة الفساد للقطاع العام في الكويت. حصلت على جائزة الباحث الاقتصادي الكويتي لعام 2018 برعاية بنك الكويت المركزي. كما حصلت على جائزة الشرق الأوسط للتميز في إدارة الأعمال والاقتصاد لمساهماتها في تطوير هيكل وتنظيم سوق رأس المال في الكويت. هي مؤسسة جائزة الحوكمة الفائقة. وقبل تعيينها الوزاري، كانت هي مؤسسة ورئيس مجلس إدارة شركة كابيتال ستاندرز ريتينج، وهي أول شركة تصنيف ائتماني مستقلة في الكويت، من 2009 إلى 2011؛ وكانت عضو مجلس إدارة بنك برقان، الكويت، من 2010 إلى 2011؛ ورئيسة مشروع هيئة السوق المالية من 2006 إلى 2007. بدأت الدكتورة بورسلي، التي لها العديد من المقالات المنشورة وعمل في مجالات محكمة وكذلك في كتب ومجلات متخصصة، مسيرتها المصرفية في بنك الكويت الوطني في عام 1987، مسيرتها التدريسية في جامعة الكويت عام 1988. وهي تحمل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة الكويت، وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية؛ ودكتوراه في تمويل الشركات من جامعة جنوب إلينوي في كاربونديل بالولايات المتحدة الأمريكية.

السيد صقر عبد الله الشرهان (عضو مجلس إدارة مستقل)

انضم السيد الشرهان إلى مجلس الإدارة في يونيو 2022 وهو رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المطورة للخدمات القابضة ولديه أكثر من 30 عاما من الخبرة المتنوعة في الأعمال المصرفية، وقطاع النفط والغاز، وإدارة التعليم، وقطاعات الاستثمار. هو عضو مجلس إدارة في اتحاد الجامعات الخاصة، وأمين سر اتحاد الجامعات الاستراتيجية، والمجلس الاستشاري الصناعي للجامعة الاستراتيجية، وشركة مكامين السعودية وشركة المطورة للخدمات القابضة. وشغل سابقا منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الدرة للبتترول والعضو المنتدب لشركة المعادن وإعادة التدوير. وهو حاصل على إجازة في الهندسة الميكانيكية من جامعة الكويت، كلية الهندسة عام 1989.

السيد ميشيل عقاد (عضو مجلس إدارة مستقل)

انضم السيد عقاد إلى مجلس الإدارة في يونيو 2022. وهو المدير العام التنفيذي (الرئيس التنفيذي للمجموعة) لبنك البحر المتوسط، ولديه أكثر من 30 عاماً من الخبرة المتنوعة في القطاع المصرفي والاستثمار. شغل منصب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي الكويتي من عام 2014 حتى عام 2019. وشغل من 2009 إلى 2014 منصب الرئيس التنفيذي لبنك الخليج في الكويت، وأشرف على تحوله في أعقاب أزمة عام 2008. وبين عامي 2006 و2009 شغل منصب مساعد الرئيس التنفيذي للبنك العربي بي آل سي، وهو من المخضرمين لمدة 27 عاماً في مجموعة سيتي غروب، والتي انضم إليها في عام 1979. وكان آخر منصب له العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقبل ذلك، كان الرئيس الإقليمي لمصر والمدير الإقليمي لشمال وغرب إفريقيا. ومن منتصف الثمانينيات إلى عام 2000 شغل العديد من المناصب التنفيذية والرئيسية القطرية، بما في ذلك في نيجيريا، السيد عقاد هو عضو مجلس إدارة بنك البحر المتوسط (2019-2020) ورئيس مجلس إدارة بنك مد سويسرا وتي - بنك منذ 2020. وكان عضواً في مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي - مصر وشركة الأهلي كابيتال للاستثمار (2014-2020) وكان عضواً في مجلس إدارة بنك أوروبا العربي (2006-2009)؛ البنك العربي التونسي (2006-2007 ورئيسه 2008) و العربي للاستثمار (2006-2008) وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة تكساس في أوستن.

السيد عبد الله محمد الشارخ (عضو مجلس إدارة)

انضم السيد الشارخ إلى مجلس الإدارة في يونيو 2022. وهو يشغل حالياً منصب العضو المنتدب لاسواق والخدمات المصرفية الاستثمارية في شركة كامكو للاستثمار، ومنصب نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة الأولى للوساطة في الأوراق المالية ش.م.ك. وكالهما منذ عام 2020. وهو يتمتع بخبرة واسعة في الخزينة والخدمات المصرفية للشركات إلى الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول. قبل انضمامه إلى كامكو إنفست، ترأس السيد الشارخ فريق الاقتصاد والاستثمار في حريز ووكالة بوبيان للتنمية وكان العضو المنتدب في شرق كابيتال حيث قاد النشاط الاستثماري عبر فئات الأصول. وقبل ذلك، شغل عدة مناصب تنفيذية في المؤسسات المالية الدولية والإقليمية الرئيسية بما في ذلك المدير التنفيذي في قسم الأوراق المالية في غولدمان ساك، والمدير التنفيذي للخدمات المصرفية للشركات في بنك الكويت الوطني، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الاستثمارية في شركة الوطني للاستثمار. كما عمل أيضاً في مجموعة تجارة الدخل الثابت التابعة لشركة براون برازر - هاريمان في وول ستريت وفريق تنفيذ عمليات الاندماج والاستحواذ في بنك أنتش إس بي سي في لندن. وهو حاصل على درجة البكالوريوس المزدوجة في الاقتصاد ومؤسسات القطاع العام والخاص من جامعة براون بالولايات المتحدة الأمريكية وماجستير إدارة الأعمال المزدوجة في الإدارة المالية وريادة الأعمال من مدرسة ارتون، جامعة بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد عبد العزيز سعد الراشد (عضو مجلس إدارة مستقل)

انضم السيد الراشد إلى مجلس الإدارة في يوليو 2023. وهو يتمتع بخبرة تزيد عن 25 عاماً في مجال الأعمال بما في ذلك 10 سنوات في كامكو، منذ عام 2007 تم ترشيحه وتعيينه رئيساً لمجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة العائلة شركة مجموعة الراشد القابضة، حيث تولى فيها قطاعات متعددة في الأعمال والصناعات، مثل النفط والغاز والبنية التحتية والاتصالات والخدمات اللوجستية ومشاريع المرافق ونقل وتوزيع الطاقة أيضاً، وهو يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة ستورك للأعمال الميكانيكية وصيانتها ونائب رئيس مجلس إدارة شركة القبلة الدولية العقارية وعضو مجلس إدارة شركة سفار كابيتال - الإمارات العربية المتحدة وعضو مجلس إدارة شركة كالم للاتصالات - البحرين وعضو مجلس إدارة في شركة الراشد الدولية للملاحة ومدير شركة سميث إنترناشيونال لخدمات الخليج ووصي في وصية المرحوم عبد العزيز عبد المحسن الراشد. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة إيسترن واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، ويحمل شهادات الدبلوم في التحليل المالي وإدارة مخاطر الاستثمار وأسواق رأس المال.

السيد جمال عبدالله دشتي (عضو مجلس إدارة)

انضم السيد دشتي إلى مجلس الإدارة في يوليو 2023. وهو يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة كردت ون كويت القابضة، ورئيس اللجنة التنفيذية. هو مؤسس لشركات ترفيهية رياضية في الكويت، وساهم في تأسيس إنشاء وإدارة شركات تجارية في قطاعات مختلفة. شغل السيد دشتي في مناصب إدارية عليا في قطاع الأعمال المصرفية المختلفة ويمتلك أكثر من عشرين عاماً من الخبرات في الأعمال المصرفية وعضو في مجلس الإدارة التأسيسي لبنك وربة كويت. حصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، وحضر العديد من الدورات في الأعمال المصرفية، كما شارك في برامج إدارة المخاطر مع أكبر المؤسسات المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية.

عنوان العمل لكل عضو في مجلس الإدارة هو: ص.ب: 5389، الصفاة 12170، مدينة الكويت، دولة الكويت.

وفقاً للمتطلبات التنظيمية المعمول بها، عقد مجلس الإدارة جمعية عمومية استثنائية في فبراير 2020 والتي وافقت على تعديل النظام الأساسي للبنك بما يسمح بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة من تسعة إلى أحد عشر عضواً.

يوضح الجدول أدناه عدد ونسبة الأسهم في رأس مال البنك المملوكة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة في 31 ديسمبر 2023، وذلك على النحو التالي:

خيارات الأسهم الجارية	غير مباشرة من خلال محافظ		مباشرة		أعضاء مجلس الإدارة
	النسبة	الأسهم	النسبة	الأسهم	
-	-	-	0.16%	5,683,006	الشيخ عبد الله ناصر صباح الأحمد الصباح
-	-	-	0.00%	1,000	السيد فيصل محمد صرخوه
-	0.00%	105	-	-	السيد عبد الكريم الكباريتي
-	-	-	0.00%	105	السيد مازن عصام حوا
-	-	-	0.00%	1,200	السيد عبد الله محمد الشارخ
-	-	-	-	-	السيد فؤاد حسني دغلس
-	-	-	-	-	د. أماني خالد بورسلي
-	-	-	-	-	السيد صقر عبد الله الشهران
-	-	-	-	-	السيد ميشال العقاد
-	-	-	-	-	السيد عبد العزيز سعد الراشد
-	-	-	0.00%	1,100	السيد جمال عبدالله دشتي

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للمصدر للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2023 هي كما يلي:

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	رسوم مجلس الإدارة لسنة 2023 (دينار كويتي)	رسوم مجلس الإدارة لسنة 2022 (دينار كويتي)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	110,000	110,000
رسوم اللجان	288,800	345,000
المجموع	398,800	455,000

مُكَافَأَةُ الإِدَارَةِ الرَّئِيسِيَّةِ

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، ظلت المكافآت الاجمالية كما هي في العام السابق؛ ومع ذلك، فإن جزء المكافأة المتعلق بالأداء يختلف باختلاف أداء البنك.

إن المزايا المدفوعة و المستحقة "للإدارة العليا" (تمثل المدفوع والمستحق عن خدمات أعضاء مجلس الإدارة في اللجان و الرئيس التنفيذي و المدراء الرئيسيين الآخرين) كانت كما يلي:

2023	2022	2021	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
4,889	5,440	4,759	مزايا قصيرة الاجل للموظفين — تتضمن رواتب و منح مستحقات مكافآت نهاية الخدمة
1,511	1,521	1,485	مستحقات مكافآت نهاية الخدمة
436	859	573	مستحقات تكلفة الحقوق التشجيعية طويلة الاجل

490
7,307

440
8,260

440
7,276

مستحقات لخدمات اللجان
المجموع

وصف المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

وردت تفاصيل المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك أي عقد جوهري بين أي من أعضاء مجلس إدارة البنك أو أفراد عائلاتهم وبين البنك أو أي من شركاته التابعة في الإيضاح رقم 18 من البيانات المالية السنوية لعام 2023. يمارس أعضاء مجلس إدارة البنك وأفراد عائلاتهم الأعمال التجارية مع البنك والشركات التابعة له كعملاء بشروط تجارية بحتة في سياق الأعمال التجارية العادية، يتضمن ذلك الحسابات المصرفية ومنتجات الادخار والاستثمار وغيرها من الخدمات المصرفية. ولا تتم أي من هذه المعاملات مقابل مبالغ مالية.

وصف العقود المبرمة بين أعضاء مجلس الإدارة أو أي شركات تابعة للمصدر

يرجى الرجوع إلى "وصف المعاملات مع الأطراف ذات الصلة" أعلاه.

العقود المبرمة مع البنك والتي يكون لأي من أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها

يرجى الرجوع إلى "وصف المعاملات مع الأطراف ذات الصلة" أعلاه.

إن الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة هي كما يلي:

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
175,970	190,190	178,364	بيان المركز المالي المجموع
			المستحق من البنوك
			والمؤسسات المالية الأخرى*
968,721	963,745	1,022,043	قروض وسلف للعملاء*
126,323	105,965	93,780	استثمارات في أوراق مالية
82,108	78,062	75,619	استثمارات في أوراق مالية
			مدارة من قبل طرف ذي علاقة
5,867	6,244	6,788	موجودات أخرى
7,429	5,367	8,614	المستحق للبنوك
64,509	30,822	2,507	المستحق لمؤسسات مالية
			أخرى
153,134	186,544	184,212	ودائع من عملاء
			ارتباطات والتزامات محتملة
711	10,245	13,238	خطابات اعتماد
69,607	106,365	44,872	خطابات ضمان
127,207	115,829	29,293	حدود ائتمانية غير مستخدمة
15,793	14,867	12,933	التزامات أخرى
			المعاملات
30,912	42,295	63,396	إيرادات فوائد
(656)	(846)	(5,194)	مصروفات فوائد
804	1,234	912	إيرادات أتعاب وعمولات
(517)	(731)	(584)	مصروفات أتعاب وعمولات
499	808	131	إيرادات توزيعات أرباح
(10,845)	(4,683)	(9,515)	مصروفات أخرى
			معاملات أخرى خلال السنة
1,664	20	11	شراء ممتلكات ومعدات
-	3,155	-	بيع استثمار في أوراق مالية
-	(3,830)	-	خسارة بيع استثمار في أوراق مالية
-	-	57,830	بيع جزئي لشركة تابعة

خسارة من بيع جزئي لشركة
تابعة (3,260)

* كما في 31 ديسمبر 2023، بلغت القيمة العادلة لإجمالي الضمانات المؤهلة بمقدار الأرصدة القائمة بمبلغ 556,740 ألف دينار كويتي (2022: 512,533 ألف دينار كويتي، و2021: 532,224 ألف دينار كويتي)

الإدارة التنفيذية للبنك

يوضح الجدول التالي بعض المعلومات ذات الصلة بالإدارة التنفيذية للبنك.

الاسم	المسمى الوظيفي	العمر (سنوات)	مدة العمل في بنك برقان (سنوات)
السيد/ أنطوان جان ضاهر	الرئيس التنفيذي للمجموعة	53	0.7
السيد/ فاضل محمود عبدالله	الرئيس التنفيذي - الكويت	59	25.3
السيد/ خالد فهد الزومان	رئيس المدراء الماليين	59	24
السيد/ أندرو كريستوفر سينغ	رئيس ادارة المخاطر	57	8.9
السيد/ نقيب حامد أمين	مدير عام- الموارد البشرية والتطوير للمجموعة	52	0.1
السيد/ فينكاتاكريشنان مينون	رئيس مدراء خدمات التشغيل	59	18.7
السيد/ محمود محمد عزت مرسي	مدير عام - الادارة القانونية للمجموعة	54	5.2
السيد/ محمد نجيب الزنكي	مدير عام - الخدمات المصرفية للشركات	43	14
السيد/ ناصر محمد القيسي	مدير عام - ادارة الخدمات المصرفية الشخصية	55	14.7
السيد/ عبدالله عبد المجيد معرفي	مدير عام - ادارة الخزينة	49	9.5
السيد/ مشاري عبد الجليل شهاب	مدير عام - الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات	49	0.2
السيد/ مناف خالد المنيفي	مدير عام - التخطيط الاستراتيجي والمتابعة	47	3.2
السيد/ محمد عبدالله الزايد	مدير عام - ادارة العمليات	47	14.5
السيد/ براك جاسم المطر	مدير عام - نظم المعلومات	45	0.4
السيدة/ هدى فهد الشمري	مدير عام - قطاع البنوك الدولية	54	20.4
السيد/ كينيث وينرايت	رئيس مدراء التدقيق الداخلي	55	4.5
السيدة/ ريهام عيسى سلطان	نائب مدير عام - إدارة الإلتزام للمجموعة	47	16.6
السيد/ حمد عبد الهادي محمد	نائب مدير عام - مكافحة الجرائم المالية للمجموعة	44	0.8
السيدة/ خلود عبدالرضا الفيلي	نائب مدير عام - إدارة التسويق والاتصالات	58	3
السيد/ سعود الهدبة	نائب مدير عام - إدارة الخدمات العامة	50	13.6
السيد/ عبدالله الاسطى	نائب مدير عام - امانة سر مجلس الاداره وحوكمة الشركات	68	6.2

عنوان العمل لكل عضو في الإدارة التنفيذية هو: ص.ب: 5389، الصفاة 12170، دولة الكويت.

السيد أنطوان ج. ضاهر، الرئيس التنفيذي للمجموعة

انضم السيد/ أنطوان إلى بنك برقان في عام 2023 ويتمتع بخبرة تزيد عن 25 عاما ومعرفة قوية في القطاع المصرفي والمالي. لتعزيز مهمة بنك برقان ليكون الشريك المالي المفضل للمجتمع. وقبل انضمامه إلى البنك، شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لبنك الخليج من عام 2013 حتى عام 2016 ومنصب الرئيس التنفيذي من عام 2016 حتى عام 2023. وفي بعض مناصبه السابقة الجديرة بالذكر، شغل منصب مدير عام الخدمات المصرفية للشركات المحلية في بنك الكويت الوطني من عام 2011 إلى عام 2013 ورئيس الوحدة المحلية المتعددة الجنسيات من عام 2007 إلى عام 2011. وفي وقت سابق من حياته المهنية، عمل السيد/ أنطوان أيضا في بنك ناشيونال سيتي في الولايات المتحدة، حيث شغل عدة مناصب في تمويل المشاريع، والتمويل المهيكل، والخدمات المصرفية للشركات، وأسواق رأس المال. حصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة ولاية كاليفلاند وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كيس ويسترن ريسيرف في أوهايو. وقد حضر أيضا دورات التعليم التنفيذي التي قدمتها كلية هارفارد للأعمال.

السيد فاضل محمود عبد الله، الرئيس التنفيذي، الكويت

انضم السيد فاضل إلى بنك برقان في عام 1998 ويتمتع بخبرة تزيد عن 34 عاما في القطاع المالي. وسيقوم بدور أساسي في تصميم وتنفيذ وتوجيه التوجه الاستراتيجي الجديد للبنك على مدى السنوات الخمس المقبلة لتعزيز حصته في السوق في الكويت والمساعدة في تحقيق ربحية أعلى. وتتطوي الرؤية الجديدة للبنك على خطة لتوسيع شبكة فروع وزيادة التركيز على السوق الكويتي، ويأتي تعيينه تماشيا مع الهدف الاستراتيجي الرئيسي للبنك المتمثل في الاستثمار في رأسماله البشري والنمو على المدى الطويل وتطوير مواهبه الاستثنائية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمناصب القيادية العليا. وقد تولى العديد من الأدوار القيادية الرئيسية خلال مسيرته المهنية الممتدة على مدار 25 عاما في بنك برقان بما في ذلك رئيس الخدمات المصرفية للشركات. وقبل انضمامه إلى بنك برقان، عمل في البنك الأهلي الكويتي، ويتمتع بخبرة في مجالات مختلفة تشمل التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية للشركات والموارد البشرية. ويحمل درجة بكالوريوس العلوم في الرياضيات من جامعة الكويت.

السيد خالد فهد الزومان، رئيس المدراء الماليين

انضم السيد/ خالد الزومان إلى بنك برقان في عام 2000 ويتمتع بخبرة تزيد عن 35 عاما في مجال الإدارة المالية في الكويت وكذلك في الأسواق العالمية. وتشمل مسؤولياته ضمان مراقبة وتحسين الأداء المالي لمجموعة برقان من خلال صياغة وتخطيط وإدارة الخطط الإستراتيجية. كما أنه يراجع المبادرات الجارية ويدعم تحديد أوجه التآزر بين المجموعات. وهو مسؤول أيضا عن تطوير وتنفيذ الضوابط المالية وإعداد التقارير المالية مع توفير المبادئ التوجيهية المناسبة ووضع الإجراءات لدعم الإدارة في تحقيق خطط العمل مع ضمان الامتثال القانوني والتنظيمي. انضم إلى البنك كرئيس لإدارة المخاطر قبل أن يصبح المدير المالي في عام 2003. وقد شغل سابقا مناصب عليا في الإدارة المالية لدى شركة إرنست أند يونغ في الكويت والولايات المتحدة الأمريكية. وهو محاسب قانوني معتمد (CPA) من والية نيو هامبشاير، الولايات المتحدة ويحمل أيضا درجة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر من جامعة الكويت.

السيد أندرو كريستوفر سينغ، رئيس إدارة المخاطر

انضم السيد/ سينغ إلى البنك في عام 2015 وهو يتمتع بخبرة واسعة تزيد عن 35 عاما في إدارة المخاطر وسجل حافل في إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة في كل من الأسواق المتقدمة والناشئة. وهو يتولى حاليا مسؤولية وضع استراتيجيات المخاطر بالمجموعة، وتعزيز إطار إدارة المخاطر بالبنك، فضال عن تنفيذ سياسات المخاطر والحوكمة لبنك برقان. قبل انضمامه إلى بنك برقان، شغل مناصب منها رئيس إدارة المخاطر للمجموعة في المجموعة المالية هيرميس القابضة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والرئيس الإقليمي للمخاطر في الأيركتين في Depfa Plc Bank، والرئيس الإقليمي للمخاطر في أوروبا في Suisse Credit ومختلف إدارة المخاطر والرقابة والأدوار ذات الصلة في جي بي مورغان آسيا والمحيط الهادئ والمملكة المتحدة. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم في الكيمياء من كلية إمبريال كوليدج بجامعة لندن، وهو زميل في الكلية الملكية للعلوم الإدارية.

السيد نقيب حامد أمين، مدير عام الموارد البشرية والتطوير بالمجموعة

يتمتع السيد/ نقيب أمين، الذي انضم إلى البنك يوم الخميس 30 نوفمبر، 2023 بخبرة تزيد عن 26 عاما في مجال الموارد البشرية وإدارة التغيير والمبيعات في مختلف الصناعات حاليا هو يتولى مسؤولية قيادة وتحقيق النمو المستدام لرأس المال البشري من خلال تطوير وبناء ثقافة عالية الأداء تعمل باستمرار على رفع قدرات المنظمة على تحقيق استراتيجيات البنك وأهدافه. وهو مسؤول عن الاستراتيجيات المتعلقة بالأجور والمكافآت واكتساب المواهب والتعلم وتنمية المواهب وتخطيط التعاقب وإشراك الموظفين لضمان أن "الأشخاص" هم الميزة التنافسية للبنك. وقبل انضمامه إلى بنك برقان، شغل في البنك الأهلي المتحد بالكويت، بصفته المدير العام للموارد البشرية، كان تركيزه الأخير على قيادة إدارة التغيير وإشراك الموظفين في البنك وكذلك إدارة المشاريع التحولية للموارد البشرية للمجموعة مع التركيز بشكل خاص على التحول الرقمي والابتكار. حصل على درجة البكالوريوس من جامعة كارولينا الجنوبية، وأكمل أيضا العديد من برامج القيادة التنفيذية في كلية هارفارد للأعمال.

السيد فينكاتاكريشان مينون، رئيس مدراء خدمات التشغيل

انضم السيد/ مينون إلى بنك برقان في عام 2005 بخبرة تزيد عن 38 عاما. وقد شغل العديد من المناصب القيادية في البنك، بما في ذلك الرئيس التنفيذي للعمليات والتكنولوجيا للمجموعة، والرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد، والرئيس التنفيذي للعمليات، وقاد مبادرة التحول الرقمي للبنك ووظيفة مركز التميز. ويتولى السيد/ مينون حاليا مسؤولية قيادة أقسام تكنولوجيا

المعلومات والعمليات والتحول الرقمي وإدارة الخدمات العامة. قبل انضمامه إلى بنك برقان، شغل السيد/مينون مناصب إدارية عليا في بنوك أجنبية مثل بنك قطر الوطني، وبي إن بي باربيبا، وبنك ستاندرد تشارترد، وبنك HDFC. يحمل السيد/مينون درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة مومباي بالهند.

السيد/ محمود محمد عزت مرسي، مدير عام – الإدارة القانونية للمجموعة

انضم السيد/ محمود إلى بنك برقان في عام 2018 بخبرة تزيد عن 27 عاما في المجال القانوني، حيث يشغل بصفته مسؤولا عن إدارة وقيادة الفريق القانوني لتقديم مجموعة كاملة من الاستراتيجيات القانونية بما يتماشى مع الرؤية الاستراتيجية الشاملة للبنك. وهو يقدم خدمات قانونية استراتيجية في مسائل تشمل الشؤون القانونية المحلية والدولية، وحوكمة الشركات، واسترداد الائتمان، والإفصاح، والتقاضى مع ضمان الامتثال القانوني في جميع أنحاء البنك. وقد عمل سابقا في بنك برقان لمدة 17 عاما، ثم انضم إلى بورصة الكويت كمدير تنفيذي للرقابة القانونية والسوقية، ثم رئيسا لمفوضي هيئة أسواق المال مستشار وأحد كبار المستشارين في مكتب المستشارين التابع لمجلس المفوضين. السيد مرسي حاصل على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة القاهرة، كلية الحقوق، وخلال حياته المهنية ساهم في صياغة القوانين واللوائح الجديدة في الكويت.

السيد محمد نجيب الزنكي، مدير عام الخدمات المصرفية للشركات

بدأ السيد/ محمد الزنكي حياته المهنية في بنك برقان في عام 2010 وهو مصرفي متمرس يتمتع بخبرة تزيد عن 18 عاما في هذا القطاع، ويتولى حاليا مسؤولية تنمية الأعمال المصرفية للشركات في البنك. عندما انضم إلى البنك في عام 2010 كمدير أول لعلاقات الشركات. ثم تولى قيادة وحدة المقاولات من عام 2015 إلى عام 2017، قبل أن يتم تعيينه رئيسا للخدمات المصرفية للشركات - مساعد المدير العام في عام 2018. كما أدار أيضا إدارة المؤسسات المالية مما أدى إلى تحقيق النمو في جميع وظائف الشركة. وفي عام 2023 تم تعيين السيد الزنكي مديرا عاما للخدمات المصرفية للشركات. يحمل السيد الزنكي درجة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال الدولية من جامعة بالتييمور في الولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، تابع تعليمه الإضافي في مجال الاستثمار من هيئة الاستثمار الكويتية المرموقة وأكمل عددا من برامج التعليم التنفيذي من كلية هارفارد للأعمال والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (INSEAD)، ويحمل مرتبة الخريجين في كمال المؤسستين.

السيد ناصر محمد القيسي، مدير عام إدارة الخدمات المصرفية الشخصية

انضم السيد/ ناصر القيسي إلى بنك برقان كمدير مبيعات إقليمي في عام 2009 ويتمتع بخبرة تزيد عن 33 عاما في القطاع المصرفي والمالي. وهو مسؤول حاليا عن توجيه وإرشاد وصياغة والإشراف على تنفيذ الإستراتيجية الشاملة لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك برقان. وقد شغل أيضا العديد من الأدوار القيادية في البنك ويتمتع بسجل حافل في إدارة العمليات وخدمة العملاء والمبيعات وتطوير الأعمال. وقد عمل سابقا في بنك الخليج، ودار الاستثمار، وفندق ومنتجعات المستشار المالي الدولي (IFA). يحمل درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال ودرجة الإدارة ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال. وقد أكمل برنامج القيادة التنفيذية العليا - الشرق الأوسط (SELPME) مع كلية هارفارد للأعمال.

السيد عبد الله عبد المجيد معرفي، مدير عام إدارة الخزينة

انضم السيد/ عبدالله معرفي إلى بنك برقان في عام 2014 ويتمتع بخبرة تزيد عن 20 عاما في الأعمال المصرفية والأسواق المالية العالمية، والأدوار القيادية في قطاع الخزينة والاستثمارات. وهو مسؤول حاليا عن تنفيذ المبادرات الإستراتيجية للخزينة الخاصة بالبنك. وفي برقان، قام بتحديد فرص نمو الأعمال وتسخيرها مع التخطيط الإستراتيجية التمويل الأمثل. وال تقتصر جهوده على استكمال توسع المجموعة فحسب، بل تضمن أيضا الالتزام الصارم بالمبادئ التوجيهية التنظيمية. وبالإضافة إلى دوره في بنك برقان، فهو أيضا عضو مجلس إدارة في شركة استثمار المرافق العقارية في الكويت وشركة 91 سيرينج بورد في سنغافورة. وقد عمل سابقا في بنك الخليج وبنك قطر الوطني. ويحمل درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة كورنيل بالولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى مشاركته في العديد من برامج القيادة التنفيذية المرموقة في كلية هارفارد للأعمال.

السيد مشاري عبد الجليل شهاب، مدير عام الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات بالوكالة

انضم السيد شهاب إلى بنك برقان في عام 2023 ويتمتع بخبرة تزيد عن 20 عاما في مجال الخدمات المصرفية الخاصة وللأفراد وللأثرياء وإدارة الثروات والاستثمارات وتطوير المنتجات والتخطيط الاستراتيجي. وهو مسؤول حاليا عن توجيه وتنفيذ استراتيجية الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات لبنك برقان بما يتماشى مع أهدافه الاستراتيجية. بصفته مديرا

عاما للخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، سيكون السيد/ مشاري مسؤولا عن توجيه وتنفيذ استراتيجية الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للبنك. وقبل انضمامه إلى بنك برقان شغل منصب نائب المدير العام للخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات في البنك الأهلي المتحد. تخرج السيد/ مشاري من الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان، وحصل على درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال ودرجة البكالوريوس في المالية من جامعة ميامي، الولايات المتحدة الأمريكية. كما حصل على برنامج الإدارة العامة (GMP) من كلية هارفرد للأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية.

السيد مناف خالد المنيفي، مدير عام التخطيط الاستراتيجي والمتابعة

انضم السيد/ مناف المنيفي إلى بنك برقان كمدير عام للتخطيط الاستراتيجي والمراقبة في عام 2020، ويتمتع بخبرة تزيد عن 21 عاما في القطاع المصرفي بشكل رئيسي في: تمويل الشركات، والخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة، والخدمات المصرفية للأفراد، والتحصيل والاسترداد، والخدمات المصرفية الاستثمارية. ويتولى حاليا مسؤولية إضفاء الطابع الرسمي على عملية التخطيط الاستراتيجي لبنك برقان والإشراف على خطة التحول الاستراتيجي الكاملة للبنك. قبل انضمامه إلى برقان، شغل السيد/ مناف العديد من المناصب التنفيذية بما في ذلك: مدير عام الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومدير في انفستكورب، ومدير تنفيذي لتمويل الشركات في بيت التمويل الكويتي، كما شغل العديد من الأدوار الرئيسية في تمويل الشركات والخدمات المصرفية للأفراد في بنك الكويت الوطني وبنك بوبيان والبنك التجاري الكويتي. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال (MIS) نظم المعلومات الإدارية من جامعة نورث إيسترن بوسطن، وماجستير إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال، وشهادة في قيادة النمو الاستراتيجي والتغيير من كلية كولومبيا للأعمال، وشهادة CCM من معهد الدراسات المصرفية. بالإضافة إلى ذلك، أكمل السيد/ مناف برنامج القيادة التنفيذية العليا - الشرق الأوسط (SELPME) مع كلية هارفرد للأعمال.

السيد محمد عبدالله الزايد، مدير عام العمليات

انضم السيد/ محمد الزايد إلى بنك برقان في عام 2009 ويتمتع بخبرة 25 عاما في أنظمة الاتصالات والبرمجة والعمليات المصرفية. ويتولى مسؤولية قيادة التنفيذ الاستراتيجي للوظائف التشغيلية للبنك والتي تشمل العمليات المصرفية والتحويلات وخدمات التجارة للعملاء وعمليات القروض وعمليات الخزنة والاستثمار. وقد نجح في إنشاء إطار لإدارة عمليات بنك برقان بما في ذلك متطلبات العملية والتصميم والتنفيذ. قبل انضمامه إلى برقان فقد عمل في بنك HSBC الشرق الأوسط، هيئة الاستثمار الكويتية وكذلك وزارة الدفاع. وهو حاصل على درجة الدبلوم في هندسة الاتصالات الإلكترونية وأكمل برنامج القيادة التنفيذية العليا - الشرق الأوسط (SELPME) مع كلية هارفرد للأعمال.

السيد براك جاسم المطر، مدير عام نظم المعلومات

انضم السيد/ براك المطر إلى بنك برقان في عام 2023 بخبرة تزيد عن 21 عاما في مجال تكنولوجيا المعلومات. وهو يتولى حاليا مسؤولية قيادة جهود البنك لتعزيز تحوله الرقمي مع مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية التي توفر الموثوقية والأمان بما في ذلك تحديث عمليات تكنولوجيا المعلومات، وتنفيذ ضوابط أمنية قوية، ومواءمة أهداف تكنولوجيا المعلومات مع استراتيجيات وأهداف البنك، وخاصة ضمان تجربة مصرفية سلسة للعملاء. وبدأ رحلته في شركة ايكويت للبتروكيماويات، حيث قاد مشاريع بارزة بما في ذلك ذكاء الأعمال، وترحيل مراكز البيانات، وتنفيذ الإستراتيجية السحابية، وعلى وجه الخصوص، قيادة جانب تكنولوجيا المعلومات في الاستحواذ على شركة Global ME عبر دول متعددة. وفي KIB دفعت رؤيته التحولية للبنك إلى العصر الرقمي، وكان رائدا في إصلاح شامل لتكنولوجيا المعلومات تم التأكيد عليه من خلال التجديدات الإستراتيجية وتنمية المواهب وإعادة الهيكلة التنظيمية. ان السيد/ براك حاصل على بكالوريوس العلوم في نظم المعلومات الإدارية من جامعة الكويت. وهو مستشار معتمد من SAP وكان عضوا في مجلس إدارة مجموعة مستخدمي SAP في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وطوال حياته المهنية حصل على العديد من الشهادات، بما في ذلك Six Sigma (الحزام الأخضر).

السيدة هدى فهد الشمري، مدير عام قطاع البنوك الدولية

انضمت السيدة/ هدى الشمري إلى البنك عام 2003 بخبرة عمل تزيد عن 30 عاما وتشغل حاليا منصب مدير عام مكتب البنوك الدولية وتشرف على مراقبة الشركات التابعة لمجموعة بنك برقان والشركات التابعة لها وتعمل كنقطة اتصال مركزية مع الشركات التابعة للبنك. ويضمن دورها التوافق مع حوكمة المجموعة الشاملة والصلاحيات التنظيمية، مع تعزيز التآزر البناء والتفاعل بين بنك برقان والشركات التابعة له. وقد عملت سابقا في البنك التجاري الكويتي. وهي حاصلة على ماجستير

في إدارة الأعمال في الإدارة المالية، وبكالوريوس في الدراسات العامة من جامعة ساوث إيبسترن، وبكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها من الجامعة العربية المفتوحة. كما أنها معتمدة من قبل المعاهد المحلية والدولية مثل معهد الدراسات المصرفية-CCM، وشهادة Dealing-ACI، ومعهد استمرارية الأعمال-MBCI، وSHRP، وIRCA.

السيد كينيث أشلي وينرايت – رئيس قسم مدراء التدقيق المالي الداخلي

انضم السيد/ وينرايت إلى بنك برقان في عام 2019 ويتمتع بخبرة تزيد عن 31 عاما في مجال التدقيق وإدارة المخاطر في جميع أنحاء الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، وهو مسؤول عن قيادة مجموعة التدقيق الداخلي لضمان توفير ضمانات مستقلة بشأن بيئة الرقابة وكذلك توفير ودعم الحوكمة المناسبة للبنك والشركات التابعة له. وسابقا شغل مناصب عليا في سيتي جروب ورويال بنك أوف اسكتلندا هو مدقق داخلي معتمد، وزميل جمعية الامتثال الدولية. وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة المخاطر من كلية مايكل سمورفيت للدراسات العليا في إدارة الأعمال أيرلندا بجامعة كوليدج دبلن، ودرجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في دراسات الأعمال الأوروبية من جامعة أولستر (المملكة المتحدة)، ودرجة الماجستير من جامعة كاين (فرنسا)، ودرجة الماجستير في العلوم من جامعة أولستر (المملكة المتحدة)، ودرجة الماجستير من جامعة كاين (فرنسا). حصل على دبلوم الدراسات العليا المهنية من School Business (Manchester Alliance / ICA المملكة المتحدة) واجتاز اختبار قواعد وأنظمة CMA في الكويت.

السيدة رهام عيسى سلطان، نائب مدير عام - إدارة الالتزام للمجموعة

انضمت السيدة سلطان إلى بنك برقان في عام 2007، وتتمتع بخبرة 25 عاما في إدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال والالتزام. تتولى حاليا مسؤولية تطوير ومراقبة وتنفيذ الاستراتيجيات بموجب توجيهات المبادئ الصادرة عن الجهات التنظيمية داخل الكويت وخارجها لجميع الشركات التابعة لبنك برقان. وقبل منصبها الحالي شغلت العديد من الأدوار الوظيفية المتخصصة في المخاطر والالتزام التنظيمي ومكافحة غسل الأموال بالإضافة إلى مخاطر العقوبات في بنك برقان. وقبل انضمامها إلى بنك برقان عملت في مجال مخاطر الائتمان في بنك الكويت والشرق الأوسط. وهي حاصلة على درجة بكالوريوس العلوم في الهندسة الصناعية من جامعة الكويت.

السيد حمد عبد الهادي محمد، نائب مدير عام - مكافحة الجرائم المالية للمجموعة

انضم السيد حمد إلى بنك برقان في عام 2023. ويتمتع بثروة من الخبرة والمعرفة مع أكثر من 18 عاما من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية، وخبرة التجزئة، وإدارة المخاطر، ومكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب وتقارير الأنشطة المشبوهة. وهو مسؤول عن مكافحة غسل الأموال ومسؤول عن التوجيه والتوجيه والإشراف على الوقاية والكشف والتحقيق والتحليل والإبلاغ عن جميع حوادث ومخاطر الجرائم المالية الداخلية والخارجية المشتبه فيها والمؤكدة والتي تؤدي إلى خسائر مباشرة أو غير مباشرة لمجموعة بنك برقان. وكان يرأس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بيت التمويل الكويتي وكان مسؤولا عن التعامل مع المتطلبات التنظيمية، ووضع السياسات والإجراءات التي تضمن فعالية الحسابات ومراقبة المعاملات. كما شغل أيضا العديد من الأدوار الرئيسية في بيت التمويل الكويتي، حيث كان رئيسا لوحدة الأثرية كجزء من الخدمات المصرفية للأفراد حيث قام بتحديد الأهداف المالية السنوية وصياغة وتنفيذ عمليات الاستحواذ بالتنسيق مع مجموعة الاستثمار/ والتداول، كما كان مديراً إقليمياً يقود مجموعة من الفروع تدير هدف العمل. وقد عمل سابقا في بنك الكويت الوطني كمدير أول للفرع. يحمل السيد/ حمد درجة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر والمعلومات، وقد التحق ببرامج التعليم التنفيذي في كلية هارفارد للأعمال، و ACAMS، و Sigma Six Lean (الحزام الأسود)، و PMI-RMP.

السيدة خلود عبد الرضا الفيلي، نائب مدير عام - إدارة التسويق والاتصالات

انضمت السيدة/ خلود الفيلي إلى بنك برقان في عام 2021 وهي تتمتع، بخبرة تزيد عن 30 عاما في مجال الاتصالات وإشراك أصحاب المصلحة والتخطيط الاستراتيجي والمسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة المشاريع. وهي تتولى حاليا مسؤولية التسويق والاتصالات المؤسسية للبنك. وقد شغلت العديد من المناصب العليا في مجال التسويق والاتصالات في العديد من الشركات بما في ذلك شركة إيكويت، وزين الكويت ومجموعة زين الدولية، والوطنية للاتصالات، وتركابيتال للاستثمار (بيتك)، وبنك الكويت الدولي (KIB)، ووكالة الأنباء الكويتية. وهي حاصلة على بكالوريوس الآداب في العلوم السياسية من جامعة الكويت وحضرت برنامج مؤسسة رويترز. وهي أيضا حائزة على جائزة السيدة فيوليت ديكسون من المجلس الثقافي البريطاني.

السيد سعود الهدبة، نائب مدير عام إدارة الخدمات العامة

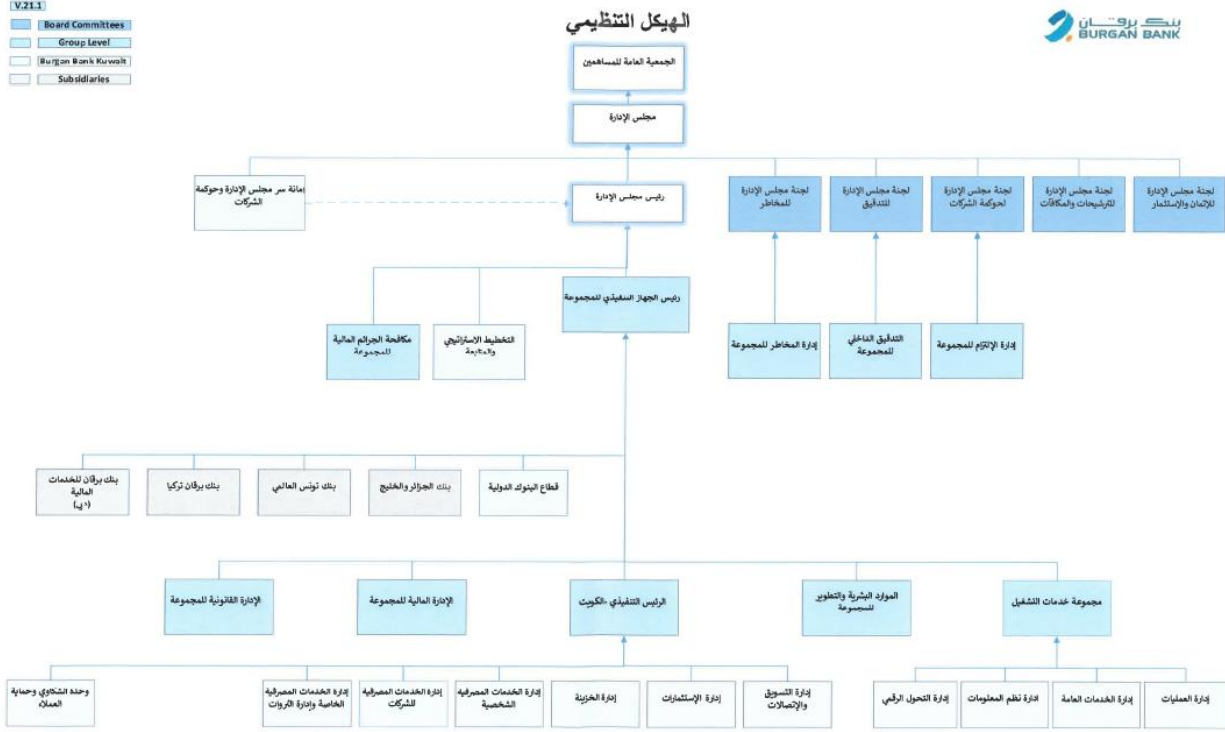
انضم المهندس/ سعود إلى بنك برقان في عام 2010 و يتمتع بخبرة تمتد إلى 24 عاما في إدارة الخدمات العامة. ويتولى حاليا مسؤولية توجيه إدارة الخدمات العامة لتحقيق مكاسب ملحوظة في الكفاءة، وتوفير التكاليف، وزيادة التركيز على الاستدامة البيئية. وقد لعب دوراً محورياً في تحسين الوظائف الإدارية والدعم للبنك، وتنفيذ حلول مبتكرة وتبسيط العمليات. وقبل انضمامه إلى بنك برقان قد عمل في وزارة الداخلية والبنك الأهلي الكويتي. ويحمل درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة توليدو، أوهايو.

السيد عبد الله الأسطى، نائب المدير العام أمانة مجلس الإدارة وحوكمة الشركات

التحق السيد الأسطى بالعمل لدى مجلس إدارة بنك برقان كأمين سر مجلس إدارة بنك برقان وحوكمة الشركات في عام 2017، ويمتلك خبرة واسعة في مجال تطبيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات بالإضافة إلى أكثر من 30 عاما من الخبرة في مجال القطاع المصرفي والاستثمارات المحلية والدولية وإدارة شؤون مجلس الإدارة. ويتيح له هذا المزيج من المهارات والخبرات الرفيعة من النهوض بهذه المسؤولية بكفاءة واقتدار. حصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية غراند فيو بالولايات المتحدة الأمريكية.

الهيكل التنظيمي

يُوجز الرسم البياني التالي هيكل إدارة البنك.



يلتزم البنك بالتمسك بأعلى المعايير الدولية لإدارة الشركات، وتحقيق التوازن بين التجديد والرقابة والشفافية في جميع تعاملاته، والحفاظ على قيمة جميع مساهمي البنك. وقد اتخذ مجلس الإدارة قرار بتوجيه حسن النية والنزاهة والامتثال والجودة والاحترام لسلوك الموظفين في جميع الأوقات، عند مشاركتهم في أعمال البنك. تنطبق هذه المبادئ بنفس الصورة على التعاملات مع العملاء والأطراف المقابلة والسلطات التنظيمية وزملاء العمل وتجاه البنك نفسه. ولتطبيق هذه المبادئ بطريقة متنسقة، وافق مجلس الإدارة على قواعد سلوك العمل الرسمية، والتي تُقدم لجميع الموظفين عند بداية عملهم في البنك، بما في ذلك مطالباتهم بالانضمام لتعهد السرية. بالإضافة إلى قواعد سلوك العمل، يشتمل إطار إدارة الشركات الخاص بالبنك على سياسات وإجراءات تشغيلية واسعة النطاق، وإجراءات التدقيق والامتثال الداخلية والخارجية، والاتصالات الفعالة، والإفصاح بشفافية، والمساءلة والقياس لمساعدة مجلس الإدارة في تشكيل ومراقبة إدارة البنك والممارسات وكذلك بغرض تقييم امتثال البنك للسياسات الحالية.

لجان مجلس الإدارة الرئيسية

فيما يلي ملخص لأهداف ومهام لجان مجلس الإدارة الرئيسية. ففي بعض الحالات، تنقل عملية التنفيذ التفصيلي لمهام اللجنة إلى لجنة فرعية على أساس مؤقت أو دائم.

لجنة مجلس الإدارة للحوكمة ("BCGC")

تتولى لجنة مجلس الإدارة للحوكمة المسؤولية بشكل أساسي عن إطار إدارة الشركات، وتقوم بمراجعة وتحديث دليل إدارة الشركات ووضع سياسات جديدة لإدارة الشركات، ومراجعة هيكل وتشكيل مجلس الإدارة ولجانه، بالإضافة إلى وثائقها ومراجعتها وتقديم توصيات لمجلس الإدارة بخصوص عمليات الكشف الخاصة بشركات المجموعة. وتتشكل لجنة مجلس الإدارة للحوكمة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة كحد أدنى (يلزم أن يكون أحد الأعضاء عضو مجلس إدارة مستقل).

لجنة مجلس الإدارة للتدقيق ("BAC")

تتولى لجنة مجلس الإدارة للتدقيق المسؤولية بشكل أساسي عن وضع ومراقبة كفاية الضوابط الداخلية ومهام التدقيق في البنك، إلى جانب ضمان الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات وقواعد السلوك والأخلاقيات المعمول بها، كما تشرف على التزام البنك بالقوانين والتعليمات والسياسات وقواعد السلوك والأخلاقيات المعمول بها وتضمن الامتثال لقواعد الإفصاح بالإضافة إلى

التقارير المالية والمتطلبات القانونية الأخرى. تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين كحد أدنى (يلزم أن يكون أحدهم عضو مجلس إدارة مستقل).

لجنة مجلس الإدارة للمخاطر ("BRC")

تتولى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر بشكل أساسي مسؤولية مراجعة ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة حول استراتيجية المخاطر الحالية والمستقبلية ودرجة تحمل البنك للمسؤولية، والإشراف على تنفيذ هذه الاستراتيجية من جانب الإدارة التنفيذية وضمان وجود أنظمة فعالة لإدارة المخاطر في البنك واستقلالية وظيفية إدارة المخاطر بالبنك. تتحمل لجنة مجلس الإدارة للمخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة المسؤولية كذلك عن تعيين رئيس إدارة المخاطر بناءً على موافقة مجلس الإدارة، ومراجعة إطار اختبار التحمل. تتشكل لجنة مجلس الإدارة للمخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين كحد أدنى (يلزم أن يكون أحدهم عضو مجلس إدارة مستقل).

لجنة مجلس الإدارة للترشيدات والمكافآت ("BNRC")

تتولى لجنة مجلس الإدارة للترشيدات والمكافآت مسؤولية وضع معايير الأداء وخطط احلال الموظفين بالإدارة التنفيذية وترشيح أعضاء مجلس الإدارة المحتملين. تراجع لجنة مجلس الإدارة للترشيدات والمكافآت كذلك هيكل مجلس الإدارة على أساس سنوي وإجراء عمليات تقييم لأداء مجلس الإدارة وأعضائه كأفراد على أساس سنوي وإعداد برنامج لتنمية مهارات أعضاء مجلس الإدارة ووضع سياسة المكافآت على مستوى البنك بما يتفق مع القوانين واللوائح المعمول بها. تتشكل لجنة مجلس الإدارة للترشيدات والمكافآت من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين كحد أدنى (يلزم أن يكون أحدهم عضو مجلس إدارة مستقل).

لجنة مجلس الإدارة للانتماء والاستثمار ("BCIC")

تتولى لجنة مجلس الإدارة للانتماء والاستثمار المسؤولية عن الإشراف على أنشطة الإقراض واسترداد الائتمان والاستثمار في البنك، وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة ("مجلس الإدارة") من خلال السلطات المفوضة لها، وتنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة، كما تراجع وتراقب ممارسة السلطات المفوضة وضمان الامتثال لنظام التفويض المعتمد وفق سياسة الائتمان بالبنك؛ وتشرف على القواعد واللوائح التي تحكم الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك قواعد منح الائتمان لأعضاء مجلس الإدارة. تتكون لجنة مجلس الإدارة للانتماء والاستثمار من أربعة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة.

بيان دعوى قضائية حول أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا

- خلال فترة الخمس سنوات السابقة لتاريخ هذه النشرة، لم تُوجه أي مما يلي لأعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذيين:
- أي اتهامات تتعلق بجرائم احتيال.
 - شغل منصب عضو مجلس إدارة أو مدير عام في أي شركة وقت إفلاس هذه الشركة أو فرض الحراسة القضائية عليها أو تصفيتها.
 - توجيه أي اتهام أو عقوبة عامة رسمية له من جانب أي سلطات قانونية أو تنظيمية (بما في ذلك الهيئات المهنية المعينة) أو تجريده من الأهلية من قبل أي محكمة بحيث لا يجوز له العمل بصفة عضو مجلس إدارة في أي شركة أو التصرف في إدارة أي شركة أو القيام على شؤون أي شركة.

الشركات التابعة الرئيسية

بنك برقان ايه.اس.

نظرة عامة

تأسس بنك برقان ايه.اس. في 1989 باسم Tekfen Yatırım Finansman Bankası AŞ (Tekfen Investment Finance Bank Inc). في 2006، أبرمت مجموعة Tekfen اتفاقية شراكة استراتيجية مع Eurobank EFG، ونتيجة لذلك تم تغيير اسم البنك إلى Eurobank Tekfen. في 21 ديسمبر 2012، استحوذت المجموعة على حصة بنسبة 99.3%. في Eurobank Tekfen وتم تغيير علامته التجارية لاحقاً إلى بنك برقان ايه.اس. في ديسمبر 2023، باع البنك حصة ملكية بنسبة 52.0% في بنك برقان ايه.اس. لشركة الروابي المتحدة القابضة. وفي 31 ديسمبر 2023، بلغت حصة المجموعة في بنك برقان ايه.اس. 47.63%.

كما تم إعادة تسمية الشركات التابعة لـ Eurobank Tekfen (EFG اسطنبول للأسهم و EFG للتأجير) لتصبح شركة برقان للأوراق المالية وشركة برقان للتأجير، على الترتيب. في حين تقدم شركة برقان للتأجير الإيجار المالي للاستثمار في المعدات والتكنولوجيا والتأجير التشغيلي لتأجير أسطول الخدمة الكاملة.

بنك برقان ايه.اس. هو بنك متوسط الحجم (من حيث حجم الأصول) يركز على قطاع الخدمات المصرفية للشركات ويقوم بتوسيع وجوده في أعمال التجزئة. وهي تعمل تحت إشراف وكالة التنظيم والرقابة المصرفية في تركيا. ويسعى البنك لتلبية متطلبات وتوقعات العملاء من خلال مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات في المؤسسات والشركات التجارية والشركات الصغيرة والخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة. كما في 31 ديسمبر 2023، كان لدى بنك برقان ايه.اس. شبكة مكونة من 29 فرعاً و 22 جهاز صراف آلي وإجمالي 1,256 موظفاً.

وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، بلغت الإيرادات التشغيلية لشركة بنك برقان ايه.اس. (قبل تعديلات التجميع) 34.6% من الإيرادات التشغيلية للمجموعة مقابل 25.8% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (قبل تعديلات التجميع) و 15.0% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (قبل تعديلات التجميع). اعتباراً من 31 ديسمبر 2023، بلغ إجمالي أصول بنك برقان ايه.اس. (قبل تعديلات التجميع) 11.6%. من إجمالي أصول المجموعة، مقابل 13.4% من إجمالي أصول المجموعة كما في 31 ديسمبر 2022 (قبل تعديلات التجميع)، و 12.4% من إجمالي أصول المجموعة كما في 31 ديسمبر 2021 (قبل تعديلات التجميع).

الملخص المالي

بلغت نسبة كفاية رأس مال بنك برقان ايه.اس. 20.6% كما في 31 ديسمبر 2023، وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. يلخص الجدول التالي المعلومات المالية الرئيسية لبنك برقان ايه.اس. للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2021 المعدة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

كما في / للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

2021	2022	2023	
ألف دينار كويتي ما لم ينص على خلاف ذلك			
943,405	1,027,686	913,887	مجموع الموجودات
616,709	600,462	477,557	قروض وسلف للعملاء

554,004	599,100	387,422	ودائع العملاء
54,380	101,405	114,397	حقوق المساهمين الخاصة بشركة الأم
19,632	31,430	24,616	صافي إيرادات الفوائد
33,721	57,801	75,422	إيرادات التشغيل
18,290	20,232	28,386	المصرفوات
25,341	23,159	20,289	مخصصات خسائر القروض
(7,816)	4,595	13,392	صافي الدخل الخاصة بشركة الأم
6.7%	4.2%	0.9%	نسبة القروض المتعثرة
15.1%	18.2%	20.6%	نسبة كفاية رأس المال

بنك الخليج الجزائر ش.م.ع.

نظرة عامة

تأسس بنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر 2003 كبنك تجاري في الجزائر. ويقدم المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والشركات، والتي تشمل قروض السيارات والرهون العقارية والقروض الاستهلاكية والتمويل الإسلامي. وقد استثمر البنك في التكنولوجيا ويقدم عمليات في الوقت الفعلي مثل خدمات سويفت والخدمات المصرفية عبر الرسائل النصية القصيرة والخدمات المصرفية عبر الإنترنت. كما في 31 ديسمبر 2023، كان لدى بنك الخليج الجزائر شبكة مكونة من 65 فرعاً و110 جهاز صرف آلي، وإجمالي 1,042 موظفاً.

للنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، بلغت الإيرادات التشغيلية لبنك الخليج الجزائر (قبل تعديلات التجميع) 17.4% من الإيرادات التشغيلية للمجموعة مقابل بنسبة 15.6% من إيرادات التشغيل للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 و15.4% من إيرادات التشغيل للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (قبل تعديلات التجميع). وفي 31 ديسمبر 2023، بلغ إجمالي أصول بنك الخليج الجزائر (قبل تعديلات التجميع) 9.8% من إجمالي أصول المجموعة، مقابل 9.2% من إجمالي أصول المجموعة كما في 31 ديسمبر 2022 (قبل تعديلات التجميع)، و8.7% من إجمالي أصول المجموعة كما في 31 ديسمبر 2021 (قبل تعديلات التجميع).

الملخص المالي

بلغت نسبة كفاية رأس مال بنك الخليج الجزائر 13.4% كما في 31 ديسمبر 2023، وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية الرئيسية لبنك الخليج الجزائر للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021 والتي تم إعدادها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

كما في / للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

2021	2022	2023	
ألف دينار كويتي ما لم ينص على خلاف ذلك			
659,681	707,007	771,799	مجموع الموجودات
403,529	424,164	432,891	قروض وسلف للعملاء
538,018	577,572	623,017	ودائع العملاء
81,269	89,398	97,914	حقوق المساهمين الخاصة بشركة الأم
27,564	28,076	28,039	صافي إيرادات الفوائد
34,694	35,085	38,024	إيرادات التشغيل
15,312	17,493	19,994	المصرفيات
3,618	3,583	3,899	مخصصات خسائر القروض
9,727	8,555	8,795	صافي الدخل الخاصة بشركة الأم
2.6%	2.4%	4.0%	نسبة القروض المتعثرة
13.2%	13.5%	13.4%	نسبة كفاية رأس المال

بنك تونس العالمي ش.م.

نظرة عامة

تأسس بنك تونس العالمي في يونيو 1982 كأول مؤسسة مصرفية خارجية مرخصة بالكامل في تونس. يعمل بنك تونس العالمي تحت إشراف البنك المركزي التونسي، وهو عضو في جمعية المقاصة التونسية. يقدم بنك تونس العالمي مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات في تونس والخارج، والتي تشمل خدمات الصرف الأجنبي وأسواق المال بجميع العملات القابلة للتحويل (بما في ذلك الدينار التونسي)، وتمويل التجارة الدولية، ومستندات التصدير، والتسهيلات المصرفية الخاصة، والخدمات المصرفية التجارية، والقروض المشتركة والاستثمارات، وخدمات وإصدار بطاقات فيزا وأمريكان إكسبريس. يعمل البنك من خلال 3 فروع في تونس ومكتب تمثيلي في ليبيا ويبلغ عدد موظفيه 101 موظف كما في 31 ديسمبر 2023.

وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، بلغت الإيرادات التشغيلية لبنك (قبل تعديلات التجميع) 4.3% من الإيرادات التشغيلية للمجموعة مقابل 3.0% من الإيرادات التشغيلية للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (قبل تعديلات التجميع) و2.1% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (قبل تعديلات التجميع). كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ إجمالي أصول البنك (قبل تعديلات التجميع) 2.0% من إجمالي موجودات المجموعة مقابل 1.7% من إجمالي أصول المجموعة كما في 31 ديسمبر 2022 (قبل تعديلات التجميع)، و1.8% من إجمالي أصول المجموعة كما في 31 ديسمبر 2021 (قبل تعديلات التجميع).

الملخص المالي

بلغت نسبة كفاية رأس مال بنك تونس العالمي 30.1%. كما في 31 ديسمبر 2023 وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية الرئيسية لبنك تونس العالمي للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2021 والتي تم إعدادها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

كما في / للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

2021	2022	2023	
ألف دينار كويتي ما لم ينص على خلاف ذلك			
138,159	132,793	153,636	مجموع الموجودات
9,367	9,360	8,518	قروض وسلف للعملاء
57,238	64,766	67,299	ودائع العملاء
49,949	52,715	55,059	حقوق المساهمين الخاصة بشركة الأم
2,675	3,086	5,666	صافي إيرادات الفوائد
4,814	6,720	9,369	إيرادات التشغيل
2,258	2,184	2,371	المصرفات
358	249	1,184	مخصصات خسائر القروض
1,378	2,464	2,876	صافي الدخل الخاصة بشركة الأم
0.4%	0.3%	0.7%	نسبة القروض المتعثرة
34.2%	31.9%	30.1%	نسبة كفاية رأس المال

هيكل رأس المال والاقتراض

يوضح الجدول التالي هيكل رأس مال البنك كما في 31 ديسمبر 2023 ، بالإضافة إلى الأرقام الأولية بعد الطرح :
إقرار رأس المال المدفوع

مليون دينار كويتي	31 ديسمبر 2023	بعد إصدار السندات 31 ديسمبر 2023 (مبدئية)
حقوق الملكية		
رأس المال	345.2	345.2
علاوة إصدار أسهم	282.8	282.8
أسهم خزينة	(1.7)	(1.7)
احتياطي اجباري	117.9	117.9
احتياطي اختياري	118.3	118.3
احتياطيات أخرى	(185.9)	(185.9)
أرباح مرحلة	185.7	185.7
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	862.2	862.2
الأوراق الرأسمالية المستدومة – الشريحة رقم 1	153.4	303.4 ³
الحصص غير المسيطرة	(14.7)	(14.7)
مجموع حقوق الملكية	1,000.9	1,150.9
المطلوبات		
المُستحق إلى البنوك	701.9	701.9
المُستحق إلى مؤسسات المالية أخرى	437.2	437.2
ودائع العملاء	4,463.2	4,463.2
أموال مقترضة أخرى	550.0	550.0
مطلوبات أخرى	272.8	272.8
مجموع المطلوبات	6,425.2	6,425.2
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	7,426.1	7,576.1

إقرار رأس المال المدفوع

S

يؤكد البنك أنه كما في 31 ديسمبر 2023، تم دفع مبلغ رأسمال البنك بالكامل و يبلغ 345.2 مليون دينار كويتي، موزعا على 3,452,203,125 سهم، قيمة كل منها 100 فلس.

³ باقتراض إصدار أوراق مالية مستدامة جديدة من الشريحة الأولى بقيمة 150 مليون د.ك.

توزيعات الأرباح من قبل البنك

يوضح الجدول التالي توزيعات أرباح البنك منذ عام 2018:

توزيعات الأرباح

2023	2022	2021	2020	2019	2018	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر تاريخ الموافقة
30 مارس 2024	1 أبريل 2023	5 أبريل 2022	6 يونيو 2021	21 أبريل 2020	27 مارس 2019	
6	8	5	5	12	12	التوزيعات النقدية (فلس)
%5	%5	%5	%5	-	%5	أسهم المنحة %

معلومات مالية مختارة

المعلومات المالية المختارة الواردة في هذا الجزء مستخلصة من، والتي يجب الاطلاع عليها بالاقتران مع، المعلومات المالية المجمعة والإيضاحات حولها للسنوات المنتهين كما في 31 ديسمبر 2023، 31 ديسمبر 2022، و31 ديسمبر 2021، والتي تم إدراجها في بنود أخرى في هذه التشرة.

بيان المركز المالي المجموع

يوضّح الجدول التالي بيان المركز المالي المجموعة المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023، 31 ديسمبر 2022، و31 ديسمبر 2021.

كما في 31 ديسمبر			الف دينار كويتي
2021	2022	2023	
الموجودات			
821,608	659,384	870,332	نقد وأرصدة لدى البنوك.....
247,393	301,554	364,286	أسهم و سندات خزينة بنك الكويت المركزي.....
331,324	482,101	656,532	المستحق من البنوك وغيرها.....
			المؤسسات المالية.....
4,278,709	4,227,737	4,236,942	قروض وسلف للعملاء.....
649,266	714,149	732,205	استثمارات في أوراق مالية.....
277,562	258,048	372,114	موجودات أخرى.....
150,153	163,071	176,982	ممتلكات ومعدات.....
18,412	17,530	16,738	موجودات غير ملموسة.....
6,774,427	6,823,574	7,426,131	
300,488	342,386	-	مجموعة التخلص المحتفظ بها للبيع
7,074,915	7,165,960	7,426,131	مجموع الموجودات.....
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
518,756	278,146	701,942	المستحق الى البنوك.....
364,829	699,421	437,236	المستحق الى مؤسسات المالية أخرى.....
4,161,731	3,932,491	4,463,243	ودائع العملاء.....
622,483	783,392	549,961	أموال مقترضة أخرى.....
225,768	243,891	272,845	مطلوبات أخرى.....
249,423	281,204	-	الالتزامات المرتبطة مباشرة بمجموعة الاستبعاد المحتفظ بها للبيع.....
6,142,990	6,218,545	6,425,227	مجموع المطلوبات.....
حقوق الملكية			
313,125	328,781	345,220	رأس المال.....
282,802	282,802	282,802	علاوة إصدار أسهم.....
(1,742)	(1,742)	(1,742)	أسهم خزينة.....
107,755	113,234	117,903	احتياطي اجباري.....

108,133	113,612	118,281	احتياطي اختياري
(223,218)	(269,121)	(185,941)	احتياطيات اخرى.....
151,028	178,500	185,694	أرباح مرحلة.....
737,883	746,066	862,217	إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك.....
151,250	153,150	153,375	الأوراق الرأسمالية المستديمة – الشريحة رقم 1
42,792	48,199	(14,688)	الحصص غير المسيطرة.....
931,925	947,415	1,000,904	مجموع حقوق الملكية.....
7,074,915	7,165,960	7,426,131	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

بيانات بيان الدخل المجموع

يوضّح الجدول التالي بيان الدخل المجموع للمجموعة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2023، 31 ديسمبر 2022، و31 ديسمبر 2021.

السنة المنتهية في 31 ديسمبر			
2021	2022	2023	
دينار	دينار	دينار	
(ألف كويتي)	(ألف كويتي)	(ألف كويتي)	
254,121	323,478	448,309	إيرادات الفوائد.....
(125,947)	(176,014)	(313,446)	مصروفات الفوائد.....
128,174	147,464	134,863	صافي إيرادات الفوائد.....
40,841	48,225	46,125	إيرادات الأتعاب والعمولات.....
(5,498)	(7,276)	(8,441)	مصروف الأتعاب وعمولات.....
35,343	40,949	37,684	صافي إيرادات الأتعاب والعمولات.....
17,161	15,275	20,370	صافي الأرباح من العملات الأجنبية.....
29,581	7,002	7,750	صافي إيرادات الاستثمار.....
1,291	2,002	1,483	إيرادات توزيعات أرباح.....
23,180	15,208	19,588	إيرادات أخرى.....
234,730	227,900	221,738	صافي إيرادات التشغيل.....
(46,289)	(53,178)	(59,580)	مصروفات موظفين.....
(48,520)	(53,898)	(56,652)	مصروفات أخرى.....
139,921	120,824	105,506	ربح التشغيل.....
(84,636)	(25,287)	(47,818)	مخصص خسائر الائتمان.....
-	4,150	43,015	مبالغ مستردة من ديون مشطوبة ⁴
12	10	(877)	(تحميل) / رد مخصص موجودات مالية أخرى.....
-	(24,597)	(32,094)	صافي خسارة نقدية.....
55,297	75,100	67,732	ربح السنة قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة.....
(6,708)	(16,440)	(22,527)	الضرائب.....
-	(110)	(110)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.....
48,589	58,550	45,095	ربح السنة.....

الخاص ب:

⁴ تمت إعادة تصنيف الإيرادات والمبالغ المستردة الأخرى من الديون المشطوبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 في البيانات المالية السنوية لعام 2023.

45,389	52,130	43,547مساهمي البنك
3,200	6,420	1,548الحصص غير المسيطرة
48,589	58,550	45,095	
12.5	12.0	10.0	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس).....

بيان الدخل الشامل المجمع

يوضّح الجدول التالي بيان الدخل الشامل المجمع للمجموعة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2023، 31 ديسمبر 2022، و31 ديسمبر 2021.

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر					
2021		2022		2023	
دينار	(ألف كويتي)	دينار	(ألف كويتي)	دينار	(ألف كويتي)
	48,589		58,550		45,095
					ربح السنة
					خسائر شاملة أخرى
					بنود لن يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع قفي فترات لاحقة:
	(9,046)	(20,964)	(20,964)	(10,530)	صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
	(9,046)	(20,964)	(20,964)	(10,530)	
					بنود يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في فترات لاحقة:
					أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:
	(6,977)	(23,647)	(23,647)	7,463	صافي التغير في القيمة العادلة
	(385)	(729)	(729)	(1,212)	صافي المحول إلى بيان الدخل المجمع
	(43,147)	(18,844)	(18,844)	(34,413)	تعديل تحويل عملات أجنبية
	4,863	11,786	11,786	4,139	التغيرات في القيمة العادلة لتغطية التدفقات النقدية
	9,362	2,449	2,449	14,522	صافي الأرباح الناتجة من تغطية صافي استثمار
					عكس مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع"
	-	-	-	6,153	صافي المحول إلى بيان الدخل المجمع عند بيع مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
	(45,330)	(49,949)	(49,949)	(13,878)	الخسائر الشاملة الأخرى للسنة
	3,259	8,601	8,601	31,217	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
					الخاص ب:
	1,062	1,360	1,360	30,425	مساهمي البنك
	2,197	7,241	7,241	792	الحصص غير المسيطرة
	3,259	8,601	8,601	31,217	

بيان التدفقات النقدية المجمع

يوضح الجدول التالي بيان التدفقات النقدية المكثف المجمع للمجموعة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2023، 31 ديسمبر 2022، و31 ديسمبر 2021.

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر			
2021	2022	2023	
(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	
55,297	75,100	67,732	أنشطة التشغيل ربح السنة قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
			<i>التعديلات:</i>
(29,581)	(7,002)	(7,750)	صافي إيرادات الاستثمار
84,636	25,287	47,818	مخصص خسائر الائتمان
(12)	(10)	877	تحميل (رد) مخصص موجودات مالية أخرى
(1,291)	(2,002)	(1,483)	إيرادات توزيعات أرباح
12,684	14,053	15,803	استهلاك وإطفاء
-	24,597	32,094	صافي خسارة نقدية
121,733	130,023	155,091	ربح التشغيل قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل
		(62,732)	التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
(51,698)	(106,960)		أذونات وسندات خزانة لدى بنك الكويت المركزي ومؤسسات أخرى
132,350	(141,610)	(172,396)	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(68,157)	35,802	(58,905)	قروض وسلف للعملاء
(11,208)	22,686	(112,248)	موجودات أخرى
107,159	(243,487)	422,667	المستحق إلى بنوك
(245,425)	334,592	(262,185)	المستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
120,849	(200,613)	530,752	ودائع من عملاء
(10,470)	(5,876)	(30,945)	مطلوبات أخرى
(4,737)	(12,646)	(9,699)	ضرائب مدفوعة
90,396	(188,089)	399,400	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
			أنشطة الاستثمار
(512,185)	(497,159)	(554,404)	شراء استثمارات في أوراق مالية
480,792	409,297	557,790	متحصلات من بيع استثمارات في أوراق مالية
(2,951)	(24,715)	(19,980)	شراء ممتلكات ومعدات
-	26	-	صافي الحركة في حصص غير مسيطرة
1,291	2,002	1,483	توزيعات أرباح مستلمة
-	-	(109,692)	صافي التدفقات النقدية الخارجة من بيع مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
-	-	57,830	متحصلات من بيع جزء من شركة تابعة
(33,053)	(110,549)	(66,973)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
			أنشطة التمويل
(56,629)	160,695	(233,431)	أموال مقترضة أخرى
(13,102)	(15,632)	(26,262)	توزيعات أرباح نقدية مدفوعة لمساهمي البنك
(271)	(1,932)	(820)	توزيعات أرباح نقدية مدفوعة للحصص غير المسيطرة
71,250	-	-	متحصلات من زيادة رأس المال
(298)	-	-	تكلفة إصدار أسهم حقوق الأولوية
(8,677)	(8,815)	(8,835)	مدفوعات فوائد على الأوراق الرأسمالية الشريحة رقم 1

		(269,348)	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في)
(7,727)	134,316		أنشطة التمويل
49,616	(164,322)	63,079	صافي (النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل
(42,604)	-	-	تأثير تحويل العملات الأجنبية ⁵
964,563	971,575	807,253	النقد والنقد المعادل في 1 يناير
971,575	807,253	870,332	النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر
			معلومات التدفقات النقدية الإضافية:
226,778	337,137	398,216	فوائد مستلمة
133,416	167,883	283,321	فوائد مدفوعة

⁵ تمت إعادة تصنيف الالتزامات الأخرى وتأثير تحويل العملات الأجنبية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 في البيانات المالية السنوية لعام 2023.

المراجعة المالية

بيان المركز المالي المجمع

كما في 31 ديسمبر 2023، 31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2021

كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ إجمالي الأصول المجمعة للمجموعة 7,426.1 مليون دينار كويتي مقابل 7,166.0 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2022، وهو ما يمثل زيادة بنبة 3.6%. نتجت الزيادة في إجمالي الأصول المجمعة بصورة رئيسية من الزيادة بنسبة 36.2% في المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي تمثل 8.8% من إجمالي الأصول، من 482.1 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2022 إلى 656.5 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2023.

كما في 31 ديسمبر 2023، شكلت القروض والسلف للعملاء (بالصافي بعد المخصصات) 57.1% من إجمالي أصول المجموعة، وزادت بنسبة 0.2% من 4,227.7 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2022 إلى 4,236.9 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2023.

يوضح الجدول أدناه إجمالي محفظة القروض والسلف للعملاء والمخصصات وصافي القروض والسلف للعملاء إلى إجمالي الودائع كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2021.

كما في 31 ديسمبر			
2021	2022	2023	
(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	
4,436,257	4,383,542	4,419,668	مجمّل القروض والسلف للعملاء ¹
(157,548)	(155,805)	(182,726)	ناقصاً: مخصص.....
4,278,709	4,227,737	4,236,942	صافي قروض وسلف للعملاء².....
102.8%	107.5%	94.9%	قروض متعلقة بودائع العملاء.....
84.8%	86.1%	84.8%	صافي قروض و سلف للعملاء/مجموع الودائع ³ ...

إيضاحات:

- (1) يتكون إجمالي القروض والسلف للعملاء من إجمالي القروض والسلف المقدمة للعملاء بغض النظر عن المخصص.
- (2) يشمل صافي القروض والسلف للعملاء إجمالي القروض والسلف للعملاء ناقصاً المخصص.
- (3) يتكون إجمالي الودائع من المستحق للبنوك والمستحق للمؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء.

ارتفع النقد والنقد المعادل، والذي يمثل 11.7% من إجمالي أصول المجموعة كما في 31 ديسمبر 2023، بنسبة 32.0% من 659.4 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2022 إلى 870.3 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2023. وترجع الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع بنسبة 70.4% في المستحقات من البنوك والمؤسسات المالية الخارجية ذات الاستحقاق الأصلي خلال ثلاثين يوماً من 189.3 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2022 إلى 322.6 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2023. وارتفع الرصيد لدى بنك الكويت المركزي بنسبة 49.5% من 168.7 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2022 إلى 252.2 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2023.

ارتفعت أدونات الخزينة والسندات لدى بنك الكويت المركزي وغيرها والتي شكلت ما نسبته 4.9% من إجمالي الأصول، بنسبة 20.8% من 301.6 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2022 إلى 364.3 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2023. وزادت الأوراق المالية الاستثمارية، التي شكلت 9.9% من إجمالي أصول المجموعة، بنسبة 2.5% من 714.1 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2022 إلى 732.2 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023. كما ارتفعت الممتلكات والمعدات، التي تمثل 2.4% من إجمالي أصول المجموعة، بنسبة 8.5% من 163.1 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2022 إلى 177.0 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023.

الموجودات - التوزيع الجغرافي

يوضح الجدول التالي الموجودات المجمعة للبنك حسب البلد كما في 31 ديسمبر 2023، 31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2021.

كما في 31 ديسمبر			
2021	2022	2023	
(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	
			الموجودات - التوزيع الجغرافي
5,547,991	5,462,902	6,029,406	الكويت.....
943,405	1,027,686	913,887	تركيا.....
659,681	707,007	771,799	الجزائر.....
317,466	355,223	-	العراق.....
138,159	132,793	153,636	تونس.....
(531,786)	(519,651)	(442,597)	التوسيات المجمعة.....
7,074,915	7,165,960	7,426,131	الإجمالي.....

كما في 31 ديسمبر 2023، كان أكبر انكشاف جغرافي لأصول المجموعة بعد الكويت هو تركيا، تليها الجزائر وتونس، بنسبة 11.6% و 9.8% و 2.0% من إجمالي أصول المجموعة على الترتيب (يتم احتسابها على أساس مجمع قبل تعديلات التجميع). كما في 31 ديسمبر 2022، كان أكبر انكشاف جغرافي لأصول المجموعة بعد الكويت هو تركيا، تليها الجزائر والعراق وتونس، بنسبة 13.4% و 9.2% و 4.6% و 1.7% من إجمالي أصول المجموعة على الترتيب (يتم احتسابها على أساس مجمع قبل تعديلات التجميع).

اجمالي المطلوبات

يوضح الجدول أدناه تمويل المجموعة في شكل مستحقات للبنوك ومستحقات إلى مؤسسات مالية أخرى وودائع من العملاء وأموال مقترضة أخرى ومطلوبات، ومطلوبات أخرى مرتبطة مباشرة بمجموعة الاستبعادات المحتفظ بها للبيع كما في 31 ديسمبر 2023، 31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2021.

كما في 31 ديسمبر						
2021		2022		2023		
(نسبة من إجمالي المطلوبات)	(ألف دينار كويتي)	(نسبة من إجمالي المطلوبات)	(ألف دينار كويتي)	(نسبة من إجمالي المطلوبات)	(ألف دينار كويتي)	
8.4%	518,756	4.5%	278,146	10.9%	701,942	المستحق إلى البنوك
5.9%	364,829	11.2%	699,421	6.8%	437,236	المستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
67.7%	4,161,731	63.2%	3,932,491	69.5%	4,463,243	ودائع من عملاء
10.1%	622,483	12.6%	783,392	8.6%	549,961	أموال مقترضة أخرى
3.7%	225,768	3.9%	243,891	4.2%	272,845	مطلوبات أخرى

مطلوبات متعلقة مباشرة بمجموعة	-	-	281,204	4.5%	249,423	4.1%
استبعاد محتفظ بها لغرض البيع	-	-	6,218,545	100.0%	6,142,990	100.0%
اجمالي المطلوبات	-	-	6,425,227	100.0%	6,425,227	100.0%

كما في 31 ديسمبر 2023، ارتفع إجمالي المطلوبات المجمعة للمجموعة بنسبة 3.3% لتصل إلى 6,425.2 مليون دينار كويتي مقابل 6,218.5 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2022. وترجع الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع ودائع العملاء بنسبة 13.5% إلى 4,463.2 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2023 مقابل 3,932.5 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2022 وارتفاع في المستحق للبنوك بنسبة 152.4% إلى 701.9 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2023 مقابل 278.1 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2022.

ارتفعت ودائع العملاء (التي شكلت 69.5% من إجمالي مطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر 2023) بنسبة 13.5% من 3,932.5 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2022 إلى 4,463.2 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2023. وترجع هذه الزيادة إلى تحسن الودائع المحلية بنسبة 25.8% من 2,691.1 مليون دينار كويتي في ديسمبر 2022 إلى 3,385.5 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2023.

بيان الدخل المجموع و بيان الدخل الشامل المجموع

للسنوات المنتهية 31 ديسمبر 2023، 31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2021

صافي إيرادات التشغيل

انخفض صافي إيرادات الفوائد للمجموعة بنسبة 8.5% من 147.5 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 إلى 134.9 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى الزيادة بنسبة 78.1% في مصروف الفوائد من 176.0 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 إلى 313.4 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. وارتفعت إيرادات الفوائد من 323.5 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 إلى 448.3 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، بزيادة قدرها 38.6%.

انخفض صافي إيرادات الرسوم والعمولات للمجموعة بنسبة 8.0% من 40.9 مليون دينار كويتي للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 إلى 37.7 مليون دينار كويتي للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. وانخفضت إيرادات التشغيل للمجموعة بنسبة 2.7% من 227.9 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 إلى 221.7 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

صافي إيرادات التشغيل المجموع - التوزيع الجغرافي

يوضح الجدول التالي بيانات صافي إيرادات التشغيل المجموع للبنك حسب الدولة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2021.

كما في 31 ديسمبر			
2021	2022	2023	
(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	
134,446.4	102,221.9	95,442.3	صافي إيرادات التشغيل
33,721.2	57,801.0	75,422.5	الكويت
34,694.4	35,084.8	38,024.0	تركيا
16,961.4	22,548.9	-	الجزائر
			العراق

4,813.6	6,719.9	9,369.4	تونس.....
10,093.0	3,523.6	3,479.4	التوسيات المجمعة.....
234,730.0	227,900.0	221,737.6	الإجمالي.....

ربح التشغيل و ربح السنة

وانخفض الربح التشغيلي قبل المخصصات بنسبة 12.7 في المائة. من 120.8 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 إلى 105.5 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. وانخفضت أرباح السنة بنسبة 23.0 في المائة. من 58.6 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 إلى 45.1 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

اجمالي الدخل الشامل

سجلت المجموعة إجمالي دخل شامل بمبلغ 31.2 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بإجمالي دخل شامل بمبلغ 8.6 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. وترجع الزيادة بشكل أساسي إلى صافي التغير الإيجابي في القيمة العادلة بمبلغ دينار كويتي 7.5 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بتغير سالب بمبلغ 23.6 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وارتفاع صافي أرباح التحوط من صافي الاستثمار الذي ارتفع من 2.4 مليون دينار كويتي في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 إلى 14.5 مليون دينار كويتي السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

النسب المالية الرئيسية

يوضح الجدول التالي بعض النسب الرئيسية المحسوبة من النتائج المستمدة من البيانات المالية. لا يتم احتساب هذه النسب على أساس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وهي ليست مقاييس أداء مستمدة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

كما في / للسنة المنتهية 31 ديسمبر			المقاييس الرئيسية للربحية
2021	2022	2023	
0.6	0.7	0.6	العائد على متوسط ¹ الموجودات (ROAA) ²
6.4	7.0	5.4	العائد على متوسط ¹ حقوق الملكية (ROAE) ³
1.9	2.2	2.0	هامش صافي الفائدة ⁴
1.6	1.7	1.3	فارق صافي الفائدة ⁵
			الكفاءة
40.4	47.0	52.4	التكلفة مقابل الدخل ⁶
1.3	1.5	1.6	إجمالي مصروفات التشغيل ⁷ مقابل متوسط إجمالي الموجودات

¹ يتم حساب متوسط الأرقام ليوم 31 ديسمبر بمتوسط نهاية السنة المالية ونهاية السنة المالية السابقة.

² يتم احتسابه كربح السنة العائد إلى مساهمي البنك مقسوماً على متوسط إجمالي الأصول.

³ يتم احتسابه كربح السنة العائد إلى مساهمي البنك مقسوماً على متوسط إجمالي حقوق الملكية العائد إلى مساهمي البنك.

⁴ يتم احتسابه كصافي إيرادات الفوائد للسنة مقسوماً على متوسط الأصول المدرة لفوائد. تشتمل الأصول المدرة لفوائد على جميع الأصول باستثناء الأصول الأخرى والممتلكات والمعدات والأصول غير الملموسة. يتم احتساب متوسط هذه الأصول كمتوسط بسيط للأرصدة أول المدة والأرصدة آخر المدة للأصول المدرة لفوائد للسنة ذات الصلة.

⁵ يتم حسابه كعائد (دخل الفوائد/متوسط الأصول المدرة للفائدة) ناقصاً تكلفة الأموال (مصروفات الفوائد/متوسط الالتزامات التي تحمل فائدة). تشتمل المطلوبات التي تحمل فوائد على المستحق للبنوك والمستحق إلى مؤسسات مالية أخرى وودائع العملاء وأموال مقترضة أخرى ومطلوبات مرتبطة مباشرة بمجموعة الاستبعاد المحتفظ بها للبيع. يتم احتساب متوسط هذه الالتزامات كمتوسط بسيط للأرصدة أول المدة والأرصدة آخر المدة للالتزامات التي تحمل فوائد للسنة ذات الصلة.

⁶ يتم حسابها كإجمالي مصروفات التشغيل (وهي مجموع مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى) مقسومة على صافي إيرادات التشغيل.

⁷ مجموع مصروفات الموظفين ومصروفات أخرى.

جودة الموجودات			
1.7	1.9	2.0	القروض المتعثرة ⁸ مقابل التعرض النقدي ⁹
226.6	205.7	220.5	مخصصات المخاطر ¹⁰ مقابل القروض المتعثرة ⁸
0.3	0.2	0.4	القروض المتعثرة ⁸ بالصافي بعد الضمانات مقابل التعرض النقدي ⁹
1.6	1.8	1.8	الموجودات غير العاملة ⁸ مقابل إجمالي التعرض ⁹
213.1	197.5	213.0	مخصصات المخاطر ¹⁰ مقابل الموجودات غير العاملة ⁸
0.5	0.4	0.5	الموجودات غير العاملة ⁸ بالصافي بعد الضمانات مقابل إجمالي التعرض ⁹
1.9	0.5	0.1	نسبة تكلفة الائتمان ¹¹
التمويل / السيولة / رأس المال			
102.8	107.5	94.9	القروض مقابل ودائع العملاء
60.5	59.0	57.1	القروض مقابل إجمالي الموجودات
9.6	9.6	8.6	إجمالي الموجودات مقابل إجمالي حقوق الملكية ¹²
8.3	8.3	7.5	إجمالي المطلوبات مقابل إجمالي حقوق الملكية ¹²
17.5	16.8	20.0	نسبة كفاية رأس المال ¹³
13.8	13.2	16.1	نسبة رأس المال من الشريحة الأولى ¹³
19.8	20.1	25.5	نسبة السيولة ¹⁴

معلومات إضافية

لمزيد من التفاصيل حول المعلومات المالية للمجموعة، يرجى الاطلاع على: (1) الإيضاحات حول، البيانات المالية السنوية لسنة 2023،
(2) والإيضاحات حول البيانات المالية السنوية لسنة 2022

⁸ تشكل القروض المتعثرة مجموعة فرعية من الأصول المتعثرة وتتضمن الانكشافات للمؤسسات المالية الخارجية/البنوك. إضافة إلى القروض والسلف للعملاء والانكشافات النقدية للمؤسسات المالية الخارجية/البنوك، تشمل الأصول غير المنتظمة على الانكشافات غير النقدية.

⁹ تتضمن الانكشافات النقدية للعملاء والمؤسسات المالية الخارجية والبنوك (باستثناء الودائع). يتضمن إجمالي الانكشافات التسهيلات الائتمانية النقدية وغير النقدية للعملاء والمؤسسات المالية الخارجية والبنوك (باستثناء الودائع).

¹⁰ مخصص المخاطر مقابل القروض المتعثرة هو مجموعة فرعية من مخصص المخاطر مقابل الأصول المتعثرة. إضافة إلى إجمالي المخصصات، أي مجموع للمخصصات العامة والخاصة، المتاحة مقابل القروض والسلف للعملاء والانكشافات للمؤسسات المالية الخارجية/البنوك، فإن مخصص المخاطر مقابل الأصول غير المنتظمة يتضمن أيضاً مخصصات للتسهيلات الائتمانية غير النقدية.

¹¹ يتم احتسابه كمخصص خسائر الائتمان للسنة مقسوماً على إجمالي القروض والسلف للعملاء.

¹² يمثل إجمالي حقوق الملكية إجمالي حقوق الملكية العائد إلى مساهمي البنك.

¹³ تم احتسابها وفقاً لمتطلبات تعليمات بازل 3 الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

¹⁴ يتم احتسابه على أنه مجموع النقد والتدبير المعادل وأذونات وسندات الخزنة لدى بنك الكويت المركزي وآخرين والمستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى مقسوماً على إجمالي الأصول.

الأوراق المالية السابقة المصدرة من البنك

قام البنك بإصدار العديد من السندات في السابق، ويوضح الجدول التالي بيانات جميع إصدارات الأوراق المالية السابقة.

1) عدد وتفاصيل إصدارات الأوراق المالية من قبل الجهة المصدرة الغير مصنفة كأوراق رأسمالية:

تاريخ الإصدار	القيمة (مليون)	أجل الاستحقاق (سنة)	نوع الفائدة	سعر الفائدة (%)	مواعيد دفع الفائدة	الحالة
11 - يونيو - 2001	30 د.ك	5	ثابتة	6.750	نصف سنوية	تم سداه
17 - أبريل - 2002	30 د.ك	5	ثابتة	5.875	نصف سنوية	تم سداه
14 - سبتمبر - 2016	500 دولار أمريكي	5	ثابتة	3.125	نصف سنوية	تم سداه
30-ديسمبر-2018	100 دينار كويتي	3	ثابتة	4.125	نصف سنوية	تم سداه

تم سداد جميع الإصدارات المذكورة أعلاه.

2) عدد وتفاصيل إصدارات الأوراق المالية المصنفة كسندات دين مساندة تدرج في الشريحة الأولى من رأس المال والمضمونة من قبل الجهة المصدرة:

تاريخ الإصدار	القيمة (مليون)	أجل الاستحقاق (سنة)	نوع الفائدة	سعر الفائدة (%)	مواعيد دفع الفائدة	الحالة
30 - سبتمبر - 2014	500 دولار أمريكي ^(أ)	دائمة (ب)	ثابتة	7.250	نصف سنوية	تم سداه
9-يوليو-2019	500 دولار أمريكي	دائمة	ثابتة	5.7492 ^(ج)	نصف سنوية	تحت التسديد

(أ). تم استرداد السندات بالكامل في تاريخ الاستدعاء الأول لها و هو 30 سبتمبر 2019

(ب). لدى البنك خيار استرداد الأوراق المالية في تاريخ الاستدعاء الأول لها وهو 30 سبتمبر 2019، أو في أي تاريخ لدفع الفائدة بعد ذلك.

(ج). طالما ظلت الأوراق المالية قائمة، سيتم إعادة تعيين التسعير كل خمس سنوات إلى سعر يعادل متوسط العائد الأسبوعي إلى تاريخ الاستحقاق لأوراق الخزنة الأمريكية ذات أجل استحقاق خمس سنوات بالإضافة إلى هامش قدره 4.007%.

3) عدد وتفاصيل إصدارات الأوراق المالية من قبل الجهة المصدرة المصنفة كسندات دين مساندة تدرج في الشريحة الثانية من رأس المال:

تاريخ الإصدار	القيمة (مليون)	أجل الاستحقاق (سنة)	نوع الفائدة	سعر الفائدة (%)	مواعيد دفع الفائدة	الحالة
27 - سبتمبر - 2010	400 دولار أمريكي	10	ثابتة	7.875	نصف سنوية	تم سداه
27 - ديسمبر - 2012	شريحة الفائدة الثابتة 41.1 د.ك شريحة الفائدة المتغيرة 58.9 د.ك	10	ثابتة	5.650	نصف سنوية	تم سداه
9 - مارس - 2016	شريحة الفائدة الثابتة 30.1 د.ك شريحة الفائدة المتغيرة 69.9 د.ك	10	ثابتة	6.000	نصف سنوية	تم سداه
8 - ديسمبر - 2020	500 دولار أمريكي ^(أ)	11 ^(ب)	ثابتة	2.750 ^(ج)	نصف سنوية	تحت التسديد

(أ). الأوراق المالية من الشريحة الثانية غير قابلة للاستدعاء خلال الست سنوات الأولى (11NC6).

(ب). لدى البنك خيار استرداد الأوراق المالية في تاريخ استدعائها الأول وهو 15 سبتمبر 2026، أو في أي تاريخ ادفع الفائدة بعد ذلك.

(ج). طالما ظلت الأوراق المالية معلقة، سيتم إعادة ضبط التسعير في تاريخ الاستدعاء الأول إلى معدل يساوي متوسط العائد الأسبوعي حتى تاريخ الاستحقاق لأوراق الخزنة الأمريكية التي تبلغ فترة استحقاقها خمس سنوات بالإضافة إلى هامش قدره 2.229%.

(4) عدد وتفصيل إصدارات رأس المال منذ التأسيس

نوع الأسهم	الزيادة (%)	القيمة (دك)	مجموع عدد الأسهم	نوع الإصدار	تاريخ الإصدار
أسهم عادية	30.0	12,000,000	3,000,000	إصدار أسهم جديدة	1980
أسهم عادية	30.0	16,800,000	4,200,000	إصدار أسهم جديدة	1982
أسهم عادية	100.0	96,273,624	24,068,406	إصدار أسهم جديدة	1984
أسهم عادية	34.6	100,800,000	360,000,000	حقوق الاصدار	27-ابريل-2010
أسهم عادية	5.0	7,006,654	70,066,544	اسهم منحة	15-مارس-2011
أسهم عادية	5.0	7,356,987	73,569,870	اسهم منحة	12-مارس-2012
أسهم عادية	5.0	7,724,836	77,248,359	اسهم منحة	01-ابريل-2013
أسهم عادية	7.0	11,355,509	113,555,088	اسهم منحة	20-أبريل-2014
أسهم عادية	12.4	102,600,000	216,000,000	حقوق الاصدار	30-نوفمبر-2014
اسهم عادية	5.0	9,758,853	97,588,531	اسهم منحة	15-أبريل-2015
اسهم عادية	5.0	10,246,796	102,467,957	اسهم منحة	30-أبريل-2017
اسهم عادية	5.0	10,759,136	107,591,355	اسهم منحة	25-أبريل-2018
أسهم عادية	10.6	62,551,198	240,581,530	حقوق الاصدار	10 - أكتوبر - 2018
أسهم عادية	5.0	12,500,000	125,000,000	اسهم منحة	17-أبريل-2019
أسهم عادية	5.0	13,125,000	131,250,000	اسهم منحة	10-يونيو-2021
أسهم عادية	13.6	71,25,000	375,000,000	حقوق الاصدار	28-نوفمبر-2021
أسهم عادية	5.0	15,656,250	156,562,250	اسهم منحة	27-أبريل-2021
أسهم عادية	5.0	16,443,906	164,439,062	اسهم منحة	26-أبريل-2023

بنك برقان ش.م.ك. - حركة رأس المال من 1 يناير 2015 إلى الربع الثالث من عام 2023

السنة	كما في 1 يناير (ألف دينار كويتي)	أسهم منحة (ألف دينار كويتي)	حقوق الاصدار (ألف دينار كويتي)	كما في 31 ديسمبر/30 يونيو (ألف دينار كويتي)
2015	195,177	9,759		204,936
2016	204,936			204,936
2017	204,936	10,247		215,183
2018	215,183	10,759	(أ) 24,058	250,000
2019	250,000	12,500		262,500
2020	262,500			262,500
2021	262,500	13,125	(ب) 37,500	313,125
2022	313,125	15,656		328,781
الربع الثالث من 2023	328,781	16,439		345,220

(أ) في 10 أكتوبر 2018، جمع البنك مبلغ 62,551,198 دينار كويتي من خلال إصدار حقوق لـ 240,581,530 سهم بسعر طرح 0.260 دينار كويتي للسهم، يتألف من قيمة اسمية قدرها 0.100 دينار كويتي للسهم وعلاوة قدرها 0.160 دينار كويتي للسهم. تم الاكتتاب بالكامل في إصدار الحقوق، مما أدى إلى زيادة في رأس المال قدرها 24,058,153 دينار كويتي، وعلاوة إصدار قدرها 38,493,045 دينار كويتي.

(ب) في 28 نوفمبر 2021، جمع البنك مبلغ 71,25,000 دينار كويتي من خلال إصدار حقوق لـ 375,000,000 سهم بسعر طرح 0.190 دينار كويتي للسهم، يتألف من قيمة اسمية قدرها 0.100 دينار كويتي للسهم وعلاوة قدرها 0.90 دينار كويتي للسهم. تم الاكتتاب بالكامل في إصدار الحقوق، مما أدى إلى زيادة في رأس المال قدرها 37,500,000 دينار كويتي، وعلاوة إصدار قدرها 33,750,000 دينار كويتي.

عوامل المخاطر

يخضع أي استثمار في السندات لعدد من المخاطر والتقلبات. يجب على المستثمرين المحتملين أن يدرسوا بعناية المخاطر والتقلبات المرتبطة بأعمال المجموعة وأي استثمار في السندات، بالإضافة إلى جميع المعلومات الواردة في هذه النشرة، ويجب عليهم تكوين وجهة نظرهم الخاصة قبل اتخاذ قرار استثماري فيما يتعلق بالسندات. وعلى وجه الخصوص، يجب على المستثمرين المحتملين تقييم المخاطر والتقلبات المشار إليها أو الموضحة أدناه، والتي قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ونتائج عملياتها ووضعها المالي. وفي حالة حدوث واحد أو أكثر من الأحداث أو الظروف التالية في نفس الوقت أو بشكل منفصل، قد تنخفض قيمة السندات وقد يخسر المستثمر جزء من استثماراته أو قيمة الاستثمار بالكامل.

وترى المجموعة أن العوامل الموضحة أدناه تمثل المخاطر الرئيسية المرتبطة بالاستثمار في السندات، إلا أن المجموعة قد تكون عاجزا على رد أصل المبلغ أو أية مبالغ أخرى مستحقة على السندات أو فيما يتعلق بها لأسباب أخرى، ولا تؤكد المجموعة أن البيانات المذكورة أدناه والمتعلقة بمخاطر الاحتفاظ بالسندات أو التي تعتبرها المجموعة في الوقت الراهن غير جوهريّة إلى إضعاف قدرة حيالة السندات، تعتبر شاملة. وقد تؤدي المخاطر الإضافية غير المعروفة إلى ضعف قدرة المجموعة على تسديد قيمة الفائدة أو رد أصل الدين أو أية مبالغ أخرى مستحقة على السندات أو فيما يتعلق بها.

تتضمن هذه النشرة بيانات استشرافية تنطوي على مخاطر وشكوك. وقد تختلف النتائج الفعلية للمجموعة عن التوقعات الواردة ضمن البيانات اختلافاً جوهرياً نتيجة لعدد من العوامل المختلفة، بما في ذلك تلك التي تم استعراضها أدناه وفي أجزاء أخرى من هذه النشرة، يرجى الرجوع إلى الملاحظات الخاصة بالبيانات الاستشرافية في قسم "ملاحظات هامة".

العوامل التي قد تؤثر على قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بالسندات

قد يواجه البنك مستوى مرتفع من حالات التخلف عن السداد من قبل العملاء والأطراف المقابلة نتيجة للتغيرات السلبية في الائتمان وقابلية الاسترداد والتي هي حالات متأصلة في المجال البنكي

إن المخاطر الناشئة عن تدهور جودة الائتمان وإمكانية استرداد المبالغ المستحقة من المقترضين والأطراف المقابلة هي مخاطر متأصلة في المجال المصرفي. على الرغم من أن البنك لديه سياسات مفصلة للتعامل مع القروض غير المسددة، إلا أنه لا يمكن ضمان أن هذه السياسات ستؤدي إلى الاسترداد الكامل أو الجزئي للقروض غير المسددة. كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2021، بلغت القروض المتعثرة (صافي الضمانات) 0.4 بالمائة و 0.2 بالمائة و 0.3 بالمائة على التوالي من الانكشاف النقدي للبنك. إن الزيادة الكبيرة في خسائر القروض سيكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو توقعاته.

يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان أيضاً من تدهور الجودة الائتمانية لمقترضين محددین وأطراف مقابلة للبنك أو من التغيرات السلبية في الظروف الاقتصادية العالمية والإقليمية، أو التغيرات السلبية التي تنشأ من المخاطر النظامية في الأنظمة المالية، والتي يمكن أن تؤثر على التعافي والانتعاش في قيمة موجودات البنك وقد تتطلب زيادة في مخصصات البنك. إن التقلبات السلبية في العوامل المذكورة أعلاه، من بين أمور أخرى، يمكن أن يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو توقعاته.

الاعتبارات الاقتصادية والسياسية وما يتصل بها

تتركز عمليات البنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا. وفي حين أن عملياته الرئيسية تتمركز في الكويت، إلا أن البنك يعمل أيضاً من خلال شركات تابعة في الجزائر وتونس وتركيا. وبالتالي فإن عمليات البنك معرضة للمخاطر الجيوسياسية المرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا غير المستقرة نسبياً والتي يمكن أن تؤثر سلباً على أدائه. إن الطلب على الخدمات التي يقدمها البنك والشركات التابعة له معرض بشكل خاص للتغيرات السلبية في الظروف الاقتصادية والسوقية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا.

لا يزال الاقتصاد الكويتي معرضاً للصدمات الخارجية والداخلية، بما في ذلك التقلبات في أسعار النفط والتطورات السياسية والاقتصادية والتطورات ذات الصلة في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (أي البحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، ولكنها ناجمة أيضاً عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان المجاورة مثل إيران والعراق. وتشمل هذه المخاطر، على سبيل المثال لا الحصر، أعمال الحرب الخارجية، والاشتباكات المدنية، والأنشطة الإرهابية، والكوارث الطبيعية، والتغيرات التنظيمية والضريبية والقانونية.

يعتبر قطاع النفط المساهم الرئيسي في اقتصاد الكويت، وتمثل عائدات النفط والتصدير غالبية إجمالي إيرادات الحكومة الكويتية. ووفقاً لمكتب الإحصاء المركزي (CSB)، شكل قطاع النفط 44.3 في المائة، 55.0 في المائة و49.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت في الأعوام 2021 و2022 والتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2023. ولا يزال قطاع النفط المساهم الرئيسي في إيرادات الكويت السنوية ويقدر أنه يمثل 88.0 في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2024، بحسب وزارة المالية الكويتية. وبناء على ذلك، يتأثر الاقتصاد الكويتي بشكل كبير بأسعار النفط العالمية ويعتمد عليها.

وشهد سعر السلة المرجعية لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) تقلباً كبيراً في السنوات الأخيرة. يشير اتجاه الأسعار السنوي إلى أن الأسعار تراوحت بين 59 دولاراً أمريكياً بين عامي 2014 و2024، بناءً على بيانات أوبك. سجلت الحكومة الكويتية عجزاً مالياً في كل سنة مالية من 2019 إلى 2022، لكنها سجلت فائضاً في عام 2023، وفقاً لوزارة المالية الكويتية. وافقت وزارة المالية الكويتية مؤخراً على موازنة السنة المالية 2023-2024 متوقعة عجزاً قدره 6.8 مليار دينار كويتي على أساس سعر النفط 70.0 دولاراً أمريكياً للبرميل. والميزانية توسعية، ومن المتوقع أن يزيد الإنفاق بنسبة 11.7 في المائة عن الموازنة السابقة ومن المستهدف أن تصل النفقات الرأسمالية إلى 2.5 مليار دينار كويتي.

وأي فترة انخفاض مستمرة في أسعار النفط الخام ستؤثر سلباً على اقتصاد الكويت. على سبيل المثال، خفضت الحكومة الإنفاق الحكومي من خلال القيام بعملية ترشيد إطار الدعم، وإلغاء دعم الكيروسين والديزل بالكامل في يناير/كانون الثاني 2015، وإدخال هياكل جديدة لتعريف الكهرباء والمياه لخفض الدعم ذي الصلة، وإلغاء دعم البنزين جزئياً في سبتمبر/أيلول 2016. وقد تتم مراجعة هيكل الدعم بشكل أكبر في حالة انخفاض أسعار النفط بسبب التباطؤ العالمي المتوقع. وقد تتأثر الأنشطة الصناعية المساعدة المتعلقة بالتنقيب عن النفط والغاز وإنتاجها سلباً بأي فترة طويلة من انخفاض أسعار النفط. علاوة على ذلك، فإن القطاعات التي تعتمد على الاستهلاك الحكومي قد تتأثر أيضاً سلباً بانخفاض مستويات النشاط الاقتصادي الذي قد ينجم عن انخفاض إيرادات الحكومة من إنتاج النفط والغاز. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن بنك الكويت المركزي لديه القدرة على تعديل مكونات السلة المرجحة غير المعلنة من العملات الأجنبية للدول التجارية والمالية الشريكة الرئيسية للكويت (سلة الدينار الكويتي) التي يرتبط بها الدينار الكويتي، فإنه لا يمكن أن يكون هناك ضمان بأن بنك الكويت المركزي سيحتفظ على سلة الدينار الكويتي عند مستواها الحالي، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع التضخم، ويؤثر سلباً على الثقة في الاقتصاد الكويتي.

راجع "المخاطر المتعلقة بالكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا - تقع الشركات التابعة للبنك في منطقة تخضع لمخاوف سياسية وأمنية مستمرة" أدناه للحصول على مزيد من التفاصيل حول كيفية تأثير التطورات في بيئات تشغيل الشركات التابعة للبنك سلباً على أدائه.

تتأثر أعمال ونتائج عمليات البنك وشركاته التابعة وسعر السوق للسندات بالظروف الاقتصادية وظروف السوق في الكويت والولايات القضائية التي تقع فيها الشركات التابعة للبنك، وبدرجات متفاوتة، الأسواق العالمية بشكل عام. قد يكون للتطورات في البيئات التشغيلية للشركات التابعة تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك وشركاته التابعة أو الوضع المالي أو نتائج العمليات أو التوقعات. بالإضافة إلى ذلك، أثرت الأزمات المالية العالمية والتقلبات التي شهدتها الأسواق الناشئة في الماضي سلباً على أسعار السوق في أسواق الأوراق المالية العالمية للشركات التي تعمل في الاقتصادات النامية. حتى لو ظل الاقتصاد الكويتي و/أو اقتصادات الولايات القضائية التي تقع فيها الشركات التابعة للبنك مستقرة نسبياً، فإن الاضطرابات المالية في الأسواق الناشئة والعالم يمكن أن يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك والشركات التابعة له ووضعه المالي ونتائج العمليات أو التوقعات وسعر السوق للسندات.

الفوائد أو ضمانات القروض المقدمة لصالح البنك قد لا تكون كافية لتغطية أي خسائر وقد لا تكون قابلة للتنفيذ قانوناً

تخضع ممارسة رهن الأصول (مثل محافظ الأسهم والأصول العقارية) للحصول على قرض مصرفي لبعض الشروط والقيود الإدارية بموجب القانون الكويتي. وعلى وجه الخصوص، لا يجوز تنفيذ هذا الضمان دون أمر من المحكمة. ونتيجة لذلك، قد لا يتم تنفيذ الضمان على بعض الأصول المرهونة في المحاكم الكويتية. وبناء على ذلك، قد يواجه البنك صعوبة في التنفيذ على الضمانات (بما في ذلك أي ضمانات عقارية) أو إنفاذ الضمانات أو غيرها من ترتيبات الدعم الائتماني المقدمة من طرف ثالث عندما يتخلف المدينون عن سداد قروضهم.

بالإضافة إلى ذلك، حتى لو كانت هذه الضمانات قابلة للتنفيذ في المحاكم الكويتية، فإن الوقت والتكاليف المرتبطة بإنفاذ الضمانات في الكويت قد تجعل من غير الاقتصادي بالنسبة للبنك متابعة هذه الإجراءات، مما يؤثر سلباً على قدرة البنك على استرداد خسائر قروضه.

يطلب البنك عادة ضمانات إضافية في شكل نقد و/أو أصول أخرى في الحالات التي قد لا يتمكن فيها البنك من ممارسة الحقوق على الأسهم المرهونة أو عندما يدخل في ضمانات أو ترتيبات دعم ائتماني أخرى مقدمة من طرف ثالث للقروض الممنوحة للأفراد والشركات. إن أي انخفاض في قيمة أو سيولة هذه الضمانات قد يمنع البنك من التنفيذ على هذه الضمانات بقيمتها الكاملة أو على الإطلاق في حالة إفسار المقترض ودخوله في حالة إفلاس، مما قد يؤثر سلباً على قدرة البنك على استرداد كامل مبالغ القرض.

إن حدوث أي مما سبق قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته.

مخاطر تركب قاعدة الإقراض

تشكل القروض للأطراف ذات الصلة نسبة كبيرة من إجمالي محفظة القروض لدى البنك، راجع "تركب الملكية والانكشاف للأطراف ذات الصلة" أدناه. اعتباراً من 31 ديسمبر 2023، كانت أكبر 10 قروض للبنك تمثل 29.3 في المائة من "إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء بالإضافة إلى المستحقات من المؤسسات المالية الأخرى". ومن هذه القروض 81.2 في المائة كما في 31 ديسمبر 2023، (تمثل 23.8 بالمائة من "إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء بالإضافة إلى المستحقات من المؤسسات المالية الأخرى" كما في 31 ديسمبر 2023) تم تقديمها للأطراف ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، لدى البنك تركب عالٍ من القروض المقدمة داخل الكويت ولديه تعرض كبير للقطاع العقاري، لا سيما في الكويت، والذي شكل في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2021 نسبة 21.3 في المائة، 22.8 في المائة و 25.6 في المائة، على التوالي، من "إجمالي القروض والسلف للعملاء بالإضافة إلى المستحقات من المؤسسات المالية الأخرى".

لدى البنك انكشاف نقدي لشركات الاستثمار المحلية، كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2021 بنسبة 0.9 في المائة و 1.3 في المائة و 0.9 في المائة على التوالي من "إجمالي القروض والسلف إلى العملاء بالإضافة إلى المستحقات من المؤسسات المالية الأخرى".

وفي 31 ديسمبر 2023، شكلت قروض التجزئة 11.8 في المائة وشكلت قروض الشركات 88.2 في المائة من إجمالي محفظة القروض للبنك، منها 78.6 في المائة قروض صادرة للأفراد أو الشركات في الكويت.

إذا واجهت الكويت ظروفًا اقتصادية أو جيوسياسية معاكسة بشكل عام أو أي أزمة في القطاع العقاري بشكل أكثر تحديداً، فقد يؤثر ذلك على قدرة السداد لنسبة كبيرة من مقترضى البنك، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك، الوضع المالي أو نتائج العمليات أو التوقعات.

مخاطر تركب قاعدة الودائع

في 31 ديسمبر 2023، حصل البنك على 76.3%. (4,900.5 مليون د.ك) من إجمالي تمويله من الودائع (الأفراد والشركات والمؤسسات المالية الحكومية وغير المصرفية). وفي 31 ديسمبر 2023، كانت أكبر 10 ودائع لدى البنك تمثل 24.5 في المائة من هذه الودائع. وفي 31 ديسمبر 2023، كان أكبر المودعين لدى البنك يمثل 8.5 في المائة من هذه الودائع.

يشمل تمويل البنك ودائع الجهات المؤسسية والحكومية وشبه الحكومية في الكويت والتي يتم التعاقد عليها على أساس تجاري. كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ إجمالي تمويل البنك من الودائع من قبل الجهات الحكومية وشبه الحكومية 2.7 بالمائة من إجمالي ودائعه في الكويت (أو 2.1 بالمائة من إجمالي ودائع المجموعة كما في 31 ديسمبر 2023). وقد شكلت هذه الأموال مصدراً ثابتاً لتمويل القطاع المصرفي الكويتي لسنوات عديدة، ولكن ليس هناك ما يضمن أن الودائع من الجهات الحكومية وشبه الحكومية ستكون متاحة في المستقبل عند المستوى الحالي. يمكن أن يؤدي فقدان مصدر كبير للتمويل إلى زيادة تكلفة تمويل البنك من خلال مطالبته بالسعي للحصول على تمويل من مصادر أخرى باهظة الثمن ويكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو توقعاته.

وكما في تاريخ هذه النشرة، يضمن بنك الكويت المركزي جميع ودائع عملاء البنوك من الأفراد والشركات في الكويت.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، بما في ذلك التزامات التمويل، عند استحقاقها. ويمكن أن ينشأ ذلك من، من بين عوامل أخرى، عدم قدرة البنك على توقع وتوفير أي انخفاض أو تغييرات غير متوقعة في مصادر التمويل.

وكما هو الحال مع البنوك الأخرى في الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، اعتمد البنك تاريخياً بشكل كبير على ودائع العملاء لتلبية معظم احتياجاته التمويلية. وتخضع هذه الودائع للتقلبات بسبب عوامل معينة خارجة عن سيطرة البنك، مثل أي فقدان محتمل للثقة والضغط التنافسية، مما قد يؤدي إلى خروج كبير للودائع خلال فترة زمنية قصيرة. وفي حالة حدوث مثل هذه التدفقات من الودائع خارج البنك، فقد يتسبب ذلك في صعوبات في السيولة للبنك، الأمر الذي قد يكون له بدوره تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو توقعاته.

قد تتأثر سيولة البنك أيضاً سلباً بعدد من العوامل، بما في ذلك التغيرات الكبيرة غير المتوقعة في أسعار الفائدة، وتخفيض التصنيف الائتماني، وعدم تطابق فترات الاستحقاق بين تمويل البنك وأصوله، وخسائر، أعلى من المتوقع، على الاستثمارات والاضطرابات في الأسواق المالية بشكل عام والتي بدورها قد تؤدي إلى عدم قدرة البنك على الوصول إلى الأسواق التي يجمع منها الأموال بأسعار مناسبة.

في حالة تحقق أي من العوامل المذكورة أعلاه، فقد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو توقعاته.

التغيرات في مستويات أسعار الفائدة قد تؤثر على صافي هوامش الفائدة وتكاليف الاقتراض لدى البنك، وقد تتأثر بشكل سلبي قيمة الأصول الحساسة لأسعار الفائدة وتغيرات الهوامش

يتعرض البنك لتقلبات غير متوقعة في أسعار الفائدة في السوق. قد تؤدي الزيادة في أسعار الفائدة بشكل عام إلى انخفاض قيمة قروض البنك ذات السعر الثابت ورفع تكاليف تمويل البنك. وقد تؤدي مثل هذه الزيادة بشكل عام إلى انخفاض قيمة سندات الدين ذات السعر الثابت في محفظة الأوراق المالية الخاصة بالبنك. قد يؤدي التقلب في أسعار الفائدة إلى وجود فجوة تسعير بين أصول البنك الحساسة لأسعار الفائدة والتزاماته. ونتيجة لذلك، قد يتكبد البنك تكاليف إضافية لزيادة رأس المال والحفاظ عليه. تتفاعل أسعار الفائدة مع العديد من العوامل الخارجية عن سيطرة البنك، بما في ذلك، على سبيل المثال، سياسات البنوك المركزية والعوامل السياسية والظروف الاقتصادية المحلية والدولية. إن أي آثار سلبية لتقلبات أسعار الفائدة المستقبلية يمكن أن يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو توقعاته.

قد يؤثر تدهور القيمة السوقية لمحفظة البنك من الأوراق المالية على قيم محافظ البنك الاستثمارية والتجارية. يعتمد دخل البنك من عمليات الأوراق المالية على عوامل عديدة خارجة عن سيطرته، مثل إجمالي نشاط التداول في السوق، ومستويات أسعار الفائدة، والتقلبات في أسعار صرف العملات والتقلبات العامة في السوق. ويشارك البنك أيضاً، إلى حد محدود، في معاملات العملات الأجنبية ويحتفظ بمراكز عملة مفتوحة فيما يتعلق بعدد من العملات، مما يؤدي إلى مخاطر العملة.

قد يكون للتغيرات المستقبلية في مخاطر العملات الأجنبية وأسعار الفائدة تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو توقعاته.

إذا كان البنك غير قادر على التحكم بشكل فعال في مستوى قروضه المتعثرة أو إعادة هيكلتها بنجاح مع المدينين المتعثرين، أو إذا كانت مخصصاته لخسائر الائتمان غير كافية لتغطية خسائر القروض، فإن الوضع المالي للبنك ونتائج عملياته يمكن أن يتأثر سلباً

ظلت جودة أصول البنك قوية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2021. وبلغت نسبة القروض المتعثرة 2.0 في المائة. من إجمالي التعرض كما في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بـ 1.9 في المائة و 1.7 في المائة. من إجمالي التعرض كما في 31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2021 على التوالي. وقد لا تكون المستويات الحالية للقروض المتعثرة مؤشراً على الاتجاهات المستقبلية.

وبلغت نسبة التغطية لدى البنك (باستثناء الضمانات) 213.0 في المائة. كما في 31 ديسمبر 2023 مقابل 197.5 في المائة و 213.1 في المائة في 31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2021 على التوالي. وليس هناك ما يضمن أن نسبة التغطية سترتفع في المستقبل وتؤثر على النتائج المالية للبنك. وأي انخفاض إضافي في نسبة التغطية قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو توقعاته.

لدى البنك التزامات والتزامات طارئة متعلقة بالائتمان والتي قد تؤدي إلى خسائر محتملة

كجزء من أعماله المصرفية العادية، يقوم البنك بإصدار الضمانات وخطابات الاعتماد والقبول التي يتم المحاسبة عنها خارج الميزانية العمومية للبنك حتى يتم تمويلها أو إلغاؤها فعلياً. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتقديم التزامات غير قابلة للإلغاء لتقديم الائتمان لعملائه. وعلى الرغم من أن هذه الالتزامات مشروطة، إلا أنها تعرض البنك لمخاطر الائتمان والسيولة. كما في 31 ديسمبر 2023، كان لدى البنك مبلغ 1,251.0 مليون دينار كويتي من هذه الالتزامات الطارئة والالتزامات القائمة، أي ما يعادل 22.1 في المائة. من القروض والسلف المجمعة للعملاء والالتزامات الطارئة (باستثناء تسهيلات المؤسسات المالية الأخرى).

على الرغم من أن البنك يتوقع أنه سيتم تفعيل جزء فقط من التزاماته فيما يتعلق بهذه الالتزامات ويقوم بتمويل نفسه وفقاً لذلك، فقد يحتاج البنك إلى سداد دفعات فيما يتعلق بجزء أكبر من هذه الالتزامات، لا سيما في الحالات التي يوجد فيها تدهور عام لظروف السوق. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى حاجة البنك للحصول على تمويل إضافي، ربما في غضون مهلة قصيرة نسبياً، مما قد يكون له تأثير سلبي على وضعه المالي ونتائج عملياته.

إمكانية تأثر البنك سلباً بسلامة أو سلامة المؤسسات المالية الأخرى والأطراف المقابلة

على خلفية القيود المحتملة على السيولة وارتفاع تكلفة التمويل في سوق الإقراض بين البنوك وبالنظر إلى المستوى العالي من الترابط بين المؤسسات المالية الذي أصبح أكثر وضوحاً بعد إفلاس ليمان براذرز في عام 2008، فإن البنك يتعرض لخطر تدهور سلامة المؤسسات المالية الأخرى، التجارية والمالية، أو سلامتهم الملموسة. وفي صناعة الخدمات المالية، يمكن أن يؤدي تخلف أي مؤسسة عن السداد إلى خسائر كبيرة، وربما حالات تخلف عن السداد، من قبل مؤسسات أخرى. وكما حدث في عامي 2008 و 2009، فإن المخاوف بشأن تخلف إحدى المؤسسات عن السداد يمكن أن تؤدي أيضاً إلى مشاكل كبيرة في السيولة أو خسائر أو تخلفات عن السداد من جانب مؤسسات أخرى، لأن السلامة التجارية والمالية للعديد من المؤسسات المالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً نتيجة لعلاقاتهم الائتمانية أو التجارية أو المقاصة أو غيرها من العلاقات. وحتى الافتقار الملحوظ إلى الجدارة الائتمانية للطرف المقابل، أو التساؤلات حوله، قد يؤدي إلى مشاكل سيولة على مستوى السوق وخسائر أو حالات تخلف عن السداد من قبل البنك أو المؤسسات الأخرى. هذه المخاطر، التي يشار إليها غالباً باسم "المخاطر النظامية"، قد تؤثر أيضاً سلباً على الوسطاء الماليين الآخرين، مثل وكالات المقاصة، وغرف المقاصة، وشركات الأوراق المالية والبورصات، التي يتفاعل معها البنك على أساس يومي. إن المخاطر النظامية، في حالة حدوثها، يمكن أن يكون لها تأثير سلبي جوهري على قدرة البنك على جمع تمويل جديد وعلى أعماله ووضعها المالي ونتائج عملياته وتوقعاته.

تخفيض التصنيف الائتماني للبنك

تهدف التصنيفات الائتمانية للبنك من قبل وكالات التصنيف الائتماني الكبرى إلى قياس احتمالية قدرته على الوفاء بالتزامات ديونه عند استحقاقها، وبالتالي فهي عامل مهم في تحديد تكلفة اقتراض البنك من الأموال وحجم التمويل الذي يمكن أن يجمعه.

تعتمد تكلفة تمويل قروض البنك جزئيًا على تصنيفاته الائتمانية. كما في تاريخ هذه النشرة الأساسية، حصل البنك على التصنيفات التالية:

• ستاندرد أند بورز: BBB+ لائتمان المصدر طويل الأجل و A-2 لائتمان الطرف المقابل قصير الأجل، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

• موديز Baa1: للودائع المصرفية طويلة الأجل و P-2 للودائع قصيرة الأجل، مع نظرة مستقبلية مستقرة؛

• وكالة فيتش: A لتخلف المصدر عن السداد على المدى الطويل و F1 لتخلف المصدر عن السداد على المدى القصير، مع نظرة مستقبلية مستقرة. و

كابيتال انتلجنس: A+ لتصنيف العملات الأجنبية على المدى الطويل، و A1 لتصنيف العملات الأجنبية على المدى القصير مع نظرة مستقبلية مستقرة.

قد تؤدي الزيادات الإضافية في القروض المتعثرة أو تدهور الميزانية العمومية للبنك إلى انخفاض التصنيف الائتماني للبنك أو وضع البنك تحت مراقبة التصنيف السلبي. قد يؤدي خفض التصنيف الائتماني للبنك أو وضعه تحت مراقبة التصنيف السلبي إلى زيادة تكلفة الاقتراض مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو توقعاته وعلاقته مع الدائنين.

علاوة على ذلك، عند تحديد التصنيف الائتماني للبنك، تأخذ وكالات التصنيف الائتماني في الاعتبار الدعم المتوقع من الحكومة. إذا تم تخفيض التصنيف الائتماني للحكومة أو تم وضعه تحت مراقبة التصنيف السلبي أو كان هناك تغيير في الدعم المتوقع من الحكومة للبنك، فقد يكون لذلك تأثير لاحق على التصنيف الائتماني للبنك.

إن أي تخفيض محتمل في المستقبل للتصنيفات الائتمانية للبنك (أو الإعلان عن مراقبة التصنيفات السلبية) قد يحد أيضًا من قدرة البنك أو الشركات التابعة له على زيادة رأس المال. علاوة على ذلك، فإن التغييرات الفعلية أو المتوقعة في التصنيف الائتماني للبنك قد تؤثر على سعر السوق للسندات. قد تخضع التقييمات للمراجعة أو السحب في أي وقت من قبل منظمة التصنيف المعنية ويجب تقييم كل تصنيف بشكل مستقل عن أي تصنيف آخر.

قد تؤدي إدارة المخاطر والضوابط الداخلية للبنك إلى تعرضه لمخاطر غير محددة أو غير متوقعة، مما قد يؤدي إلى خسائر مادية

يتعرض البنك في سياق أنشطته التجارية لمجموعة متنوعة من المخاطر، أهمها مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية. ويجب على المستثمرين ملاحظة أن أي إخفاق في السيطرة على هذه المخاطر بشكل مناسب قد يؤدي إلى آثار سلبية جوهريّة على أعمال البنك ونتائج عملياته ووضعته المالي وتوقعاته، فضلاً عن سمعته العامة في السوق.

قد لا تكون تقنيات إدارة المخاطر لدى البنك فعالة بشكل كامل أو يتم تنفيذها بشكل متنسق في التخفيف من تعرضه في جميع بيئات السوق أو ضد جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير المحددة أو غير المتوقعة. تعتمد بعض أساليب البنك في إدارة المخاطر على استخدامه لسلوك السوق التاريخي. قد لا تتنبأ هذه الأساليب دائمًا بالتعرض للمخاطر المستقبلية، والتي قد تكون أكبر بكثير مما تشير إليه هذه التدابير التاريخية. وتعتمد ممارسات إدارة المخاطر الأخرى، بما في ذلك ممارسات "اعرف عميلك"، على تقييم المعلومات المتعلقة بالأسواق التي يعمل فيها البنك أو عملائه أو الأمور الأخرى المتاحة للجمهور أو المعلومات التي يمكن للبنك الوصول إليها بطريقة أخرى. وبما أن هذه الممارسات أقل تطورًا في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالأسواق الأخرى وربما لم يتم تنفيذها بشكل متنسق وشامل في الماضي، فقد لا تكون هذه المعلومات دقيقة أو كاملة أو محدثة أو يتم تقييمها بشكل صحيح في جميع الحالات.

لا يوجد أي ضمان بأن إدارة المخاطر وسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية بالبنك سوف تتحكم بشكل كاف أو تحمي البنك ضد جميع مخاطر الائتمان والسيولة والسوق وغيرها من المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون بعض المخاطر أكبر مما تشير إليه البيانات التجريبية للبنك. ولا يستطيع البنك أيضًا تقديم ضمانات بأن جميع موظفيه قد التزموا أو سيلتزمون بسياسات وإجراءات المخاطر الخاصة به.

يكون البنك عرضة، من بين أمور أخرى، لفشل العمليات أو الأنظمة الداخلية، والمعاملات غير المصرح بها من قبل الموظفين والأخطاء التشغيلية، بما في ذلك الأخطاء الكتابية أو أخطاء حفظ السجلات، أو الأخطاء الناتجة عن خلل في أنظمة الكمبيوتر أو الاتصالات السلكية واللاسلكية، والاحتيايل من قبل الموظفين أو الغرباء. كما أن إدارة المخاطر وقدرات الرقابة الداخلية لدى البنك محدودة أيضاً بأدوات المعلومات والتقنيات المتاحة له. إن أي قصور جوهري في إدارة مخاطر البنك أو سياسات أو إجراءات الرقابة الداخلية الأخرى قد يعرضه لمخاطر ائتمانية أو سيولة أو سوقية أو تشغيلية كبيرة، مما قد يكون له بدوره تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك ونتائج عملياته ووضعته المالي وحالته المالية والتوقعات.

لا تتحمل الحكومة أو هيئة الاستثمار الكويتية أي التزام بالاستثمار في البنك أو المشاركة في أعمال تجارية معه

استجابة للأزمة الاقتصادية العالمية، اتخذت الحكومة وبنك الكويت المركزي عددا من التدابير لتقديم الدعم للاقتصاد الكويتي. أصدرت الحكومة المرسوم رقم 2 لسنة 2009 (قانون الاستقرار المالي) (الملغى الآن). سعى قانون الاستقرار المالي إلى استقرار القطاع المالي في الكويت والقطاعات الاقتصادية الأخرى لتشجيع تمويل هذه القطاعات من قبل البنوك المحلية. ينطبق قانون الاستقرار المالي فقط على فئات محددة من المشاريع الاقتصادية التي تم الدخول فيها حتى 31 ديسمبر 2008. وكإجراء إضافي، أصدرت الحكومة القانون رقم 30 لسنة 2008 بشأن ضمان الودائع المحتفظ بها لدى البنوك المحلية (قانون ضمان الودائع) (لا يزال ساري المفعول). وبموجب قانون ضمان الودائع، تعهدت الحكومة بضمن أصل (وليس الفائدة) لجميع الودائع المحتفظ بها لدى البنوك المحلية في الكويت، بما في ذلك حسابات التوفير والحسابات الجارية.

وبالإضافة إلى ذلك، استحوذت هيئة الاستثمار الكويتية (KIA) في عام 2009 على 16 في المائة من بنك الخليج (ش.م.ك.) (بنك الخليج) كجزء من خطة الإنقاذ بعد أن تكبد البنك خسائر فادحة من تداول المشتقات المالية في العام السابق.

وفي أبريل 2020، أعلن بنك الكويت المركزي عن حزمة تحفيز تنظيمية للبنوك المحلية لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وقام بنك الكويت المركزي بتعديل تعليماته التنظيمية وأدوات السياسة الاحترازية الكلية لتعزيز قدرة البنوك الكويتية على توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة وتوفير السيولة لمساعدة الشركات على مواصلة عملياتها.

على الرغم من أن الحكومة وبنك الكويت المركزي والهيئة العامة للاستثمار دعموا القطاع المصرفي المحلي خلال الأزمة الاقتصادية العالمية في عامي 2008 و2009 وجائحة فيروس كورونا (COVID-19) في عام 2020، إلا أنه لا يمكن ضمان تقديم هذا الدعم للبنك أو القطاع المصرفي المحلي بشكل عام في حالة حدوث اضطراب اقتصادي كبير آخر في المستقبل.

تحركات صرف العملات الأجنبية

يمسك البنك حساباته ويصدر نتائجه بالدينار الكويتي. منذ مايو 2007، تم ربط الدينار الكويتي بسلة مرجحة غير معلنة من العملات الأجنبية. يتم احتساب سلة العملات المرجحة غير المعلنة باستخدام العملات الوطنية المختلفة، مما يعكس التجارة الخارجية والعلاقات المالية للكويت. ومع ذلك، مع إلغاء الارتباط السابق بالدولار الأمريكي، تم تحقيق مرونة نسبية في تحديد سعر الصرف.

ويتعرض البنك للتأثير المحتمل لأي تغيير في أو إلغاء "ربط" العملات الأجنبية هذا بالإضافة إلى التقلبات المحتملة في سلة العملات المكونة.

تركز الملكية والانتكشاف للأطراف ذات العلاقة

أسهم البنك مدرجة في بورصة الكويت (المعروفة سابقاً بسوق الكويت للأوراق المالية). كما في 31 ديسمبر 2023، تمتلك شركة مشاريع الكويت القابضة في البنك مساهمة مباشرة بنسبة 33.5 في المائة ومساهمة مجمعة (بما في ذلك الأسهم المملوكة من خلال شركات مجموعة مشاريع الكويت الأخرى) بنسبة 64.5 في المائة، وبلغت مساهمة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي نسبة 7.4 في المائة وتم طرح باقي الأسهم علناً.

في حين أن شركة مشاريع الكويت القابضة لديها حصة مسيطرة في مجموعة متنوعة من شركات الخدمات المالية والإعلام في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ليس هناك ما يضمن أن شركة مشاريع الكويت القابضة ستحافظ على المستويات الحالية لمساهمتها في البنك، ولا أن شركة مشاريع الكويت القابضة ستواصل دعمها للبنك من خلال الضخ المستقبلي لرأس المال أو

الودائع لدى البنك عند الضرورة. إن أي تغيير في الحصة المسيطرة من قبل شركة مشاريع الكويت القابضة قد يكون له تأثير سلبي على الأعمال والوضع المالي ونتائج العمليات والتوقعات المستقبلية للبنك.

في حين أن البنك ليس لديه أي انكشاف لقروض شركة مشاريع الكويت القابضة أو أي مساهم رئيسي آخر، إلا أنه لديه انكشاف لأعضاء آخرين في مجموعة شركة مشاريع الكويت القابضة والأطراف الأخرى ذات الصلة بمجموعة مشاريع الكويت. كما في 31 ديسمبر 2023، كان إجمالي انكشاف القروض لهذه الأطراف ذات العلاقة يمثل 21.4 في المائة من إجمالي محفظة القروض (باستثناء البنوك والمؤسسات المالية الخارجية ضمن مجموعة كيبكو). من الممكن أن تؤدي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة إلى خلق تضارب في المصالح للبنك والشركات التابعة له، مما قد يؤثر على أعمال البنك.

وبحكم حصتها المسيطرة، تتمتع شركة مشاريع الكويت القابضة بالقدرة على التأثير على أعمال البنك بشكل كبير من خلال قدرتها على التحكم في الإجراءات التي تتطلب موافقة المساهمين وترشيح أغلبية مجلس إدارة البنك (المجلس). قد تختلف مصالح شركة مشاريع الكويت القابضة عن مصالح دائني البنك (بما في ذلك حملة السندات). إذا كانت مصالح المساهمين، بما في ذلك مصالح أغلبية المساهمين، شركة مشاريع الكويت القابضة، تتعارض مع مصالح حملة السندات، فقد يتم اتخاذ قرارات لصالح مساهمي البنك، مما يترك حملة السندات في وضع غير مؤات.

شبكة فروع صغيرة وامتياز محدود للبيع بالتجزئة

كما في 31 ديسمبر 2023، قام البنك بتشغيل 29 فرعاً و165 جهاز صراف آلي في الكويت. من بين الشركات المصرفية التابعة للبنك، اعتباراً من 31 ديسمبر 2023، قام بنك برقان إيه.ش. - تركيا (BBT) بتشغيل 29 فرعاً و22 جهاز صراف آلي في تركيا، وقام بنك تونس الدولي ش.م (TIB) بتشغيل ثلاثة فروع ومكتب تمثيلي واحد في ليبيا ولا توجد أجهزة صراف آلي في تونس، يدير بنك الخليج الجزائر ش.م (AGB) 65 فرعاً و110 أجهزة صراف آلي في الجزائر. ونظرًا لصغر شبكة فروعه وامتيازاته المحدود في مجال التجزئة، قد لا يتمكن البنك من الاستفادة بشكل كامل من الفرص أو التطورات في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا. وعدم القدرة المحتملة على الاستفادة من هذه الفرص قد يؤثر على الميزة التنافسية للبنك أو على تنفيذ استراتيجيته التوسعية.

قد لا يتمكن البنك من توظيف والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين وذوي الخبرة، مما قد يكون له تأثير سلبي على أعماله وقدرته على تنفيذ استراتيجيته

إن قدرة البنك على الحفاظ على أعماله وتنميتها ستعتمد، جزئياً، على قدرته على الاستمرار في توظيف واستبقاء موظفين مصرفيين وإداريين مؤهلين وذوي خبرة. ومن المرجح أن يواجه البنك تحديات في تعيين موظفين مؤهلين لإدارة أعماله. كما هو الحال مع البنوك الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي، قد يواجه البنك أيضاً نقصاً في الموظفين المؤهلين المقيمين في الكويت، الأمر الذي يتطلب منه تعيينهم من خارج الكويت. بالإضافة إلى ذلك، حتى بعد تعيين موظفيه، واجه البنك وربما يواجه تحديات مستقبلية في الاحتفاظ بهؤلاء الموظفين بسبب جهود التوظيف المستمرة التي يبذلها منافسوه.

وفي السنوات الأخيرة، أصدرت الحكومة الكويتية عدداً من الإعلانات بشأن عزمها تشجيع توازن أفضل بين الكويتيين وغير الكويتيين في القوى العاملة في القطاع الخاص. وتنطوي هذه العملية، المعروفة باسم "التكويط"، على وضع نسب مقترحة لأعداد المواطنين الكويتيين الذين ينبغي توظيفهم في الصناعات المعنية، وتبلغ السياسة التي أوصت بها الحكومة للمؤسسات المالية نسبة 70 في المائة. يجب أن يكون إجمالي موظفي البنك من المواطنين الكويتيين. بلغت نسبة التكويط في البنك كما في 31 ديسمبر 2023 نسبة 83 بالمائة. إذا لم يتمكن البنك من تلبية أو تجاوز الحد الأدنى الذي حددته الحكومة الكويتية للموظفين الكويتيين، فقد يخضع لعقوبات معينة، بما في ذلك الاستبعاد من المشاركة في بعض عمليات المناقصات المتعلقة بالحكومة الكويتية، وفرض الغرامات من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية أو فرض الإجراءات الإدارية أو التصحيحية من قبل بنك الكويت المركزي والسلطات الحكومية الأخرى.

يعتمد البنك على جهود ومهارة وسمعة وخبرة إدارته العليا، فضلاً عن التأزر بين مجالات خبراتهم ومعارفهم المتنوعة. وقد يؤثر فقدان الموظفين الرئيسيين على المجموعة لجهة تنفيذ استراتيجياتها.

في حين يعتقد البنك أن لديه برامج فعالة لتوظيف الموظفين وتدريبهم وتحفيزهم، إلا أن التحديات التي تواجه توظيف وتدريب و/أو الاحتفاظ بالموظفين الضروريين، أو النقص في المواطنين الكويتيين المؤهلين أو المواطنين الآخرين المستعدين للانتقال إلى الكويت، قد يكون لها تأثير كبير سلبي جوهري على أعماله أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو توقعاته.

إن الصناعة المصرفية تنافسية ويتعرض البنك لمنافسة كبيرة في الكويت

يواجه البنك مستويات عالية من المنافسة على جميع منتجاته وخدماته في الكويت. وعلى وجه الخصوص، يتنافس البنك مع البنوك المحلية الأخرى (التقليدية والإسلامية)، بالإضافة إلى الفروع الكويتية للبنوك غير الكويتية، وقد تزداد هذه المنافسة.

ويتكون القطاع المصرفي الكويتي من خمسة بنوك تجارية تقليدية محلية وفروع لـ 11 بنكا غير كويتي آخر. بالإضافة إلى وجود بنك متخصص وخمسة بنوك تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وتهيمن البنوك الكويتية على قطاع الخدمات المصرفية الاستهلاكية المحلية من حيث الحصة السوقية.

وبالنظر إلى الطبيعة التنافسية للسوق المصرفي الكويتي، فإن أي فشل من قبل البنك في مواصلة المنافسة بنجاح في الكويت قد يؤثر سلباً على أعماله ووضعته المالي ونتائج عملياته.

تعتمد أعمال البنك على أنظمة المعلومات والتكنولوجيا الخاصة به والتي تتعرض لهجمات إلكترونية محتملة

كما هو الحال مع المؤسسات المالية الأخرى الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي وأماكن أخرى من العالم، فإن التهديد الذي يتعرض له أمن معلومات البنك وبيانات العملاء من الهجمات السيبرانية هو تهديد حقيقي ويستمر في النمو بوتيرة سريعة. الناشطون والدول المارقة ومجرمو الإنترنت هم من بين أولئك الذين يستهدفون أنظمة الكمبيوتر في جميع أنحاء العالم. تتغير المخاطر التي تتعرض لها التكنولوجيا والأمن السيبراني بسرعة وتتطلب تركيزاً واستثماراً مستمرين. ونظراً للتطور المتزايد ونطاق الهجمات السيبرانية المحتملة، فمن الممكن أن تؤدي الهجمات المستقبلية إلى انتهاكات أمنية. قد يؤدي الفشل في إدارة مخاطر الأمن السيبراني بشكل مناسب والمراجعة المستمرة وتحديث العمليات الحالية استجابة للتهديدات الجديدة إلى تعطيل أعماله، مما يؤدي إلى الكشف عن معلومات سرية، وخلق تعرض مالي و/أو قانوني والإضرار بسمعة البنك و/أو علاماته التجارية، مما قد يكون له أثر سلبي على أعمال البنك ونتائج عملياته ووضعته المالي.

المخاطر القانونية والتنظيمية والامتثال والمحاسبية وحوكمة الشركات

يعتبر البنك كياناً منظماً بدرجة عالية، والتغييرات في القوانين أو اللوائح المعمول بها، أو تفسير أو إنفاذ هذه القوانين أو اللوائح أو عدم الالتزام بهذه القوانين أو اللوائح أو التغيير في كيفية معالجة أدوات رأس المال البنك يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على أعمال البنك

لوائح كفاية رأس المال والرافعة المالية

وضعت لجنة بازل المعنية بالتنظيم المصرفي والممارسات الرقابية (لجنة بازل) معايير دولية لكفاية رأس مال البنوك. الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال الموصى به بموجب المبادئ التوجيهية للجنة بازل لعام 1988 هو 8.0 في المائة. وعملاً بإصلاحات بازل 3، أوصت لجنة بازل بحد أدنى لنسبة كفاية رأس المال الإجمالية بنسبة 8.0 في المائة، والتي يمكن أن ترتفع إلى 10.5 في المائة. بعد الأخذ في الاعتبار احتياطي الحفاظ على رأس المال على مدى فترة من الزمن. ومع ذلك، فإن بنك الكويت المركزي، بصفته الجهة الرقابية المصرفية في الكويت، يطلب من البنوك التجارية الكويتية الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال بناءً على التعليمات النهائية بعنوان "تطبيق معايير كفاية رأس المال - بازل 3 - للبنوك التقليدية" الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 24 يونيو 2014 كما قد يتم تعديلها أو استبدالها من وقت لآخر (التعليمات). وبموجب التعليمات، يتعين على البنوك التجارية الكويتية الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال بنسبة 13.0 في المائة بالإضافة إلى ذلك، يتعين على جميع البنوك التجارية الاحتفاظ برأس مال إضافي (0.5 في المائة إلى 2.0 في المائة بالنظر إلى حجم البنك وتعقيده، على النحو الذي يحدده بنك الكويت المركزي) في شكل رسوم بنكية محلية ذات أهمية نظامية. (D-SIB)

بلغت نسبة كفاية رأس مال البنك بموجب توجيهات بنك الكويت المركزي، واستناداً إلى توجيهات بازل 3، 20.0 في المائة كما في 31 ديسمبر 2023، مقارنة بنسبة 16.8 في المائة كما في 31 ديسمبر 2022، و17.5 في المائة كما في 31 ديسمبر

2021. وبلغت نسبة كفاية رأس المال من ضمن الشريحة الأولى نسبة 16.1 في المائة كما في 31 ديسمبر 2023، مقارنة بنسبة 13.2 في المائة كما في 31 ديسمبر 2022، و13.8 في المائة كما في 31 ديسمبر 2021، بناءً على إرشادات بازل 3. وبلغت نسبة رأس المال المشترك للبنك بموجب توجيهات بنك الكويت المركزي، واستناداً إلى لوائح بازل 3، 13.5 في المائة كما في 31 ديسمبر 2023، مقارنة بنسبة 10.8 في المائة كما في 31 ديسمبر 2022، و11.4 في المائة كما في 31 ديسمبر 2021.

وكما هو مذكور أعلاه، فإن مستوى كفاية رأس المال الذي يحتفظ به البنك يتجاوز حالياً الحد الأدنى من المتطلبات التي حددها بنك الكويت المركزي، بناءً على معايير بازل 3. ومع ذلك، إذا استمرت محفظة قروض البنك في النمو بشكل كبير، أو إذا زاد مستوى انخفاض قيمة القروض، وفشل البنك في تحقيق مستوى كافٍ من الأرباح لضمان نمو ثابت في حقوق الملكية من خلال الأرباح المحتجزة، أو إذا تغيرت كيفية معالجة أدوات رأس المال البنك نتيجة لتغيير في المبادئ التوجيهية بشأن كفاية رأس المال الصادرة عن لجنة بازل، أو التدابير التنفيذية المقابلة التي ينفذها بنك الكويت المركزي، قد يحتاج البنك إلى جمع رأس مال جديد للحفاظ على الحد الأدنى لنسب كفاية رأس المال التي حددها بنك الكويت المركزي. ومثل هذا رأس المال، سواء كان في هيئة تمويل بالديون أو أسهم إضافية، قد لا يكون متاحاً بشروط جذابة، أو قد لا يكون متاحاً على الإطلاق.

إن أي فشل من قبل البنك في الحفاظ على نسب معينة لكفاية رأس المال يمكن أن يؤدي إلى فرض عقوبات من قبل بنك الكويت المركزي، مثل القيود على قدرة البنك على دفع أرباح الأسهم، وإصدار بنك الكويت المركزي لتوجيهات لزيادة رأس المال و/أو بيع أو تخفيض الأصول، وفرض الغرامات، فضلاً عن زيادة تكلفة التمويل. يمكن أن يكون لأي من هذه النتائج تأثير سلبي على أعمال البنك أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو توقعاته (راجع "المخاطر المتعلقة بالقضايا القانونية والتنظيمية والامتثال والمحاسبة وحوكمة الشركات - الإطار التنظيمي لبنك الكويت المركزي" أدناه).

لوائح مخاطر الائتمان

اعتباراً من أكتوبر 2016، فرض بنك الكويت المركزي قيوداً على البنوك الكويتية فيما يتعلق بإقراض مبالغ تزيد عن 90 في المائة من الودائع المؤهلة، بغض النظر عن استحقاق الوديعة المؤهلة ذات الصلة. كما في 31 ديسمبر 2023، كان البنك ملتزماً بهذه اللائحة.

لوائح مخاطر التركيز

مع مراعاة بعض الاستثناءات أو في حالة الحصول على موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي، لا يجوز أن يتجاوز إجمالي الائتمانات الائتمانية لأي عميل منفرد (بما في ذلك الكيانات المرتبطة به قانونياً أو اقتصادياً) تجاه البنك 15 في المائة من رأس المال التنظيمي للبنك. كما في 31 ديسمبر 2023، كان البنك ملتزماً بهذه اللائحة.

لا يجوز أن يتجاوز إجمالي التركزات الائتمانية الكبيرة (وهي التركزات التي تتجاوز 10 بالمائة من رأس المال التنظيمي للبنك)، بما في ذلك أي استثناءات يوافق عليها بنك الكويت المركزي، أربعة أضعاف رأس المال التنظيمي للبنك. كما في 31 ديسمبر 2023، كان البنك ملتزماً بهذه اللائحة.

لوائح سقف سعر الفائدة

تنص قرارات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن سقف أسعار الفائدة على ألا تتجاوز الحدود القصوى لأسعار الفائدة على القروض المقومة بالدينار الكويتي للشركات ما يلي: (1) 2.5 في المائة فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي في حالة القروض التجارية التي تستحق خلال سنة واحدة أو أقل و(2) 4 في المائة فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي في حالة القروض التجارية التي تزيد مدتها عن سنة واحدة. وفي 31 ديسمبر 2023، بلغ سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي للبنوك في الكويت 4.25%. وفي الفترة ما بين 2014 و2023، تراوحت بين 2 في المائة و4.25 في المائة.

كل من اللوائح الموضحة أعلاه قد تحد من قدرة البنك على زيادة محفظة قروضه أو قد تزيد من تكلفة البنك في ممارسة الأعمال. أي تغييرات أخرى في القوانين أو في بنك الكويت المركزي وغيرها من اللوائح أو السياسات المعمول بها و/أو الطريقة التي

يتم بها تفسيرها أو إنفاذها قد تؤثر على احتياطات البنك وإيراداته وأدائه وقد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك ونتائج عملياته وأوضاعه المالية.

إذا فشل البنك في الالتزام بقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية واللوائح الأخرى ذات الصلة، فقد يواجه غرامات ويلحق الضرر بسمعته.

يتعين على البنك الالتزام بقوانين مكافحة غسل الأموال (AML) المعمول بها، وقوانين مكافحة تمويل الإرهاب، وعقوبات مكتب الأصول الأجنبية (OFAC) وغيرها من اللوائح. تتطلب هذه القوانين واللوائح من البنك، من بين أمور أخرى، اعتماد وتنفيذ سياسات وإجراءات "اعرف عميلك (KYC)" والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة والكبيرة إلى السلطات التنظيمية. اعتمد البنك سياسات وإجراءات KYC/AML ويقوم بمراجعتها بانتظام في ضوء أي تطورات تنظيمية وسوقية ذات صلة. وإلى الحد الذي قد يفشل فيه البنك في الالتزام الكامل بالقوانين واللوائح المعمول بها، فإن الوكالات الحكومية ذات الصلة التي يتبعها البنك لديها السلطة لفرض غرامات وعقوبات أخرى على البنك. بالإضافة إلى ذلك، قد تتأثر أعمال البنك وسمعته إذا استخدم العملاء البنك لغسل الأموال أو لأغراض غير قانونية.

قد تخلق الأنظمة القانونية والتنظيمية بيئة غير مؤكدة للاستثمار والأنشطة التجارية

إن الكويت بصدد تطوير مؤسسات الحكم والأنظمة القانونية والتنظيمية، والتي لم يتم ترسيخها بعد كما هي الحال في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. وقد قامت الكويت، إلى جانب دول أخرى في منطقة مجلس التعاون الخليجي، بسن تدابير لتعزيز قدر أكبر من الكفاءة واليقين في أنظمتها القانونية والتنظيمية. ومن بين هذه التدابير، تحملت الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي التزامات بموجب الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) (التي تديرها منظمة التجارة العالمية) وقد سنت الكويت بالفعل تشريعات، من بين أمور أخرى، لتوسيع نطاق الملكية الأجنبية. ومع ذلك، قد تواجه الكويت تغييرات في اقتصادها وسياساتها الحكومية (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، السياسات المتعلقة بالتوسيع المستمر لحقوق الملكية الأجنبية وفقاً لالتزامات الكويت في اتفاقية الجات/منظمة التجارة العالمية) والتي قد تؤثر على أعمال البنك.

قد لا يوفر النظام القانوني في الكويت نفس درجة الحماية أو يتطلب مستويات الإفصاح عن المعلومات التي قد تكون عليه الحال في أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة. لا يمكن تقديم أي ضمان بأن الحكومة لن تنفذ سياسات تنظيمية أو مالية أو نقدية، بما في ذلك السياسات أو الأنظمة أو التفسيرات القانونية الجديدة للأنظمة القائمة، فيما يتعلق أو تؤثر على مصادرة الملكية أو التأميم أو الضرائب أو أسعار الفائدة أو ضوابط الصرف، أو اتخاذ أي إجراء آخر والتي قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو توقعاته.

الإطار التنظيمي لبنك الكويت المركزي

نظرًا لأن البنك كيان منظم، فإن التغييرات في القوانين أو اللوائح المعمول بها، أو تفسير أو إنفاذ هذه القوانين أو اللوائح، أو فشل البنك في الالتزام بهذه القوانين أو اللوائح، يمكن أن يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك أو وضعه المالي، نتائج العمليات أو التوقعات. تغطي القواعد والأنشطة الرقابية والتنظيمية لبنك الكويت المركزي والبنوك المركزية الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بالشركات التابعة للبنك، بتفصيل أكبر مما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، مثل متطلبات كفاية رأس المال، والسيولة، وترشيد وتنظيم سياسة الائتمان، سياسة تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات ذات الصلة، والتركز الائتماني، وتنظيم سياسة الاستثمار، وأنظمة الرقابة الداخلية، وأنظمة قياس وإدارة المخاطر، والقواعد واللوائح المتعلقة بالخبرة المطلوبة لأعضاء مجلس إدارة البنوك والمسؤولين التنفيذيين، ومكافحة غسل الأموال والعمليات المشبوهة وتمويل الإرهاب.

قد تحد هذه اللوائح من أنشطة البنوك (بما في ذلك أنشطة البنك والشركات التابعة له) في حين أن التغييرات التي يجريها أي من البنوك المركزية ذات الصلة في سياسات وممارسات الإشراف والتنظيم يمكن أن تؤثر، بدرجات متفاوتة، على أعمال كل بنك أو المنتجات أو الخدمات التي يقدمها أو قد يقدمها، قيمة أصوله وتكاليف ممارسة الأعمال ووضعه المالي.

تعتبر السياسات والأساليب المحاسبية للبنك بالغة الأهمية لكيفية الإعلان عن وضعه المالي ونتائج العمليات وتتطلب من الإدارة إجراء تقديرات حول الأمور غير المؤكدة

تعتبر السياسات والأساليب المحاسبية أساسية لكيفية تسجيل البنك وإعداد التقارير عن وضعه المالي ونتائج عملياته. يجب على الإدارة التبصر في اختيار وتطبيق العديد من هذه السياسات والأساليب المحاسبية، بحيث تتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما تم اعتمادها للاستخدام في الكويت. تتضمن هذه الأحكام والتقديرات، على سبيل المثال، تحديد متى قد تنخفض قيمة الأصول، وتصنيف الأصول المالية، وتحديد مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات الاستثمار في الأوراق المالية.

يمكن أن تؤثر مجموعة متنوعة من العوامل على القيمة النهائية التي يتم الحصول عليها إما عند تحقيق الدخل أو الاعتراف بالمصروفات أو استرداد الأصل أو تخفيض الالتزام. قام البنك بوضع سياسات وإجراءات رقابية تهدف إلى التأكد من أن تقديراته وأحكامه المحاسبية الهامة تخضع لرقابة جيدة ويتم تطبيقها بشكل متسق. بالإضافة إلى ذلك، تهدف السياسات والإجراءات إلى ضمان حدوث عملية تغيير المنهجيات بطريقة مناسبة. ومع ذلك، ونظرًا لعدم اليقين حول تقديرات البنك، فلا يستطيع البنك ضمان أنه لن يُطلب منه إجراء تغييرات في التقديرات المحاسبية أو إعادة صياغة البيانات المالية للفترة السابقة في المستقبل.

المخاطر المتعلقة بالكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا

الاستثمار في الأوراق المالية التي تنطوي على الأسواق الناشئة ينطوي عموماً على درجة أعلى من المخاطر

ينبغي للمستثمرين في الأسواق الناشئة، مثل الكويت، أن يدركوا أن هذه الأسواق معرضة لمخاطر أكبر من الأسواق الأكثر تقدماً، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التقلبات العالية والسيولة المحدودة والتغيرات في البيئة السياسية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، ليس هناك ما يضمن أن سوق الأوراق المالية التي تحمل مخاطر الأسواق الناشئة، مثل السندات، لن تتأثر سلباً بالأحداث في أماكن أخرى، وخاصة في الأسواق الناشئة.

تعتمد اقتصادات معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا بشكل أساسي على عائدات صادرات النفط، وبالتالي فهي معرضة لتقلبات أسعار النفط. توسعت الاقتصادات الوطنية لمعظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا بشكل كبير في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الارتفاع التاريخي لأسعار النفط، مما أدى إلى زيادة النشاط المالي للبنوك في المنطقة. وبالتالي فإن تقلب أسعار النفط يؤثر على النمو الاقتصادي لهذه البلدان. إن التدهور المستمر في اقتصاديات هذه البلدان أو الاضطرابات السياسية في المنطقة يمكن أن يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك والشركات التابعة له أو وضعه المالي أو نتائج عملياته أو توقعاته.

على الرغم من اختلاف الظروف الاقتصادية في كل دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، إلا أن ردود فعل المستثمرين على التطورات في دولة واحدة قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية للمصدرين في بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، بما في ذلك الكويت. وعليه، فإن سعر السوق للسندات قد يتعرض لتقلبات كبيرة، والتي قد لا تكون بالضرورة مرتبطة بالأداء المالي للبنك وشركائه التابعة.

وفيما يتعلق بتركيا، تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد قد نما بنسبة 4.0 في المائة على أساس سنوي في عام 2023، بسبب ضعف الصادرات وتأثير الزلزال الذي ضرب جنوب تركيا. وتم تنفيذ زيادات ضريبية إضافية في الميزانية التكميلية، مع زيادة معدل الضريبة على الشركات بنسبة 5 في المائة في يوليو 2023. كما تم رفع ضريبة القيمة المضافة بنسبة 2 في المائة، إلى 20 في المائة للسلع والخدمات. وقد رفع البنك المركزي التركي سعر الفائدة بمقدار 3400 نقطة أساس منذ يونيو 2023 إلى 42.5 في المائة في ديسمبر 2023. ويُنظر إلى هذه الخطوة على أنها استمرار لمحاولة البنك المركزي التركي لمكافحة التضخم المرتفع وانخفاض قيمة الليرة التركية. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم بسبب عوامل مثل انخفاض معدل سعر الصرف، والآثار الأساسية المواتية، والتخفيضات المتوقعة في أسعار السلع الأساسية إلى جانب الزيادة في أسعار الفائدة.

لا يمكن تقديم أي ضمان بأن حكومة تركيا لن تنفذ اللوائح أو السياسات المالية أو النقدية، بما في ذلك السياسات أو اللوائح الجديدة أو التفسيرات القانونية الجديدة للوائح القائمة أو ضوابط الصرف، أو اتخاذ إجراءات قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أنشطة البنك. الأعمال أو الوضع المالي أو نتائج العمليات أو التوقعات أو التي يمكن أن تؤثر سلباً على سعر السوق وسيولة السندات. علاوة على ذلك، لا يمكن تقديم أي ضمان بشأن أي نتيجة بسبب تقلبات الليرة التركية مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

وبناءً على ذلك، يجب على المستثمرين المحتملين توخي الحذر بشكل خاص في تقييم المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في السندات ويجب أن يحدودوا بأنفسهم ما إذا كان الاستثمار في السندات مناسباً في ضوء تلك المخاطر.

بشكل عام، الاستثمار في الأسواق الناشئة مناسب فقط للمستثمرين المتمرسين الذين يقدرّون تماماً أهمية المخاطر التي ينطوي عليها الأمر.

تقع الشركات التابعة للبنك في منطقة تخضع لمخاوف سياسية وأمنية مستمرة

على الرغم من أن الكويت تتمتع عمومًا باستقرار سياسي داخلي وعلاقات دولية صحية، فإن عددًا من البلدان الواقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا إما تعاني، أو شهدت في الماضي، عدم استقرار سياسي واجتماعي، واضطرابات داخلية، وعنف، وصراعات مسلحة. على مدى العقود القليلة الماضية، شهدت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، مثل العراق وتونس والعراق ولبنان وليبيا وسوريا، اضطرابات وأعمال عنف اجتماعية/سياسية. وقد أثر هذا الاضطراب في هذه البلدان على المناخ الاقتصادي وأثر على أسعار النفط أيضًا. قد لا يكون للتوتر المستمر في البحر الأحمر، والتوتر بين الولايات المتحدة وإيران والعديد من العوامل الأخرى تدخل مباشر للكويت، ولكن يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على اقتصاد الكويت، وقدرتها على الانخراط في التجارة الدولية، والتي بدورها، يمكن أن يكون له تأثير سلبي على أعمال البنك ووضعه المالي ونتائج عملياته وتوقعاته.

وشهدت تونس اضطرابات سياسية عام 2011 مع بداية "الربيع العربي". منذ عام 2011، شهدت تونس عشرة تغييرات حكومية رئيسية، وتراجعت ثقة الجمهور في الأحزاب والمؤسسات السياسية. واصلت تونس حملتها على الفساد بعد أن أقال الرئيس قيس سعيد مسؤولين حكوميين وأقال رئيس الوزراء وعلق البرلمان وتولى السلطات التنفيذية. ولا تزال الجهود تبذل لتحقيق الاستقرار السياسي. وفي هذا الاتجاه، استبدلت تونس الدستور المعتمد عام 2014 بدستور جديد عام 2022. وقد جلب هذا الدستور نظام الحكم الرئاسي ونظامًا تشريعيًا من مجلسين. وكان تأثير حالة عدم اليقين السياسي هذه واضحة على النمو مع تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد ثورة 2011، مما أدى إلى عقد من النمو المفقود، الذي تفاقم بسبب جائحة كوفيد-19 في عام 2020. وانخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.7 في المائة في عام 2020. المتوسط بين عامي 2011 و2019، انخفاضًا من 3.5 في المائة بين عامي 2000 و2011 (المصدر: البنك الدولي). ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.3 في المائة. في عام 2023، بعد انكماش بنسبة 8.8 في المائة في عام 2020 (المصدر: صندوق النقد الدولي). تباطأ التعافي الاقتصادي في تونس في عام 2023 مع استمرار البلاد في مواجهة الجفاف المستمر وتحديات التمويل الخارجي وزيادة تراكم الديون المحلية على مؤسسات الخدمة العامة المهمة والعقبات التنظيمية. فالبلاد مغلقة أمام أسواق رأس المال وتواجه مدفوعات ديون كبيرة. وفي حين أنه من المتوقع أن تتمكن البلاد من سداد أقساط سندات اليورو المستحقة في عام 2024، إلا أن المالية العامة ستعرض لضغوط متزايدة، مما يؤدي إلى تأخر السداد ونقص السلع المدعومة، ويؤثر على النمو، الذي من المتوقع أن يبلغ 1.1% فقط في عام 2024، مع التضخم مرتفعة إلى 8.2 في المائة (المصدر: وحدة الاستخبارات الاقتصادية). راجع "وصف البنك - الشركات التابعة الرئيسية - بنك تونس الدولي ش.م. (TIB) - بيئة الأعمال" لمزيد من التفاصيل فيما يتعلق ببيئة الأعمال التي يعمل فيها البنك وبنك تونس الدولي.

تعد الجزائر إحدى دول المنطقة التي ظلت مستقرة نسبيًا خلال انتفاضة "الربيع العربي". حافظت الحكومة على الاستقرار إلى حد كبير من خلال إنفاق القطاع العام، والحد الأدنى من الإصلاحات السياسية، على الرغم من وجود فترات من عدم الاستقرار الاجتماعي والمحلي. لقد استفادت الجزائر من وجود المحروقات. وقد دعم ارتفاع أسعار المواد الهيدروكربونية تعافي الاقتصاد بعد كوفيد-19. سجلت الدولة فائضًا في الحساب الجاري بنسبة 7.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، ومن المتوقع أن تسجل فائضًا صغيرًا في الحساب الجاري في عام 2023 أيضًا (المصدر: فيتش). وقد استفادت البلاد من الطلب القوي على الغاز غير الروسي من أوروبا، وارتفاع إنتاج الطاقة. وتواجه البلاد تحديًا يتمثل في ارتفاع التضخم. وأبقى البنك المركزي سعر الخصم دون تغيير عند 3 في المائة خلال عامي 2022 و2023. ونظرًا للانخفاض المتوقع في النمو العالمي، قد يكون إنتاج النفط أقل أيضًا. وقد يجبر ذلك البنك المركزي على العودة إلى موقفه السياسي القديم المتمثل في السماح لسعر الصرف بالانخفاض تدريجيًا لتخفيف الطلب على الواردات، وتقليل الضغط على الاحتياطيات، والحفاظ على القدرة التنافسية للصادرات. اعتمدت الحكومة ميزانية تصحيحية لعام 2023 تعزز الإنفاق بأكثر من تريليون دينار جزائري. وسوف

تترجم زيادة الإنفاق الحكومي أيضًا إلى طلب استهلاكي أقوى، حيث يتم إنفاق حزم الأجور الأعلى للموظفين المدنيين في الاقتصاد. راجع "وصف البنك - الشركات التابعة الرئيسية - بنك الخليج الجزائري - S.P.A. بيئة الأعمال" لمزيد من التفاصيل فيما يتعلق ببيئة الأعمال التي يعمل فيها البنك وبنك الخليج العربي.

وفي تركيا، أدى الانكماش الاقتصادي في عام 2020 إلى أكبر طفرة في نمو الائتمان خلال عقد من الزمن، بتسهيل من البنوك الحكومية في تركيا والبنك المركزي. وقد أدى هذا إلى إبقاء التضخم مرتفعًا، بسبب انخفاض قيمة الليرة التركية مقابل جميع العملات الرئيسية الأخرى. وقد رفع البنك المركزي التركي سعر الفائدة بإجمالي 3400 نقطة أساس منذ يونيو إلى 42.5 في المائة في ديسمبر 2023. ويُنظر إلى هذه الخطوة على أنها استمرار لمحاولة البنك المركزي التركي لمكافحة التضخم المرتفع وانخفاض قيمة الليرة التركية. ولإبطاء الارتفاع الهائل في الدين العام، تم تنفيذ زيادات ضريبية إضافية في مشروع الميزانية التكميلية في يوليو 2023، إلى جانب 42 مليار دولار أمريكي في الإنفاق الحكومي الجديد للفترة المتبقية من العام. وتم رفع معدل الضريبة على الشركات بنسبة 5 في المائة لتصل إلى 30 في المائة للمؤسسات المالية و25 في المائة للشركات في القطاعات الأخرى. كما تم رفع ضريبة القيمة المضافة بنسبة 2 في المائة إلى 20 في المائة للسلع والخدمات وزيادة ضريبة الاستهلاك الخاصة للبنزين والديزل بنسبة 20 في المائة. ومع تحول السياسات إلى سياسات أقل تيسيرًا، فمن المتوقع أن ينخفض النمو ومتوسط التضخم. وبحلول عام 2025، إذا تعافت ثقة المستثمرين بشكل كامل، فإن دورة التدفقات الداخلة وسعر الصرف الأقوى من الممكن أن تؤدي إلى انخفاض التضخم بسرعة أكبر من المتوقع، في حين تعمل على تعزيز النمو.

علاوة على ذلك، قد يكون للأحداث العالمية الأخرى تأثير على الوضع السياسي والأمني في الكويت. منذ حرب الخليج عام 1990، تتمتع الكويت والولايات المتحدة بعلاقات اقتصادية واستراتيجية وثيقة. إن أي تحول في العلاقة بين الكويت والولايات المتحدة أو تغيير المصالح السياسية الأمريكية في منطقة الخليج، يمكن أن يكون له تأثير سلبي جوهري على الوضع الاقتصادي أو السياسي أو المالي للكويت - والذي بدوره يمكن أن يكون له تأثير سلبي جوهري على قدرة البنك على أداء التزاماته بموجب السندات.

ومن الممكن أن يتأثر الاقتصاد والنمو في الكويت بالاعتبارات السياسية الكويتية

كانت العلاقات بين الحكومة ومجلس الأمة الكويتي (مجلس الأمة) مضطربة في الماضي. ونظرًا لأن جميع التشريعات يجب أن تتم الموافقة عليها من خلال تصويت مجلس الأمة، فإن الإجراءات التي تتطلب التشريعات التي يقترحها مجلس الوزراء (مجلس الوزراء) يمكن أيضًا تأجيلها إلى أجل غير مسمى قبل إرسالها إلى الأمير للموافقة عليها والتصديق عليها.

شهدت السنوات الأخيرة سلسلة من عقد مجلس الأمة التي لم تستمر لفترة كاملة، حيث قام الأمير بلحه عدة مرات، مستشهدا بعدد من الأسباب المختلفة. وفي فبراير 2024، تم حل البرلمان الكويتي بموجب مرسوم أميري. والآن يجب إجراء انتخابات جديدة لانتخاب مجلس جديد. وصرح الشيخ مشعل أنه بعد الانتخابات سيتم إجراء الإصلاحات القانونية والسياسية. ولذلك، هناك احتمال حدوث جمود سياسي قد يؤدي إلى تعطيل التدابير المالية والاقتصادية التي تقترحها الحكومة بالإضافة إلى مبادرات الإصلاح الأخرى المتوقع تنفيذها.

العوامل الجوهرية لغرض تقييم مخاطر السوق المرتبطة بالسندات المصدرة

السندات هي التزامات مساندة وغير مضمونة من المصدر

يجب على المستثمرين المحتملين ملاحظة أن التزامات السداد الخاصة بالمصدر بموجب السندات هي أدنى مرتبة من جميع التزامات الأخرى ذات الأولوية للمصدر (كما هو محدد في الشروط)، بنفس المرتبة مع جميع التزامات الأخرى من ذات المرتبة للمصدر (كما هو محدد في الشروط)، وذات أولوية بالنسبة لجميع التزامات الأدنى مرتبة للمصدر (كما هو محدد في الشروط). وبناءً على ذلك، فإن التزامات السداد الخاصة بالمصدر بموجب السندات تحتل مرتبة وستحتل مرتبة أدنى من جميع التزامات الدفع غير المساندة الحالية والمستقبلية للمصدر (بما في ذلك مودعي المصدر فيما يتعلق بمطالباتهم المستحقة) وجميع (إن وجدت) التزامات الدفع المساندة الحالية والمستقبلية الخاصة بالمصدر والتي تكون التزامات السداد بموجب السندات في مرتبة أو يتم التعبير عنها في مرتبة أدنى أو متساوية ودون تفضيل فيما بينها ومع جميع التزامات السداد المساندة للمصدر التي تصنف أو يتم التعبير عنها في مرتبة متساوية مع التزامات الدفع بموجب السندات.

علاوة على ذلك، فإن التزامات السداد الخاصة بالمصدر بموجب السندات هي غير مضمونة، ولا يمنح المصدر أي ضمانات فيما يتعلق بها، ويفيد حيازة أي سندات أو أي مصلحة فيها، تنازل كل حامل سند عن أي حقوق في المقاصة أو المطالبة أو الحسم أو أي علاج مماثل قد يكون متاحاً له فيما يتعلق بسنده/سنداته.

حقوق التنفيذ فيما يتعلق بالسندات محدود

يجوز لحامل السندات ممارسة حقوقه التنفيذية فيما يتعلق بالسندات فقط بالطريقة المنصوص عليها في الشرط 8 (أحداث التخلف عن السداد). وتنص هذه الشروط، على وجه الخصوص، على أن أي من المبالغ المتعلقة بالسندات لن تكون قابلة للاسترداد إلا في حالة شطب أو تصفية أو حل المصدر، ومطالبات حاملي السندات في أي عملية شطب أو تصفية أو حل ستتم بالتراتبية المحددة أعلاه.

في حالة شطب أو حل أو تصفية المصدر، سيقوم مصفي المصدر باستخدام أصول المصدر لتلبية أولاً جميع مطالبات الدائنين ذات الأولوية على مطالبات حاملي السندات والالتزامات ذات المرتبة المتساوية مع الدائنين التي تتعلق بمطالباتها بالالتزامات متساوية. وفي مثل هذه الحالة، قد لا تكون هناك أصول كافية لتلبية مطالبات حاملي السندات بالكامل أو على الإطلاق.

هناك قيود قليلة على المصدر في حالة إصدار أوراق مالية ذات أولوية أو متساوية؛ المساندة

لا توجد أي قيود على المصدر أن يحل أي مديونية إضافية أو إصدار أوراق مالية أو إنشاء أي ضمان أو ترتيب دعم تعاقدي في مرتبة أعلى أو متساوية مع السندات وبالتالي أن تشكل التزامات ذات أولوية أو متساوية، على التوالي. قد يؤدي إصدار أو إنشاء أي من هذه الالتزامات ذات الأولوية و/أو المتساوية إلى تقليل المبلغ القابل للاسترداد من قبل حاملي السندات عند شطب أو تصفية المصدر. وبناء على ذلك، عند شطب أو تصفية المصدر وبعد سداد مطالبات الدائنين فيما يتعلق بالالتزامات ذات الأولوية، قد لا يكون هناك مبلغ كاف للوفاء بالمبالغ المستحقة لحاملي السندات وحاملي الالتزامات المتساوية كاملاً أو على الإطلاق. أنظر أيضاً " - السندات هي التزامات مساندة وغير مضمونة للمصدر " أعلاه.

على الرغم من أن السندات قد تدفع معدل فائدة أعلى من الأوراق المالية غير المساندة، إلا أن هناك خطراً كبيراً يتمثل في أن يخسر المستثمرون في السندات كل أو بعض قيمة استثماراتهم إذا أصبح المصدر معسراً.

دفعات الفوائد هي استثنائية ومشروطة بأحداث معينة وقد يتم إلغاؤها وهي غير تراكمية

لا يتم دفع أي فائدة في حالة حدوث حدث عدم الدفع أو اختيار عدم الدفع.

وفقاً للشرط 3 (و) (حدث عدم الدفع)، في حالة حدوث حدث عدم دفع، لا يجوز للمصدر دفع الفائدة في تاريخ دفع الفائدة ذي الصلة. تتضمن أحداث عدم الدفع، على سبيل المثال لا الحصر، المبلغ المستحق للفائدة الذي يجب دفعه من قبل المصدر، عندما يتم جمعه مع أي توزيعات مستحقة من قبل المصدر على أي من التزامات المتكافئة والتي لها نفس التواريخ بالنسبة لدفع تلك التوزيعات (أو بخلاف ذلك مستحقة وواجبة الدفع في ذلك التاريخ) كتواريخ دفع مبالغ الفائدة، يتجاوز، في التاريخ المعني لدفع المبلغ المستحق من الفائدة، الأموال القابلة للتوزيع

كما في 31 ديسمبر 2023، بلغت الأموال القابلة للتوزيع للمصدر مبلغ 73.15 مليون دينار كويتي.

عملاً بالشرط 3 (ز) (اختيار عدم الدفع)، يجوز للمصدر، وفقاً لتقديره الخاص، اختيار عدم سداد مبلغ دفع الفائدة (كلياً أو جزئياً) لحاملي السندات في تاريخ دفع الفائدة المقابل.

في حالة حدوث حالة عدم الدفع أو اختيار عدم الدفع، سيتم تطبيق بعض القيود على إعلان أرباح الأسهم واسترداد بعض الأوراق المالية من قبل المصدر وفقاً للشرط 3 (ط) (قيود الأرباح والاسترداد). ومع ذلك، لا يحق لحاملي السندات المطالبة فيما يتعلق بأي مبلغ دفع فائدة لم يتم دفعه نتيجة لاختيار عدم الدفع أو حدث عدم الدفع ولا يشكل عدم دفع أي مبلغ دفع فائدة في مثل هذه الحالة حدث تقصير. لن تكون أي فائدة ملغاة على السندات مستحقة ولن تتراكم أو تستحق الدفع في أي وقت بعد ذلك، ولا يكون لحاملي السندات أي حقوق فيها أو في الحصول على أي فائدة أو تعويض إضافي أو اتخاذ أي إجراء يؤدي إلى الإفلاس أو تصفية أو شطب أو تصفية المصدر نتيجة لهذا الإلغاء.

من المرجح أن يكون لأي إلغاء فعلي أو متوقع للفائدة على السندات تأثير سلبي على سعر السوق للسندات. بالإضافة إلى ذلك، نتيجة لأحكام إلغاء الفائدة الخاصة بالسندات، قد يكون سعر السوق للسندات أكثر تقلبًا من أسعار السوق لسندات الدين الأخرى التي ترتفع عليها الفائدة والتي لا تخضع لمثل هذا الإلغاء وقد تكون أكثر حساسية بشكل عام للتغيرات السلبية في الوضع المالي للمصدر.

أوراق مالية دائمة

السندات هي أوراق مالية دائمة ليس لها تاريخ استرداد محدد. ليس لدى حاملي السندات القدرة على مطالبة المصدر باسترداد الأوراق المالية الخاصة بهم إلا في الظروف المحدودة الموضحة في الشرط 8 (حالات الاخلال). لدى المصدر خيار استرداد السندات في ظروف معينة كما هو موضح بشكل أكثر تحديدًا في الشرط 4 (الاسترداد، تعديل الاحكام والشراء)، على الرغم من عدم وجود ضمان بأنه سيفعل ذلك.

وهذا يعني أن حاملي السندات ليس لديهم القدرة على تسييل استثماراتهم، باستثناء:

(أ) إذا مارس المصدر حقوقه في استرداد السندات وفقاً للشرط رقم 4 (الاسترداد، تعديل الاحكام والشراء)؛

(ب) في الظروف المحدودة الموضحة في الشرط 8 (حالات الاخلال) (مع مراعاة أحكام المساندة الواردة في الشروط)؛ أو

(ج) عن طريق بيع سنداتهم.

إن ممارسة (أو احتمال ممارسة) أي من ميزات الاسترداد الخاصة بالسندات قد يحد من قيمتها السوقية، والتي من غير المرجح أن ترتفع بشكل كبير عن السعر الذي يمكن استرداد السندات به.

لا يمكن أن يكون هناك أي ضمان بأن حاملي السندات سيكونون قادرين على إعادة استثمار المبلغ المستلم عند الاسترداد بمعدل يوفر نفس معدل العائد الذي يوفره استثمارهم في السندات. علاوة على ذلك، لا يمكن ضمان حصول حامل السندات على المبلغ الكامل لاستثماره إذا قام ببيع سندات أو عند ممارسة سبل الانتصاف الخاصة به وفقاً للشرط 8 (حالات الاخلال).

قد يتم شطب حق حاملي السندات في استرداد المبلغ الاسمي للسندات وحق حاملي السندات في أي فائدة إضافية، كلياً أو جزئياً، عند وقوع حدث عدم جدوى الاستمرار

إذا حدث حدث عدم جدوى الاستمرار في أي وقت، فسيتم شطب المبلغ الاسمي للسندات القائمة كلياً أو جزئياً على أساس تناسبي وفقاً للشرط 5 (شطب السندات في حالة عدم جدوى الاستمرار). راجع -" لا يمكن التنبؤ بالظروف التي تؤدي إلى الشطب". بموجب عملية الشطب، سيتم إلغاء السندات (في حالة الشطب بالكامل) أو شطبها جزئياً على أساس التناسب (في حالة الشطب جزئياً) وجميع حقوق حاملي السندات لدفع أي مبالغ بموجب أو فيما يتعلق بالسندات (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي مبالغ تنشأ نتيجة أو مستحقة وواجبة الدفع عند وقوع حدث تقصير)، حسب الحالة، يتم إلغاؤها أو شطبها بالتناسب بين حاملي السندات، وفي كل حالة، لا يتم استعادتها تحت أي ظرف من الظروف، بغض النظر عما إذا كانت هذه المبالغ قد أصبحت مستحقة وواجبة الدفع قبل تاريخ إشعار عدم جدوى الاستمرار أو تاريخ الشطب لعدم جدوى الاستمرار وحتى إذا توقف حدث عدم جدوى الاستمرار. علاوة على ذلك، في حين أنه من المقصود أن تمتص الأسهم العادية للمصدر الخسائر قبل السندات، فقد يحدث شطب كامل أو جزء من السندات قبل أن تمتص الأسهم العادية للمصدر الخسائر بالكامل أو جزئياً. لا يشكل الشطب حدثاً للتقصير. ونتيجة لذلك، في حالة الشطب، قد يخسر حاملو السندات المبلغ بالكامل، أو، حسب الحالة، مبلغاً كبيراً، من استثمارهم في السندات. يجب على المستثمرين أيضاً أن يدركوا أن امتصاص الخسارة لعدم جدوى الاستمرار المشابهة للشرط 5 (شطب السندات في حالة عدم جدوى الاستمرار) لم يتم اختباره في الكويت، وبالتالي قد توجد درجة من عدم اليقين في تطبيقه.

في حالات الشطب الجزئي وفق الشرط 5 (شطب السندات في حالة عدم جدوى الاستمرار)، قد يحدث الشطب في مرحلة واحدة أو أكثر.

علاوة على ذلك، عند حدوث أي شطب جزئي وفقاً للشرط 5 (شطب السندات في حالة عدم جدوى الاستمرار)، ستحتسب الفوائد على المبلغ الاسمي المخفض للسندات ويخضع سدادها لشرط حدث عدم الدفع (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عدم وجود أموال كافية للتوزيع لدى المصدر أو خرق متطلبات رأس المال التنظيمية المعمول بها) (بما في ذلك أي احتياطات رأس

مال معمول بها مفروضة على المصدر من قبل الهيئة التنظيمية المالية)) أو حدوث خيار عدم الدفع. راجع " - مبالغ دفع الفوائد تقديرية ومشروطة بأحداث معينة ويمكن إلغاؤها وهي غير تراكمية". وأيضاً، فإن أي مبالغ تنشأ نتيجة أو مستحقة ومستحقة الدفع عند وقوع حدث تقصير أو أي استرداد بناءً على اختيار المصدر وفقاً للشرط 4 (الاسترداد، تعديل الاحكام والشراء) ستكون بالرجوع إلى هذا المبلغ المخفض للسندات.

قد لا تتضمن التزامات المصدر الحالية والمستقبلية ذات المرتبة الأدنى أو ذات المرتبة المتساوية الشطب أو ميزات مشابهة مماثلة لتلك الخاصة بالسندات. ونتيجة لذلك، فمن الممكن أن تخضع السندات للشطب، في حين تظل بعض الالتزامات ذات مرتبة ادنى و/أو متساوية مستحقة وتستمر في تلقي المدفوعات، وعلى هذا النحو، قد يتعرض حاملو السندات لخسائر قبل حاملي سندات ذات التزامات أدنى و/أو التزامات متساوية.

لا يمكن التنبؤ بالظروف التي تؤدي إلى الشطب

إن وقوع حدث عدم جدوى الاستمرار لا يمكن التنبؤ به بطبيعته ويعتمد على عدد من العوامل، الكثير منها خارج عن سيطرة الجهة المصدرة.

إن وقوع حدث عدم جدوى الاستمرار يخضع، من بين أمور أخرى، إلى قرار ذاتي من قبل الهيئة الرقابية المالية وفقاً لتقديرها الكامل فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بقدرة المصدر على الاستمرار في الظروف التي قد تكون خارجة عن سيطرة المصدر والتي قد لا يتفق عليها المصدر أو حملة السندات.

ونظراً لعدم إمكانية تحديد ما إذا كان حدث عدم جدوى الاستمرار قد يقع، سيكون من الصعب التنبؤ، إن حدث ذلك على الإطلاق، بموعد حدوث الشطب. وبناءً على ذلك، ليس من المتوقع بالضرورة أن يتبع سلوك التداول في السندات سلوك التداول في أنواع أخرى من الأوراق المالية المساندة. من المتوقع أن يكون لأي إشارة إلى أن الوضع المالي للمصدر يتجه نحو حالة قد تؤدي إلى وقوع حدث عدم جدوى الاستمرار، تأثير سلبي على سعر السوق للسندات.

ستعتمد الجدوى المالية للمصدر بصورة جزئية أيضاً على القرارات التي يتخذها المصدر فيما يتعلق بأعماله وعملياته، بما في ذلك إدارة مركزه الرأسمالي. عند اتخاذ مثل هذه القرارات، لن يأخذ المصدر بالضرورة في الاعتبار مصالح حاملي السندات، وعلى وجه الخصوص، العواقب التي قد تترتب على حاملي السندات نتيجة لأي قرارات من هذا القبيل، ولا يمكن أن يكون هناك ضمان في أي ظرف من هذه الظروف بأن مصالح المصدر ومساهميه والجهة الرقابية المنظمة ستكون متوافقة مع مصالح حاملي السندات.

التغيير أو الاسترداد عند وقوع حدث رأسمالي أو لأسباب ضريبية

عند حدوث واستمرار حدث رأسمالي أو لأسباب ضريبية، يجوز للمصدر، وفقاً لما هو منصوص عليه في الشرط 4 (ب) (الاسترداد أو تعديل الشروط لأسباب تتعلق بالضريبة) أو الشرط 4 (ج) (الاسترداد أو تعديل الشروط لأسباب تتعلق بكيفية احتساب رأس المال الرقابي) (حسب الحالة) في أي وقت ودون الحاجة إلى أي موافقة من حاملي السندات، إما استردادها (مع مراعاة شروط الاسترداد) أو تغيير شروط السندات بحيث تصبح أو تبقى (حسب الاقتضاء) إضافية الطبقة الأولى من رأس مال المصدر.

يعتبر حدث رأسمالي قد حدث إذا تم إخطار المصدر كتابياً من قبل الهيئة التنظيمية المالية بأن المبلغ الأصلي المستحق للسندات لم يعد مؤهلاً للتأهل كرأس مال إضافي من المستوى 1 للمصدر لأغراض رأس المال اللوائح التنظيمية (باستثناء الحالات التي يكون فيها عدم التأهل هذا نتيجة لأي قيود معمول بها على مبلغ رأس المال هذا كما هو مطبق على المصدر).

يمكن أن يتم الاسترداد لأسباب ضريبية إذا سُطلب من المصدر دفع مبالغ إضافية وفقاً للشرط 7 (الضرائب) (ولا يمكن للبنك تجنب هذا المطلب من خلال اتخاذ الإجراءات المعقولة المتاحة له).

قد تلزم لوائح رأس المال، كما هي سارية من وقت لآخر، البنك بإثبات ما يرضي المنظم المالي (من بين أمور أخرى) أن الحدث الرأسمالي أو استرداد الأغراض الضريبية لم يكن متوقعاً بشكل معقول في تاريخ الإصدار.

الاسترداد أو تعديل الشروط لأسباب تتعلق بالضريبة ورأس المال الرقابي

عند حدوث واستمرار حدث يتعلق بالضريبة أو براس المال الرقابي، يجوز للمصدر، وفقاً لما هو منصوص عليه في الشرط 4 (ب) (الاسترداد أو تعديل الشروط لأسباب تتعلق بالضريبة) أو الشرط 4 (ج) (الاسترداد أو تعديل الشروط لأسباب تتعلق بكيفية احتساب رأس المال الرقابي) (حسب الحالة) في أي وقت ودون الحاجة إلى أي موافقة من حاملي السندات، إما استردادها (مع مراعاة شروط الاسترداد) أو تعديل شروط السندات بحيث تصبح أو تبقى (حسب الاقتضاء) من ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس مال المصدر.

يعتبر حدث رأسمالي قد حدث إذا تم إخطار المصدر كتابياً من قبل الهيئة الرقابية المالية بأن المبلغ الأصلي المستحق للسندات لم يعد مؤهلاً لاعتباره رأس مال إضافي من ضمن الشريحة الأولى للمصدر لأغراض رأس المال التنظيمي (باستثناء الحالات التي يكون فيها عدم التأهل هذا نتيجة لأي قيود معمول بها على مبلغ رأس المال هذا كما هو مطبق على المصدر).

يمكن أن يتم الاسترداد لأسباب ضريبية إذا سُئِلَ من المصدر دفع مبالغ إضافية وفقاً للشرط 7 (الضرائب) (ولا يمكن للبنك تجنب هذا المطلب من خلال اتخاذ الإجراءات المعقولة المتاحة له).

قد تلزم لوائح رأس المال، كما هي سارية من وقت لآخر، البنك بإثبات ما يرضي المنظم المالي (من بين أمور أخرى) أن الحدث الرأسمالي أو استرداد الأغراض الضريبية لم يكن متوقفاً بشكل معقول في تاريخ الإصدار.

قد تخضع الأوراق المالية الرأسمالية للاسترداد المبكر؛ الاسترداد المشروطة

مع مراعاة شروط الاسترداد، يجوز للمصدر أيضاً، وفقاً لتقديره، استرداد وفقاً للشرط 4 (د) (خيار الاسترداد) جميع السندات، ولكن ليس جزءاً منها، في أي تاريخ سداد فائدة يقع في أو بعد خمس (5) سنوات من تاريخ الإصدار.

يخضع أي استرداد للسندات لشروط الاسترداد، بما في ذلك (1) الحصول على موافقة مسبقة من الجهة الرقابية المالية و(2) أنه في وقت تقديم إشعار الاسترداد وفي وقت الاسترداد، يكون المصدر ملتزماً بمتطلبات رأس المال الرقابي (وفي حالة 1 و2، فقط إلى الحد الذي لا تزال الهيئة الرقابية المالية تطلبه).

علاوة على ذلك، لا يمكن للمصدر ممارسة خيار الشراء ما لم، من بين أمور أخرى، يستبدل المصدر السندات المستردة برأس مال بنفس الجودة أو أفضل أو يمكن للمصدر أن يثبت للهيئة الرقابية المالية أن رأس ماله أعلى بكثير من متطلبات رأس المال الرقابي المطبق بعد ممارسة خيار الشراء.

ليس هناك ما يضمن أن حاملي السندات سيكونون قادرين على إعادة استثمار المبلغ المستلم عند الاسترداد بمعدل يوفر نفس معدل العائد الذي يوفره استثمارهم في السندات. خلال أي فترة قد يقوم فيها المصدر باسترداد السندات، أو يُنظر إليها على أنها قادرة على استردادها، فإن القيمة السوقية للسندات بشكل عام لن ترتفع بشكل كبير فوق المبلغ الأصلي المستحق للسندات المستحقة الدفع. يجب على المستثمرين المحتملين النظر في مخاطر إعادة الاستثمار في ضوء الاستثمارات الأخرى المتاحة في ذلك الوقت.

التعديل

تنص الشروط على أنه يجوز تعديل الشروط أو تغييرها دون موافقة حاملي السندات (أ) في حال كان التعديل شكلي، طفيف أو ذات طبيعة تقنية، أو إذا حصل لتصحيح خطأ واضح أو للائتمال إلى قواعد أمر في القانون أو (ب) لا يؤثر بشكل جوهري على مصالح حملة السندات

ويجب على المستثمرين في السندات الاعتماد على إجراءات الشركة الكويتية للمقاصة

سيتم تمثيل السندات بواسطة السندات الشاملة. باستثناء الظروف المحدودة الموضحة في كل سند شامل، لن يحق للمستثمرين الحصول على السندات بشكل نهائي. ستحتفظ الشركة الكويتية للمقاصة بسجلات للمستفيدين من السندات الشاملة. وفي حين أن السندات ممثلة بالسندات الشاملة، فلن يتمكن المستثمرون من التداول بالحقوق المرتبطة بها إلا من خلال الشركة الكويتية للمقاصة وسيقوم المصدر بالوفاء بالتزاماته بالسداد بموجب السندات عن طريق إجراء الدفعات من خلال الشركة الكويتية

للمقاصة. يجب على المستفيد من السندات الشاملة أن يعتمد على إجراءات الشركة الكويتية للمقاصة فيما يتعلق بالمدفوعات بموجب السندات. لا يتحمل المصدر أي مسؤولية أو التزام تجاه السجلات المتعلقة أو المدفوعات المقدمة فيما يتعلق بالحقوق المرتبطة بالسندات الشاملة.

المخاطر المتعلقة بالسوق بشكل عام

فيما يلي وصف موجز لمخاطر السوق الرئيسية، بما في ذلك مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الائتمان:

قد تتأثر قيمة السندات سلباً بتحركات أسعار الفائدة في السوق

يكون سعر الفائدة على السندات ذات السعر الثابت ثابتاً حتى تاريخ إعادة التعيين (مع إعادة تعيين سعر الفائدة الأولي في تاريخ إعادة التعيين كما هو منصوص عليه في الشروط). يتم تحديد سعر الفائدة على السندات ذات السعر المتغير على أساس ربع سنوي. معدل عائد الاستثمار الحالي في أسواق رأس المال (معدل عائد السوق) يتغير عادة على أساس يومي. ومع تغير معدل العائد في السوق، قد تتغير أيضاً القيمة السوقية للسندات، ولكن في الاتجاه المعاكس. إذا زاد معدل عائد السوق، فإن القيمة السوقية للسندات ستتناقص عادة. إذا انخفض معدل عائد السوق، فإن القيمة السوقية للسندات سترتفع عادة. يجب أن يدرك حاملو السندات أن التحركات في معدلات عوائد السوق هذه يمكن أن تؤثر سلباً على القيمة السوقية للسندات ويمكن أن تؤدي إلى خسائر لحاملي السندات إذا قاموا ببيع السندات.

قد لا يتم إنشاء سوق ثانوية نشطة فيما يتعلق بالسندات على الإطلاق أو قد تكون غير سائلة، مما قد يؤثر سلباً على القيمة التي يمكن للمستثمر أن يبيع بها سندات.

ليس هناك ما يضمن أن السوق الثانوية للسندات سوف تتطور، أو، إذا تطورت، فإنها ستوفر لحاملي السندات سيولة الاستثمار أو أنها ستستمر طوال مدة السندات. قد تتمتع السندات عمومًا بسيولة محدودة في السوق الثانوية وقد تخضع لتقلبات أكبر في الأسعار مقارنة بسندات الدين التقليدية، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) نظرًا لطبيعتها الدائمة، والمساندة ومخاطر أن تصبح عرضة للشطب الدائم، كلياً أو جزئياً، عند وقوع حدث عدم جدوى الاستثمار.

قد يكون لعدم السيولة تأثير سلبي على القيمة السوقية للسندات. وبناء على ذلك، قد لا يتمكن حامل السندات من العثور على مشتري لشراء سندات بسهولة أو بأسعار تمكن حامل السندات من تحقيق العائد المطلوب. قد تتقلب القيمة السوقية للسندات وقد يكون لنقص السيولة، على وجه الخصوص، تأثير سلبي جوهري على القيمة السوقية للسندات. وعليه، فإن شراء السندات مناسب فقط للمستثمرين الذين يمكنهم تحمل المخاطر المرتبطة بنقص السيولة في السندات والمخاطر المالية وغيرها المرتبطة بالاستثمار في السندات.

إذا كان المستثمر يحمل سندات غير مقومة بالعملة المحلية للمستثمر، فسوف يتعرض هذا المستثمر لتحركات في أسعار الصرف مما يؤثر سلباً على قيمة حيازته. بالإضافة إلى ذلك، فإن فرض ضوابط الصرف فيما يتعلق بأي سندات يمكن أن يؤدي إلى عدم حصول المستثمر على مدفوعات على تلك السندات.

سيقوم المصدر بدفع أصل السند والفائدة على السندات بالدينار الكويتي. ويمثل هذا بعض المخاطر المتعلقة بتحويلات العملة إذا كانت الأنشطة المالية للمستثمر مقومة بشكل أساسي بعملة أو وحدة عملة (عملة المستثمر) غير الدينار الكويتي. وتشمل هذه المخاطر احتمال تغير أسعار الصرف بشكل كبير (بما في ذلك التغييرات الناجمة عن انخفاض قيمة الدينار الكويتي أو إعادة تقييم عملة المستثمر) والمخاطر المتمثلة في قيام السلطات ذات الولاية القضائية على عملة المستثمر بفرض أو تعديل ضوابط الصرف. سيؤدي ارتفاع قيمة عملة المستثمر مقارنة بالدينار الكويتي إلى انخفاض: (أ) العائد المعادل لعملة المستثمر على السندات؛ (ب) القيمة المعادلة لعملة المستثمر لأصل الدين المستحق الدفع على السندات؛ و(ج) القيمة السوقية المعادلة لعملة المستثمر للسندات.

قد تفرض السلطات الحكومية والنقدية (كما فعل البعض في الماضي) ضوابط على الصرف قد تؤثر سلباً على سعر الصرف المطبق أو على قدرة الجهة المصدرة على سداد المدفوعات فيما يتعلق بالسندات. ونتيجة لذلك، قد يحصل المستثمرون على فائدة أو رأس مال أقل مما كان متوقعاً، أو قد لا يحصلون على فائدة أو رأس مال.

قد لا تعكس التصنيفات الائتمانية جميع المخاطر المرتبطة بالاستثمار في السندات

بالإضافة إلى التصنيف BBB- المعين من قبل Capital Intelligence ، يجوز لواحدة أو أكثر من وكالات التصنيف الائتماني المستقلة تعيين تصنيفات ائتمانية للسندات على أساس غير مرغوب فيه. قد لا تعكس أي تصنيفات للمصدر أو السندات التأثير المحتمل لجميع المخاطر المتعلقة بالتنظيم والسوق والعوامل الإضافية التي تمت مناقشتها أعلاه وعوامل أخرى قد تؤثر على قيمة السندات. ليس هناك ما يضمن أن التصنيفات ستظل سارية لأي فترة زمنية معينة أو أنه لن يتم تخفيض التصنيفات أو سحبها بالكامل إذا اقتضت الظروف في المستقبل ذلك. ومع ذلك، فإن التغييرات الحقيقية أو المتوقعة في التصنيف الائتماني للمصدر أو تصنيفات السندات بشكل عام ستؤثر على القيمة السوقية للسندات. إن التصنيف الائتماني ليس توصية لشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية ويمكن مراجعته أو سحبه من قبل وكالة التصنيف المعينة في أي وقت.

المخاطر الضريبية على المدفوعات

يمكن أن تصبح المدفوعات التي يقوم بها المصدر فيما يتعلق بالسندات خاضعة للضريبة. الشرط 7 (الضرائب) يتطلب من المصدر دفع مبالغ إضافية في ظروف معينة في حالة حدوث أي حجب أو خصم أو احتجاز مقابل أو بسبب أي ضرائب أو رسوم أو واردات أو تقييمات أو رسوم حكومية حالية أو مستقبلية. الضرائب مهما كانت طبيعتها التي يتم فرضها أو تحصيلها أو حجبها أو تقييمها من قبل الكويت أو نيابة عنها أو أي سلطة فيها أو لها صلاحية فرض الضريبة فيما يتعلق بالمدفوعات بموجب السندات، حسب الحالة، بحيث يكون صافي المبالغ المستلمة متساوي بعد هذا الاستقطاع أو الخصم أو الاحتفاظ أصل المبلغ والتوزيعات التي كان من الممكن أن يتم تحصيلها فيما يتعلق بالسندات في حالة عدم وجود هذا الاستقطاع أو الخصم أو الاحتفاظ.

الظروف الموصوفة أعلاه قد تخول المصدر استرداد جميع السندات (ولكن ليس جزءاً منها).

إن تطبيق وإنفاذ نظام ضريبة الدخل الكويتي غير مؤكد، وقد يصبح حاملو السندات "الكيانات التجارية غير الخليجية" خاضعين لنظام ضريبة الدخل الكويتي في ظروف محدودة معينة

تنص المادة 150 (مكرراً) من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، والذي صدر بموجب القانون رقم 22 لسنة 2015 (المادة 150 مكرراً)، على ما يلي: مع عدم الإخلال بالإعفاءات المقررة على ضريبة الأرباح الرأسمالية الناشئة عن التصرف في الأوراق المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، تعفى عوائد السندات والأوراق المالية المماثلة الأخرى، بغض النظر عن طبيعة مصدرها، من ضريبة الكويت.

ومع ذلك، فإن إدارة ضريبة الدخل بوزارة المالية لم تعتمد دائماً حتى الآن أحكاماً متسقة بشأن المسائل الضريبية الكويتية بشكل عام. وبناء على ذلك، ويقدر ما لا ينطبق الإعفاء المنصوص عليه في المادة 150 (مكرر) على السندات، أو على حامل سندات معين، فإن حامل السندات أو حاملي السندات الذين هم كيانات اعتبارية من خارج دول مجلس التعاون الخليجي قد يصبحون خاضعين لضريبة الدخل في الكويت. (انظر "الضرائب" لمزيد من التفاصيل).

بالإضافة إلى ذلك، لم تتناول المادة 150 مكرراً ولا الأمر الإداري لوزارة المالية رقم 2028 لسنة 2015 باعتماد أحكامه مسألة ما إذا كان هناك التزام (كما هو موضح تحت "الضرائب") بخصم 5 في المائة أم لا من مبلغ أي مدفوعات قام بها المصدر لحاملي السندات. وبناء على ذلك، هناك احتمال أن يتم خصم الـ 5 في المائة في بعض الحالات بانتظار حل موقفهم الضريبي. سيتم إعادة الـ 5% من قبل المصدر عند تقديم حاملي السندات شهادة مخالصة ضريبية من الإدارة الضريبية. على أية حال، سيطلب من المصدر زيادة أي مبالغ مخصومة وفقاً لأحكام الشروط (انظر الشرط 7 (الضرائب)) وبالتالي، من الناحية العملية، لن يحتاج حامل السندات إلى تقديم شهادة المخالصة الضريبية.

حتى الآن لم يصدر أي بيان رسمي علني من قبل الإدارة الضريبية بشأن تفسيرها للمادة 150 (مكرر) و/أو تطبيقها. وبالمثل، لم يُطلب من المحاكم الكويتية (التي ستكون الحكم النهائي في هذه المسألة) تفسير هذا الحكم حتى الآن. ولذلك، ليس من الممكن أن نحدد بشكل نهائي كيف يمكن للإدارة الضريبية و/أو المحاكم الكويتية تنفيذ أو إنفاذ قوانين الضرائب (كما هو محدد في "الضرائب") بما في ذلك المادة 150 (مكرر) عملياً.

ننصح المشتريين المحتملين للسندات باستشارة مستشاريهم الضريبيين فيما يتعلق بالعواقب بموجب القوانين الضريبية الكويتية وغيرها من القوانين الضريبية المعمول بها والمتعلقة بالحصول على السندات وحيازتها والتصرف فيها واستلام المدفوعات بموجب السندات.

ضريبة القيمة المضافة

كما في تاريخ هذه النشرة، لا تفرض الكويت ضريبة القيمة المضافة على بيع السلع والخدمات. ومع ذلك، يجب على المستثمرين أن يدركوا أن دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك الكويت، قد وافقت على تطبيق إطار ضريبة القيمة المضافة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، والذي سيتم تقديمه بمعدل 5 في المائة. (إطار ضريبة القيمة المضافة). لم يتم بعد إصدار التشريع الوطني لدولة الكويت الذي يطبق إطار ضريبة القيمة المضافة، ولم يتم نشر أي تفاصيل خاصة بالنظام في الكويت حتى تاريخ هذه النشرة. ولذلك، فمن المستحيل أن نحدد بأي قدر من الدقة ما إذا كان سيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الكويت ومتى. علاوة على ذلك، ونظرًا للسلطة التقديرية الواسعة الممنوحة لكل دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي بموجب إطار ضريبة القيمة المضافة، فإن شروط وأحكام نظام ضريبة القيمة المضافة، في حالة تقديمها، غير معروفة حتى تاريخ هذه النشرة. إذا أصبح المصدر خاضعًا لضريبة القيمة المضافة في الكويت، فقد تتأثر ربحيته سلبيًا مما قد يؤثر بعد ذلك على قدرته على الوفاء بالتزاماته بموجب السندات.

التنفيذ بموجب القانون الكويتي

نظام الإعسار في الكويت لم يتم اختباره نسبيًا مع وجود إرشادات محدودة حول كيفية تطبيق الإطار التشريعي عمليًا من قبل المحاكم في الكويت

في حالة إعسار المصدر، سيتم تطبيق قانون الإعسار الكويتي وقد يؤثر هذا القانون سلبيًا على قدرة المصدر على أداء التزاماته بموجب السندات. علاوة على ذلك، فإن الحصول على حكم نهائي بالإفلاس في الكويت قد يستغرق عدة سنوات. لا توجد سوابق بكيفية حل أي مطالبات نيابة عن حاملي السندات ضد المصدر في حالة إعسار المصدر، وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك ضمان بأن حاملي السندات سيحصلون على مطالبهم بالكامل أو لا في هذه الظروف.

التغيير في القانون

تخضع السندات للقانون الكويتي المعمول به في تاريخ هذه النشرة. لا يمكن تقديم أي تأكيد بشأن تأثير أي تغيير محتمل في القانون الكويتي بعد تاريخ هذه النشرة، كما لا يمكن تقديم أي تأكيد بشأن ما إذا كان أي تغيير من هذا القبيل يمكن أن يؤثر سلبيًا على قدرة المصدر على سداد المدفوعات بموجب السندات.

الضرائب

فيما يلي نبذة عامة لبعض الاعتبارات الضريبية الواجبة التطبيق في دولة الكويت والمتعلقة بالسندات. تعتمد هذه النبذة على فهم البنك للتفسيرات والممارسات السابقة والحالية لقوانين الضرائب في دولة الكويت من قبل إدارة ضريبة الدخل في دولة الكويت. ولا يفترض أن تمثل هذه النبذة تحليلاً كاملاً لكافة الاعتبارات الضريبية المتعلقة بالسندات. وعلى المكتتبين المحتملين للسندات الرجوع إلى مستشاريهم الضريبيين للتأكد من النتائج المترتبة على تطبيق قوانين الضرائب السارية في البلاد التي يقيمون فيها لأغراض الضرائب، وكذلك على القوانين الضريبية في دولة الكويت فيما يتعلق بشراء وتملك السندات والتصرف فيها واستلام دفعات الفائدة أو أصل المبالغ للسندات و/أو أية مبالغ أخرى قد تنتج عن السندات. ويعتمد هذا الموجز على القانون الساري في تاريخ هذه النشرة، وهو يخضع بالتالي لأي تعديل قد يطرأ على القانون (وكذلك أي تغيير قد يطرأ على تفسيرات وممارسات إدارة ضريبة الدخل الكويتية لذلك القانون) بعد ذلك التاريخ.

ضريبة الدخل

إن هذه النبذة عن الضرائب المطبقة في دولة الكويت تعتمد على مرسوم ضريبة الدخل رقم 3 لسنة 1955 ("المرسوم") كما هو معدل بموجب القانون رقم 2 لسنة 2008 "تعديل بعض أحكام مرسوم ضريبة الدخل الكويتي رقم 3 لسنة 1955 (التعديل)"، واللوائح التنفيذية للتعديل ("اللوائح") وغيره من القرارات والتعاميم الوزارية ذات الصلة والصادرة عن وزارة المالية ("قوانين الضرائب") كما هي مفسرة ومطبقة من قبل إدارة الضريبة على الدخل بوزارة المالية بدولة الكويت ("إدارة الضريبة") على النحو الساري والمطبق كما في تاريخ هذه النشرة. إن أي تغييرات قد تطرأ مستقبلاً على قوانين الضرائب أو على كيفية تطبيق إدارة الضريبة لتلك القوانين بعد التاريخ المذكور، ستؤدي إلى تعديل هذه النبذة والتأثير عليها.

وبموجب قوانين الضرائب، تفرض ضريبة الدخل بنسبة مقطوعة تبلغ 15% فقط من بين أمور أخرى على صافي الدخل والأرباح الرأسمالية التي تحققها الشركات (والتي تفسر من قبل إدارة الضرائب على أنها تشمل أي شركات أياً كان شكلها)، بغض النظر عن مكان تأسيسها، والتي تمارس نشاطاً تجارياً في دولة الكويت.

وبالرغم من ذلك، فإن إدارة الضريبة قد أعفت حتى تاريخه الشركات المؤسسة في دولة الكويت أو أي بلد عضو في مجلس التعاون الخليجي (والتي يشار إليها في هذه النشرة بـ "الشركات التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي") من الضريبة على الدخل وفرضت الضرائب على الدخل على الشركات غير التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي (ويشار إليها في هذه النشرة بـ "الشركات من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي")، والتي تشمل منعاً للشك، المساهمين في الشركات التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي ولكنهم غير تابعين لهذه الدول والذين يمارسون نشاطاً تجارياً في دولة الكويت. وعليه، فإن التوضيحات المبينة فيما يلي تطبق فقط على الشركات من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

بموجب اللوائح، فإن الدخل الناتج عن الإقراض داخل دولة الكويت يعتبر أنه ناتج عن القيام بنشاط تجاري داخل دولة الكويت، ويخضع بالتالي لضريبة الدخل في دولة الكويت.

ومنذ تاريخ نفاذ اللوائح في عام 2008، فإنه لم يصدر عن إدارة الضريبة أي تصريح رسمي علني حول تفسيرها و/أو تطبيقها للمتطلبات المشار إليها في الفقرة السابقة أعلاه في إطار عملية مشابهة لعملية إصدار السندات، كما أنه لم تعرض على المحاكم في دولة الكويت والتي ستكون الحكم النهائي في هذا الموضوع) أية قضية تتعلق بتطبيق ضريبة الدخل على النحو المشار إليه أعلاه.

إن إدارة الضريبة لم تفرض الضرائب على الدخل الألفة الذكر (أو استقطاع المبالغ المشار إليها في الفقرة أدناه – الاستقطاع) على المقرضين من الدول غير التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي في إطار عملية إصدار سندات مشابهة للسندات موضوع هذه النشرة.

وبالرغم مما ذكر أعلاه، فإن تطبيق نظام الضرائب السائد في دولة الكويت ما زال مبهم، خاصة في ظل غياب أي تفسير أو وجود أحكام صادرة عن إدارة الضريبة أو المحاكم الكويتية، وكذلك نظراً لعدم اعتماد إدارة الضريبة بشكل عام لوجهة نظر موحدة فيما يتعلق بفرض الضرائب في دولة الكويت. لذلك، فإنه يتوجب على المستثمرين المحتملين الأخذ في الاعتبار أن هناك احتمال بفرض الضرائب مستقبلاً على أي شخص حامل للسندات من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي (والتي تستوجب تقديم إقرار ضريبي لإدارة الضريبة) وذلك في حال اعتبرت هذه الأخيرة و/أو المحاكم الكويتية أن الدخل الناتج عن السندات يشكل عملية اقراض للأموال داخل دولة الكويت (وبالتالي ممارسة لنشاط تجاري داخل دولة الكويت لغرض النظام الضريبي المشار إليه أعلاه)، حتى ولو لم يكن حامل السندات مؤسساً أو متواجداً داخل دولة الكويت (أي لديه محل إقامة في دولة الكويت).

بناءً عليه، ونظراً لعدم وجود أي سوابق تدل على فرض الضرائب على المقرضين في الحالات المشار إليها أعلاه من عدمه، فإنه يستحيل التأكيد بشكل جازم كيف سيكون موقف إدارة الضريبة ب و/أو المحاكم الكويتية لجهة تطبيق وفرض الضرائب من الناحية العملية.

لا تطبق ضريبة الدخل على دخل الأفراد أو الأرباح الرأسمالية الواردة للأفراد في تاريخ هذه النشرة.

حجز نسبة من المبالغ الواجب سدادها

وفقاً للوائح، فإنه يتوجب على أي طرف كويتي يقوم بسداد أي مبالغ إلى طرف آخر أينما وجد، أن يستقطع ما يعادل 5% من قيمة أي مبلغ يتم سداده. وتقتضي الإشارة إلى أنه لا يتوجب على الطرف الذي يقوم بسداد المبالغ تحويل المبالغ المستقطعة فوراً إلى إدارة الضريبة، بل يجب عليه الاحتفاظ بهذه المبالغ وسدادها فقط (أ) إلى الطرف الآخر عند تقديم هذا الأخير شهادة صادرة عن إدارة الضريبة تؤكد بأن الطرف الأخير غير خاضع للضرائب أو هو معفي منها، أو أنه لم يحقق أية أرباح أو أنه قد قام بسداد أو بضمان سداد ضرائب الدخل المتوجبة بدمته، أو (ب) إلى إدارة الضريبة بناء لطلبها في حال عدم تقديم مثل هذه الشهادة.

وفقاً للتفسير الحرفي للوائح، فإنه يجب الاستقطاع من المبلغ الاسمي والفوائد على حد سواء. لذلك، فإنه يتوجب على البنك استقطاع ما يعادل 5% من أي دفعة تسدد إلى حامل السندات، على أن يتم إعادة المبالغ المستقطعة إلى حامل السندات عند تقديمه للشهادة الصادرة عن إدارة الضريبة. إلا أنه يجوز لحاملي السندات الاعتماد على أحكام شروط الإصدار والتي يمكن بموجبها للجهة المصدرة أن تضيف إلى أي دفعة يتم سدادها، مبلغ يعادل المبلغ المستقطع، سواء تم تقديم الشهادة عن إدارة الضرائب أم لا.

ومع ذلك، يجوز لحاملي السندات الاعتماد على الأحكام الواردة في الشروط التي تتطلب من المصدر تجميع كل دفعة بمبلغ يساوي أي خصم، بغض النظر عما إذا كان قد تم تقديم شهادة مخالصة ضريبية أم لا.

الإعفاءات الضريبية على العوائد

عملاً بأحكام المادة 150 مكرر من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية كما هو معدل بموجب القانون رقم 22 لسنة 2015 ("المادة 150 مكرر")، ومع عدم الإخلال بالإعفاءات الضريبية المقررة على أرباح التصرف في الأوراق المالية الصادرة من الشركات المدرجة في بورصة الكويت، تعفى من الضريبة المطبقة في الكويت العوائد الناتجة من مثل الأوراق المالية، كالسندات، أيما كانت طبيعة الجهة المصدرة لها.

وقد تم تأكيد تطبيق المادة 150 (مكرر) بناء على الأمر الإداري رقم 2015/2028 الصادر عن وزارة المالية الكويتية، والذي عدل بعض أحكام لائحة التعديل التنفيذية، اعتباراً من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015. وفقاً لذلك، ووفقاً للمادة 150 (مكرر)، تعفى العوائد الناتجة من السندات من ضريبة الدخل المطبقة في الكويت. وبالرغم من ذلك، ونظراً لحدائث المادة

150 مكرر الأئفة الذكر ولعدم صدور أي تصريح رسمي عن إدارة الضريبة والمحاكم الكويتية حول تفسيرها و/أو كيفية تطبيق الأحكام الجديدة المشار إليها في الفقرة السابقة أعلاه في إطار عملية مشابهة لعملية إصدار السندات، فإنه من غير الممكن حالياً التأكيد بشكل جازم كيف سيكون موقف إدارة الضريبة و/أو المحاكم الكويتية من الناحية العملية لجهة تطبيق المادة 150 مكرر بما في ذلك، ما إذا كان على المصدر الذي يكون مقره في الكويت (مثل البنك المصدر) والذي يقوم بسداد دفعات إلى أي الطرف آخر (على سبيل المثال، حامل للسندات)، أينما وجد سوف يعفى من القيام بأي حجز على التزامات الدفع كما المشار إليها تحت عنوان "حجز نسبة من المبالغ الواجب سدادها" أعلاه، كما في تاريخ هذه النشرة.

ضرائب أخرى

وفق ما تم الإشارة إليه أعلاه، فإنه يتم سداد كافة الدفعات المتعلقة بالسندات دون استقطاع أو خصم أو حجز لغرض أو بسبب أي ضرائب أو رسوم حالية أو مستقبلية، أو رسوم حكومية من أي نوع كانت يتم فرضها أو تحصيلها أو احتجازها أو اعتمادها من قبل دولة الكويت أو نيابة عنها.

لا يستحق على حاملي السندات سداد أي رسوم طابع مالي أو رسوم تسجيل أو ما شابه ذلك من رسوم في دولة الكويت فيما يتعلق بإصدار أو تحويل السندات.

العقود الرئيسية

لم تدخل البنك في أي عقود رئيسية خارج نطاق نشاطها المعتاد.

معلومات عامة

هيئة أسواق المال

إن هيئة أسواق المال بدولة الكويت هي الجهة الرقابية المسؤولة، وفقاً لأحكام قانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية المعدلة بالقرار رقم (72) لعام 2015 الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 2015، في شأن تنظيم عمليات إصدار الأوراق المالية (بما فيها السندات) في دولة الكويت، عن إصدار التراخيص والموافقات اللازمة لإصدار السندات.

السلطات الرقابية

إن هيئة أسواق المال في الكويت (بالإضافة إلى بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي)، هي السلطات التنظيمية المسؤولة عن إصدار التراخيص والموافقات اللازمة لإصدار السندات في الكويت.

التغيير في الوضع المالي

عدا ما تم الإفصاح عنه في نشرة الاكتتاب الماثلة، ليست هناك تغييرات جوهرية على المركز المالي أو التجاري للجهة المُصدرة منذ 31 ديسمبر 2023 ولا يوجد تغييرات مادية سلبية في التوقعات المستقبلية للجهة المُصدرة منذ 31 ديسمبر 2023.

مدققو الحسابات

المدققون الحاليين هم شركة كي بي إم جي (كي بي إم جي القناعي وشركاه) و عنوان عملها هو برج الحمراء، الدور 25، شارع عبدالعزيز الصقر، ص.ب. 24، الصفاة 13001، دولة الكويت و RSM (RSM البزيع وشركاهم) و عنوان عملها برج الراجية، الدور 41 & 42، شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق، ص.ب. 2115، الصفاة 13022، دولة الكويت. تنظم أعمال كل من شركتي كي بي إم جي و RSM في الكويت من قبل وزارة التجارة والصناعة الكويتية وهيئة أسواق المال وكل من الشركتين هو مدقق حسابات مسجل معتمد مرخص للعمل كمدقق حسابات في الكويت من قبل جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

كان المدققون السابقون للبنك هم شركة إرنست ويونغ (العيان والعصيمي وشركاهم) و عنوان عملهم هو ص.ب. 74، الطابق 18، برج بيتك، شارع أحمد الجابر، ساحة الصفاة 13001، الكويت. تنظم أعمال إرنست ويونغ في الكويت من قبل وزارة التجارة والصناعة الكويتية وهيئة أسواق المال وشركة هو مدقق حسابات مسجل معتمد مرخص للعمل كمدقق حسابات في الكويت من قبل جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

تم تدقيق البيانات المالية المجمعة للمجموعة كما في ولللسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022 بشكل مشترك من قبل شركة شركة كي بي إم جي ترخيص رقم 130 و RSM ترخيص رقم 33 فئة "أ" وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق كما هو مذكور بالإشارة إليه هنا.

التقاضي

لم يشارك البنك أو أي عضو في المجموعة في أي إجراءات حكومية أو إجراءات تقاضي أو تحكيم (سواء كانت هذه الإجراءات معلقة أو محتملة والبنك على معرفة بها) خلال الأثنى عشر شهراً السابقة لتاريخ هذه النشرة والتي قد يكون لها أو كان لها في الماضي القريب تبعات مؤثرة على المركز المالي أو الربحية للبنك أو للمجموعة.

قرار الجمعية العمومية العادية ومجلس الإدارة

تمت الموافقة على إصدار السندات بموجب قرارات الجمعية العامة لمساهمي البنك الصادرة بتاريخ 1 أبريل 2023 وقرارات مجلس الإدارة الصادرة بتاريخ 9 أكتوبر 2023.

الموافقة الرسمية

تمت الموافقة المبدئية على قيام البنك بإصدار السندات من قبل بنك الكويت المركزي في 12 نوفمبر 2023 وموافقة بنك الكويت المركزي النهائية بتاريخ 18 أبريل 2024. كما تمت الموافقة من قبل هيئة أسواق المال في 10 يناير 2024 للبنك على إصدار السندات كما وافقت هيئة أسواق المال على نشرة الإكتتاب الخاصة بالسندات بتاريخ 1 أبريل 2024.

المقاصة

تم قبول السندات للمقاصة من خلال الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك بالرقم التعريفي الدولي التالي:

الترقيم الدولي للسندات ذات الفائدة الثابتة بالدينار الكويتي: KW0DI0190606

الترقيم الدولي للسندات ذات الفائدة المتغيرة بالدينار الكويتي: KW0DI0190614

تصنيف

تمت الإشارة إلى التصنيف في مكان آخر في نشرة الإكتتاب. لا يعد التصنيف الائتماني أو التصنيف الأمني توصية لشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية وقد يخضع للمراجعة أو التعليق أو السحب في أي وقت من قبل منظمة التصنيف المعينة.

الرقابة على الجهة المُصدرة

إن الجهة المُصدرة هي بنك تأسس وفقاً لأحكام قانون الشركات الكويتي رقم 1 لسنة 2016 (وتعديلاته) ولائحته التنفيذية. ومرخص بموجب قانون رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وبالتالي، يخضع لرقابة/إشراف بنك الكويت المركزي، بالإضافة إلى هيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت.

معلومات عن البنك المصدر وإدارته

الهيكل القانوني للبنك المصدر والتشريعات التي تحكم تأسيسه وعملياته
تأسس البنك بتاريخ 27 ديسمبر 1975 في دولة الكويت بموجب مرسوم أميري وهو مسجل لدى وزارة التجارة والصناعة
بموجب السجل التجاري رقم 24067 وهو مدرج في بورصة الكويت. البنك شركة مساهمة كويتية عامة يخضع للقانون رقم
1 لسنة 2016 وتعديلاته، والقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته، والقانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته.

والبنك مسجل في سجل البنوك لدى بنك الكويت المركزي. يقع المكتب المسجل للبنك في برج برقان، شارع عبد الله الأحمد،
الشرق، الكويت، هاتف: +965 2298 8000.

نبذة عامة عن الأحكام المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك المصدر:

أهداف البنك

الأغراض التي أسس البنك من أجلها هي القيام لحساب البنك أو لحساب الغير بجميع الأعمال المصرفية والصيرفة والتجارية،
بما في ذلك ما يلي:

1. قبول الودائع النقدية و سداد الشيكات أو الحوالات على البنك من قبل المودعين بالمبالغ المودعة في حساباتهم.
2. جمع الأموال عن طريق إصدار سندات القرض.
3. شراء وبيع سبائك الذهب والعملات الأجنبية وإصدار القروض عليها وبيع أو شراء تحويلاتها.
4. خصم الكمبيالات والسندات الإذنية وسندات القروض والكوبونات وغيرها من المستندات التجارية والصناعية وشرائها وخصمها واستثمار رأس المال.
5. منح القروض والسلفيات والاعتمادات وكافة التسهيلات المصرفية الأخرى.
6. الدفع المسبق على بوالص الشحن ومستندات الشحن وأوامر التسليم داخل وخارج دولة الكويت.
7. إصدار الكفالات بضمان أو بدونه.
8. تحصيل الكمبيالات والسندات الإذنية والشيكات وسندات الشحن وسائر الصكوك.
9. شراء وبيع الأسهم وسندات الدين لحساب الغير.
10. تشغيل حسابات التوفير وحسابات الثقة العائلية.
11. حفظ العملات والمعادن الثمينة بأنواعها والممتلكات الأخرى والسندات والصكوك والطرود والطرود وتأجير الخزائن الخاصة.
12. العمل كأمين أو وكيل وقبول الوكالات وتعيين الوكلاء بمقابل أو بدون مقابل (على ألا يؤدي قيام البنك بهذه الأنشطة إلى ممارسة نشاط مرخص من الهيئة).
13. قبول الاكتتابات في تأسيس شركات المساهمة.
14. أمين حفظ.
15. مستشار استثمار.
16. مدير محفظة الاستثمار.
17. وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية.

وبشكل عام، يجوز للبنك القيام بجميع العمليات والخدمات المصرفية والتجارية المسموح بها بموجب القانون والأنظمة واللوائح المعتمدة في البنوك التجارية. يجوز للبنك أن يكتسب مصلحة أو أن يرتبط بأي شكل من الأشكال بهيئات تمارس أنشطة مماثلة لنشاطه، مما قد يساعد البنك على تحقيق أهدافه في دولة الكويت أو في الخارج، أو يجوز له أن يحصل على إجمالي حقوق الملكية في أو ضمنها. مثل هذه الهيئات.

إدارة البنك

يُعهد بإدارة البنك إلى مجلس الإدارة. يتكون مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً. ينص النظام الأساسي للبنك على أنه يتم انتخاب كل عضو مجلس إدارة في اجتماع عام عادي للمساهمين لمدة ثلاث سنوات ويكون مؤهلاً لإعادة انتخابه عند انتهاء هذه المدة. يتمتع مجلس الإدارة بصلاحيات تعيين وعزل الرئيس التنفيذي للمجموعة في أي وقت بشرط توفر النصاب القانوني المكون من ستة أعضاء.

يعقد مجلس الإدارة ما لا يقل عن 6 اجتماعات سنويًا، مع اجتماع واحد على الأقل كل ثلاثة أشهر بدعوة من رئيس مجلس الإدارة. يجوز لمجلس الإدارة أيضًا عقد اجتماعات إذا تمت دعوته من قبل ثلاثة أعضاء على الأقل. يشترط لصحة اجتماع مجلس الإدارة أن يحضره نصف أعضاء المجلس على الأقل، ولا يجوز أن يكون الحضور بالوكالة.

رأس مال البنك

كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ البنك رأس المال المصرح به للبنك 4,000,000,000 سهماً (أربعة مليارات سهم) بقيمة 100 فلس لكل سهم، مكون من 3,452,203,125 سهماً مصدراً ومدفوعاً بالكامل بقيمة 100 فلس للسهم الواحد.

البيانات المالية

الصفحة	في الصفحات التالية المعلومات والبيانات المالية أدناه:
البيانات المالية - 1	البيانات المالية المجمعة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
البيانات المالية - 2	البيانات المالية المجمعة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
البيانات المالية - 3	البيانات المالية المجمعة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021



مجموعة بنك برقان
البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2023

RSM البزيع وشركاهم
برج الراية، الدور 41 & 42
شارع عبد العزيز الصقر
ص.ب 2115، الصفاة 13022
دولة الكويت
تلفون: +965 2296 1000
فاكس: +965 2241 2761

كي بي إم جي القناعي وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبد العزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
دولة الكويت
تلفون: +965 2228 7000

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك برقان ش.م.ك.ع.

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المجمعة لبنك برقان ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يُشار إليهم مجتمعين بـ"المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2023، والبيانات المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق ملكية المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية المادية والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023، وعن أدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("المعايير الدولية للتقارير المالية") والمطبقة من قبل بنك الكويت المركزي للاستخدام في دولة الكويت ("المعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة من قبل بنك الكويت المركزي للاستخدام في دولة الكويت").

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق") كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. باعتبارنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي نرى، بناءً على حكمنا المهني، أنها ذات أهمية قصوى في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها ولا نبدي رأي منفصل حول هذه الأمور. بالنسبة لأمر التدقيق الرئيسي أدناه، نقدم لكم في هذا السياق وصفنا لكيفية تناول عملية التدقيق لهذا الأمر.

خسائر الائتمان على القروض والسلف للعملاء

راجع إيضاح 5 حول البيانات المالية المجمعة.

أمر التدقيق الرئيسي

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمر التدقيق الرئيسي

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم تصميم وتطبيق ضوابط الرقابة على المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في إعداد النماذج وضوابط الحوكمة والمراجعة التي تقوم بها الإدارة في تحديد مدى كفاية خسائر الائتمان المتوقعة.

فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة، قمنا باختيار عينات من التسهيلات الائتمانية القائمة وفحص مدى ملاءمة تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناتج لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مستويات مختلفة. بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، قمنا بفحص مدى ملاءمة معايير تصنيف المراحل الخاصة بالمجموعة، وهي التعرض عند التعثر (EAD) واحتمالية التعثر (PD) ومعدل الخسارة عند التعثر (LGD) بما في ذلك صلاحية وقيمة الضمانات التي تم أخذها في الاعتبار في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة والتوجيهات التي أخذتها الإدارة في الاعتبار من أجل تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة مع مراعاة إرشادات بنك الكويت المركزي. كما قمنا بفحص توافق المدخلات والافتراضات المختلفة المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

قمنا بإشراك فريق المتخصصين لدينا لمراجعة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من حيث البيانات والأساليب والافتراضات الرئيسية المستخدمة للتأكد من أنها تتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للقرارات المالية 9، والتي تم تحديدها وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بقواعد بنك الكويت المركزي ذات الصلة بمتطلبات تكوين المخصصات، فقد قمنا بتقييم المعايير التي تحدد ما إذا كان يتعين احتساب أي خسائر ائتمانية وفقاً للوائح ذات الصلة (مع مراعاة أيام التأخير في السداد والتصرف على الحساب والضمانات) وما إذا كان قد تم احتسابها وفقاً لذلك، في حال كانت مطلوبة. بالنسبة للعينات المختارة، فقد تحققنا مما إذا كانت إدارة المجموعة قد حددت جميع أحداث انخفاض القيمة. وبالنسبة للعينات المختارة التي تضمنت كذلك تسهيلات ائتمانية منخفضة القيمة، فقد قمنا بتقييم قيمة الضمانات وفحصنا العمليات الحسابية للمخصصات الناتجة.

تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات والأحكام الهامة وجودة الائتمان للقروض والسلف للعملاء.

- إن الاعتراف بخسائر الائتمان على القروض والسلف للعملاء ("التسهيلات الائتمانية") هو الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المحتسبة بموجب المعيار الدولي للقرارات المالية 9، وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي، أو المخصصات المطلوبة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي إلى جانب تأثيره اللاحق على الإفصاحات ذات الصلة ("قواعد بنك الكويت المركزي")، أيهما أكبر.

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي للقرارات المالية 9، والمحددة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي، يتطلب حكماً جوهرياً في تطبيقها. تعتمد خسائر الائتمان المتوقعة على حكم الإدارة في تقييم مستوى مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان لاحقاً في تاريخ بيان المركز المالي مقارنة بالاعتراف المبدئي بها وتصنيفها إلى الثلاث مراحل الواردة في المعيار الدولي للقرارات المالية 9؛ وضع نماذج لتقييم احتمالية تعثر العملاء؛ وتقدير التدفقات النقدية من إجراءات الاسترداد أو تحقيق الضمانات.

- ونتيجة لذلك، أصبحت خسائر الائتمان المتوقعة لديها درجة من عدم اليقين من التقديرات أعلى من المعتاد والمدخلات المستخدمة بطبيعتها عرضة للتغيير، مما قد يؤثر بشكل مادي على التقديرات في الفترات المستقبلية.

إن الاعتراف بمخصص محدد للتسهيلات الائتمانية التي انخفضت قيمتها بموجب قواعد بنك الكويت المركزي يعتمد على التعليمات المنصوص عليها من قبل بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصصات التي يتعين الاعتراف بها. نظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يصاحبها من حالة عدم تأكد من التقديرات والأحكام عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن هذا الأمر يعتبر من ضمن أمور التدقيق الرئيسية.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة، ولكن لا تتضمن البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. وقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة الذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا يقدم أي تأكيدات حول النتائج المتعلقة بها بأي شكل.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أخطاء مادية بشأنها.

إذا توصلنا، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير بشأنها. ليس لدينا ما نشير إليه في تقريرنا بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة من قبل بنك الكويت المركزي للاستخدام في دولة الكويت ومسئولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعترف الإدارة إما تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها؛ أو إذا كانت لا تمتلك بديلاً واقعياً آخر باستثناء القيام بذلك.

المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يؤثر شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقبي الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة.

إن مسؤوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة وتحمل المسؤولية كاملةً عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

كما نزيد أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، ونبغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها قد تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لتفادي المخاطر وتدابير الحماية المطبقة، متى كان ذلك ممكناً.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، فإننا نحدد تلك الأمور التي كان لها الأثر الأكبر خلال تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية، ولذلك فهي تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. إننا نبين هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم تمنع القوانين أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما نتوصل، في بعض الحالات النادرة جداً، أنه لا يجب الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا نظراً لأنه من المتوقع بشكل معقول أن تتجاوز النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح المنافع العامة لها.

التقرير على المتطلبات النظامية والقانونية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميماً بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/336/2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 وتعديلاته ورقم 2/رب/342/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 وتعديلاته على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميماً بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/336/2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 وتعديلاته ورقم 2/رب/342/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 وتعديلاته على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها أو لعقد التأسيس أو للنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط البنك أو مركزه المالي المجموع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط البنك أو مركزه المالي المجموع.



د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات - ترخيص رقم 33 فئة "أ"
RSM البزيع وشركاهم



د. رشيد محمد القناعي
مراقب حسابات - ترخيص رقم 130
من كي بي إم جي القناعي وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية


دولة الكويت


18 فبراير 2024

مجموعة بنك برقان

بيان المركز المالي المجموع
كما في 31 ديسمبر 2023

2022 الف دينار كويتي	2023 الف دينار كويتي	إيضاحات	
659,384	870,332	3	الموجودات النقد والنقد المعادل
301,554	364,286		أذونات وسندات خزانة لدى بنك الكويت المركزي وأخرى
482,101	656,532	4	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
4,227,737	4,236,942	5	قروض وسلف للعملاء
714,149	732,205	6	استثمارات في أوراق مالية
258,048	372,114	7	موجودات أخرى
163,071	176,982		ممتلكات ومعدات
17,530	16,738	8	موجودات غير ملموسة
6,823,574	7,426,131		
342,386	-		مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
7,165,960	7,426,131		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
278,146	701,942		المستحق إلى بنوك
699,421	437,236		المستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
3,932,491	4,463,243		ودائع من عملاء
783,392	549,961	9	أموال مقترضة أخرى
243,891	272,845	10	مطلوبات أخرى
5,937,341	6,425,227		
281,204	-		مطلوبات متعلقة مباشرة بمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
6,218,545	6,425,227		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
328,781	345,220	11	رأس المال
282,802	282,802	11	علاوة إصدار أسهم
(1,742)	(1,742)	11	أسهم خزينة
113,234	117,903	11	احتياطي إجباري
113,612	118,281	11	احتياطي اختياري
(269,121)	(185,941)	11	احتياطيات أخرى
178,500	185,694		أرباح مرحلة
746,066	862,217		
153,150	153,375	11	إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
48,199	(14,688)		الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1
			الحصص غير المسيطرة
947,415	1,000,904		إجمالي حقوق الملكية
7,165,960	7,426,131		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية


عبدالله ناصر صباح الأحمد الصباح
رئيس مجلس الإدارة


أنطوني جين ضاهر
رئيس الجهاز التنفيذي للمجموعة


خالد الزومان
رئيس المدراء الماليين

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 تشكل جزءاً متمماً من هذه البيانات المالية المجمعة.

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
323,478	448,309	12	إيرادات الفوائد
(176,014)	(313,446)	13	مصروفات الفوائد
147,464	134,863		صافي إيرادات الفوائد
48,225	46,125		إيرادات الأتعاب والعمولات
(7,276)	(8,441)		مصروفات الأتعاب والعمولات
40,949	37,684		صافي إيرادات الأتعاب والعمولات
15,275	20,370		صافي الأرباح من العملات الأجنبية
7,002	7,750	14	صافي إيرادات الاستثمار
2,002	1,483		إيرادات توزيعات أرباح
15,208	19,588		إيرادات أخرى
227,900	221,738		صافي إيرادات التشغيل
(53,178)	(59,580)		مصروفات موظفين
(53,898)	(56,652)		مصروفات أخرى
120,824	105,506		ربح التشغيل
(25,287)	(47,818)	5	مخصص خسائر الائتمان
4,150	43,015		مبالغ مستردة من ديون مشطوبة
10	(877)		(تحميل) / رد مخصص موجودات مالية أخرى
(24,597)	(32,094)	2.7	صافي خسارة نقدية
75,100	67,732		ربح السنة قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(16,440)	(22,527)	15	الضرائب
(110)	(110)		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
58,550	45,095		ربح السنة
52,130	43,547		الخاص بـ:
6,420	1,548		مساهمي البنك
58,550	45,095		الحصص غير المسيطرة
12.0	10.0	16	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
58,550	45,095	ربح السنة
		خسائر شاملة أخرى:
		بنود لن يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في فترات لاحقة:
(20,964)	(10,530)	صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
(20,964)	(10,530)	
		بنود يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في فترات لاحقة:
		أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:
(23,647)	7,463	صافي التغير في القيمة العادلة
(729)	(1,212)	صافي المحول إلى بيان الدخل المجمع
(18,844)	(34,413)	تعديل تحويل عملات أجنبية
11,786	4,139	التغيرات في القيمة العادلة لتغطية التدفقات النقدية
2,449	14,522	صافي الربح من تغطية صافي استثمار
-	6,153	عكس مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع:
(49,949)	(13,878)	صافي المحول إلى بيان الدخل المجمع عند بيع مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
		الخسائر الشاملة الأخرى للسنة
8,601	31,217	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
		الخاص بـ:
1,360	30,425	مساهمي البنك
7,241	792	الحصص غير المسيطرة
8,601	31,217	

خاص بمساهمي البنك											
مجموع حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1	الإجمالي	أرباح مرحلة	احتياطيات أخرى *	احتياطي اختياري	احتياطي إجباري	أسهم خزينة	علاوة إصدار الأسهم	رأس المال	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
947,415	48,199	153,150	746,066	178,500	(269,121)	113,612	113,234	(1,742)	282,802	328,781	الرصيد كما في 1 يناير 2023
45,095	1,548	-	43,547	43,547	-	-	-	-	-	-	ربح السنة
(13,878)	(756)	-	(13,122)	-	(13,122)	-	-	-	-	-	خسائر شاملة أخرى للسنة
31,217	792	-	30,425	43,547	(13,122)	-	-	-	-	-	إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للسنة
-	-	-	-	(9,338)	-	4,669	4,669	-	-	-	محول إلى الاحتياطيات
-	-	-	-	(16,439)	-	-	-	-	-	16,439	إصدار أسهم منحة (إيضاح 11)
(26,262)	-	-	(26,262)	(26,262)	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 11)
(820)	(820)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة إلى الحصص غير المسيطرة
-	-	225	(225)	(225)	-	-	-	-	-	-	تعديل تحويل عملات أجنبية
-	-	-	-	(735)	735	-	-	-	-	-	صافي المحول إلى الأرباح المرحلة عند استبعاد استثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	(1,478)	1,478	-	-	-	-	-	محول إلى الأرباح المرحلة
(29,948)	(29,948)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	بيع مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
57,830	(32,999)	-	90,829	(3,260)	94,089	-	-	-	-	-	التغير في حصة ملكية في شركة تابعة مدفوعات فوائد على الأوراق الرأسمالية الشريحة رقم 1
(8,835)	-	-	(8,835)	(8,835)	-	-	-	-	-	-	تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 (إيضاح 2.7)
30,307	88	-	30,219	30,219	-	-	-	-	-	-	
1,000,904	(14,688)	153,375	862,217	185,694	(185,941)	118,281	117,903	(1,742)	282,802	345,220	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023

* راجع الايضاح رقم 11 للمزيد من التفاصيل.

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 تشكل جزءاً متمماً من هذه البيانات المالية المجمعة.

مجموع حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1	خاص بمساهمي البنك								رأس المال	
			الإجمالي	أرباح مرحلة	احتياطات أخرى *	احتياطي اختياري	احتياطي إجباري	أسهم خزينة	علاوة إصدار الأسهم	ألف دينار كويتي		
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
931,925	42,792	151,250	737,883	151,028	(223,218)	108,133	107,755	(1,742)	282,802	313,125	الرصيد كما في 1 يناير 2022	
58,550	6,420	-	52,130	52,130	-	-	-	-	-	-	ربح السنة	
(49,949)	821	-	(50,770)	-	(50,770)	-	-	-	-	-	(خسائر) إيرادات شاملة أخرى للسنة	
8,601	7,241	-	1,360	52,130	(50,770)	-	-	-	-	-	إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للسنة	
-	-	-	-	(10,958)	-	5,479	5,479	-	-	-	محول إلى الاحتياطات	
-	-	-	-	(15,656)	-	-	-	-	-	15,656	إصدار أسهم منحة (إيضاح 11)	
(15,632)	-	-	(15,632)	(15,632)	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 11)	
(1,932)	(1,932)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة إلى الحصص غير المسيطرة	
-	-	1,900	(1,900)	(1,900)	-	-	-	-	-	-	تعديل تحويل عملات أجنبية	
-	-	-	-	(4,867)	4,867	-	-	-	-	-	صافي المحول إلى الأرباح المرحلة عند استبعاد استثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	
(8,815)	-	-	(8,815)	(8,815)	-	-	-	-	-	-	مدفوعات فوائد على الأوراق الرأسمالية الشريحة رقم 1	
33,268	98	-	33,170	33,170	-	-	-	-	-	-	تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 (إيضاح 2.7)	
947,415	48,199	153,150	746,066	178,500	(269,121)	113,612	113,234	(1,742)	282,802	328,781	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022	

* راجع الايضاح رقم 11 للمزيد من التفاصيل.

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 تشكل جزءاً متمماً من هذه البيانات المالية المجمعة.

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	إيضاحات
75,100	67,732	
(7,002)	(7,750)	14
25,287	47,818	5
(10)	877	
(2,002)	(1,483)	
14,053	15,803	
24,597	32,094	2.7
130,023	155,091	
(106,960)	(62,732)	
(141,610)	(172,396)	
35,802	(58,905)	
22,686	(112,248)	
(243,487)	422,667	
334,592	(262,185)	
(200,613)	530,752	
(5,876)	(30,945)	
(12,646)	(9,699)	
(188,089)	399,400	
(497,159)	(554,404)	
409,297	557,790	
(24,715)	(19,980)	
26	-	
2,002	1,483	
-	(109,692)	
-	57,830	18
(110,549)	(66,973)	
160,695	(233,431)	
(15,632)	(26,262)	11
(1,932)	(820)	
(8,815)	(8,835)	
134,316	(269,348)	
(164,322)	63,079	
971,575	807,253	
807,253	870,332	3
337,137	398,216	
167,883	283,321	

1- التأسيس والأنشطة الرئيسية

إن بنك برقان - ش.م.ك.ع. ("البنك") شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت بموجب مرسوم أميري بتاريخ 27 ديسمبر 1975 ومدرجة في بورصة الكويت ومسجلة كبنك لدى بنك الكويت المركزي. إن عنوان البنك هو ص.ب. 5389 الصفاة - 12170 دولة الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة للبنك وشركائه التابعة ("المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 15 يناير 2024 ويخضع إصدارها لموافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

إن أنشطة المجموعة الرئيسية مبينة في إيضاح 17.

إن البنك هو شركة تابعة لشركة مشاريع الكويت القابضة ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم") وهي شركة مدرجة في بورصة الكويت.

2.1 أساس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، باستثناء ما هو مبين أدناه.

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، فيما عدا أن يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة.

يشار إلى الإطار المذكور أعلاه فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة بدولة الكويت".

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة باستخدام السياسات المحاسبية التي تتوافق مع تلك المطبقة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 باستثناء ما هو مبين أدناه في إيضاح 2.2. تم إعادة تصنيف بعض مبالغ السنة السابقة لتتوافق مع عرض السنة الحالية. لا تؤثر عمليات إعادة التصنيف على الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية وأرباح السنة المدرجة سابقاً.

(ب) العملة الوظيفية و عملة العرض

يتم عرض البيانات المالية المجمعة حسب ترتيب السيولة بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك، مقربة إلى أقرب ألف، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(ج) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية المصنفة كموجودات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ومشتقات الأدوات المالية التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة. ويتم قياس مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع والموجودات قيد البيع المشروط بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، أيهما أقل.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية المادية

المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات

قامت المجموعة بتطبيق التعديلات التالية التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2023.

الإصلاح الضريبي الدولي - القواعد النموذجية للركيزة الثانية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12

قامت المجموعة بتطبيق الإصلاح الضريبي الدولي - قواعد الركيزة الثانية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12) عند إصدارها في 23 مايو 2023. تقدم التعديلات استثناء إلزامي مؤقت من محاسبة الضرائب المؤجلة للضريبة الإضافية، والذي يسري على الفور، وتتطلب إفصاحات جديدة حول تعرض الركيزة الثانية (راجع إيضاح 15).

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية المادية (تتمة)

الإصلاح الضريبي الدولي - القواعد النموذجية للركيزة الثانية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12 (تتمة)
تنطبق الإعفاءات الإلزامية بأثر رجعي. إلا أنه نظرًا لعدم سن تشريع جديد لتنفيذ الضريبة الإضافية أو سنه بشكل أساسي في 31 ديسمبر 2022 في أي ولاية قضائية تعمل بها المجموعة ولم يتم الاعتراف بأي ضريبة مؤجلة ذات صلة في ذلك التاريخ، فإن التطبيق بأثر رجعي لا يوجد له أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

الضريبة المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناتجة عن معاملة واحدة - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12

قامت المجموعة بتطبيق الضريبة المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناتجة عن معاملة واحدة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12) اعتبارًا من 1 يناير 2023. تعمل التعديلات على تضيق نطاق الإعفاء من الاعتراف المبدئي باستبعاد المعاملات التي ينتج عنها فروقات ضريبية مؤقتة مساوية - على سبيل المثال عقود التأجير. بالنسبة لعقود التأجير، يتعين على المنشأة الاعتراف بالموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ذات الصلة منذ بداية أول فترة مقارنة معروضة، مع الاعتراف بأي تأثير تراكمي كتسوية للأرباح المرحلة أو بنود حقوق الملكية الأخرى في ذلك التاريخ. بالنسبة لجميع المعاملات الأخرى، تطبق المنشأة التعديلات على المعاملات التي تحدث في بداية أول فترة معروضة أو بعدها.

لم يكن لهذا التعديل أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين

المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين هو معيار محاسبي جديد شامل لعقود التأمين يشمل الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 17 محل المعيار الدولي للتقارير المالية 4 عقود التأمين. ينطبق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 على جميع أنواع عقود التأمين (أي التأمين على الحياة وغير الحياة والتأمين المباشر وإعادة التأمين)، بغض النظر عن نوع المنشآت التي تصدرها وكذلك ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية ذات مزايا المشاركة التقديرية؛ وستنطبق استثناءات قليلة على النطاق. الهدف العام للمعيار الدولي للتقارير المالية 17 هو تقديم نموذج محاسبي شامل لعقود التأمين يكون أكثر فائدة وتوافقًا مع شركات التأمين، ويغطي جميع الجوانب المحاسبية ذات الصلة. يعتمد المعيار الدولي للتقارير المالية 17 على نموذج عام، مكملاً بما يلي:

- ◀ تكيف محدد للعقود ذات ميزات المشاركة المباشرة (أسلوب الأتعاب المتغيرة)
- ◀ أسلوب مبسط (أسلوب توزيع الأقساط) بشكل رئيسي للعقود قصيرة المدة

لم يكن للمعيار الجديد أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8 الفرق بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لأساليب القياس والمعطيات المستخدمة لوضع التقديرات المحاسبية.

لم يكن لهذا التعديل أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان 2 لممارسة المعيار الدولي للتقارير المالية

قامت المجموعة أيضًا بتطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان 2 لممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية) اعتبارًا من 1 يناير 2023. تتطلب التعديلات الإفصاح عن السياسات المحاسبية "المادية" بدلاً من "الهامة". كما تقدم التعديلات أيضًا إرشادات حول تطبيق الأهمية النسبية للإفصاح عن السياسات المحاسبية، ومساعدة المنشآت على تقديم معلومات مفيدة تتعلق بالسياسة المحاسبية الخاصة بالمنشأة للمستخدمين لمعرفة المعلومات الأخرى في البيانات المالية.

لم يكن للتعديلات أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تتألف البيانات المالية المجمعة من البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة (الشركات المستثمر فيها التي يسيطر عليها البنك). ويكون تاريخ اعداد البيانات المالية للشركات التابعة قبل شهر واحد بحد اقصى من تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إن تأثير هذا الأمر ليس جوهرياً على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تنشأ السيطرة عندما تتعرض المجموعة لمخاطر أو يكون لها حقوق في عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لديها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها: تسيطر المجموعة بشكل محدد على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لديها:

- ◀ القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي لديها حقوق حالية تمنحها القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة على الشركة المستثمر فيها).
- ◀ تتعرض لمخاطر، أو حقوق في العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها.
- ◀ القدرة على استغلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

عندما تحتفظ المجموعة بأقل من الأغلبية في حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة في الشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة كافة الحقائق والظروف ذات الصلة في الاعتبار عند تقييم ما إذا كان لها القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك ما يلي:

- ◀ الترتيب التعاقدى مع مالكي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها.
- ◀ الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- ◀ حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا كانت المعلومات والظروف تشير إلى وقوع تغييرات في واحد أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاثة. يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف عندما تفقد المجموعة السيطرة على تلك الشركة التابعة. ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات للشركة التابعة التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في البيانات المالية المجمعة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة التابعة.

تتعلق الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى بمساهمي الشركة الأم للمجموعة والحصص غير المسيطرة حتى إن أدى ذلك إلى رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة. ويتم إجراء تعديلات عند الضرورة على البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى السياسات المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. ويتم استبعاد كافة الموجودات والمطلوبات فيما بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات فيما بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التجميع. يتم المحاسبة عن التغيير في حصة الملكية لشركة تابعة، دون فقد السيطرة، كعمالة حقوق ملكية.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تستبعد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات والحصص غير المسيطرة، والبنود الأخرى لحقوق الملكية، بينما يتم تحقق أي أرباح أو خسائر ناتجة ضمن الأرباح أو الخسائر. ويتم تحقق أي استثمار محقق به بالقيمة العادلة اعتباراً من تاريخ فقد السيطرة.

إن الشركات التابعة التشغيلية الرئيسية للمجموعة هي كما يلي:

اسم الشركة	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	حصة الملكية الفعلية كما في 31 ديسمبر 2023	حصة الملكية الفعلية كما في 31 ديسمبر 2022
بنك الخليج الجزائر ش.م.ج.	خدمات مصرفية	الجزائر	86.01%	86.01%
مصرف بغداد بي جيه إس سي *	خدمات مصرفية	العراق	-	51.79%
بنك تونس العالمي إس آيه	خدمات مصرفية	تونس	86.70%	86.70%
بنك برقان آيه إس *	خدمات مصرفية	تركيا	47.55%	99.71%
بنك برقان للخدمات المالية ليمتد	خدمات استشارات مالية	الإمارات	100.00%	100.00%

مملوكة من قبل بنك برقان آيه إس

برقان فايننشال كير الاما آيه إس	تأجير	تركيا	47.55%	99.71%
برقان ياتيريم مينكول ديجيرلر آيه إس	وساطة مالية	تركيا	47.55%	99.71%

شركة ذات أغراض خاصة يتم معاملتها كشركة تابعة

برقان سينيور اس بي سي المحدودة	منشأة ذات أغراض خاصة	الإمارات	100.00%	100.00%
--------------------------------	----------------------	----------	---------	---------

2.3
أساس التجميع (تتمة)

* حصلت المجموعة خلال السنة على الموافقات الرقابية المطلوبة واستكملت المتطلبات القانونية لبيع مصرف بغداد إلى البنك الأردني الكويتي ("JKB") وعليه تم الانتهاء من معاملة البيع.

** في 11 سبتمبر 2023، أبرمت المجموعة اتفاقية المساهمين ("SHA") لبيع نسبة 52% من حصتها في بنك بركان أيه إس إلى شركة الروابي المتحدة القابضة ش.م.ك.م. ("شركة الروابي")، وهي شركة تابعة للشركة الأم وتاريخ البيع الفعلي هو 30 نوفمبر 2023. بعد معاملة البيع، تبلغ حصة ملكية المجموعة في بنك بركان أيه إس 47.55%، وهو أقل من 50% من حقوق الملكية في بنك بركان أيه إس. ومع ذلك، قررت إدارة البنك أن تواصل المجموعة في ممارسة السيطرة على بنك بركان أيه إس نظراً لأن المجموعة لا تزال تمتلك أغلبية حقوق التصويت والتمثيل في مجلس الإدارة. وبناء على ذلك، تواصل المجموعة تجميع بنك بركان أيه إس في البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. وقد نتج عن المعاملة خسارة بيع جزئي بمبلغ 3,260 ألف دينار كويتي (إيضاح 18) تم تسجيلها في بيان التغيرات في حقوق المساهمين المجموع.

الحصص غير المسيطرة الجوهريّة

توصلت إدارة البنك إلى أن بنك بركان أيه إس هو الشركة التابعة الوحيدة التي تتضمن حصص غير مسيطرة تعتبر جوهريّة بالنسبة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: مصرف بغداد). فيما يلي المعلومات المتعلقة بالحصص غير المسيطرة:

بنك بركان أيه إس	بنك بركان أيه إس	بنك بركان أيه إس	بنك بركان أيه إس
2023	2022	2023	2022
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
(34,110)	-	-	29,949
(177)	-	-	4,430

الأرصدة المتراكمة للحصص غير المسيطرة
(الخسارة)/ الربح الخاص بها

فيما يلي المعلومات المالية الملخصة لبنك بركان أيه إس:

بنك بركان أيه إس	بنك بركان أيه إس	بنك بركان أيه إس	بنك بركان أيه إس
2023	2022	2023	2022
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
913,887	-	-	342,386
799,490	-	-	281,204
18,527	-	-	9,190
19,731	-	-	7,618
93,432	-	-	3,904
(64,095)	-	-	(3,282)
-	-	-	(4,893)

ملخص المعلومات المالية
الموجودات
المطلوبات
ربح السنة
إجمالي الدخل الشامل للسنة

ملخص معلومات التدفقات النقدية
التدفقات النقدية التشغيلية
التدفقات النقدية الاستثمارية
التدفقات النقدية التمويلية

2.4
ملخص السياسات المحاسبية المادية
الأدوات المالية
التحقق

يتم تحقق الأصل المالي أو الالتزام المالي عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة باستخدام محاسبة تاريخ السداد.

التصنيف والقياس
التصنيف والقياس المبدئي للأدوات المالية

إن تصنيف الأدوات المالية عند التحقق المبدئي يعتمد على نموذج إدارة الأدوات وخصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية. يتم قياس الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة. تكاليف المعاملة تضاف إلى أو تخصم من هذا المبلغ، باستثناء في حالة الموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عند التحقق المبدئي عن سعر المعاملة، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن الأرباح أو الخسائر في اليوم الأول.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية المادية (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

تقييم نموذج الاعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى للمحافظ المجمعة ويستند إلى العوامل الملحوظة مثل:

- ◀ كفاءة تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير حول أدائها إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛
- ◀ المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر؛
- ◀ معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها تمثل أيضاً جوانب مهمة في تقييم المجموعة.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنها ستدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

خصائص التدفقات النقدية التعاقدية

تقوم المجموعة أيضاً بتقييم خصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي لتحديد ما إذا كان التدفق النقدي التعاقدية يمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط (اختبار مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط)

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "المبلغ الأساسي" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي. إن العناصر الأكثر أهمية للفائدة في أي ترتيب إقراض تتمثل عادةً في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. كما تراعي المجموعة العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تحقق معدل الفائدة عن هذا الأصل أثناء تقييمها لاختبار المبلغ الأساسي والفائدة فقط.

إذا كانت الشروط التعاقدية تتجاوز الحد الأدنى من الانكشافات للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي، يتعين قياس الأصل المالي وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر نظراً لأن الشروط التعاقدية لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط على المبلغ القائم.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حالة تغيير نموذج الاعمال المختص بإدارة هذه الموجودات. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة البيانات المالية الأولى بعد التغيير.

التصنيف والقياس اللاحق لفئات الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف كافة موجوداتها المالية كما يلي:

- ◀ أصل مالي مدرج بالتكلفة المطفأة؛
- ◀ أصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛
- ◀ أصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصل المالي المدرج بالتكلفة المطفأة

يُدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التاليين:

- ◀ أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ◀ أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات للمبالغ الأساسية والفائدة فقط للمبلغ الأساسي القائم.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. وتدرج إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية والانخفاض في القيمة وأرباح أو خسائر من الاستبعاد في بيان الدخل المجمع.

يتم تصنيف النقد والنقد المعادل وأذونات وسندات خزانة لدى بنك الكويت المركزي ومؤسسات أخرى والقروض والسلف إلى العملاء والمستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وبعض الاستثمارات في أوراق مالية وبعض الموجودات الأخرى كأصل مالي مدرج بالتكلفة المطفأة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية المادية (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الأصل المالي المدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

أ) أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

تدرج أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حالة استيفائها للشرطين التاليين:

- ◀ أن يتم الاحتفاظ بأداة الدين ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ◀ أن تؤدي الشروط التعاقدية لأداة الدين في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات للمبالغ الأساسية والفائدة فقط للمبلغ الأساسي القائم.

يتم لاحقاً قياس أدوات الدين المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ويتم تسجيل إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وأرباح أو خسائر من الاستبعاد ضمن بيان الدخل المجموع.

يتم تصنيف بعض الاستثمارات في أوراق مالية التي تشمل سندات مسعرة وغير مسعرة كأدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

ب) أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

عند التحقق المبدئي، قد تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

يتم لاحقاً قياس أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يعاد إدراجها في بيان الدخل المجموع عند الاستبعاد. وتسجل إيرادات توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان الدخل المجموع عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات، إلا في حالة استفادة المجموعة من هذه المتحصلات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة. وفي هذه الحالة، تدرج الأرباح في الإيرادات الشاملة الأخرى.

يتم تصنيف بعض الاستثمارات في أسهم التي تشمل أسهم مسعرة وغير مسعرة كأدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف الموجودات المالية المصنفة ضمن هذه الفئة إما من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي أو يتعين قياسها بشكل إلزامي بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. تقوم الإدارة بتصنيف الأداة كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حتى ولو كان يستوفي معايير تصنيف الأصل المالي المدرج بالتكلفة المطفأة أو الأصل المالي المدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، فقط إذا استبعد هذا التصنيف أو قلل بصورة جوهرية المعاملة المحاسبية غير المتسقة التي قد تنشأ. ويتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً للقيمة العادلة. يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع. ويتم استحقاق الفائدة المكتسبة أو المتكبدة من تلك الأدوات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كإيرادات فوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية، أخذاً في الاعتبار أي خصم / علاوة وتكاليف المعاملة المؤهلة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأداة. ويتم تسجيل الفائدة المكتسبة من الموجودات المطلوب قياسها بشكل إلزامي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام معدل الفائدة التعاقدية. ويتم تسجيل إيرادات توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل المجموع كإيرادات تشغيل عندما تثبت الحق في استلام المدفوعات.

يتم تصنيف بعض أوراق الدين المالية والأسهم والمشتقات التي لا تصنف كأدوات تغطية كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأدوات المالية (تتمة)

التصنيف اللاحق وفئات قياس المطلوبات المالية

يتم قياس المطلوبات المالية، غير الضمانات المالية والتزامات القروض، بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك عندما يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة وأدوات المشتقات المالية أو تطبيق تعيين القيمة العادلة.

ويتم تصنيف المستحق إلى البنوك والمستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى، الودائع من عملاء والأموال المقترضة الأخرى وبعض المطلوبات المالية الأخرى كمطلوبات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

ضمانات مالية والتزامات قروض

تتمتع المجموعة في سياق أعمالها المعتاد ضمانات مالية تتمثل في خطابات الاعتماد والضمانات والحوالات المقبولة. يتم قيد الضمانات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المحصل. لاحقاً للتحقق المبدئي، يتم قياس التزام المجموعة ضمن كل ضمان أيهما أكبر بالقيمة المسجلة مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم في بيان الدخل المجمع، وخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمتطلبات خسائر الائتمان المتوقعة.

تمثل التزامات القروض غير المسحوب وخطابات الاعتماد والتزامات التي بموجبها ينبغي على المجموعة على مدار مدة الالتزام بمنح قرض للعميل بشروط محددة مسبقاً. ويتم الاعتراف بمخصص مماثل لعقود الضمان المالي وهذه العقود هي ضمن نطاق متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة.

الاستبعاد

استبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية باستثناء التعديلات الجوهرية للبنود والشروط

يستبعد الأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة حيثما كان ذلك مناسباً) عندما:

- ◀ ينقضي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- ◀ تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في الحصول على التدفقات النقدية من الأصل أو تتحمل التزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيبات "القبض والدفع" وإما (أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) ألا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل ولكنها قامت بنقل السيطرة على الأصل.

استبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية باستثناء التعديلات الجوهرية للبنود والشروط (تتمة)

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من أصل أو عندما تدخل المجموعة في ترتيب القبض والدفع، تقوم بتقييم ما إذا ما زالت تحتفظ بمخاطر ومزايا الملكية وإلى أي مدى ذلك. إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم تنتقل السيطرة على الأصل، يتحقق الأصل بمقدار استمرار سيطرة المجموعة على هذا الأصل. في هذه الحالة، تقوم المجموعة أيضاً بتسجيل الالتزام ذي الصلة. ويتم قياس الأصل المحول والالتزام المرتبط به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المجموعة.

يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ صورة ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمقابل الذي يمكن أن تطالب المجموعة بدفعه أيهما أقل.

يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بأخر من نفس المقرض بشروط مختلفة إلى حد كبير، أو بتعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام جديد، ويُدْرَج الفرق في القيمة المدرجة بالدفاتر ذات الصلة في بيان الدخل المجمع.

استبعاد الموجودات المالية نتيجة التعديل الجوهري للبنود والشروط

تقوم المجموعة باستبعاد الأصل المالي مثل القروض والسلف للعملاء عندما يتم إعادة التفاوض على البنود والشروط بالقدر الذي يصبح فيه ذلك الأصل قرضاً جديداً بشكل جوهري، مع تسجيل الفرق المدرج كاستبعاد للأرباح أو الخسائر بمقدار خسائر الانخفاض في القيمة التي لم يتم تسجيلها بالفعل. وتصنف القروض المسجلة حديثاً ضمن المرحلة 1 لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة، ما لم يتم اعتبار أن القرض الجديد قد تم شراؤه أو تعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية المادية (تتمة)

الاستبعاد (تتمة)

عند تقييم ما إذا كان يتم استبعاد التسهيل الائتماني أم لا، تضع المجموعة في اعتبارها من بين أمور أخرى العوامل التالية:

- ◀ التغيير في عملة القرض
- ◀ إدخال خصائص السهم
- ◀ التغيير في الطرف المقابل
- ◀ إذا كان التعديل يتمثل في أن تلك الأداة لم تعد تستوفي معيار اختبار المبلغ الأساسي والفائدة فحسب.

إذا كان التعديل لا يؤدي إلى تدفقات نقدية مختلفة بشكل جوهري، فإن هذا التعديل لا يؤدي إلى الاستبعاد. استناداً إلى التغيير في التدفقات النقدية المخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي، تقوم المجموعة بتسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التعديل بمقدار خسارة الانخفاض في القيمة التي لم يتم تسجيلها بالفعل.

الإصلاح المعياري لأسعار الفائدة

إذا كان أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي أو الالتزام المالي المقاسين بالتكلفة المطفأة نتيجة للإصلاح المعياري لأسعار الفائدة، فمن ثم تقوم المجموعة بتحديث سعر الفائدة الفعلي للموجودات أو المطلوبات المالية لتعكس التغيير المطلوب من خلال الإصلاح. إن التغيير في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية مطلوب من خلال الإصلاح المعياري لسعر الفائدة إذا تم استيفاء الشروط التالية:

- ◀ ضرورة التغيير باعتباره نتيجة مباشرة للإصلاح؛
- ◀ إن الأساس الجديد لتحديد التدفقات النقدية التعاقدية معادل اقتصادياً للأساس السابق – وهو الأساس المعمول به قبل التغيير مباشرة.

إذا تم إجراء تغييرات على أصل مالي أو التزام مالي بالإضافة إلى تغييرات على أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية المطلوبة من خلال الإصلاح المعياري لأسعار الفائدة، تقوم المجموعة أولاً بتحديث معدل الفائدة الفعلي للأصل المالي أو الالتزام المالي ليحسب التغيير المطلوب بموجب الإصلاح المعياري لأسعار الفائدة. ومن ثم تقوم المجموعة بتطبيق السياسات الخاصة بالمحاسبة عن التعديلات المذكورة أعلاه على التغييرات الإضافية.

مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية ويُدْرَج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع عندما يكون هناك حق قانوني ملزم بذلك وعندما تعترزم المجموعة التسوية إما بصافي قيمتها أو تحقيق الموجودات وتسوية الالتزامات في آن واحد.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتسجيل انخفاض القيمة للموجودات المالية كما يلي:

انخفاض قيمة الموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية

يتم تسجيل انخفاض قيمة الموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المحسوبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر. تشمل التسهيلات الائتمانية القروض والسلف للعملاء والتسهيلات الائتمانية غير النقدية في صورة كفالات بنكية وخطابات ضمان وخطابات اعتماد مستندية وحوالات بنكية مقبولة وتسهيلات ائتمانية نقدية وغير نقدية غير مسحوبة (قابلة وغير قابلة للإلغاء).

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية عدا التسهيلات الائتمانية

يتم احتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية عدا التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي. تشمل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أوراق الدين المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والارصدة والودائع لدى البنوك. إن الاستثمارات في أسهم لا تخضع لخسائر الائتمان المتوقعة.

خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي.

وضعت المجموعة سياسة لتنظيم إجراء تقييم في نهاية كل فترة بيانات مالية مجمعة ما إذا كانت هناك زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي عن طريق مراقبة التغيير في مخاطر التعثر والذي يطرأ على مدار العمر المتبقي للأداة المالية. ويتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى القيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدي على مدار العمر المتوقع المتبقي للأصل المالي؛ أي الفرق بين:

- ◀ التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة إلى المجموعة بموجب العقد و؛
- ◀ التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، والمخصومة وفقاً لمعدل الفائدة الفعلي للتسهيل الائتماني.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية المادية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لتصنيف وقياس خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية كما هو مبين أدناه:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً بالنسبة للموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية والتي لم يكن بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو التسهيلات الائتمانية التي تم التحديد بأنها تحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ البيانات المالية المجمعة، تقوم المجموعة بتصنيف هذه التسهيلات ضمن المرحلة 1 وتقيس مخصص الخسائر الذي ينتج عن حالات التعثر التي من المتوقع أن تنشأ على مدار 12 شهر (خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهر) من هذه الموجودات المالية.

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية بالنسبة للموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية والتي يكن بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ولكن لم تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، تقوم المجموعة بتصنيف هذه التسهيلات ضمن المرحلة 2 وتقيس مخصص الخسائر الذي ينتج عن حالات التعثر التي من المتوقع أن تنشأ على مدار عمر الأداة (خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة) من هذه الموجودات المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية بالنسبة للموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية والتي تعتبر متعثرة ومنخفضة القيمة الائتمانية، تقوم المجموعة بتصنيف هذه التسهيلات ضمن المرحلة 3 وتقيس مخصص الخسائر بمبلغ يكافئ نسبة 100% من صافي الانكشاف أي الانكشاف بعد خصم الضمانات المؤهلة.

تحديد مراحل التسهيلات الائتمانية

تراقب المجموعة باستمرار كافة الموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية وتطبق مجموعة من الحدود المطلقة والمعايير الأخرى لتحديد المراحل. تعتبر كافة الموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية والتي يتأخر السداد لها لمدة 30 يوماً أنها تتعرض لزيادة ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي وتصنف ضمن المرحلة 2. تصنف كافة التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها ضمن المرحلة 2 ما لم تتأهل للمرحلة 3.

باستثناء التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية والمقسطة، يتم نقل التسهيل الائتماني من المرحلة 2 إلى المرحلة 1 بعد فترة علاجية تبلغ 12 شهر من استيفاء كافة الشروط التي أدت إلى تصنيف التسهيل الائتماني ضمن المرحلة 2. بالإضافة إلى ذلك، تلتزم المجموعة بإرشادات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالنقل.

خسائر الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً وبالتالي إدراجه ضمن المرحلة 3 (المصنفة كمنخفضة القيمة الائتمانية) في الحالات التالية:

- ◀ أن يسجل العميل تأخر في السداد لأكثر من 90 يوماً عن أي التزام ائتماني إلى المجموعة؛
- ◀ أن يواجه المقترض صعوبة مالية جوهرية؛
- ◀ أن يتم التقدير بأن المقترض تعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية استناداً إلى تقييم نوعي وكمي داخلي؛
- ◀ أن تكون هناك مؤشرات أخرى مثل انتهاك الاتفاقيات أو وفاة العميل، الخ؛

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا وجد دليل موضوعي على انخفاض القيمة لكل الموجودات المالية الجوهرية على أساس فردي أو مجمع بالنسبة للبنود التي لا تعتبر جوهرية على أساس فردي.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هي التقديرات المرجحة بالاحتمالات لخسائر الائتمان وتقاس بالقيمة الحالية لكافة أوجه العجز النقدي مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المجموعة طبقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها. تشمل العناصر الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة قيمة الانكشاف عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية المادية (تتمة)**انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)****تحديد مراحل التسهيلات الائتمانية (تتمة)**

إن قيمة الانكشاف عند التعثر تتمثل في تقدير الانكشاف المحتمل عند وقوع تعثر في المستقبل اخذاً في الاعتبار التغيرات المتوقعة في الانكشاف بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك والانخفاض المتوقع في التسهيلات وسداد أصل المبلغ والفائدة سواء في المواعيد المقررة بموجب العقد او خلاف ذلك. تطبق المجموعة ايضاً تعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بعوامل تحويل الائتمان.

إن احتمالية التعثر هي تقدير احتمال التعثر في السداد خلال نطاق زمني معين. بالنسبة للتسهيلات الائتمانية، خلاف الممنوحة للأفراد، يتم استنتاج احتمالية التعثر خلال الدورات الزمنية (TTC PD) من أداة التصنيف استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية / الخارجية. تقوم المجموعة بتحويل احتمالية التعثر خلال الدورات الزمنية إلى الهيكل الزمني لاحتمالية التعثر في وقت محدد باستخدام النماذج والأساليب المناسبة. تقوم المجموعة بتقييم احتمالية التعثر بالنسبة لمحفظة الائتمانية للأفراد لديها من خلال الدرجات السلوكية باستخدام أساليب التراجع اللوجستي. إضافة إلى ذلك، تلتزم المجموعة ايضاً بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى.

إن معدل الخسارة عند التعثر هي تقدير الخسائر الناتجة في حالة وقوع تعثر في السداد في وقت معين. ويتم احتسابها استناداً الى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض استلامها بما في ذلك عند تحقق أي ضمان. ويتم التعبير عنها عادة كنسبة مئوية في قيمة الانكشاف عند التعثر. إضافة إلى ذلك، تلتزم المجموعة ايضاً لتعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالحد الأدنى للتخفيضات.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

إن الفترة القصوى التي يتم خلالها تحديد خسائر الائتمان تمثل الفترة التعاقدية للأصل المالي بما في ذلك بطاقات الائتمان والتسهيلات الدوارة الأخرى ما لم يكن للمجموعة حق قانوني في استدعائها في وقت مبكر باستثناء الموجودات المالية المدرجة ضمن المرحلة 2؛ حيث يتم تحديد موعد الاستحقاق وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

إدراج المعلومات المستقبلية

تقوم المجموعة بإدراج المدخلات الاقتصادية المستقبلية ذات الصلة بالمنطقة التي يقع فيها مقر المجموعة لتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم إجراء عمليات إحلال نوعية عند الضرورة بحيث تعكس على نحو صحيح تأثير الحركة في الاقتصاد ذي الصلة على المجموعة. يؤدي إدراج المعلومات المستقبلية إلى زيادة قدر الاجتهاد المطلوب. ويتم مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منظم.

تسهيلات ائتمانية معاد التفاوض عليها

في حالة التعثر في السداد، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء ولا تسعى إلى حيازة الضمانات. قد يتضمن ذلك تمديد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط تمويل جديدة. عند إعادة التفاوض حول منح التسهيلات الائتمانية للعملاء أو تعديلها ولكن دون استبعادها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة باستخدام طريق معدل الفائدة الفعلي الأصلي وفقاً لما يتم احتسابه قبل تعديل الشروط. تراجع التسهيلات الائتمانية المعاد التفاوض عليها باستمرار لضمان الالتزام بكافة المعايير وإمكانية الوفاء بدفعات السداد المستقبلية.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية إما جزئياً أو كلياً فقط عندما تتوقف المجموعة عن السعي وراء الاسترداد. وفي حالة إذا زاد المبلغ المشطوب عن مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والتي يتم تطبيقها مقابل مُجمَل القيمة الدفترية.

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يُعين على المجموعة احتساب مخصصات لخسائر الائتمان على التسهيلات الائتمانية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات. ويتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمتأخرة السداد عندما لا يتم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدى المقرر لها أو عندما تزيد قيمة التسهيلات عن الحدود المقررة المعتمدة مسبقاً. ويتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمتأخرة السداد ومنخفضة القيمة عند التأخر في سداد الفائدة أو قسط المبلغ الأساسي لمدة تزيد عن 90 يوماً وعندما تزيد القيمة المدرجة بالدفاتر للتسهيل عن قيمته المقدرة الممكن استردادها. وتتم إدارة ومراقبة القروض والسلف إلى العملاء متأخرة السداد ومنخفضة القيمة كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى الفئات التالية التي يتم استخدامها بعد ذلك لتحديد المخصصات:

الفئة	المعايير	المخصصات المحددة
قائمة المراقبة	غير منتظمة لفترة تصل إلى 90 يوماً	-
دون المستوى	غير منتظمة لفترة تتراوح من 91 إلى 180 يوماً	20%
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لفترة تتراوح من 181 إلى 365 يوماً	50%
معدومة	غير منتظمة لفترة تتجاوز 365 يوماً	100%

الأدوات المالية المشتقة

تستخدم المجموعة الأدوات المالية المشتقة لإدارة التعرض لمخاطر الأسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر الائتمان.

عندما يتم توقيع عقود مشتقات مع تصنيف تلك العقود بصفقتها مخصصة لتغطية القيمة العادلة أو تغطية التدفقات النقدية لأصل أو التزام محقق، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن تلك المشتقات باستخدام مبادئ محاسبة التغطية بشرط الوفاء بخصائص معينة. تدرج المشتقات كموجودات مالية عندما تكون القيمة العادلة موجبة وكمطلوبات مالية إذا كانت القيمة العادلة سالبة.

بالنسبة لعقود المشتقات التي لا تستوفى معايير محاسبة التغطية، تؤخذ أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لعقود المشتقات مباشرة إلى بيان الدخل المجمع.

محاسبة التغطية

لأغراض محاسبة التغطية، تصنف التغطية إلى فئتين: (أ) تغطية القيمة العادلة عند تغطية مخاطر التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام محقق أو التزام ثابت غير محقق؛ و (ب) تغطية التدفقات النقدية عند تغطية مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية سواء المرتبطة بمخاطر معينة متعلقة بأصل أو التزام محقق أو معاملة محتملة ومتوقعة بصورة كبيرة أو مخاطر العملات الأجنبية في التزام ثابت غير محقق.

عند تصنيف أداة مالية كأداة تغطية، تقوم المجموعة بصورة رسمية بتوثيق العلاقة بين أداة التغطية والبند المغطى وكذلك أهداف إدارة المخاطر واستراتيجيتها في تنفيذ معاملات التغطية المختلفة. توثق المجموعة أيضاً تقييمها، في بداية التغطية وعلى أساس مستمر، سواء كانت المشتقات المالية مستخدمة في معاملات التغطية فعالة بشكل كبير في مقاصة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المرتبطة بمخاطر التغطية.

تتوقف المجموعة عن تطبيق طريقة محاسبة التغطية عند تحقق المعايير التالية:

- تقرر أن أداة التغطية ليست، أو توقفت عن كونها، أداة تغطية فعالة بشكل كبير؛
- ب. تنتهي صلاحية أداة التغطية أو بيعها أو إنهاؤها أو استخدامها؛
- ج. يتم استحقاق البند المغطى أو بيعه أو سداده؛ أو
- د. تكون احتمالات تنفيذ معاملات في المستقبل منخفضة.

محاسبة التغطية (تتمة)**تغطية القيمة العادلة**

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية التي تستوفي معايير التغطية والمصنفة كتغطية قيمة عادلة في بيان الدخل المجموع، مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المغطى المتعلقة بالمخاطر التي تم تغطيتها.

إذا توقف تطبيق محاسبة التغطية، يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للبنود المغطاة في بيان الدخل المجموع على مدى فترة استحقاق علاقة التغطية المصنفة سابقاً باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

إذا تم استبعاد البند المغطى، يتم تسجيل القيمة العادلة غير المطفأة على الفور في بيان الدخل المجموع.

عند تصنيف التزام ثابت غير المحقق كبند مغطى، يتم قيد التغيير التراكمي اللاحق في القيمة العادلة للالتزام الفعلي المرتبط بالمخاطر المغطاة كأصل أو التزام مع إدراج الأرباح أو الخسائر المقابلة في بيان الدخل المجموع.

تغطية التدفقات النقدية

بالنسبة لمعاملات تغطية التدفقات النقدية المؤهلة، يتم تسجيل أرباح أو خسائر القيمة العادلة المرتبطة بالجزء الفعال من تغطية التدفقات النقدية مبدئياً في الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم تحويلها إلى بيان الدخل المجموع في الفترات التي تؤثر فيها المعاملات المغطاة على بيان الدخل المجموع. يتم تسجيل أي جزء غير فعال من أرباح أو خسائر أداة التغطية في بيان الدخل المجموع مباشرة.

عند انتهاء صلاحية أداة التغطية أو بيعها أو في حالة توقفها عن استيفاء شروط محاسبة التغطية، فإن أي أرباح أو خسائر متراكمة مسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى في ذلك الوقت تبقى مدرجة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم تحققها عند التسجيل النهائي للمعاملة المغطاة المتوقعة في بيان الدخل المجموع. عندما لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المغطاة، فإن صافي الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى يحول إلى بيان الدخل المجموع.

تغطية صافي الاستثمار في عملية أجنبية

إن تغطية صافي الاستثمار في عملية أجنبية - بما في ذلك تغطية البند النقدي الذي يتم المحاسبة عنه كجزء من صافي الاستثمار - يتم المحاسبة عنها وفقاً لنفس الطريقة المتبعة للمحاسبة عن تغطية التدفقات النقدية. ويتم تحقق الأرباح أو الخسائر الناتجة من تغطية الأدوات المتعلقة بالجزء الفعال من التغطية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى؛ في حين يتم تحقق أي أرباح أو خسائر تتعلق بالجزء غير الفعال في بيان الدخل المجموع. عند بيع العملية الأجنبية، فإن القيمة المتراكمة لهذه الأرباح أو الخسائر المدرجة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى يتم تحويلها إلى بيان الدخل المجموع.

قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية مثل المشتقات والاستثمارات في أوراق مالية وما إلى ذلك في تاريخ كل موازنة مالية.

تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ المستلم من بيع أصل ما أو المدفوع لسداد التزام ما في معاملات منتظمة بين أطراف في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو تسوية الالتزام في إحدى الحالات التالية:

- ◀ البيع أو التسوية في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- ◀ البيع أو التسوية في غير السوق الرئيسي، أي في السوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام.

يجب أنه يكون بإمكان المجموعة الوصول إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لتحقيق مصالحهم الاقتصادية المثلى.

يراعي قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية قدرة المشاركين في السوق على إنتاج منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأعلى وأفضل مستوى له، أو من خلال بيعه إلى مشارك آخر في السوق من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.

قياس القيمة العادلة (تتمة)

تستخدم المجموعة أساليب تقييم ملائمة للظروف والتي يتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تحقيق أقصى استخدام للمدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، والمبين كما يلي، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات والذي يمثل أهمية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات مماثلة أو مطلوبات مماثلة؛
المستوى 2: أساليب تقييم يعرض بها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية ملحوظة بالنسبة لقياس القيمة العادلة بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
المستوى 3: أساليب تقييم يعرض بها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية غير ملحوظة بالنسبة لقياس القيمة العادلة.

بالنسبة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المعروضة بالسوق. ويتم استخدام أسعار الشراء للموجودات وأسعار العرض للمطلوبات. تستند القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة والودائع والأوعية الاستثمارية المماثلة إلى آخر صافي قيمة موجودات معلنة.

بالنسبة للأدوات المالية غير المتداولة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية لاستثمار مماثل أو التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج التقييم الأخرى المناسبة أو عروض الوسطاء.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار السوق الحالية لعائدات أدوات مالية مماثلة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية المجمعة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات ذي التأثير الهام على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة بيانات مالية.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات للموجودات والمطلوبات استناداً إلى طبيعة وسمات ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

موجودات قيد البيع المشروط

تقوم المجموعة أحياناً بشراء موجودات غير نقدية لتسوية القروض والسلف. تدرج هذه الموجودات بالقيمة المدرجة بالدفاتر للقروض والسلف أو القيمة العادلة الحالية لهذه الموجودات أيهما أقل. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر من البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجمع.

استثمار في شركات زميلة

يتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في شركات زميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. إن الشركة الزميلة هي المنشأة التي تمارس عليها المجموعة تأثيراً ملموساً. إن التأثير الملموس هو القدرة على المشاركة في القرارات الخاصة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها دون أن يمثل سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في شركات زميلة في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة زائداً للتغيرات في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة بعد الحيازة. وتدرج الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة ضمن القيمة المدرجة بالدفاتر للاستثمار ولا يتم إطفائها أو يتم اختبارها لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة.

يعكس بيان الدخل المجمع الحصة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. عند حدوث تغيير يتم إدراجه مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى للشركة الزميلة، تقيد المجموعة حصتها في أي تغيرات ويتم الإفصاح عن هذه الحصة ضمن بيان التغيرات في حقوق المساهمين متى كان ذلك مناسباً. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة بمقدار حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

تظهر حصة المجموعة في أرباح الشركة الزميلة في مقدمة بيان الدخل المجمع. هذه هي الأرباح الخاصة بمساهمي الشركة الزميلة ولذلك فهي الأرباح بعد الضرائب والحصص غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة لنفس فترة التقارير المالية للمجموعة. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات لكي تصبح السياسات المحاسبية متنسقة مع تلك التي تستخدمها المجموعة.

استثمار في شركات زميلة (تتمة)

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان من الضروري تسجيل أية خسارة إضافية لانخفاض القيمة بشأن استثمار المجموعة في الشركة الزميلة. تحدد المجموعة في تاريخ كل تقارير مالية إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. فإذا ما حدث ذلك تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للشركة الزميلة وقيمتها المدرجة بالدفاتر ويتم تسجيل المبلغ في بيان الدخل المجمع.

عند فقد التأثير الملموس على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وتسجيل أي استثمار متبقي وفقاً لقيمتها العادلة. تدرج أي فروق بين القيمة المدرجة بالدفاتر للشركة الزميلة عند فقد التأثير الملموس والقيمة العادلة للاستثمار المتبقي والمتحصلات من البيع في بيان الدخل المجمع.

مجموعة الاستبعاد المحفوظ بها لغرض البيع

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات غير المتداولة ومجموعات الاستبعاد كمحفوظ بها لغرض البيع إذا كان بالإمكان استرداد قيمتها المدرجة بالدفاتر بشكل أساسي من خلال معاملة بيع وليس من خلال الاستخدام المستمر. يتم قياس الموجودات غير المتداولة ومجموعات الاستبعاد المصنفة كمحفوظ بها لغرض البيع وفقاً لقيمتها المدرجة بالدفاتر والقيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، أيهما أقل. وتتمثل التكاليف حتى البيع في التكاليف المترتبة المتعلقة مباشرة ببيع أصل ما (مجموعة استبعاد)، باستثناء تكاليف التمويل ومصروفات ضريبة الدخل.

يعتبر شرط تصنيف المحفوظ بها لغرض البيع مستوفياً فقط عندما يكون هناك احتمالية كبيرة للبيع ويكون الأصل أو مجموعة الاستبعاد متاحة للبيع المباشر بحالتها الحالية. يجب أن تشير الشروط المطلوبة لاستكمال البيع إلى أنه من غير المرجح أن تحدث تغييرات في البيع أو الرجوع في قرار البيع. يجب أن تلتزم الإدارة بخطة بيع الأصل ومن المتوقع أن يتم استكمال البيع خلال سنة واحدة من تاريخ التصنيف.

يتم عرض الموجودات والمطلوبات المصنفة كمحفوظ بها لغرض البيع بشكل منفصل كبنود متداولة في بيان المركز المالي المجمع.

تتأهل مجموعة الاستبعاد كعملية موقوفة إذا كانت تمثل جزءاً من منشأة تم استبعادها أو تصنيفها كمحفوظ بها لغرض البيع، و

- ◀ تمثل جزء أساسي منفصل من الأعمال أو المنطقة الجغرافية للعمليات؛
- ◀ تمثل جزء من خطة منسقة فردية لاستبعاد الجزء الأساسي المنفصل من الأعمال أو المنطقة الجغرافية للعمليات، أو
- ◀ تمثل شركة تابعة تم حيازتها بشكل حصري بهدف إعادة بيعها

ممتلكات ومعدات

تسجل الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة. يتم تحميل الاستهلاك على جميع المباني والمعدات باستثناء الأرض الملك الحر بمعدلات تحتسب لشطب تكلفة كل أصل على أساس طريقة القسط الثابت وصولاً إلى قيمته التخريدية على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها. تدرج الأرض الملك الحر بالتكلفة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة.

إن الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لغرض احتساب الاستهلاك هي كما يلي:

20 إلى 35 سنة	مباني
4 إلى 11 سنة	أثاث ومعدات
3 إلى 7 سنوات	سيارات
5 سنوات	أجهزة كمبيوتر

عند بيع الأصل أو استبعاده، يتم استبعاد التكلفة والاستهلاك المتراكم من الحسابات وتحقق أية أرباح أو خسائر ناتجة من استبعاد الأصل في بيان الدخل المجمع.

يتم مراجعة القيمة المدرجة بالدفاتر للممتلكات والمعدات بتاريخ كل بيانات مالية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة. وإذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة، فإنه يتم تخفيض الموجودات إلى قيمها الممكن استردادها، كما يتم تسجيل أي خسائر ناتجة عن انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع.

يتم رسمة المصروفات المتكبدة لاستبدال بند من بنود الممتلكات والمعدات التي يتم المحاسبة عنها بصورة منفصلة ويتم شطب القيمة المدرجة بالدفاتر للبند المستبدل. ويتم رسمة المصروفات اللاحقة الأخرى فقط عندما تزيد المنافع الاقتصادية المستقبلية لبنود الممتلكات والمعدات المتعلقة بها. وتسجل كافة المصروفات الأخرى في بيان الدخل المجمع عند تكبدها.

موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة موجودات غير نقدية محددة على أساس إفرادي دون وجود مادي. يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي تم حيازتها بالتكلفة عند الحيازة المبدئية. تتمثل تكلفة الموجودات غير الملموسة التي تم حيازتها في عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة. بعد التسجيل المبدئي تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وأي خسائر متراكمة من الانخفاض في القيمة. يتم تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة بصفحتها محددة المدة.

إن الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة يتم إطفائها على مدى أعمارها الاقتصادية الإنتاجية كما هو مذكور أدناه ويتم تقدير الانخفاض في القيمة عند ظهور مؤشر على أن الأصل غير الملموس قد تنخفض قيمته. يتم مراجعة فترة وأسلوب الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الاقتصادية الإنتاجية المحددة في نهاية كل سنة مالية على الأقل. إن التغيرات في الأعمار الاقتصادية الإنتاجية المتوقعة أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية من الموجودات يتم المحاسبة عنها من خلال تغيير فترة وأسلوب الإطفاء، حسبما هو ملائم، حيث يتم اعتبارها تغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصروفات الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الدخل المجمع ضمن فئة المصروفات الأخرى بما يتفق مع وظيفة الأصل غير الملموس.

يحتسب الإطفاء باستخدام طريقة القسط الثابت لتخفيض التكلفة إلى القيمة المتبقية المقدرة على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة كما يلي:

10 - 30 سنة

ترخيص ممارسة الأعمال المصرفية

يتم قياس الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصل غير الملموس بالفرق بين صافي إيرادات البيع والقيمة المدرجة بالدفاتر لهذا لأصل وتتحقق في بيان الدخل المجمع عند استبعاد الأصل. ولا يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً إلا في حالة وجود تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة الممكن استردادها للأصل منذ إدراج آخر خسارة انخفاض في القيمة.

عقود التأجير

تقوم المجموعة عند بدء العقد بتقييم ما إذا كان العقد يمثل عقد تأجير. ويمثل العقد عقد تأجير إذا كان ذلك العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام الأصل المحدد لفترة زمنية لقاء مقابل. وإذا تم تحديد العقد كعقد تأجير، تقوم المجموعة بتسجيل أصل حق الاستخدام والتزام التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير. اختارت المجموعة استخدام استثناءات الاعتراف لعقود التأجير التي تتضمن في تاريخ البدء مدة تأجير تبلغ 12 شهر أو أقل وعقود التأجير التي يكون فيها الأصل الأساسي منخفض القيمة.

موجودات حق الاستخدام

يتم قياس أصل حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة والتي تشمل القيمة الابتدائية للالتزام التأجير معدلة مقابل أي مدفوعات تأجير يتم سدادها في أو قبل تاريخ البدء زائد أي تكاليف ابتدائية مباشرة تم تكبدها. ويتم استهلاك أصل حق الاستخدام لاحقاً باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار مدة عقد التأجير. إضافة إلى ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بصورة دورية مقابل خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. تقوم المجموعة بعرض موجودات حق الاستخدام ضمن فئة "ممتلكات ومعدات" في بيان المركز المالي المجمع.

مطلوبات التأجير

يتم قياس التزام التأجير مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير التي لا يتم سدادها في تاريخ البدء، مخصومة باستخدام معدل الاقتراض المتزايد لدى المجموعة. ويتم قياس التزام التأجير لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. إضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات التأجير في حالة وجود تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مدفوعات عقود التأجير. تقوم المجموعة بعرض مطلوبات التأجير ضمن فئة "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي المجمع.

دمج الأعمال والشهرة

إن دمج الأعمال هو تجميع منشآت أو أنشطة أعمال مستقلة في البيانات المالية لمنشأة واحدة نتيجة قيام المنشأة، المشتري، بالسيطرة على واحد أو أكثر من هذه الأنشطة. يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الحيازة المحاسبية. وفقاً لهذه الطريقة، يقوم المشتري بإدراج الموجودات المحددة التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرة بالإضافة إلى أية حصص غير مسيطرة أخرى في الشركة المشتراة عند تاريخ الحيازة، بصورة مستقلة عن الشهرة.

دمج الأعمال والشهرة (تتمة)

يتم قياس الموجودات المحددة التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرة في تاريخ الحيازة وفقاً للقيمة العادلة. بالنسبة لكل عملية دمج أعمال، تختار المجموعة إما أن يتم قياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة وفقاً للقيمة العادلة أو وفقاً لنسبة الحصة في صافي الموجودات المحددة في الشركة المشتراة. تحمل تكاليف الحيازة كمصروفات في فترة تكبدها.

إذا تحقق دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس القيمة العادلة في تاريخ الحيازة لحصة ملكية المشتري المحتفظ بها سابقاً في الشركة المشتراة بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة من خلال بيان الدخل المجمع. بعد ذلك يتم مراعاتها عند تحديد الشهرة.

تتحقق الشهرة الناتجة عن دمج الأعمال كما في تاريخ الحيازة بما يزيد عن التالي:

- إجمالي المقابل المحول، مبلغ أية حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة أو وفقاً لنسبة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة،
- صافي قيمة الموجودات المحددة القيمة العادلة في تاريخ الحيازة لحقوق الملكية التي يحتفظ بها المشتري سابقاً في الشركة المشتراة،
- صافي قيمة الموجودات المحددة والمطلوبات التي تم الالتزام بها في تاريخ الحيازة، والمدرجة بقيمتها العادلة.

إذا كان إجمالي المقابل المحول أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة التي تمت حيازتها، يتم تسجيل الفرق في بيان الدخل المجمع.

يتم توزيع الشهرة على كل من وحدات إنتاج النقد بالمجموعة أو مجموعات وحدات إنتاج النقد ويتم اختبارها سنوياً لتحديد انخفاض القيمة، كما يتم اختبارها بصفة منتظمة لتحديد ما إذا وجد أي مؤشر على انخفاض قيمتها. يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة بتقييم المبلغ الممكن استرداده لوحدة إنتاج النقد التي تتعلق بها الشهرة.

إن المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع أو القيمة أثناء الاستخدام للوحدة إنتاج النقد إيهما أقل، والتي تمثل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتوقعة من الوحدة. عندما يكون المبلغ الممكن استرداده للوحدة أقل من القيمة المدرجة بالدفاتر لها، يتم توزيع خسائر انخفاض القيمة أولاً لتخفيض القيمة المدرجة بالدفاتر لأي شهرة مخصصة للوحدة ثم توزع على الموجودات الأخرى للوحدة بصورة نسبية على أساس القيمة المدرجة بالدفاتر لكل أصل بالوحدة. إن أي خسارة من انخفاض القيمة المحققة للشهرة لا يتم عكسها في فترة لاحقة.

عندما تشكل الشهرة جزءاً من وحدة إنتاج النقد (مجموعة وحدات) ويتم استبعاد جزءاً من العمليات بداخل الوحدة، يتم إدراج الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة في القيمة المدرجة بالدفاتر للعمليات عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد العمليات.

مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص وفقاً لقانون العمل الكويتي وعقود الموظفين والقوانين المعمول بها في الدول التي تمارس فيها الشركات التابعة أعمالها. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف ويمثل تقديراً موثوقاً به لقيمة الالتزام الحالية كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة. تقوم المجموعة أيضاً بدفع مساهمات إلى البرامج الرسمية ويقتصر الالتزام على المساهمات التي يتم دفعها.

أسهم الخزينة

يتم إدراج حصة البنك في أسهم الخزينة بتكلفة الشراء وتسجل في حقوق المساهمين. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة، وفقاً لهذه الطريقة، يتم تحميل تكلفة المتوسط المرجح للأسهم المعاد حيازتها على حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار أسهم الخزينة، تضاف الأرباح إلى حساب مستقل ضمن حقوق الملكية "احتياطي أسهم الخزينة" وهو حساب غير قابل للتوزيع.

ويتم إدراج أية خسائر محققة في نفس الحساب بما يتناسب مع حد الرصيد الدائن في هذا الحساب. ويتم إدراج أية خسائر إضافية على الأرباح المرحلة ثم على الاحتياطي الاختياري والاحتياطي القانوني. يتم استخدام الأرباح المحققة لاحقاً من بيع أسهم الخزينة أولاً في مقاصة أية خسائر مسجلة سابقاً وفقاً لترتيب الاحتياطيات والأرباح المرحلة وحساب احتياطي أسهم الخزينة. لا يحق لهذه الأسهم الحصول على توزيعات نقدية قد يقترحها البنك. يؤدي إصدار أسهم المنحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة على أساس تناسبي وخفض متوسط التكلفة لكل سهم دون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

احتياطي آخر

يتم استخدام الاحتياطي الآخر لتسجيل تأثير التغيرات في ملكية الحصص في الشركات التابعة دون فقد السيطرة والتغيرات في القيمة العادلة لتغطية التدفقات النقدية وتغطية صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية وإيرادات شاملة أخرى من مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع.

تحقق الإيرادات

إيرادات ومصروفات الفوائد ومثيلاتها

تتحقق إيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل المجمع لكافة الأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المضافة والموجودات التي تحمل فائدة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والأدوات المالية التي تصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على أساس الفائدة الفعلية. إن الفائدة الفعلية هي الفائدة التي تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأداة المالية أو لفترة أقصر، متى كان ذلك مناسباً، إلى صافي القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب الفائدة الفعلية، يتم احتساب كافة الأتعاب والرسوم المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد وتكاليف المعاملة وكافة الأقساط الأخرى أو الخصومات، باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية.

عند انخفاض قيمة أداة مالية، يتم تحقق الفوائد بعد ذلك على أساس معدل الفائدة المستخدمة لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الانخفاض في القيمة.

عندما تدخل المجموعة في اتفاقيات مبادلة أسعار الفائدة لتغيير الفائدة من ثابتة إلى متغيرة (أو العكس)، يتم تعديل مبلغ إيرادات أو مصروفات الفائدة بصافي الفائدة على الجزء الفعلي من المبادلة. يتم معاملة كافة الرسوم المدفوعة أو المستلمة كجزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأدوات المالية ويتم تسجيلها على مدى الفترة التعاقدية باستثناء بيع المخاطر المحددة إلى طرف آخر حيث يتم تسجيلها مباشرة.

إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم قيد الأتعاب والعمولات مقابل تقديم خدمات خلال فترة زمنية معينة على مدى فترة استحقاقها. تتضمن هذه الأتعاب الائتمان تلك المتعلقة بالائتمان وأتعاب الإدارة الأخرى. تتحقق أتعاب التزامات القروض وأتعاب إنشاء الائتمان كجزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي (بالإضافة إلى أي تكلفة إضافية) كتعديل لمعدل الفائدة الفعلي على القرض. ويتم تسجيل إيرادات الأتعاب والعمولات التي تقوم فيها المجموعة بتقديم خدمات معينة عند تقديم تلك الخدمات.

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم تسجيل إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلامها.

العملات الأجنبية

تحدد كل شركة بالمجموعة عملتها الأساسية وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية لكل شركة باستخدام تلك العملة.

المعاملات والأرصدة

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة، كما تحول الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بالعملة الرئيسية للمجموعة وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية. وتدرج كافة الفروق الناتجة من تحويل العملات الأجنبية ضمن بيان الدخل المجموع.

إن الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة يتم تحويلها إلى العملة الرئيسية لكل شركة حسب أسعار الصرف الأجنبي السائدة في تاريخ تحديد قيمتها. وفي حالة الموجودات غير النقدية التي يتحقق التغيير في قيمتها العادلة مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى، فإن فروق أسعار الصرف الأجنبي يتم تحققها مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى، وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم إدراج التغيير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل المجموع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجموع.

كما في تاريخ البيانات المالية، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة إلى عملة العرض للبنك وهي الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقارير المالية، ويتم تحويل بيانات الدخل لتلك الشركات التابعة بالمتوسط المرجح لأسعار الصرف للسنة. تؤخذ كافة فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة إلى الإيرادات الشاملة الأخرى. عند بيع شركة تابعة أجنبية، يدرج المبلغ المؤجل المتراكم المسجل في الإيرادات الشاملة الأخرى الخاصة بشركة تابعة محددة ضمن بيان الدخل المجموع.

يتم معاملة أية شهرة أو تعديلات القيمة العادلة للقيم المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات الناشئة عن الشراء كموجودات ومطلوبات لشركات تابعة خاصة ويتم تحويلها حسب أسعار الصرف الأجنبي السائدة في تاريخ التقارير المالية.

الضرائب

ضريبة دعم العمالة الوطنية

يحتسب البنك ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً للقانون رقم 19 لعام 2000 ومتطلبات قرار وزارة المالية رقم 24 لعام 2006 بنسبة 2.5% من الربح الخاضع للضريبة للسنة. وفقاً للقانون، تم خصم توزيعات الأرباح النقدية من ربح السنة للشركات المدرجة التي تخضع لضريبة دعم العمالة الوطنية.

حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يحتسب البنك حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من الربح وفقاً للحساب استناداً إلى قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة.

حصة الزكاة

يتم احتساب مخصص الزكاة بنسبة 1% من ربح البنك وفقاً للقانون رقم 46 لعام 2006 ووفقاً لقرار وزارة المالية رقم 58/2007 وتسري ابتداء من 10 ديسمبر 2007.

ضريبة الشركات التابعة الخارجية

يتم احتساب ضريبة الشركات التابعة الخارجية على أساس معدلات الضرائب المطبقة وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات السارية في البلدان التي تعمل فيها هذه الشركات التابعة. تدرج ضريبة الدخل على الربح الخاضع للضريبة (الضريبة الحالية) كمصروف في الفترة التي تتحقق فيها الأرباح وفقاً للوائح المالية المعمول بها في البلدان المعنية التي تعمل فيها المجموعة.

يتم احتساب الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام على الفروق المؤقتة بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة بالدفاتر لأغراض التقارير المالية في تاريخ التقرير.

تتحقق الأصول الضريبية المؤجلة عن كافة الفروق المؤقتة القابلة للخصم، والإعفاءات الضريبية المرحلة غير المستخدمة وأي خسائر ضريبية غير مستخدمة. يتم إدراج الأصول الضريبية المؤجلة إلى الحد الذي يكون من المحتمل أن الربح الخاضع للضريبة والذي سيكون متاحاً مقابل الفروق المؤقتة القابلة للخصم، والإعفاءات الضريبية المرحلة غير المستخدمة والخسائر الضريبية غير المستخدمة قد يمكن استخدامها، إلا عندما يتعلق أصل الضريبة المؤجلة بالفروق المؤقتة القابلة للخصم الناتج من التسجيل الأولي لأصل أو التزام في المعاملات التي لا تعتبر دمج أعمال وفي وقت المعاملة، ولا تؤثر على الربح المحاسبي أو الأرباح أو الخسائر الخاضعة للضريبة.

الضرائب (تتمة)

تتم مراجعة القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ كل تقرير وتخفيضها إلى الحد الذي لا يحتمل معه أن توافر المستوى المناسب من الأرباح الخاضعة للضريبة بما يتيح استخدام الموجودات الضريبية المؤجلة كلياً أو جزئياً. يتم إعادة تقييم الموجودات الضريبية المؤجلة غير المسجلة في تاريخ كل تقرير ويتم تسجيلها إلى الحد الذي يصبح من المحتمل معه أن تسمح الأرباح الضريبية المستقبلية بإمكانية استرداد أصل الضريبة المؤجلة.

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات الضريبية المؤجلة والمطلوبات الضريبية المؤجلة في حالة وجود حق قانوني يوجب إجراء المقاصة الأصول الضريبية الحالية مقابل مطلوبات ضريبة الدخل الحالية والضرائب المؤجلة تتعلق بنفس المؤسسة الخاضعة للضريبة ونفس الإدارة الضريبية.

يتم قياس الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب والقوانين السارية في تاريخ التقارير المالية.

التضخم المرتفع

إن المعلومات المالية للشركات التابعة التي تكون عملة التعامل لها هي ذات عملة الاقتصاد ذو التضخم المرتفع يتم تعديلها بالتضخم قبل تحويلها إلى الدينار الكويتي. وعند إعادة إدراجها، يتم تحويل كافة بنود البيانات المالية إلى الدينار الكويتي باستخدام سعر الصرف بتاريخ الإقفال. لا يتم إعادة إدراج المبالغ المبينة للسنوات السابقة لأغراض المقارنة على مستوى التجميع حيث إن عملة العرض للمجموعة لا تعتبر من الاقتصادات ذات التضخم المرتفع. عند التجميع، فإن تأثير تغيرات الأسعار في الفترات السابقة على المعلومات المالية للشركة التابعة تم إثباته مباشرة في بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع.

يتم تعديل المعلومات المالية للشركات التابعة التي تكون عملة التعامل لها هي ذات عملة الاقتصاد ذو التضخم المرتفع لتعكس التغيرات في القوة الشرائية للعملة المحلية، بحيث إن جميع البنود في بيان المركز المالي المجمع والتي لا يعبر عنها بالقيمة الحالية (البنود غير النقدية) يتم إعادة إدراجها من خلال تطبيق مؤشر الأسعار العام في تاريخ بيان المركز المالي ويتم إعادة إدراج جميع الإيرادات والمصروفات من خلال تطبيق عوامل التحويل المناسبة.

معلومات القطاعات

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد خسائر. تستخدم إدارة البنك قطاعات الأعمال لتوزيع المصادر وتقييم الأداء. إن قطاعات التشغيل لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء الذين يمكن تجميعهم واعداد تقارير حولهم كقطاعات، متى كان ذلك مناسباً.

الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يتم إدراج الموجودات المالية المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية منها محتملاً.

لا يتم إدراج الالتزامات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

الموجودات بصفة أمانة

لا تعتبر الموجودات والودائع المتعلقة بها التي تحتفظ بها المجموعة بصفة الوكالة أو الأمانة ضمن موجودات ومطلوبات المجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن بيان المركز المالي المجمع.

فيما يلي المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات التي صدرت ولكن لم تسر بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للبنك. يعتمد البنك تطبيق هذه المعايير متى أمكن ذلك عندما تصبح سارية المفعول. تم تقييمها بأنها لا يوجد لها أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

- تصنيف المطلوبات كمتداولة وغير متداولة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) (1 يناير 2023)
- الإفصاح المتعلق بترتيبات تمويل الموردين (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7)؛
- مطلوبات التأجير في البيع وإعادة الاستئجار (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16).
- عدم إمكانية صرف العملات الأجنبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21)؛
- بيع أو المساهمة في الموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28).

2.6 الأحكام والتقديرية والافتراضات المحاسبية المادية

إن إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرية وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المتعلقة بها، بالإضافة إلى الإفصاح عن المطلوبات المحتملة. إلا أن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرية يمكن أن يؤدي إلى نتائج تتطلب إجراء تعديل جوهري على القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات أو المطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

الأحكام

عند تطبيق المجموعة للسياسات المحاسبية، استخدمت الإدارة الافتراضات التالية، بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرية، والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المسجلة في البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتحديد تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم.

موجودات الضريبة المؤجلة

تتحقق موجودات الضريبة المؤجلة بمقدار احتمال توفر الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة التي يمكن في مقابلها استغلال الخسائر. ينبغي تطبيق أحكام لتحديد مبلغ موجودات الضرائب المؤجلة التي يمكن تسجيلها، استناداً إلى التوقيت والمستوى المحتمل للأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة، مع استراتيجيات التخطيط الضريبي المستقبلية.

الأحكام الجوهرية في تحديد مدة التأجير للعقود المشتملة على خيارات التجديد

تحدد المجموعة مدة عقد التأجير كمدة غير قابلة للإلغاء بالإضافة إلى أي فترات يغطيها خيار تمديد عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة أنه سيتم ممارسته أو أي فترات يغطيها خيار إنهاء عقد التأجير إذا كان من غير المؤكد ممارسته بصورة معقولة.

وفيما يلي الأحكام الأساسية في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 باستثناء تلك الأحكام التي تتضمن التقديرية والتي قامت الإدارة باتخاذها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي تمثل تأثيراً جوهرياً على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

- ◀ تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد تأجير؛
- ◀ تحديد ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة أنه سوف يتم ممارسة خيار التمديد أو الفسخ؛
- ◀ تصنيف ترتيبات عقد التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً).

تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية

تقوم الإدارة بممارسة أحكام لتحديد قيمة صافي موجودات لدى الشركة التابعة التي يتم تغطيتها (ويطلق عليها أيضاً معدل التغطية) استناداً إلى التغييرات المستقبلية المتوقعة في حركات سعر صرف العملة الرئيسية للشركة التابعة وتكلفة التغطية وسعر الصرف الأجل وتأثيرها على صافي الموجودات لدى المجموعة.

2.6 الأحكام والتقدير والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

عدم التأكد من التقديرات والافتراضات

فيما يلي الافتراضات الأساسية التي تتعلق بالمستقبل ومصادر المعلومات الرئيسية المستخدمة في التقديرات بتاريخ التقارير المالية، والتي تنطوي على مخاطر كبيرة قد تؤدي لتعديل جوهري في القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات في السنوات المالية التالية. تستند تقديرات وافتراضات المجموعة إلى المؤشرات المتاحة عند إعداد البيانات المالية المجمعة. ولكن الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية قد تتغير نتيجة للتغيرات أو الظروف الناتجة عن تغييرات أو ظروف خارج نطاق سيطرة المجموعة. يتم عكس هذه التغيرات في الافتراضات عند حدوثها.

انخفاض قيمة الشهرة

تقوم المجموعة على الأقل مرة واحدة سنوياً بتحديد ما إذا كانت الشهرة قد انخفضت قيمتها. ويتطلب ذلك تقدير القيمة أثناء الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع لوحدة إنتاج النقد التي تتوزع عليها الشهرة. كما أن تقدير القيمة عند الاستخدام يتطلب من المجموعة تقييم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من وحدة إنتاج النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات بما في ذلك الموجودات غير الملموسة

يتعين على الإدارة اتخاذ أحكام عند تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات بما في ذلك الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة والمطلوبات المحتملة المشتراة.

خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلف

يتعين على الإدارة وضع أحكام جوهريّة في تقدير مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمان والزيادة الجوهريّة في مخاطر الائتمان ونماذج التصنيف ونماذج خسائر الائتمان المتوقعة والمتغيرات الاقتصادية الكبرى عند تحديد المخصصات المطلوبة. وهذه التقديرات يجب أن تقوم على افتراضات حول عوامل عديدة تتضمن درجات مختلفة من الحكم الشخصي وعدم اليقين، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغييرات مستقبلية في تلك المخصصات.

قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

في حالة عدم إمكانية قياس القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى أسعار معلنة في أسواق نشطة، يتم قياس قيمتها العادلة باستخدام أساليب تقييم تشمل نموذج التدفقات النقدية المخصومة. تؤخذ مدخلات هذه النماذج من الأسواق المعروضة إن أمكن، ولكن إن لم يكن ذلك ممكناً، يلزم استخدام درجة من الأحكام عند تحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام اعتبارات المدخلات مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وتقلبات السوق. يمكن أن تؤثر أي تغييرات في التقديرات والافتراضات وكذلك استخدام التقديرات والافتراضات المختلفة ولكن المعقولة بصورة متساوية على القيم المدرجة بالدفاتر للقروض والمدنيين والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

2.7 التضخم المرتفع

لدى البنك، من خلال شركته التابعة بنك برقان إيه. إس. ("BBT") عمليات مصرفية في تركيا. تم تقييم الاقتصاد التركي على أنه اقتصاد ذو تضخم مرتفع بناءً على معدلات التضخم التراكمية على مدار السنوات الثلاث السابقة، وهي سارية لفترة التقرير في أو بعد 30 أبريل 2022. وبناءً على ذلك، تتضمن هذه البيانات المالية المجمعة آثار التضخم المرتفع وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 29 "التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع" الناجمة عن عملياتها في تركيا. تم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 اعتباراً من 1 يناير 2022، أي بداية فترة التقارير التي حددت فيها المجموعة التضخم المرتفع.

حددت المجموعة مؤشر أسعار المستهلك ("CPI") كمؤشر أسعار عام مناسب لاستخدامه في محاسبة التضخم وتم قياسه بمقدار 1859.38 كما في 31 ديسمبر 2023 (31 ديسمبر 2022: 1,128.45). تم تطبيق محاسبة التضخم على دفاتر بنك برقان إيه. إس. اعتباراً من تاريخ الاستحواذ، أي ديسمبر 2012.

2.8 الإصلاح المعياري لمعدلات الفائدة – المرحلة 2
الموجودات والمطلوبات المالية

لقد تم انتقال الغالبية العظمى من تعرض المجموعة للموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بسعر الفائدة بين البنوك (IBOR)، بشكل رئيسي من خلال معدلات ليبور المتعلقة بالدولار الأمريكي، إلى "معدلات خالية من المخاطر" جديدة. إن بعض العقود المتبقية، بصدد المناقشة والتفاوض مع الأطراف المقابلة / العملاء لإكمال الانتقال قبل تاريخ إعادة التسعير التالي، بينما يستمر الجزء الآخر المتبقي في استخدام معدلات ليبور المعيارية "synthetic" التي نشرتها إدارة ICE Benchmark.

المشتقات المحتفظ بها لأغراض التحوط

أكملت المجموعة عملية نقل جميع المشتقات المرتبطة بالدولار الأمريكي وغير الدولار الأمريكي وفقاً لبروتوكول ISDA Fallbacks.

3 النقد والنقد المعادل

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
301,402	295,566	نقد في الصندوق وحسابات جارية لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
168,734	252,243	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
189,253	322,559	مستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى مستحقة خلال 30 يوماً
659,389	870,368	
(5)	(36)	خسائر الائتمان المتوقعة
659,384	870,332	النقد والنقد المعادل وفقاً لبيان المركز المالي المجموع
147,869	-	النقد والنقد المعادل الخاص بمجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع
807,253	870,332	النقد والنقد المعادل وفقاً لبيان التدفقات النقدية المجموع

4 المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
38,218	44,342	القروض وسلف
219,602	208,121	- بنوك
		- مؤسسات مالية أخرى
257,820	252,463	
249,704	427,651	ودائع لدى بنوك
507,524	680,114	مجمل المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(25,413)	(23,531)	مخصص (إيضاح 5)
(10)	(51)	خسائر الائتمان المتوقعة
482,101	656,532	

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
3,928,638	3,896,134	شركات
454,904	523,534	أفراد
4,383,542	4,419,668	مجمل القروض والسلف للعملاء
(155,805)	(182,726)	مخصص
4,227,737	4,236,942	

ب- مخصصات

المجموع	أفراد	شركات	بنوك ومؤسسات	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
205,557	15,857	163,798	25,902	في 1 يناير 2023
4,188	(8)	4,196	-	تعديل تحويل عملات أجنبية
(25,968)	(2,487)	(10,725)	(12,756)	مبالغ مشطوبة
47,818	1,429	35,547	10,842	المحمل على بيان الدخل المجمع
231,595	14,791	192,816	23,988	في 31 ديسمبر 2023
201,632	14,362	161,877	25,393	في 1 يناير 2022
360	36	312	12	تعديل تحويل عملات أجنبية
(16,693)	(2,946)	(13,747)	-	مبالغ مشطوبة
25,287	5,640	19,150	497	المحمل على بيان الدخل المجمع
(5,029)	(1,235)	(3,794)	-	المحول إلى مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع
205,557	15,857	163,798	25,902	في 31 ديسمبر 2022

يشمل المخصص مبلغ 25,338 ألف دينار كويتي (2022: 24,339 ألف دينار كويتي) يمثل مخصص التسهيلات غير النقدية المدرج ضمن المطلوبات الأخرى (إيضاح 10)، ويخصص منه مبلغ 457 ألف دينار كويتي (2022: 489 ألف دينار كويتي) للمستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

إن مخصص انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية يتفق في كافة النواحي المادية مع متطلبات المخصص المحدد لبنك الكويت المركزي والمعايير الدولية للتقارير المالية، المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة بدولة الكويت. في مارس 2007 أصدر بنك الكويت المركزي تعميم بتعديل أساس احتساب الحد الأدنى للمخصصات العامة للتسهيلات من معدل 2% إلى 1% للتسهيلات النقدية و0.5% للتسهيلات غير النقدية. وقد تم تطبيق المعدلات المطلوبة اعتباراً من 1 يناير 2007 على صافي الزيادة في التسهيلات، وصافي بعض فئات الضمانات المحتجزة خلال فترة البيانات المالية. إن المخصص العام كما في 31 ديسمبر 2006 الذي يزيد عن المعدل الحالي بنسبة 1% للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية يقدر بمبلغ 16,154 ألف دينار كويتي ويتم الاحتفاظ به كمخصص عام حتى صدور تعليمات أخرى من بنك الكويت المركزي. إن إيرادات الفوائد على القروض والسلف منخفضة القيمة ليست جوهرية.

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
185,903	206,857	مخصص عام
19,654	24,738	مخصص محدد
<u>205,557</u>	<u>231,595</u>	

فيما يلي تحليل لمجمل القيم المدرجة بالدفاتر للتسهيلات الائتمانية والارتباطات والمطلوبات المحتملة والخسائر الائتمانية المتوقعة المقابلة بناءً على معايير تصنيف المراحل بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي:

31 ديسمبر 2023				
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
901,078	22,544	-	923,622	مرتفع
2,971,018	456,803	-	3,427,821	قياسي
32,719	187,211	100,758	320,688	انقضى تاريخ استحقاقه أو انخفضت قيمته
<u>3,904,815</u>	<u>666,558</u>	<u>100,758</u>	<u>4,672,131</u>	قروض وسلف للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والعملاء
<u>2,368,084</u>	<u>181,354</u>	<u>15,295</u>	<u>2,564,733</u>	مطلوبات محتملة *
<u>24,174</u>	<u>43,286</u>	<u>51,799</u>	<u>119,259</u>	مخصص خسارة الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية
31 ديسمبر 2022				
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
653,903	10,555	-	664,458	مرتفع
3,192,344	522,310	-	3,714,654	قياسي
11,299	155,335	95,616	262,250	انقضى تاريخ استحقاقه أو انخفضت قيمته
<u>3,857,546</u>	<u>688,200</u>	<u>95,616</u>	<u>4,641,362</u>	قروض وسلف للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والعملاء
<u>2,384,309</u>	<u>183,247</u>	<u>16,269</u>	<u>2,583,825</u>	مطلوبات محتملة *
<u>25,176</u>	<u>58,054</u>	<u>54,159</u>	<u>137,389</u>	مخصص خسارة الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية

* تتضمن ارتباطات تمديد التسهيلات غير النقدية.

تعتمد الترحيحات المخصصة لكل سيناريو من سيناريوهات الاقتصاد الكلي على مؤشر دورة الائتمان وكما في 31 ديسمبر 2023 بلغت 40% بالنسبة للحالة الأساسية، و30% بالنسبة للحالة السلبية و30% للحالة الإيجابية (2022): 40% للحالة الأساسية و30% للحالة السلبية و30% للحالة الإيجابية).

5. قروض وسلف للعملاء (تتمة)

فيما يلي تحليل للتغيرات في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية (تسهيلات نقدية وغير نقدية) المحتسبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي:

31 ديسمبر 2023				
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
25,176	58,054	54,159	137,389	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2023
(594)	(8,786)	27,609	18,229	الحركة على خسائر الائتمان المتوقعة للسنة
-	-	(25,968)	(25,968)	المبالغ المشطوبة
(408)	(5,982)	(4,001)	(10,391)	تعديلات صرف العملات الأجنبية
24,174	43,286	51,799	119,259	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023
31 ديسمبر 2022				
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
27,873	55,672	47,920	131,465	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2022
(2,280)	8,175	28,957	34,852	الحركة على خسائر الائتمان المتوقعة للسنة
-	-	(16,693)	(16,693)	المبالغ المشطوبة
(417)	(5,793)	(6,025)	(12,235)	تعديلات صرف العملات الأجنبية
25,176	58,054	54,159	137,389	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022

6. استثمارات في أوراق مالية
كما في 31 ديسمبر 2023

مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	مدرجة بالتكلفة المضافة	شركة زميلة	المجموع	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
312,543	8,977	202,204	-	523,724	أوراق دين مالية
126,313	2,844	-	4,722	133,879	أسهم
-	75,888	-	-	75,888	صناديق إدارة
-	-	(1,286)	-	(1,286)	ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة
438,856	87,709	200,918	4,722	732,205	

كما في 31 ديسمبر 2022

مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	مدرجة بالتكلفة المضافة	شركة زميلة	المجموع	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
300,000	7,880	184,056	-	491,936	أوراق دين مالية
137,076	2,918	-	4,557	144,551	أسهم
-	78,323	-	-	78,323	صناديق إدارة
-	-	(661)	-	(661)	ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة
437,076	89,121	183,395	4,557	714,149	

6 استثمارات في أوراق مالية (تتمة)

بلغ مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمار في سندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 101 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2022: 9 آلاف دينار كويتي).

7 موجودات أخرى

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
97,334	147,427	فوائد مدينة مستحقة
3,677	3,453	مصرفات مدفوعة مقدما
85,480	153,061	موجودات قيد البيع المشروط *
8,362	4,470	موجودات ضرائب مؤجلة
3,784	3,999	ضرائب مدفوعة مقدما
10,580	8,884	ارصدة مدينة متنوعة
48,984	51,011	ارصدة أخرى
(153)	(191)	ناقصا: خسائر الائتمان المتوقعة
258,048	372,114	

* إن القيمة العادلة للموجودات العقارية المتضمنة في الموجودات قيد البيع المشروط تستند إلى تقييمات صادرة من مقيمين مستقلين معتمدين باستخدام طريقة المقارنة السوقية. إلا ان التأثير على بيان الدخل المجمع قد يكون غير مادي في حالة تغير المخاطر المتنوعة ذات الصلة بنسبة 5%.

8 موجودات غير ملموسة

المجموع ألف دينار كويتي	موجودات أخرى غير ملموسة ألف دينار كويتي	الشهرة ألف دينار كويتي	
49,652	41,482	8,170	التكلفة
576	489	87	في 1 يناير 2023
50,228	41,971	8,257	تعديل تحويل عملات أجنبية في 31 ديسمبر 2023
32,122	32,122	-	الإطفاء
1,368	1,368	-	في 1 يناير 2023
33,490	33,490	-	المحمل للسنة في 31 ديسمبر 2023
16,738	8,481	8,257	صافي القيمة المدرجة بالدفاتر
17,530	9,360	8,170	في 31 ديسمبر 2023
			في 31 ديسمبر 2022

فيما يلي القيمة المدرجة بالدفاتر للشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى الموزعة على كل وحدة من وحدات إنتاج النقد:

موجودات غير ملموسة أخرى			
المجموع ألف دينار كويتي	رخصة الخدمات المصرفية ألف دينار كويتي	الشهرة ألف دينار كويتي	
7,587	4,605	2,982	بنك الخليج الجزائر
9,151	3,876	5,275	بنك تونس العالمي إس آيه
16,738	8,481	8,257	في 31 ديسمبر 2023
موجودات غير ملموسة أخرى			
المجموع ألف دينار كويتي	رخصة الخدمات المصرفية ألف دينار كويتي	الشهرة ألف دينار كويتي	
7,828	4,925	2,903	بنك الخليج الجزائر
9,702	4,435	5,267	بنك تونس العالمي إس آيه
17,530	9,360	8,170	في 31 ديسمبر 2022

اختبار انخفاض قيمة الشهرة

يتم اختبار القيمة المدرجة بالدفاتر للشهرة لغرض تحديد انخفاض القيمة على أساس سنوي (أو على فترات أقرب ومتكررة في حالة وجود دليل على أن الشهرة قد تنخفض قيمتها)، وذلك من خلال تقدير القيمة الممكن استردادها لوحدة إنتاج النقد التي يتم توزيع هذه البنود عليها باستخدام طريقة احتساب القيمة أثناء الاستخدام ما لم تكن القيمة العادلة بناءً على الأسعار في سوق نشط أكثر من القيمة المدرجة بالدفاتر لوحدة إنتاج النقد. تستند حسابات القيمة أثناء الاستخدام إلى تقديرات التدفقات النقدية قبل الضرائب بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من قبل الإدارة على مدى فترة خمس سنوات ومعدل نمو نهائي بنسبة 5% (2022: 5%). وقد تم خصم هذه التدفقات النقدية باستخدام معدل خصم قبل الضرائب بنسبة 23% إلى 35% (2022: 25% إلى 30%) لتحديد صافي القيمة الحالية التي تقابل القيمة المدرجة بالدفاتر للشهرة. إن معدل الخصم المستخدم هو قبل الضرائب ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحدة إنتاج النقد ذات الصلة. إن المبالغ الممكن استردادها تزيد عن أو تعادل القيمة المدرجة بالدفاتر للشهرة. كما قامت المجموعة بإجراء تحليل الحساسية من خلال التحقق من هذه العوامل من خلال هامش محتمل بصورة معقولة. استناداً إلى هذا التحليل، لا توجد مؤشرات على تعرض الشهرة للانخفاض في القيمة مع الأخذ في الحسبان مستوى الأحكام والتقديرات المستخدمة.

9 أموال مقترضة أخرى

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	معدل الفائدة الفعلي	
152,818	-	3M Libor + (1.00% - 1.18%)	تسهيل مرابحة – غير مضمون 2024
152,542	152,919	2.750%	سندات مساندة – 2031*
325,741	-	3M Libor + (1.00% - 1.40%)	قروض متوسطة الأجل – غير مضمونة (2024 إلى 2026)
152,291	397,042	SOFR + (1.00% - 1.05%)	قروض متوسطة الأجل – غير مضمونة (2025 - 2026)
783,392	549,961		

*خلال سنة 2020، أصدر البنك أوراق دفع مساندة (الشريحة 2) بقيمة 500 مليون دولار أمريكي تستحق في عام 2031 ("أوراق الدفع") بالمبلغ الأساسي. تستوفي أوراق الدفع متطلبات معاملتها كأوراق رأسمالية بالشريحة 2 وفقاً لتعليمات بازل III المطبقة من قبل بنك الكويت المركزي. وأوراق الدفع قابلة للاستدعاء كلياً وليس جزئياً وفقاً لاختيار المصدر بعد مرور 6 سنوات من تاريخ إصدارها، أو في أي تاريخ لسداد الفائدة بعدها، ويخضع ذلك لاستيفاء بعض الشروط والموافقة المسبقة من بنك الكويت المركزي.

إن الحركة في الأموال المقترضة الأخرى المدرجة في بيان التدفقات النقدية المجمع تحت بند أنشطة التمويل تتضمن مبلغ 982 ألف دينار كويتي (2022: 7,035 ألف دينار كويتي) ناتج عن تحويل عملات أجنبية.

10 مطلوبات أخرى

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
39,647	69,772	فوائد دائنة مستحقة
20,513	20,456	مزايا موظفين
24,339	25,338	مخصصات لتسهيلات انتمانية غير نقدية (إيضاح 5)
29,605	33,362	شيكات وأرصدة مقاصة
14,011	16,432	إيرادات مستلمة مقدماً
49,680	50,949	دائنون آخرون ومصرفات مستحقة
6,595	11,073	مطلوبات ضريبية مؤجلة
16,944	21,316	ضرائب مستحقة*
42,557	24,147	أرصدة أخرى
243,891	272,845	

*تتضمن الضرائب المستحقة مبلغ 420 ألف دينار كويتي (2022: 489 ألف دينار كويتي) يتعلق بمطلوبات مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

11 حقوق الملكية والاحتياطيات

(أ) رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل

2022	2023	
4,000,000,000	4,000,000,000	رأس المال المصرح به (أسهم بقيمة 100 فلس للسهم)
3,287,812,500	3,452,203,125	رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل (أسهم بقيمة 100 فلس للسهم)

(ب) في 1 أبريل 2023، وافقت الجمعية العمومية السنوية على توزيعات أرباح نقدية بقيمة 8 فلس للسهم (2021: 5 فلس) وأسهم منحة بواقع 5% (2021: 5%) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

11 حقوق الملكية والاحتياطيات (تتمة)

(ج) إن علاوة إصدار الأسهم واحتياطي أسهم الخزينة غير متاحة للتوزيع. يتطلب قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك أن يتم سنوياً تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي البنك قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصّة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والذكاة إلى الاحتياطي الإجمالي. ويجوز للبنك وقف هذه التحويلات السنوية عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال المدفوع. إن توزيع الاحتياطي الإجمالي محدد بالمبلغ المطلوب لتأمين توزيع 5% من رأس المال في السنوات التي تكون فيها الأرباح المرحلة غير كافية لسداد توزيعات بتلك القيمة.

(د) يقضي النظام الأساسي للبنك بأن يتم سنوياً تحويل نسبة لا تقل عن 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي البنك قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصّة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصّة الذكاة إلى حساب الاحتياطي الاختياري. لا توجد أي قيود على التوزيعات من هذا الاحتياطي، باستثناء الوارد في الإيضاح رقم 11 (هـ).

(هـ) أسهم الخزينة

2022	2023	
5,057,911	5,316,343	عدد الأسهم المحتفظ بها
0.15%	0.15%	نسبة الأسهم المحتفظ بها
1,742	1,742	التكلفة – ألف دينار كويتي
1,103	893	القيمة السوقية – ألف دينار كويتي
260	197	المتوسط المرجح للقيمة السوقية للسهم (فلس)

إن رصيد حساب احتياطي أسهم الخزينة غير متاح للتوزيع. كما لا يجوز توزيع مبلغ يساوي تكلفة أسهم الخزينة من علاوة أسهم والاحتياطي الإجمالي والاحتياطي الاختياري والأرباح المرحلة خلال فترة حيازة هذه الأسهم.

31 ديسمبر 2023

احتياطي أسهم الخبزينة	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية	احتياطي تغطية التدفقات النقدية	التغيرات في ملكية الشركات التابعة	احتياطي مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع	المجموع
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
43,135	(105,846)	(242,624)	24,956	18,889	(1,478)	(6,153)	(269,121)
-	(4,333)	(33,591)	14,522	4,127	-	6,153	(13,122)
-	(4,333)	(33,591)	14,522	4,127	-	6,153	(13,122)
-	735	-	-	-	-	-	735
-	-	-	-	-	1,478	-	1,478
-	2,084	124,850	(20,767)	(12,078)	-	-	94,089
43,135	(107,360)	(151,365)	18,711	10,938	-	-	(185,941)

الرصيد في 1 يناير 2023
إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة

إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة
صافي المحول إلى الأرباح المرحلة عند استبعاد استثمارات في
أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
المحول إلى الأرباح المرحلة
التغير في حصة ملكية في شركة تابعة

الرصيد في 31 ديسمبر 2023

31 ديسمبر 2022

احتياطي أسهم الخبزينة	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية	احتياطي تغطية التدفقات النقدية	التغيرات في ملكية الشركات التابعة	احتياطي مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع	المجموع
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
43,135	(65,398)	(222,514)	22,507	7,137	(1,478)	(6,607)	(223,218)
-	(45,333)	(19,638)	2,449	11,752	-	-	(50,770)
-	(45,333)	(19,638)	2,449	11,752	-	-	(50,770)
-	18	(472)	-	-	-	454	-
-	4,867	-	-	-	-	-	4,867
43,135	(105,846)	(242,624)	24,956	18,889	(1,478)	(6,153)	(269,121)

الرصيد في 1 يناير 2022
إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة

إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة
تحويل متعلق بمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
صافي المحول إلى الأرباح المرحلة عند استبعاد استثمارات في
أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

الرصيد في 31 ديسمبر 2022

11 حقوق الملكية والاحتياطيات (تتمة)

ز) توزيعات أرباح مقترحة
 أوصى مجلس الإدارة بتوزيعات أرباح نقدية بقيمة 6 فلس للسهم (2022: 8 فلس) وأسهم منحة بنسبة 5% (2022: 5%) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023. يبدأ استحقاق توزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة للمساهمين المسجلين في سجلات البنك كما في تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العمومية السنوية، رهناً باعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

ح) الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1

قام البنك بتاريخ 2 يوليو 2019 بإصدار أوراق رأسمالية مستديمة - الشريحة رقم 1 ("أوراق رأسمالية الشريحة 1) بمبلغ 500,000 ألف دولار أمريكي.

تشكل الأوراق الرأسمالية الشريحة 1 التزامات مباشرة غير مشروطة ومساندة وغير مكفولة بضمان للبنك وتم تصنيفها كحقوق ملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32: الأدوات المالية - التصنيف. ليس للأوراق تاريخ استحقاق؛ ويمكن للبنك استردادها وفقاً لتقديره بعد 9 يوليو 2024 ("تاريخ المطالبة الأول") أو أي تاريخ لاحق لسداد الفائدة بشرط الحصول على الموافقة المسبقة للجهة الرقابية.

تحمل الأوراق فائدة على قيمتها الاسمية من تاريخ الإصدار حتى تاريخ المطالبة الأول بمعدل فائدة ثابت سنوي بنسبة 5.7492%. وسيعاد تحديد معدل الفائدة لاحقاً بعد فترات زمنية فاصلة مدتها خمس سنوات. وتستحق الفائدة السداد بشكل نصف سنوي بأثر رجعي وتعامل كإقتطاع من حقوق الملكية.

يجوز للبنك بناءً على تقديره اختيار عدم توزيع الفوائد ولا يعتبر ذلك حالة تعثر. في حالة عدم قيام البنك بسداد الفوائد على الأوراق المالية الشريحة 1 في المواعيد المقررة لسداد الفائدة (لاي سبب من الأسباب)، فيجب على البنك الا يقوم بإصدار اي توزيعات أو مدفوعات أخرى أو تتعلق بأسهم أخرى من نفس المستوى أو أقل من الاوراق المالية للشريحة 1 (باستثناء التوزيعات أو المدفوعات النسبية على الأسهم التي تتساوى مع الاوراق المالية للشريحة 1) ما لم يتم دفع قسطين متتاليين بالكامل من مدفوعات الفوائد على الأوراق المالية للشريحة 1، ولحين قيامه بذلك.

12 إيرادات فوائد

2022 ألف	2023 ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
249,813	288,628	قروض وسلف إلى العملاء
49,711	101,993	مستحق من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
6,298	14,703	أذون وسندات الخزينة
17,656	42,985	أوراق مالية استثمارية
<u>323,478</u>	<u>448,309</u>	

13 مصروفات فوائد

2022 ألف	2023 ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
109,687	207,358	ودائع من العملاء
40,506	55,424	مستحق إلى بنوك
4,242	10,226	مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
21,579	40,438	أموال مقترضة أخرى
<u>176,014</u>	<u>313,446</u>	

14 صافي إيرادات الاستثمار

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
6,736	4,593	صافي الربح من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
138	2,992	صافي الربح من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
128	165	حصة في نتائج شركة زميلة
<u>7,002</u>	<u>7,750</u>	

15 الضرائب

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
1,094	1,428	ضريبة دعم العملة الوطنية
493	420	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
519	746	حصة الزكاة
14,334	19,933	ضرائب على شركات تابعة خارج الكويت
<u>16,440</u>	<u>22,527</u>	

فيما يلي بنود الضرائب الناتجة من شركات تابعة خارج الكويت:

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
17,462	12,123	الضريبة الحالية
(3,128)	7,810	الضريبة المؤجلة
<u>14,334</u>	<u>19,933</u>	

إن معدل الضريبة المطبق على الشركات التابعة الخاضعة للضريبة يتراوح من 26% إلى 35% (2022) من 15% إلى 35% بينما يتراوح معدل ضريبة الدخل الفعلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 من 27% إلى 43% (2022): 15% إلى 34%). لغرض تحديد النتائج الخاضعة للضريبة للسنة، فقد تم تعديل احتساب أرباح الشركات التابعة خارج الكويت للأغراض الضريبية. تتضمن التعديلات لأغراض الضريبة بنود تتعلق بكلاً من الإيرادات والمصروفات. تستند التعديلات إلى القوانين واللوائح الحالية القائمة والممارسات المعمول بها داخل الدول التي تعمل بها هذه الشركات التابعة.

تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح (BEPS) الركيزة الثانية

تم سن تشريعات الركيزة الثانية أو سنّها بشكل أساسي في بعض الولايات القضائية التي تعمل بها المجموعة. تدخل المجموعة في نطاق التشريعات التي تم سنّها أو التي تم سنّها بشكل أساسي. قامت المجموعة بمراجعة هيكلها المؤسسي في ضوء استحداث القواعد النموذجية للركيزة الثانية في مختلف الولايات القضائية التي تعمل فيها. وقررت المجموعة أنها لن تخضع لضرائب الركيزة الثانية عند سريان التشريع نظراً لأن معدل الضريبة الفعلي الخاص بها يزيد عن 15% في جميع الولايات القضائية التي تعمل فيها. وعلى ذلك، وبما أن إفصاحات الركيزة الثانية ذات الصلة غير مطلوبة، فلن يكون للتعديلات أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة في 31 ديسمبر 2023.

16 ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة بتقسيم ربح السنة الخاص بمساهمي البنك بعد مدفوعات الفائدة والحركات الأخرى على الأوراق الرأسمالية الشريحة الأولى على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة ناقصاً أسهم الخزينة.

إن احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة هي كما يلي:

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
52,130	43,547	ربح السنة الخاص بمساهمي البنك يخصم: سداد مدفوعات الفائدة والحركات الأخرى الخاصة بالأوراق الرأسمالية الشريحة الأولى
(10,715)	(9,060)	
<u>41,415</u>	<u>34,487</u>	ربح السنة الخاص بمساهمي البنك بعد الفائدة والحركات الأخرى على الأوراق الرأسمالية للشريحة الأولى
الأسهم	الأسهم	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بالصادفي بعد أسهم الخزينة
3,446,886,782	3,446,886,782	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (فلس)
<u>12.0</u>	<u>10.0</u>	

17 معلومات القطاع

لأغراض الإدارة، تنظم المجموعة عملياتها مبدئياً حسب التوزيع الجغرافي، وبصورة أساسية القطاع المحلي والقطاع الدولي. تصنف كافة العمليات خارج الكويت على أنها دولية. ومن خلال قطاع العمليات المحلية تنتظم المجموعة إلى قطاعات الأعمال التالية:

- ◀ **القطاع المصرفي للشركات والأفراد:** يقدم منتجات وخدمات مصرفية شاملة للمؤسسات المالية والعملاء من الشركات والأفراد، بما في ذلك الإقراض والودائع والخدمات التجارية وتحويل العملات الأجنبية وخدمات الاستشارات وطاقات الائتمان والبطاقات البنكية والخدمات الأخرى.
- ◀ **الخزينة والأعمال المصرفية للاستثمارات:** يضم هذا القطاع أنشطة الخزينة وخدمات الاستثمارات وإدارة الاستثمارات. كما يقدم هذا القطاع منتجات وخدمات إلى البنوك بما في ذلك الأسواق النقدية والإقراض والودائع وتحويل العملات الأجنبية والخدمات الأخرى.
- ◀ **المركز الرئيسي:** يتضمن إدارة السيولة والتمويل وأي خدمات متبقية فيما يتعلق بتسعير التحويل والأنشطة الأخرى غير المخصصة.

تراقب الإدارة التنفيذية نتائج وحدات الأعمال بصورة منفصلة لأغراض اتخاذ القرارات حول توزيع الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاع استناداً إلى نتائج القطاعات بعد المخصصات التي يتم قياسها في بعض النواحي بطريقة مختلفة عن أرباح أو خسائر التشغيل ضمن البيانات المالية المجمعة.

17 معلومات القطاع (تتمة)

يعرض الجدول التالي المعلومات المتعلقة بالإيرادات والنتائج وبعض الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية في المجموعة.

المجموعة	المعاملات غير الموزعة فيما بين شركات المجموعة	العمليات الدولية	عمليات الكويت			قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأفراد	قطاع الخزينة والإستثمارات المصرفية	المركز الرئيسي	المجموع
			ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي				
134,863	(16,555)	58,325	93,093	3,075	(11,684)	101,702			31 ديسمبر 2023 صافي إيرادات فوائد
221,738	(12,753)	122,814	111,677	3,251	(10,427)	118,853			النتائج التشغيلية للقطاع
45,095	(17,957)	26,803	36,249	7,869	(15,266)	43,646			ربح (خسارة) السنة
7,426,131	(249,413)	1,839,928	5,835,616	657,910	1,205,527	3,972,179			مجموع الموجودات
6,425,227	(240,156)	1,572,099	5,093,284	1,199,805	631,845	3,261,634			مجموع المطلوبات

المجموعة	المعاملات غير الموزعة فيما بين شركات المجموعة	العمليات الدولية*	عمليات الكويت			قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأفراد	قطاع الخزينة والإستثمارات المصرفية	المركز الرئيسي	المجموع
			ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي				
147,464	(15,626)	69,737	93,353	3,382	(6,491)	96,462			31 ديسمبر 2022 صافي إيرادات فوائد
227,900	(11,782)	122,152	117,530	2,863	60	114,607			النتائج التشغيلية للقطاع
58,550	(13,854)	25,094	47,310	(2,612)	(4,541)	54,463			ربح (خسارة) السنة
7,165,960	(181,434)	2,222,710	5,124,684	554,106	839,337	3,731,241			مجموع الموجودات
6,218,545	(160,555)	1,905,326	4,473,774	1,584,718	298,754	2,590,302			مجموع المطلوبات

* تتضمن العمليات الدولية نتائج تشغيلية لمصرف بغداد والتي يتم تصنيفها كمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع كما في 31 ديسمبر 2022. خلال السنة، تم الانتهاء من بيع مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع.

قامت المجموعة بتنفيذ معاملات مع بعض الأطراف ذات العلاقة (الشركة الأم وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا للمجموعة وافراد عائلاتهم المقربين وشركات يسيطرون عليها أو يمارسون عليها سيطرة مشتركة أو تأثيراً ملموساً) الذين كانوا عملاء للمجموعة خلال السنة. يمثل عمود "آخرون" في الجدول التالي بصورة رئيسية المعاملات مع الأطراف ذات علاقة التي إما تسيطر عليها الشركة الأم أو تمارس عليها تأثيراً ملموساً. إن شروط هذه المعاملات تعتمد إلى حد كبير على نفس الأساس التجاري مع الأطراف غير ذات العلاقة بما في ذلك الضمانات. يسمح بالإقراض إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات الصلة بهم مقابل ضمانات ملموسة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي. إن الأرصدة و المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة هي كما يلي:

2022	2023	آخرون	الشركة الأم	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
				بيان المركز المالي المجموع
				المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى*
190,190	178,364	178,364	-	قروض وسلف للعملاء *
963,745	1,022,043	1,022,043	-	استثمارات في أوراق مالية
105,965	93,780	80,760	13,020	استثمارات في أوراق مالية مدارة من قبل طرف ذي علاقة
78,062	75,619	75,619	-	موجودات أخرى
6,244	6,788	6,788	-	المستحق للبنوك
5,367	8,614	8,614	-	المستحق لمؤسسات مالية أخرى
30,822	2,507	2,507	-	ودائع من عملاء
186,544	184,212	86,239	97,973	
				ارتباطات والتزامات محتملة
				خطابات اعتماد
10,245	13,238	13,238	-	خطابات ضمان
106,365	44,872	44,872	-	حدود ائتمانية غير مستخدمة
115,829	29,293	29,293	-	التزامات أخرى
14,867	12,933	12,933	-	
				المعاملات
				إيرادات فوائد
42,295	63,396	63,356	40	مصرفات فوائد
(846)	(5,194)	(3,723)	(1,471)	إيرادات أتعاب وعمولات
1,234	912	909	3	مصرفات أتعاب وعمولات
(731)	(584)	(584)	-	إيرادات توزيعات أرباح
808	131	131	-	مصرفات أخرى
(4,683)	(9,515)	(9,515)	-	
				معاملات أخرى خلال السنة
				شراء ممتلكات ومعدات
20	11	11	-	بيع استثمار في أوراق مالية
3,155	-	-	-	خسارة بيع استثمار في أوراق مالية
(3,830)	-	-	-	بيع جزئي لشركة تابعة
-	57,830	57,830	-	خسارة من بيع جزئي لشركة تابعة (إيضاح 2.3)
-	(3,260)	(3,260)	-	

* كما في 31 ديسمبر 2023، بلغت القيمة العادلة لإجمالي الضمانات المؤهلة بمقدار الأرصدة القائمة بمبلغ 556,740 ألف دينار كويتي (2022: 512,533 ألف دينار كويتي).

18 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	عدد أعضاء المجلس أو الجهاز التنفيذي	
5,777	1,208	4	أعضاء مجلس الإدارة
2,127	3,190	6	قروض وسلف لعملاء ودائع من عملاء
850	1,610	17	الجهاز التنفيذي
3,148	2,027	42	قروض وسلف لعملاء ودائع من عملاء
16	-	-	خطابات ضمان

مكافآت الإدارة العليا

إن المزايا المدفوعة والمستحقة "للإدارة العليا" (تمثل المدفوع والمستحق عن خدمات أعضاء مجلس الإدارة في اللجان والرئيس التنفيذي والمدراء الرئيسيين الآخرين) كانت كما يلي:

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
5,440	4,889	مزايا قصيرة الاجل للموظفين – تتضمن رواتب ومنح
1,521	1,511	مستحقات مكافآت نهاية الخدمة
859	436	مستحقات تكلفة الحقوق التشجيعية طويلة الاجل
440	440	مستحقات لخدمات اللجان
8,260	7,276	

19 ارتباطات والتزامات محتملة

2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي	
27,777	47,007	حوالات مقبولة
282,925	273,904	خطابات اعتماد
884,771	930,096	خطابات ضمان
1,195,473	1,251,007	

إن الالتزامات التي لا يمكن إلغاؤها لمد الائتمان تبلغ 547,394 ألف دينار كويتي (2022: 600,921 ألف دينار كويتي). تشمل هذه الالتزامات التزامات لمد الائتمان الذي لا يمكن إلغاؤه على مدى فترة التسهيل أو يتم إلغاؤه فقط استجابة لتغير عكسي جوهري.

إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكد من أن الأموال ستكون متوفرة للعملاء عند الطلب. إن الحوالات المقبولة والاعتمادات المستندية المؤقتة والضمانات، التي تعتبر ضمانات غير قابلة للإلغاء بأن المجموعة ستقوم بالسداد فيما لو لم يتمكن العميل الوفاء بالتزاماته للأطراف الأخرى، ينتج عنها نفس مخاطر الائتمان الخاصة بالقروض. إن الاعتمادات المستندية والتجارية التي تمثل تعهدات من قبل المجموعة نيابة عن العميل بالسماح لطرف آخر بسحب أموال من المجموعة إلى الحد المنصوص عليه وفقاً لشروط وأحكام محددة، هي مكفولة بضمان بالبضاعة المتعلقة بها ولذلك ينتج عنها مخاطر أقل من تلك الناتجة عن القروض المباشرة.

19 ارتباطات والتزامات محتملة (تتمة)

إن الحدود الائتمانية غير المستخدمة تمثل الأجزاء من التراخيص غير المستخدمة لتمديد الائتمان النقدي. وفيما يخص مخاطر الائتمان للحدود الائتمانية غير المستخدمة، فإن المجموعة معرضة لمخاطر خسائر تساوي إجمالي الحدود غير المستخدمة. غير أن الخسائر المحتملة غالباً تكون أقل من إجمالي الحدود غير المستخدمة نظراً لأن معظم هذه الحدود ستنتهي أو يتم إلغاؤها دون تمويلها.

توفر المجموعة لعملائها ضمانات مالية قد تتطلب من المجموعة سداد مدفوعات بالنيابة عن العملاء وتتعهد بالتزامات لتمديد الخدمات الائتمانية لتوفير احتياجات السيولة لديهم. يتم تحصيل هذه المدفوعات من العملاء على أساس بنود خطاب الاعتماد. تعرض هذه الخطابات المجموعة لمخاطر مماثلة لمخاطر القروض والسلف ويتم تخفيف هذه المخاطر من خلال نفس إجراءات وسياسات الرقابة.

لدى المجموعة ارتباطات فيما يتعلق بمصاريف رأسمالية بمبلغ 12,933 ألف دينار كويتي (2022: 14,867 ألف دينار كويتي).

20 الأدوات المالية المشتقة

في سياق أعمالها المعتاد، تدخل المجموعة في أنواع مختلفة من المعاملات تتضمن مشتقات الأدوات المالية. تقدم المجموعة لعملائها منتجات مشتقات يتم تداولها في الأسواق المالية بهدف خدمة احتياجات إدارة المخاطر لديها لتغطية انكشافات العملات الأجنبية وأسعار الفائدة. تستخدم المجموعة أيضاً المشتقات لغرض التغطية الاقتصادية لإدارة موجوداتها ومطلوباتها وكذلك تغطية بعض انكشافات المخاطر مثل التفاوت في التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بأصل أو التزام محقق (تغطية التدفقات النقدية) أو عمليات تغطية صافي الاستثمار في عملية أجنبية. بالنسبة لعقود المشتقات المصنفة كأداة تغطية، يتم استخدام محاسبة التغطية شريطة الوفاء ببعض المعايير.

يتم تحقق المشتقات مبدئياً ويتم قياسها لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. يتم الحصول على القيمة العادلة من أسعار السوق المسعرة في أسواق نشطة وأساليب التقييم (مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات)، حسبما هو ملائم. يتم إدراج كافة المشتقات كموجودات عندما تكون قيمتها العادلة موجبة ومطلوبات عندما تكون قيمتها العادلة سالبة.

تعتمد طريقة تحقق ربح أو خسارة القيمة العادلة الناتجة على ما إذا كان قد تم تصنيف المشتقات كأداة تغطية في تلك الحالة، وطبيعة البند المغطى.

في بداية المعاملات، تقوم المجموعة بتوثيق العلاقة بين أدوات التغطية والبنود المغطاة بهدف إدارة المخاطر بالإضافة إلى الطرق المختارة لتقييم فعالية التغطية. كما تقوم المجموعة بتوثيق تقييمها - في بداية التغطية وكذلك على أساس مستمر - لما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية عالية الفعالية في مقابلة التغيرات في التدفقات النقدية للبنود المغطاة.

يتم عرض الأدوات المالية المشتقة المستخدمة من قبل المجموعة كجزء من استراتيجيات إدارة المخاطر لديها ولكن التي لا تتأهل لمحاسبة التغطية طبقاً للسياسات المحاسبية المتعلقة بالتغطية لدى المجموعة كمشتقات محتفظ بها لغرض المتاجرة (عمليات تغطية غير مؤهلة).

مشتقات محتفظ بها للتغطية
تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية

قام البنك بتوقيع عقود مبادلة العملات الأجنبية الأجلة بين الليرة التركية والدولار الأمريكي يتم تنفيذها على أساس شهري وتم تصنيفها كأداة تغطية لصافي استثمارات البنك في شركته التابعة التركية. أدت هذه المعاملة إلى وجود مراكز شراء بالدولار الأمريكي. وتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من إعادة ترجمة العقود المذكورة آنفاً في حقوق الملكية كمقاصة للأرباح أو الخسائر الناتجة من تحويل صافي الاستثمارات في الشركة التابعة التركية. تنشأ عدم فعالية التغطية إلا للحد الذي تتجاوز فيه أدوات التغطية من حيث القيمة الاسمية، التعرض للمخاطر من العمليات الأجنبية.

عمليات تغطية التدفقات النقدية

تقوم إحدى الشركات التابعة للمجموعة بتطبيق محاسبة تغطية التدفقات النقدية باستخدام مبادلات أسعار الفائدة لتغطية الودائع بالعملات الأجنبية بمتوسط استحقاق حتى 3 أشهر مقابل تقلبات أسعار الفائدة. وتقوم الشركة التابعة بتطبيق اختبارات الفعالية في تواريخ البيانات المالية المجمعة لمحاسبة التغطية؛ حيث يتم احتساب الأجزاء الفعالة كجزء من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات ضمن الاحتياطات الأخرى، بينما يتم إدراج الجزء غير الفعال في بيان الدخل المجموع.

لم يتم إدراج أية عدم فعالية من التغطية في بيان الدخل المجموع خلال السنة (2022: لا شيء).

20 الأدوات المالية المشتقة (تتمة)
مشتقات محتفظ لغرض المتاجرة

يتم تصنيف عقود المشتقات المبرمة لغرض خدمة العملاء فيما يتعلق باحتياجات إدارة المخاطر لديهم وكذلك المشتقات المستخدمة من قبل المجموعة لغرض التغطية الاقتصادية ولكن التي لا تفي بمعايير التأهل لمحاسبة التغطية كـ "مشتقات محتفظ بها لغرض المتاجرة". يتم تغطية الانكشافات للمخاطر المرتبطة بعقود المشتقات للعملاء عن طريق الدخول في مراكز ذات خصائص مخاطر معاكسة لدى أطراف مقابلة أخرى أو معاملات أخرى لتخفيف المخاطر.

أنواع عقود المشتقات
عقود تبادل عملات أجنبية آجلة

إن عقود تبادل العملات الأجنبية هي عقود إما شراء أو بيع بعض العملات بأسعار محددة في المستقبل وهي عقود تم اعدادها للتعامل فيها بالسوق الموازي.

المبادلات

إن المبادلات هي اتفاقيات تعاقدية بين طرفين لتبادل التدفقات المالية خلال فترة محددة استناداً إلى المبالغ الاسمية المحددة، فيما يتعلق بالحركات في المؤشر المتضمن المحدد مثل معدل الفائدة أو سعر صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسهم.

تتعلق مبادلات أسعار الفائدة بالعقود التي يبرمها البنك مع مؤسسات مالية أخرى، حيث تدفع المجموعة أو تستلم نسبة فائدة متغيرة، على التوالي، مقابل دفع أو استلام معدل فائدة ثابت. يتم عادة مقاصة تدفقات الدفعات مقابل بعضها البعض، ويدفع أحد الطرفين الفرق للطرف الآخر. في مبادلات العملات، تدفع المجموعة مبلغاً محدداً بعملة معينة، وتستلم مبلغاً محدداً بعملة أخرى. غالباً ما يتم تسوية مبادلات العملات بالإجمالي.

الخيارات

إن الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تشتمل على الحق، ولكن ليس الإلزام، بشراء أو بيع قيمة محددة من أداة مالية بسعر محدد، سواء بتاريخ مستقبلي محدد أو خلال فترة زمنية محددة.

تقوم المجموعة بشراء وبيع الخيارات من خلال أسواق المال والأسواق الموازية التي تخضع للرقابة. إن الخيارات التي قامت المجموعة بشراؤها تعطي للمجموعة فرصة شراء (خيارات الطلب) أو بيع (خيارات العرض) للموجودات المتضمنة بقيمة متفق عليها إما بتاريخ أو قبل انتهاء صلاحية الخيار. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان على الخيارات التي يتم شراؤها، و فقط بمقدار قيمتها المدرجة بالدفاتر، التي هي قيمتها العادلة.

إن الخيارات التي تقدمها المجموعة تقدم للمشتري فرصة شراء الموجودات المتضمنة أو بيعها للمجموعة مقابل قيمة متفق عليها إما بتاريخ أو قبل انتهاء صلاحية الخيار.

يوضح الجدول أدناه القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المسجلة كموجودات أو مطلوبات بالإضافة إلى القيمة الاسمية التي تم تحليلها حسب الفترة حتى الاستحقاق. إن القيمة الاسمية، المدرجة بالإجمالي، هي قيمة الأصل المرتبط بالمشتقات أو السعر المرجعي أو المؤشر الأساسي وتمثل الأساس لقياس التغيرات في قيمة المشتقات المالية. إن القيمة الاسمية تمثل حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعطي مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان. تقتصر مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة على القيمة العادلة الموجبة للأدوات. يدار التعرض لمخاطر الائتمان كجزء من حدود الاقتراض الشاملة بالإضافة إلى التعرض المحتمل للمخاطر الناتج من حركات السوق.

المجموع الف دينار كويتي	القيمة الاسمية		القيمة العادلة السالبة الف دينار كويتي	القيمة العادلة الموجبة الف دينار كويتي
	أكثر من سنة واحدة الف دينار كويتي	خلال سنة واحدة الف دينار كويتي		
1,175,251	89,579	1,085,672	(11,057)	13,901
27,361	2,731	24,630	(1,303)	1,446
15,769	-	15,769	(83)	96
1,218,381	92,310	1,126,071	(12,443)	15,443
34,407	-	34,407	(40)	145
205,630	164,806	40,824	(2,477)	28,570
240,037	164,806	75,231	(2,517)	28,715

31 ديسمبر 2023
المشتقات المحتفظ بها لغرض المتاجرة:
(عمليات التغطية غير المؤهلة):

عقود مبادلات / تحويل عملات أجنبية آجلة
مبادلات أسعار الفائدة
خيارات

المشتقات المحتفظ بها لغرض التغطية
تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية:

عقود مبادلات / تحويل عملات أجنبية آجلة

عمليات تغطية التدفقات النقدية:

مبادلات أسعار الفائدة

المجموع ألف دينار كويتي	القيمة الاسمية		القيمة العادلة السالبة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة الموجبة ألف دينار كويتي	
	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	خلال سنة واحدة ألف دينار كويتي			
					31 ديسمبر 2022
					المشتقات المحفوظ بها لغرض المتاجرة: (عمليات التغطية غير المؤهلة):
1,612,459	258,564	1,353,895	(7,311)	3,003	عقود مبادلات / تحويل عملات أجنبية آجلة
20,113	576	19,537	(581)	2,652	مبادلات أسعار الفائدة
186,004	-	186,004	(3,188)	1,570	خيارات
<u>1,818,576</u>	<u>259,140</u>	<u>1,559,436</u>	<u>(11,080)</u>	<u>7,225</u>	
					المشتقات المحفوظ بها لغرض التغطية
					تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية: عقود مبادلات / تحويل عملات أجنبية آجلة
28,650	-	28,650	(19)	347	عمليات تغطية التدفقات النقدية: مبادلات أسعار الفائدة
232,197	203,153	29,044	(2,992)	34,740	
<u>260,847</u>	<u>203,153</u>	<u>57,694</u>	<u>(3,011)</u>	<u>35,087</u>	

يتم استخدام أدوات التغطية لتغطية صافي الاستثمار في عملية أجنبية ومخاطر أسعار الفائدة التي تتعلق بالبنود المغطاة. يبلغ البند المغطى لصافي الاستثمار في العملية الأجنبية المتعلقة بصافي استثمار البنك في بنك برقان آيه إس وخسارة تحويل العملات الأجنبية المسجلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى 19,833 ألف دينار كويتي (2022: 17,476 ألف دينار كويتي) بالنسبة للجزء المغطى. ويتضمن البند المغطى لمخاطر أسعار الفائدة بعض ودائع العملاء والقروض طويلة الأجل المدرجة بعملية أجنبية في شركة تابعة تبلغ قيمتها الدفترية 205,632 ألف دينار كويتي (2022: 232,197 ألف دينار كويتي). كما في نهاية السنة، تم الإقرار بأن جميع عمليات التغطية فعالة.

21 قياس القيمة العادلة

لا تختلف القيمة العادلة لكافة الأدوات المالية بصورة جوهرية عن القيمة المدرجة بالدفاتر لها. وبالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية ذات الطبيعة السائلة أو التي لها فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، من المقدر أن تعادل القيمة المدرجة بالدفاتر القيمة العادلة تقريباً. ينطبق هذا الافتراض أيضاً على الودائع تحت الطلب وحسابات التوفير التي ليس لها فترة استحقاق محددة.

تم تصنيف القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم وفقاً لسياسة قياس القيمة العادلة في الإيضاح رقم 2. إن الحركة في المستوى 3 تعتمد بصورة رئيسية على المشتريات والمبيعات والتغير في القيمة العادلة كما تعتمد على الاستثمار في أوراق مالية الذي تم حيازته مقابل استرداد الدين الذي تم شطبه مسبقاً والتغير في القيمة العادلة وإعادة التصنيف وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. خلال السنة، تم تسجيل انخفاض بمبلغ 9,137 ألف دينار كويتي (2022: انخفاض بمبلغ 10,600 ألف دينار كويتي) في الإيرادات الشاملة الأخرى بما يمثل التغير في القيمة العادلة. لا يوجد تحويلات جوهرية بين المستويات خلال السنة. إن التأثير على بيان المركز المالي المجمع أو على بيان حقوق ملكية المساهمين المجمع سيكون غير جوهري في حال تعديل متغيرات المخاطر المستخدمة في مدخلات تقييم الأوراق المالية غير المدرجة بمقدار 5%.

تتألف أوراق الدين المالية ضمن المستوى الثالث من سندات شركات غير مسعرة. يتم تقدير القيمة العادلة لهذه السندات باستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة. تتضمن الأسهم والأوراق المالية الأخرى ضمن هذه الفئة بشكل رئيسي استثمارات استراتيجية في أسهم وصناديق مدارة غير متداولة في سوق نشطة. ويتم تقدير القيمة العادلة لهذه الاستثمارات باستخدام آليات التقييم المناسبة في كل حالة؛ ومن بينها نماذج التدفقات النقدية المخصومة والمعلومات الملحوظة في السوق للشركات المقارنة، ومعلومات تتعلق بعمليات حديثة، وصافي قيمة الموجودات.

تتضمن المدخلات الجوهرية غير الملحوظة المستخدمة في آليات التقييم بشكل رئيسي أسعار الخصم ومعدلات النمو النهائية والإيرادات وتقديرات الأرباح ومضاعفات السوق مثل الأسعار إلى القيمة المدرجة بالدفاتر والأسعار إلى الأرباح. وفي ضوء الطبيعة المتنوعة لهذه الاستثمارات، فليس من العملي الإفصاح عن نطاق المدخلات الجوهرية غير الملحوظة.

21 قياس القيمة العادلة (تتمة)

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة، ولا تختلف قيمتها المدرجة بالدفاتر بصورة مادية عن قيمتها العادلة. وتقدر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام آليات التقييم مع الاستعانة بافتراضات معينة منها التدفقات النقدية المستقبلية وفروق العائد المناسبة في هذه الظروف.

إن التأثير على بيان المركز المالي المجمع أو بيان الدخل المجمع أو بيان حقوق الملكية المجمع يصبح غير ماديًا إذا كان التغيير في المخاطر المتنوعة ذات الصلة المستخدمة في تقديرات القيمة العادلة للأوراق المالية غير المسعرة بنسبة 5%.

فيما يلي الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المدرجة بالقيمة العادلة:

31 ديسمبر 2022				31 ديسمبر 2023				
الإجمالي	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	الإجمالي	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
								الموجودات المالية
139,994	74,535	-	65,459	129,157	65,310	-	63,847	أوراق مالية
307,880	-	-	307,880	321,520	-	-	321,520	أوراق الدين المالية
78,323	78,323	-	-	75,888	75,888	-	-	صناديق مدارة
42,312	-	42,312	-	44,158	-	44,158	-	الادوات المالية المشتقة
								المطلوبات المالية:
14,091	-	14,091	-	14,960	-	14,960	-	الادوات المالية المشتقة

إن الاستثمار في الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والمدرجة بالتكلفة المطفأة (إيضاح 6) وأدوات الدين الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة (باستثناء التسهيلات الائتمانية) تخضع لخسائر الائتمان المتوقعة. يتم تصنيف أغلب هذه الموجودات المالية ضمن المرحلة 1 (2022: المرحلة 1). لا تخضع سندات بنك الكويت المركزي وأذونات خزانة حكومة الكويت لخسائر الائتمان المتوقعة.

مقدمة

تتم مراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية استناداً إلى الحدود الموضوعية من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية العمل وبيئة السوق الذي تعمل فيه المجموعة بالإضافة إلى مستوى المخاطر التي تستطيع المجموعة أن تقبلها، مع المزيد من التأكيد على قطاعات جغرافية وقطاعات صناعية محددة. بالإضافة إلى ذلك، تراقب المجموعة وتقيس القدرة العامة على تحمل المخاطر فيما يتعلق بإجمالي التعرض للمخاطر عبر كافة أنواع المخاطر والأنشطة.

تخضع عمليات بعض الشركات التابعة أيضاً لمتطلبات رقابية في الدول التي تعمل فيها. إن هذه القوانين لا تتطلب الموافقة على الأنشطة ومراقبتها فقط، ولكن تشكل أيضاً بعض أحكام القيود (كفاية رأس المال) للحد من مخاطر التأخير والتعسر من جانب البنوك وشركات التأمين لتلبية المتطلبات غير المتوقعة التي يمكن أن تنشأ.

كجزء من إدارة المخاطر الشاملة، تستخدم المجموعة المشتقات المالية والأدوات الأخرى لإدارة التعرض للمخاطر الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة ومعاملات العملات الأجنبية.

يتم تقييم التعرض للمخاطر قبل الدخول في معاملات التغطية، التي يتم التصريح بها على المستوى الوظيفي المناسب داخل المجموعة.

تصنف المجموعة المخاطر التي تواجهها في سياق أنشطتها اليومية الي فئات معينة من المخاطر. وعلى ذلك، يتم تكليف مسؤولين مختلفين بمسؤوليات محددة للقيام بتحديد وقياس ومراقبة هذه الأنواع المحددة من المخاطر ورفع تقرير عنها. إن هذه الأنواع من المخاطر هي كما يلي:

المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية:

- ◀ مخاطر الائتمان التي تشمل مخاطر التخلف عن السداد من قبل العملاء والأطراف المقابلة.
- ◀ مخاطر السوق التي تتضمن مخاطر أسعار الفائدة والصراف الأجنبي ومخاطر أسعار الأسهم.
- ◀ مخاطر السيولة.

المخاطر الأخرى:

- ◀ المخاطر التشغيلية التي تتضمن المخاطر الناتجة عن فشل العمليات.

أ - مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في قدرة الطرف المقابل على سداد كامل المبالغ عند استحقاقها. تضع المجموعة مستويات لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها من خلال وضع قيود لمعدلات المخاطر المقبولة فيما يتعلق بأحد المقترضين أو مجموعة من المقترضين وكذلك بالنسبة لقطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة هذه المخاطر بشكل منتظم ويتم مراجعتها بشكل دوري. إن حدود مخاطر الائتمان على مستوى المنتج أو قطاع الأعمال أو البلد يتم إقرارها من قبل مجلس الإدارة أو مع كل شركة تابعة.

إن التعرض لمخاطر ائتمانية تتعلق بمقترض واحد -بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية الأخرى- مقيدة بالحدود الفرعية التي تغطي بنود بيان المركز المالي المجمع، والالتزامات والمطلوبات المحتملة وحدود مخاطر التسويات اليومية المتعلقة ببنود المتاجرة مثل عقود تحويل العملات الأجلة. ويتم مراقبة الانكشافات الفعلية للمخاطر مقابل الحدود المسموحة بها بشكل يومي. يوجد لدى المجموعة سياسة ائتمانية موثقة تتوافق مع تعليمات بنك الكويت المركزي وتعرف الحد المقبول لدى المجموعة بافتراض المخاطر في مختلف قطاعات أعمالها.

تتم إدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال إجراء تحليل منتظم لقدرة المقترضين الحاليين والمحتملين على مقابلة التزامات سداد أصل وفوائد القروض وتعديل حدود الإقراض وفقاً لما هو مناسب. كما تتم إدارة مخاطر الائتمان بشكل جزئي بالحصول على الرهونات وضمائنات من الشركات والأفراد.

تقتصر مخاطر الائتمان الناتجة عن الأدوات المالية المشتقة على تلك التي لها قيمة عادلة موجبة المدرجة في بيان المركز المالي المجمع.

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)
التصنيف الداخلي وتقدير احتمالية التعثر عن السداد

عند إدارة المحفظة الخاصة بالمجموعة، تستعين المجموعة بتصنيفات وإجراءات وآليات أخرى تضع في اعتبارها كافة جوانب المخاطر المحددة. تستخدم المجموعة أدوات التصنيف القياسية لقطاع الأعمال وذلك لتقييم التصنيفات / الدرجات التي يتم رفعها لإجراء تقدير احتمالية التعثر. وهذه الأداة تتيح لها القدرة على تحليل الأعمال ووضع تصنيفات للمخاطر على مستوى الجهة الملزمة والتسهيل. كما يدعم التحليل استخدام العوامل المالية والعوامل الذاتية غير المالية على حد سواء. كما تستعين المجموعة بالتصنيفات الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف المعروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان:

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة للموجودات المالية قبل الأخذ في الاعتبار تأثير أي ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى، أي تخفيف مخاطر الائتمان.

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
587,143	795,860	النقد والتقد المعادل
301,554	364,286	أذونات وسندات خزانة لدى البنك المركزي ومؤسسات أخرى
482,101	656,532	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
4,227,737	4,236,942	قروض وسلف للعملاء
491,275	522,438	استثمارات في أوراق مالية – أوراق الدين المالية
156,745	207,131	موجودات أخرى *
6,246,555	6,783,189	المجموع
1,811,261	1,811,334	التزامات ومطلوبات محتملة (إيضاح 19)
8,057,816	8,594,523	الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الأخذ في الاعتبار أدوات تخفيف مخاطر الائتمان

* تتضمن الموجودات الأخرى أرصدة فوائد مدينة مستحقة وأرصدة مدينة متنوعة بالإضافة إلى أرصدة مدينة أخرى، بالصافي بعد خصائر الائتمان المتوقعة كما هو مبين في (إيضاح 7).

إن التعرض للمخاطر المبينة أعلاه يستند إلى صافي القيمة المدرجة بالدفاتر كما هي مدرجة في بيان المركز المالي المجموع، باستثناء الالتزامات والمطلوبات المحتملة.

الضمانات وأساليب تخفيف مخاطر الائتمان

يستند مبلغ ونوع وقيمة الضمانات إلى التعليمات المحددة في إطار إدارة المخاطر. تتضمن الأنواع الرئيسية للضمانات المقبولة للعقارات والأسهم القابلة للتداول. يتم إعادة تقييم الضمانات وحفظها بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال.

إن أساليب تخفيف مخاطر الائتمان الرئيسية المستخدمة من قبل المجموعة تستند إلى الضمانات المؤهلة. تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاق المتضمن وتراقب القيمة السوقية للضمانات على فترات منتظمة طبقاً للتعليمات الرقابية.

للمزيد من التفاصيل حول استخدام المجموعة لأساليب تخفيف مخاطر الائتمان وسياسة الضمانات، يرجى الرجوع إلى إفصاحات بازل 3 – ركن 3 ضمن قسم إدارة المخاطر في التقرير السنوي.

تركيزات مخاطر الائتمان

إن أكبر 10 حالات تعرض لمخاطر الائتمان قائمة كنسبة مئوية من إجمالي القروض والسلف في 31 ديسمبر 2023 هي 27% (2022: 26%).

إن التركيز في فئات القروض والسلف للعملاء التي تشكل جزءاً جوهرياً من الموجودات التي تخضع لمخاطر الائتمان مبين في إيضاح رقم 5.

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

يمكن تحليل الموجودات المالية والارتباطات والالتزامات المحتملة للمجموعة قبل الأخذ في الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية حسب المناطق الجغرافية التالية:

2022			2023			
الالتزامات			الالتزامات			
الموجودات	والمطلوبات	المالية	الموجودات	والمطلوبات	المالية	
المحتملة	المحتملة	الإجمالي	المحتملة	المحتملة	الإجمالي	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
5,254,330	1,434,928	3,819,402	5,574,944	1,391,787	4,183,157	الكويت
29,550	11,448	18,102	26,612	13,043	13,569	الأردن
728,117	130,015	598,102	847,076	181,401	665,675	الجزائر
779	779	-	1,225	1,225	-	العراق
16,761	563	16,198	33,589	465	33,124	تونس
1,125,582	166,194	959,388	989,881	168,478	821,403	تركيا
577,978	26,216	551,762	720,711	26,927	693,784	باقي دول الشرق الأوسط
123,003	21,720	101,283	178,760	11,587	167,173	أوروبا
201,716	19,398	182,318	221,725	16,421	205,304	باقي دول العالم
8,057,816	1,811,261	6,246,555	8,594,523	1,811,334	6,783,189	

يمكن تحليل التوزيع طبقاً لقطاع الأعمال للموجودات المالية والالتزامات والمطلوبات المحتملة للمجموعة قبل الأخذ في الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية كالتالي:

2022	2023	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,048,934	1,287,709	قطاع الأعمال
693,037	955,245	سيادي
369,462	296,781	بنوك
662,634	684,474	استثمار
1,191,225	1,118,601	تجاري واستهلاكي
1,712,861	1,926,606	عقاري
687,922	703,550	أفراد
722,700	665,194	صناعي
969,041	956,363	إنشاءات
		خدمات أخرى
8,057,816	8,594,523	

جودة الائتمان وفقاً لفئة الموجودات المالية

إن البنك لديه سياسة ائتمان شاملة تتضمن تقييم طلب الائتمان للعميل وتقييم الغرض من هذا الطلب ونشاط العميل والسوق والإدارة والبيانات المالية والتصنيفات وحسن السير والسلوك إلى جانب أمور أخرى والتي تعني تحديد الجدارة الائتمانية للطرف المقابل وبالتالي يتم تصنيف التعرض لمخاطر الائتمان كـ " ذات جدارة عالية" أو " ذات جدارة قياسية" استناداً إلى الجودة الائتمانية الموروثة للأطراف المقابلة. إن مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "عالية" تمثل تلك التي تُقدر بالحد الأدنى لمخاطر الخسائر المالية الناتجة من تعثر المدين عن الوفاء بالتزاماته. يتضمن ذلك التسهيلات الممنوحة للشركات ذات الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد التي تعتبر ممتازة. أما مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "قياسية" فتشمل كافة التسهيلات الأخرى التي يتم فيها الالتزام بالسداد وكافة الشروط التعاقدية. تم تصنيف الجودة الائتمانية لفئة الموجودات المالية لفترة المقارنة لكي تتوافق مع عرض تصنيف السنة الحالية.

يوضح الجدول أيضاً الانكشاف لمخاطر الائتمان من خلال الجودة الائتمانية للموجودات المالية حسب الفئة والدرجة والوضع:

2023					
الإجمالي	مصنفة				
	موجودات مالية منخفضة القيمة*	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة*	قياسية	عالية	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
786,512	-	-	6,766	779,746	مطالبات سيادية
1,030,166	10,163	9,331	423,302	587,370	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
3,731,115	64,651	194,614	2,631,679	840,171	شركات
505,827	7,244	15,985	472,483	10,115	أفراد
729,569	-	-	400,232	329,337	انكشافات أخرى لمخاطر الائتمان
<u>6,783,189</u>	<u>82,058</u>	<u>219,930</u>	<u>3,934,462</u>	<u>2,546,739</u>	
2022					
الإجمالي	مصنفة				
	موجودات مالية منخفضة القيمة*	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة*	قياسية	عالية	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
633,030	-	-	-	633,030	مطالبات سيادية
737,768	-	-	418,219	319,549	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
3,787,053	76,035	155,607	2,934,404	621,007	شركات
440,684	5,523	11,027	414,055	10,079	أفراد
648,020	-	-	301,796	346,224	انكشافات أخرى لمخاطر الائتمان
<u>6,246,555</u>	<u>81,558</u>	<u>166,634</u>	<u>4,068,474</u>	<u>1,929,889</u>	

* إن القيمة العادلة للضمان في حدود التعرض القائم للمخاطر مقابل الموجودات المالية المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة والموجودات المالية منخفضة القيمة أعلاه تبلغ 111,746 ألف دينار كويتي (2022: 45,686 ألف دينار كويتي) ومبلغ 76,001 ألف دينار كويتي (2022: 77,188 ألف دينار كويتي) على التوالي.

ب- مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة الأصل نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار العملات الأجنبية وأسعار الأسهم سواء كانت هذه التغيرات نتيجة عوامل خاصة باستثمار محدد أو الجهة المصدر له أو عوامل تؤثر على كافة الموجودات المالية المتداولة بالسوق.

تدار مخاطر السوق على أساس توزيع الموجودات بصورة محددة مسبقاً على فئات متعددة للموجودات، وتنوع الموجودات بالنسبة للتوزيع الجغرافي والتركز في قطاعات الأعمال والتقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أثر تقلبات أسعار الفائدة السائدة في السوق على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية نتيجة لوجود عدم توافق أو فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج نطاق بيان المركز المالي التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة معينة. تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة التسعير للموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر.

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها التي تحمل فائدة (أذونات وسندات الخزينة وبنك المركزي وأخرى ومستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وقروض وسلف للعملاء والمستحق إلى البنوك والمستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء وأموال مقترضة أخرى).

يلخص الجدول التالي التأثير على صافي إيرادات الفائدة كنتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة:

2022	2023	
الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		الزيادة في أسعار الفائدة "نقاط أساسية"
6,092	7,274	50
12,184	14,549	100
		النقص في أسعار الفائدة "نقاط أساسية"
(6,092)	(7,274)	50
(12,184)	(14,549)	100

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، تتعرض المجموعة لتأثير تقلبات الأسعار السائدة لأسعار صرف العملات الأجنبية على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. يضع مجلس الإدارة حدوداً لمستوى التعرض المتعلق بكل عملة على حدة وإجمالاً لكل من مراكز الليلة الواحدة أو خلال اليوم والتي يتم مراقبتها يومياً.

يقدم الجدول التالي تحليلاً للتأثير على الأرباح وعلى حقوق الملكية المقدر في حال التغير بنسبة 5% في قيمة سعر صرف العملات في مقابل الدينار الكويتي مقارنةً بالمستويات المعمول بها في نهاية السنة المالية مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة. توضح القيمة السالبة في الجدول صافي الانخفاض المحتمل في الأرباح أو حقوق الملكية بينما توضح القيمة الموجبة صافي الزيادة المحتملة.

2022	2023				
التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الأرباح	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الأرباح	نسبة التغير في أسعار العملة في %	العملة
الف	الف	الف	الف		
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي		
4,322	497	4,724	511	+5	دينار جزائري
3,309	385	-	-	+5	دينار عراقي
3,305	464	4,794	926	+5	ليرة تركية
2,976	394	3,041	264	+5	دولار أمريكي
-	673	-	540	+5	أخرى

مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل مخاطر أسعار الأسهم في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم أو قيمة أسعار الأسهم المستقلة. تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي وتركيزات قطاعات الأعمال. إن معظم استثمارات المجموعة المدرجة تتمثل في أسهم مدرجة في أسواق الأوراق المالية الإقليمية.

تجري المجموعة العديد من تحليلات درجة الحساسية على فترات زمنية منتظمة لتقييم التأثير المحتمل لأي تغيرات جوهرية في القيمة العادلة لأدوات الأسهم. استناداً إلى نتائج هذا التحليل، لا يوجد تأثير مادي على الأرباح أو الإيرادات الشاملة الأخرى للمجموعة نتيجة التقلب بنسبة 5% في أسواق الأوراق المالية.

مخاطر السداد المبكر

إن مخاطر السداد المبكر هي مخاطر أن تتكبد المجموعة خسارة مالية بسبب قيام عملائها والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل الرهونات ذات الأسعار الثابتة عند انخفاض أسعار الفائدة. إن موجودات المجموعة التي تحمل فائدة ثابتة ليست ذات قيمة جوهرية نسبة إلى الموجودات. كما أن ظروف السوق الأخرى التي تؤدي إلى تعجيل السداد ليست كبيرة في الأسواق التي تعمل فيها المجموعة. ولذلك، تعتبر المجموعة أن تأثير تعجيل السداد على صافي إيرادات الفوائد ليس مادياً بعد احتساب تأثير غرامات المدفوعات مقدماً.

ج- مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بمتطلباتها عند استحقاقها. تتعرض المجموعة لطلبات يومية على مصادر النقد المتاحة له من ودائع يومية وحسابات جارية وودائع مستحقة وقروض مسحوبة وضمانات. للحد من هذه المخاطر، تدير المجموعة الموجودات مع مراعاة عامل السيولة ومراقبة السيولة على أساس يومي.

يوضح الجدول التالي تحليلاً بالمطلوبات المالية والمطلوبات المحتملة والالتزامات استناداً إلى الاستحقاقات التعاقدية المتبقية غير المخصصة:

حتى 3 أشهر ألف	3 إلى 6 أشهر ألف	6 إلى 12 شهراً ألف	أكثر من 12 شهراً ألف	الإجمالي ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
31 ديسمبر 2023				
659,517	41,130	3,452	-	704,099
318,774	41,353	81,498	-	441,625
3,235,371	578,179	620,324	83,150	4,517,024
6,011	5,945	12,021	623,282	647,259
189,630	18,892	8,721	55,602	272,845
4,409,303	685,499	726,016	762,034	6,582,852
705,428	284,120	320,774	501,012	1,811,334
التزامات ومطلوبات محتملة				
31 ديسمبر 2022				
244,852	29,265	4,894	592	279,603
658,951	10,886	34,682	-	704,519
3,339,229	254,918	229,255	142,486	3,965,888
9,938	9,938	139,513	717,748	877,137
171,612	520	7,024	64,735	243,891
4,424,582	305,527	415,368	925,561	6,071,038
655,829	231,892	480,866	442,674	1,811,261
التزامات ومطلوبات محتملة				

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تم تحديد استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقاً للتاريخ المتوقع لاستردادها أو تسويتها. يتم تحديد استحقاقات الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى استناداً إلى تقدير الإدارة لتصفية هذه الموجودات المالية. قد تختلف الاستحقاقات الفعلية عن الاستحقاقات الموضحة أدناه حيث إن الجهات المقترضة قد يكون لها الحق في سداد الالتزامات مع أو بدون غرامات مدفوعة مقدماً.

ج- مخاطر السيولة (تتمة)

حتى 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	أكثر من 12 شهراً ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
31 ديسمبر 2023				
الموجودات				
870,332	-	-	-	870,332
النقد والنقد المعادل				
152,021	125,063	35,402	51,800	364,286
أذونات وسندات خزانة لدى بنك الكويت المركزي وأخرى				
527,593	8,782	103,680	16,477	656,532
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى				
1,415,363	633,861	617,604	1,570,114	4,236,942
قروض وسلف للعملاء				
26,315	12,996	21,270	671,624	732,205
استثمارات في أوراق مالية				
116,660	6,055	6,836	242,563	372,114
موجودات أخرى				
-	-	-	176,982	176,982
ممتلكات ومعدات				
-	-	-	16,738	16,738
موجودات غير ملموسة				
3,108,284	786,757	784,792	2,746,298	7,426,131
إجمالي الموجودات				
المطلوبات وحقوق الملكية				
657,997	40,495	3,450	-	701,942
مستحق للبنوك				
317,913	40,583	78,740	-	437,236
مستحق لمؤسسات مالية أخرى				
3,223,255	564,503	597,142	78,343	4,463,243
ودائع من العملاء				
-	-	-	549,961	549,961
أموال مقترضة أخرى				
189,630	18,892	8,721	55,602	272,845
مطلوبات أخرى				
-	-	-	1,000,904	1,000,904
حقوق الملكية				
4,388,795	664,473	688,053	1,684,810	7,426,131
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية				

ج- مخاطر السيولة (تتمة)

الإجمالي	أكثر من 12 شهراً	6 إلى 12 شهراً	3 إلى 6 أشهر	حتى 3 أشهر	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
31 ديسمبر 2022					
الموجودات					
659,384	-	-	-	659,384	النقد والنقد المعادل
301,554	15,155	20,543	133,292	132,564	أذونات وسندات خزانة لدى بنك الكويت المركزي وأخرى
482,101	17,086	20,464	26,785	417,766	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
4,227,737	1,365,043	492,154	481,520	1,889,020	قروض وسلف للعملاء
714,149	629,148	46,422	14,466	24,113	استثمارات في أوراق مالية
258,048	157,316	3,363	1,158	96,211	موجودات أخرى
163,071	163,071	-	-	-	ممتلكات ومعدات
17,530	17,530	-	-	-	موجودات غير ملموسة
342,386	-	-	-	342,386	مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
7,165,960	2,364,349	582,946	657,221	3,561,444	إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية					
278,146	591	4,683	28,532	244,340	مستحق للبنوك
699,421	-	33,723	10,805	654,893	مستحق لمؤسسات مالية أخرى
3,932,491	133,466	220,725	246,498	3,331,802	ودائع من العملاء
783,392	663,935	119,457	-	-	أموال مقترضة أخرى
243,891	64,735	7,024	520	171,612	مطلوبات أخرى
					مطلوبات متعلقة مباشرة
281,204	-	-	-	281,204	بمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
947,415	947,415	-	-	-	حقوق الملكية
7,165,960	1,810,142	385,612	286,355	4,683,851	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

د- المخاطر التشغيلية

إن المخاطر التشغيلية هي مخاطر التعرض للخسائر الناتجة من فشل العمليات أو الأفراد أو أنظمة المعلومات المساندة. لدى المجموعة منظومة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر التشغيلية إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للمجموعة. ويتم إدارة المخاطر التشغيلية من خلال وحدة إدارة المخاطر التشغيلية. إن مهمة هذه الوحدة هي التأكد من أن السياسات والإجراءات يتم اتباعها لتحديد وتقييم وإشراف ومراقبة المخاطر التشغيلية كجزء من أسلوب الإدارة الشامل للمخاطر العالمية.

23 إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية للمجموعة من إدارة رأس المال في التأكد من التزام المجموعة بالمتطلبات رأس المال الرقابي وأن المجموعة تحتفظ بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأسمالية جيدة بهدف دعم أعماله وتعظيم القيمة للمساهمين.

تراقب إدارة المجموعة كفاية رأس المال، والرفع المالي، واستخدام مختلف مستويات رأس المال النظامي بانتظام وتنظيمها تعليمات لجنة بازل الخاصة بالإشراف على الأعمال المصرفية التي يطبقها بنك الكويت المركزي.

23 إدارة رأس المال (تتمة)

يشتمل "قسم الإفصاحات النوعية والكمية بازل 3" من التقرير السنوي على الإفصاحات المتعلقة بكفاية رأس المال وفقاً للوائح الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما جاء في التعميم الصادر عن البنك رقم 2/ر ب، ر ب أ/ 336 / 2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 (بازل 3) واللوائح المتعلقة بمعدلات الرفع المالي المنصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/بي اس/ 342/ 2014 الصادرة بتاريخ 21 أكتوبر 2014 ضمن إطار عمل لجنة بازل.

فيما يلي الموجودات المرجحة بالمخاطر (بعد الاستبعاد التدريجي الكامل للضمانات العقارية) ورأس المال التنظيمي ومعدلات كفاية رأس المال (بازل 3) لدى المجموعة:

2022 الف دينار كويتي	2023 الف دينار كويتي	
6,433,584	6,358,901	الموجودات المرجحة بالمخاطر
804,198	890,246	اجمالي رأس المال المطلوب
697,290	861,475	حقوق المساهمين (CET 1)
154,897	162,335	رأس المال الإضافي (AT 1)
231,846	247,954	رأس مال الشريحة الثانية
1,084,033	1,271,764	اجمالي رأس المال المؤهل
10.8%	13.5%	معدل كفاية رأس المال – حقوق المساهمين
13.2%	16.1%	معدل كفاية رأس المال - الشريحة الأولى
16.8%	20.0%	اجمالي معدل كفاية رأس المال

يتم احتساب معدل الرفع المالي للمجموعة وفقاً للتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب/ 342/ 2014 بتاريخ 21 أكتوبر 2014، على النحو التالي:

2022 الف دينار كويتي	2023 الف دينار كويتي	
852,187	1,023,810	رأس مال الشريحة 1
7,807,156	8,114,372	اجمالي التعرض
10.9%	12.6%	معدل الرفع المالي



مجموعة بنك برقان
البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2022

البيزيع وشركاهم RSM
برج الراية، الدور 41 & 42
شارع عبد العزيز الصقر
ص.ب 2115، الصفاة 13022
دولة الكويت
تلفون: 1000 2296 965+
فاكس: 2761 2241 965+

كي بي إم جي القناعي وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبد العزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
دولة الكويت
تلفون: 7000 2228 965+

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك برقان ش.م.ك.ع.

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المجمعة لبنك برقان ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يُشار إليهم مجتمعين بـ"المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2022، والبيانات المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق ملكية المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2022، وعن أدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة من قبل بنك الكويت المركزي للاستخدام في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق") كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. باعتبارنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأي.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي نرى، بناءً على حكمنا المهني، أنها ذات أهمية قصوى في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأيها حولها ولا نبدي رأي منفصل حول هذه الأمور. بالنسبة لأمر التدقيق الرئيسي أدناه، نقدم لكم في هذا السياق وصفنا لكيفية تناول عملية التدقيق لهذا الأمر.

خسائر الائتمان على القروض والسلف للعملاء

راجع إيضاح 5 حول البيانات المالية المجمعة.

أمر التدقيق الرئيسي

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمر التدقيق الرئيسي

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها بتقييم تصميم وتطبيق ضوابط الرقابة على المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في إعداد النماذج وضوابط الحوكمة والمراجعة التي تقوم بها الإدارة في تحديد مدى كفاية خسائر الائتمان المتوقعة.

فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة، قمنا باختيار عينات من التسهيلات الائتمانية القائمة وفحص مدى ملاءمة تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناتج لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مستويات مختلفة. بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، قمنا بفحص مدى ملاءمة معايير تصنيف المراحل الخاصة بالمجموعة، وهي التعرض عند التعثر (EAD) واحتمالية التعثر (PD) ومعدل الخسارة عند التعثر (LGD) بما في ذلك صلاحية وقيمة الضمانات التي تم أخذها في الاعتبار في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة والتوجيهات التي أخذتها الإدارة في الاعتبار من أجل تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة مع مراعاة إرشادات بنك الكويت المركزي. كما قمنا بفحص توافق المدخلات والافتراضات المختلفة المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

قمنا بإشراك فريق المتخصصين لدينا لمراجعة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من حيث البيانات والأساليب والافتراضات الرئيسية المستخدمة للتأكد من أنها تتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9، والتي تم تحديدها وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بقواعد بنك الكويت المركزي ذات الصلة بمتطلبات تكوين المخصصات، فقد قمنا بتقييم المعايير التي تحدد ما إذا كان يتعين احتساب أي خسائر ائتمانية وفقاً للوائح ذات الصلة (مع مراعاة أيام التأخير في السداد والتصرف على الحساب والضمانات) وما إذا كان قد تم احتسابها وفقاً لذلك، في حال كانت مطلوبة. بالنسبة للعينات المختارة، فقد تحققنا مما إذا كانت إدارة المجموعة قد حددت جميع أحداث انخفاض القيمة. وبالنسبة للعينات المختارة التي تضمنت كذلك تسهيلات ائتمانية منخفضة القيمة، فقد قمنا بتقييم قيمة الضمانات وفحصنا العمليات الحسابية للمخصصات الناتجة.

تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات والأحكام الهامة وجودة الائتمان للقروض والسلف للعملاء.

- إن الاعتراف بخسائر الائتمان على القروض والسلف للعملاء ("التسهيلات الائتمانية") هو الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المحسوبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9، وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي، أو المخصصات المطلوبة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي إلى جانب تأثيره اللاحق على الإفصاحات ذات الصلة ("قواعد بنك الكويت المركزي")، أيهما أكبر.

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9، والمحسوبة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي، يتطلب حكماً جوهرياً في تطبيقها. تعتمد خسائر الائتمان المتوقعة على حكم الإدارة في تقييم مستوى مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان لاحقاً في تاريخ بيان المركز المالي مقارنة بالاعتراف المبدئي بها وتصنيفها إلى الثلاث مراحل الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 9؛ وضع نماذج لتقييم احتمالية تعثر العملاء؛ وتقدير التدفقات النقدية من إجراءات الاسترداد أو تحقيق الضمانات.

- ونتيجة لذلك، أصبحت خسائر الائتمان المتوقعة لديها درجة من عدم اليقين من التقديرات أعلى من المعتاد والمدخلات المستخدمة بطبيعتها عرضة للتغيير، مما قد يؤثر بشكل مادي على التقديرات في الفترات المستقبلية.

إن الاعتراف بمخصص محدد للتسهيلات الائتمانية التي انخفضت قيمتها بموجب قواعد بنك الكويت المركزي يعتمد على التعليمات المنصوص عليها من قبل بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصصات التي يتعين الاعتراف بها نظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يصاحبها من حالة عدم تأكد من التقديرات والأحكام عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن هذا الأمر يعتبر من ضمن أمور التدقيق الرئيسية.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة، ولكن لا تتضمن البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. وقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة الذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا يقدم أي تأكيدات حول النتائج المتعلقة بها بأي شكل.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أخطاء مادية بشأنها.

إذا توصلنا، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير بشأنها. ليس لدينا ما نشير إليه في تقريرنا بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة من قبل بنك الكويت المركزي للاستخدام في دولة الكويت ومسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعترض الإدارة إما تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها؛ أو إذا كانت لا تمتلك بديلاً واقعياً آخر باستثناء القيام بذلك.

المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يؤثر شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكيد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقبي الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسؤوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونحمل المسؤولية كاملة عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

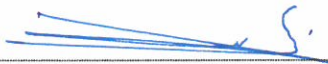
كما نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، ونبغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها قد تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لتفادي المخاطر وتدابير الحماية المطبقة، متى كان ذلك ممكناً.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، فإننا نحدد تلك الأمور التي كان لها الأثر الأكبر خلال تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية، ولذلك فهي تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. إننا نبين هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم تمنع القوانين أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما نتوصل، في بعض الحالات النادرة جداً، أنه لا يجب الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا نظراً لأنه من المتوقع بشكل معقول أن تتجاوز النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح المنافع العامة لها.

التقرير على المتطلبات النظامية والقانونية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميماً بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/336/2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 وتعديلاته ورقم 2/رب/342/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 وتعديلاته على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميماً بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/336/2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 وتعديلاته ورقم 2/رب/342/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 وتعديلاته على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها أو لعقد التأسيس أو للنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط البنك أو مركزه المالي المجموع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط البنك أو مركزه المالي المجموع.



نايف مساعد البزيع

مراقب حسابات – ترخيص رقم 91 فئة "أ"

RSM البزيع وشركاه



د. رشيد محمد الفناعي

مراقب حسابات – ترخيص رقم 130

من كي بي إم جي الفناعي وشركاه

عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في 8 فبراير 2023

مجموعة بنك بروجان

بيان المركز المالي المجموع
كما في 31 ديسمبر 2022

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	إيضاحات	الموجودات
821,608	659,384	3	النقد والنقد المعادل
247,393	301,554		أذونات وسندات خزانة لدى بنك الكويت المركزي ومؤسسات أخرى
331,324	482,101	4	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
4,278,709	4,227,737	5	قروض وسلف للعملاء
649,266	714,149	6	استثمارات في أوراق مالية
277,562	258,048	7	موجودات أخرى
150,153	163,071		ممتلكات ومعدات
18,412	17,530	8	موجودات غير ملموسة
6,774,427	6,823,574		
300,488	342,386	9	مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
7,074,915	7,165,960		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
518,756	278,146		المستحق إلى بنوك
364,829	699,421		المستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
4,161,731	3,932,491		ودائع من عملاء
622,483	783,392	10	أموال مقترضة أخرى
225,768	243,891	11	مطلوبات أخرى
5,893,567	5,937,341		
249,423	281,204	9	مطلوبات متعلقة مباشرة بمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
6,142,990	6,218,545		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
313,125	328,781	12	رأس المال
282,802	282,802	12	علاوة إصدار أسهم
(1,742)	(1,742)	12	أسهم خزينة
107,755	113,234	12	احتياطي إجباري
108,133	113,612	12	احتياطي اختياري
(223,218)	(243,163)	12	احتياطيات أخرى
151,028	152,542		أرباح مرحلة
737,883	746,066		إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
151,250	153,150	12	الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1
42,792	48,199		الحصص غير المسيطرة
931,925	947,415		إجمالي حقوق الملكية
7,074,915	7,165,960		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



عبدالله ناصر صباح الأحمد الصباح
رئيس مجلس الإدارة



مسعود محمود جوهر حیات
نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذي للمجموعة



خالد الزومان
رئيس المدراء الماليين للمجموعة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 تشكل جزءاً متمماً من هذه البيانات المالية المجمعة.

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
254,121	323,478	13	إيرادات الفوائد
(125,947)	(176,014)	14	مصروفات الفوائد
128,174	147,464		صافي إيرادات الفوائد
40,841	48,225		إيرادات الأتعاب والعمولات
(5,498)	(7,276)		مصروفات الأتعاب والعمولات
35,343	40,949		صافي إيرادات الأتعاب والعمولات
17,161	15,275		صافي الأرباح من العملات الأجنبية
29,581	7,002	15	صافي إيرادات الاستثمار
1,291	2,002		إيرادات توزيعات أرباح
23,180	19,358		إيرادات أخرى
234,730	232,050		صافي إيرادات التشغيل
(46,289)	(53,178)		مصروفات موظفين
(48,520)	(53,898)		مصروفات أخرى
139,921	124,974		ربح التشغيل
(84,636)	(25,287)	5	مخصص خسائر الائتمان
12	10		رد مخصص موجودات مالية أخرى
-	(24,597)	2.7	صافي خسارة نقدية
55,297	75,100		ربح السنة قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(6,708)	(16,440)	16	الضرائب
-	(110)		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
48,589	58,550		ربح السنة
45,389	52,130		الخاص بـ:
3,200	6,420		مساهمي البنك
48,589	58,550		الحصص غير المسيطرة
12.5	12.6	17	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

مجموعة بنك برقان
**بيان الدخل الشامل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022**

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
48,589	58,550	ربح السنة
		خسائر شاملة أخرى:
		بنود لن يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في فترات لاحقة:
(9,046)	(20,964)	صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
(9,046)	(20,964)	
		بنود يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في فترات لاحقة:
(6,977)	(23,647)	أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:
(385)	(729)	صافي التغير في القيمة العادلة
(43,147)	(18,844)	صافي المحول إلى بيان الدخل المجمع
4,863	11,786	تعديل تحويل عملات أجنبية
9,362	2,449	التغيرات في القيمة العادلة لتغطية التدفقات النقدية
		صافي الربح من تغطية صافي استثمار
(45,330)	(49,949)	الخسائر الشاملة الأخرى للسنة
3,259	8,601	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
		الخاص بـ:
1,062	1,360	مساهمي البنك
2,197	7,241	الحصص غير المسيطرة
3,259	8,601	

خاص بمساهمي البنك											
مجموع حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1	الإجمالي	أرباح مرحلة	احتياطات أخرى *	احتياطي اختياري	احتياطي إجباري	أسهم خزينة	علاوة إصدار الأسهم	رأس المال	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
931,925	42,792	151,250	737,883	151,028	(223,218)	108,133	107,755	(1,742)	282,802	313,125	الرصيد كما في 1 يناير 2022
58,550	6,420	-	52,130	52,130	-	-	-	-	-	-	ربح السنة
(49,949)	821	-	(50,770)	-	(50,770)	-	-	-	-	-	(خسائر) إيرادات شاملة أخرى للسنة
8,601	7,241	-	1,360	52,130	(50,770)	-	-	-	-	-	إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للسنة
-	-	-	-	(10,958)	-	5,479	5,479	-	-	-	محول إلى الاحتياطات
-	-	-	-	(15,656)	-	-	-	-	-	15,656	إصدار أسهم منحة (إيضاح 12)
(15,632)	-	-	(15,632)	(15,632)	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 12)
(1,932)	(1,932)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة إلى الحصص غير المسيطرة
-	-	1,900	(1,900)	(1,900)	-	-	-	-	-	-	تعديل تحويل عملات أجنبية
-	-	-	-	(4,867)	4,867	-	-	-	-	-	صافي المحول إلى الأرباح المرحلة عند استبعاد استثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(8,815)	-	-	(8,815)	(8,815)	-	-	-	-	-	-	مدفوعات فوائد على الأوراق الرأسمالية الشريحة رقم 1
33,268	98	-	33,170	7,212	25,958	-	-	-	-	-	تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 (إيضاح 2.7)
947,415	48,199	153,150	746,066	152,542	(243,163)	113,612	113,234	(1,742)	282,802	328,781	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022

* راجع الايضاح رقم 12 للمزيد من التفاصيل.

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 تشكل جزءاً متمماً من هذه البيانات المالية المجمعة.

مجموع حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1	خاص بمساهمي البنك								رأس المال	الرصيد كما في 1 يناير 2021	
			الإجمالي	أرباح مرحلة	احتياطيات أخرى *	احتياطي اختياري	احتياطي إجباري	أسهم خزينة	علاوة إصدار الأسهم	ألف دينار كويتي			
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
879,764	40,866	151,625	687,273	150,011	(178,868)	103,349	102,971	(1,742)	249,052	262,500	262,500	262,500	
48,589	3,200	-	45,389	45,389	-	-	-	-	-	-	-	-	
(45,330)	(1,003)	-	(44,327)	-	(44,327)	-	-	-	-	-	-	-	
3,259	2,197	-	1,062	45,389	(44,327)	-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	(9,568)	-	4,784	4,784	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	(13,125)	-	-	-	-	-	13,125	13,125	13,125	
71,250	-	-	71,250	-	-	-	-	-	33,750	37,500	37,500	37,500	
(13,102)	-	-	(13,102)	(13,102)	-	-	-	-	-	-	-	-	
(271)	(271)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
-	-	(375)	375	375	-	-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	(541)	541	-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	564	(564)	-	-	-	-	-	-	-	
(298)	-	-	(298)	(298)	-	-	-	-	-	-	-	-	
(8,677)	-	-	(8,677)	(8,677)	-	-	-	-	-	-	-	-	
931,925	42,792	151,250	737,883	151,028	(223,218)	108,133	107,755	(1,742)	282,802	313,125	313,125	313,125	

* راجع الايضاح رقم 12 للمزيد من التفاصيل.

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 تشكل جزءاً متتماً من هذه البيانات المالية المجمعة.

مجموعة بنك برقان
**بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022**

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	إيضاحات
55,297	75,100	
(29,581)	(7,002)	15
84,636	25,287	5
(12)	(10)	
(1,291)	(2,002)	
12,684	14,053	
-	24,597	2.7
121,733	130,023	
(51,698)	(106,960)	
132,350	(141,610)	
(68,157)	35,802	
(11,208)	22,686	
107,159	(243,487)	
(245,425)	334,592	
120,849	(200,613)	
(10,470)	15,003	
(4,737)	(12,646)	
90,396	(167,210)	
(512,185)	(497,159)	
480,792	409,297	
(2,951)	(24,715)	
-	26	
1,291	2,002	
(33,053)	(110,549)	
(56,629)	160,695	10
(13,102)	(15,632)	12
(271)	(1,932)	
71,250	-	
(298)	-	
(8,677)	(8,815)	
(7,727)	134,316	
49,616	(143,443)	
(42,604)	(20,879)	
964,563	971,575	
971,575	807,253	3
226,778	337,137	
133,416	167,883	

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 تشكل جزءاً متمماً من هذه البيانات المالية المجمعة.

1- التأسيس والأنشطة الرئيسية

إن بنك برقان - ش.م.ك.ع. ("البنك") شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت بموجب مرسوم أميري بتاريخ 27 ديسمبر 1975 ومدرجة في بورصة الكويت ومسجلة كبنك لدى بنك الكويت المركزي. إن عنوان البنك هو ص.ب. 5389 الصفاة - 12170 دولة الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة للبنك وشركائه التابعة ("المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 16 يناير 2023 ويخضع إصدارها لموافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

إن أنشطة المجموعة الرئيسية مبينة في الإيضاح 18.

إن البنك هو شركة تابعة لشركة مشاريع الكويت القابضة ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم").

2.1 أساس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، باستثناء ما هو مبين أدناه.

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، فيما عدا:

◀ أن يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛ و

◀ الاعتراف بخسائر التعديل للموجودات المالية الناتجة عن مُهل تأجيل السداد المقدمة إلى العملاء نتيجة تفشي فيروس كوفيد-19 خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وفقاً لمتطلبات تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 ر/ب/ رب أ/461/2020. يجب أن يتم الاعتراف بخسائر التعديل المشار إليها في التعميم ضمن الأرباح المرحلة بدلاً من الأرباح أو الخسائر طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9. غير أن خسارة التعديل من الموجودات المالية الناتجة عن أي مُهل تأجيل سداد أخرى مقدمة إلى العملاء يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح أو الخسائر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يتم الاعتراف بكافة خسائر التعديل المتكبدة بعد السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 في الأرباح أو الخسائر. سوف يؤدي تطبيق هذه السياسة إلى عرض محاسبي مختلف لخسائر التعديل في سنة 2020 مقارنة بفترات أخرى.

يشار إلى الإطار المذكور أعلاه فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة بدولة الكويت".

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة باستخدام السياسات المحاسبية التي تتوافق مع تلك المطبقة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 باستثناء ما هو مبين أدناه في إيضاح 2.2. تم إعادة إدراج / تصنيف بعض مبالغ السنة السابقة لتتوافق مع عرض السنة الحالية. لا تؤثر عمليات إعادة التصنيف على الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية وأرباح السنة المدرجة سابقاً.

(ب) العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم عرض البيانات المالية المجمعة حسب ترتيب السيولة بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك، مقربة إلى أقرب ألف، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(ج) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية المصنفة كموجودات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ومشتقات الأدوات المالية التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة. ويتم قياس مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع والموجودات قيد البيع المشروط بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً للتكاليف حتى البيع، أيهما أقل.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية

المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات

قامت المجموعة بتطبيق التعديلات التالية التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2022.

العقود المثقلة بالالتزامات – تكلفة إتمام العقد – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 37

إن العقد المثقل بالالتزامات هو العقد الذي تتجاوز فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها للوفاء بالالتزامات بموجب العقد (أي التكاليف التي لا يمكن للمجموعة تجنبها نظراً لالتزامها التعاقدية) المنافع الاقتصادية التي من المتوقع أن يتم الحصول عليها بموجب العقد.

تحدد التعديلات أنه عند تقييم ما إذا كان العقد مثقلاً بالالتزامات أو محققاً للخسائر، تحتاج المنشأة إلى تضمين التكاليف التي تتعلق مباشرة بعقد لتوفير البضائع أو الخدمات التي تتضمن كلاً من التكاليف الإضافية (على سبيل المثال، تكاليف العمالة والمواد المباشرة) وتخصيص التكاليف المرتبطة مباشرة بأنشطة العقد (على سبيل المثال، استهلاك المعدات المستخدمة للوفاء بالعقد وكذلك تكاليف إدارة العقد والإشراف). لا تتعلق المصاريف العمومية والإدارية مباشرة بالعقد ويتم استبعادها ما لم يتم تحميلها صراحة على الطرف المقابل بموجب العقد.

لم يكن لهذا التعديل أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

إشارة مرجعية إلى إطار المفاهيم – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3

تستبدل التعديلات إشارة إلى نسخة سابقة من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية بإشارة إلى النسخة الحالية الصادرة في مارس 2018 دون تغيير جوهري في متطلباتها.

تضيف التعديلات استثناءً إلى مبدأ الاعتراف الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية 3 "محج الأعمال" لتجنب إمكانية ظهور أرباح أو خسائر محتملة "اليوم الثاني" للمطلوبات والالتزامات المحتملة المشمولة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 37 المخصصات والمطلوبات والموجودات المحتملة أو تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 21 الرسوم في حال تكبدها بشكل منفصل. يتطلب الاستثناء من المنشآت تطبيق المعايير الواردة في معيار المحاسبة الدولي 37 أو تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 21، على الترتيب، بدلاً من الإطار المفاهيمي، لتحديد ما إذا كان هناك التزام حالي في تاريخ الاستحواذ.

تضيف التعديلات كذلك فقرة جديدة إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 3 لتوضيح أن الموجودات المحتملة غير مؤهلة للاعتراف بها في تاريخ الاستحواذ.

لم يكن لهذا التعديل أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة نظراً لعدم وجود موجودات أو مطلوبات محتملة ناتجة خلال السنة ضمن نطاق تلك التعديلات.

الممتلكات والعقارات والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16

يمنع التعديل المنشآت من أن تقوم بخصم أي متحصلات ناتجة من بيع بنود الممتلكات والعقارات والمعدات من تكلفة بيع أي بند من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات وذلك في حالة الوصول بذلك الأصل إلى الموقع والحالة الضرورية لأن يكون جاهزاً للتشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. بدلاً من ذلك، تسجل المنشأة المتحصلات من بيع مثل هذه البنود وتكاليف إنتاج تلك البنود ضمن الأرباح أو الخسائر.

لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة حيث لم تكن هناك مبيعات لهذه البنود المتعلقة بالممتلكات والعقارات والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد بداية الفترة الأولى المعروضة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الرسوم ضمن اختبار "نسبة 10 بالمائة" في حالة استبعاد المطلوبات المالية

يوضح التعديل الرسوم التي تقوم المنشأة بإدراجها عند تقييم ما إذا كانت شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل تختلف اختلافاً جوهرياً عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر. لا يوجد تعديل مماثل مقترح بالنسبة لمعيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.

لم يكن لتلك التعديلات أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة، حيث لم تكن هناك تعديلات على الأدوات المالية للمجموعة خلال السنة.

تتألف البيانات المالية المجمعة من البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة (الشركات المستثمر فيها التي يسيطر عليها البنك). ويكون تاريخ اعداد البيانات المالية للشركات التابعة قبل شهر واحد بحد اقصى من تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إن تأثير هذا الأمر ليس جوهرياً على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تنشأ السيطرة عندما تتعرض المجموعة لمخاطر أو يكون لها حقوق في عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لديها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها: تسيطر المجموعة بشكل محدد على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لديها:

- ◀ القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي لديها حقوق حالية تمنحها القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة على الشركة المستثمر فيها).
- ◀ تتعرض لمخاطر، أو حقوق في العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها.
- ◀ القدرة على استغلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

عندما تحتفظ المجموعة بأقل من الأغلبية في حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة في الشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة كافة الحقائق والظروف ذات الصلة في الاعتبار عند تقييم ما إذا كان لها القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك ما يلي:

- ◀ الترتيب التعاقدى مع مالكي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها.
- ◀ الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- ◀ حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا كانت المعلومات والظروف تشير إلى وقوع تغييرات في واحد أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاثة. يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف عندما تفقد المجموعة السيطرة على تلك الشركة التابعة. ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات للشركة التابعة التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في البيانات المالية المجمعة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة التابعة.

تتعلق الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى بمساهمي الشركة الأم للمجموعة والحصص غير المسيطرة حتى إن أدى ذلك إلى رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة. ويتم إجراء تعديلات عند الضرورة على البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى السياسات المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. ويتم استبعاد كافة الموجودات والمطلوبات فيما بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات فيما بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التجميع. يتم المحاسبة عن التغيير في حصة الملكية لشركة تابعة، دون فقد السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تستبعد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات والحصص غير المسيطرة، والبنود الأخرى لحقوق الملكية، بينما يتم تحقق أي أرباح أو خسائر ناتجة ضمن الأرباح أو الخسائر. ويتم تحقق أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة اعتباراً من تاريخ فقد السيطرة.

إن الشركات التابعة التشغيلية الرئيسية للمجموعة هي كما يلي:

اسم الشركة	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	حصة الملكية الفعلية كما في 31 ديسمبر 2022	حصة الملكية الفعلية كما في 31 ديسمبر 2021
بنك الخليج الجزائر ش.م.ج.	خدمات مصرفية	الجزائر	86.01%	86.01%
مصرف بغداد بي جيه إس سي *	خدمات مصرفية	العراق	51.79%	51.79%
بنك تونس الدولي إس آيه	خدمات مصرفية	تونس	86.70%	86.70%
بنك بركان آيه إس	خدمات مصرفية	تركيا	99.63%	99.71%
بنك بركان للخدمات المالية ليمتد	خدمات استشارات مالية	الإمارات	100.00%	100.00%
مملوكة من قبل مصرف بغداد *				
شركة بغداد للوساطة	وساطة مالية	العراق	-	51.79%
مملوكة من قبل بنك بركان آيه إس				
برقان فاينانشال كيرالما آيه إس	تأجير	تركيا	99.63%	99.71%
برقان ياتيريم مينكول ديجيرلر آيه إس	وساطة مالية	تركيا	99.63%	99.71%

شركة ذات أغراض خاصة يتم معاملتها كشركة تابعة

برقان سينيور اس بي سي المحدودة	منشأة ذات أغراض خاصة	الإمارات	100.00%	100.00%
--------------------------------	----------------------	----------	---------	---------

* مصنفة كمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع، راجع الإيضاح رقم 9 لمزيد من التفصيل.

الأدوات المالية
التحقق

يتم تحقق الأصل المالي أو الالتزام المالي عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. تدرج جميع المشتريات والمبيعات النظامية للموجودات المالية على أساس طريقة تاريخ التسوية المحاسبية. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل المجمع أو في الإيرادات الشاملة الأخرى وفقاً للسياسة المطبقة للأداة ذات الصلة. إن المشتريات أو المبيعات النظامية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الأصل ضمن النطاق الزمني المحدد من قبل القواعد أو الأعراف السائدة في السوق.

التصنيف والقياس
التصنيف والقياس المبدئي للأدوات المالية

إن تصنيف الأدوات المالية عند التحقق المبدئي يعتمد على نموذج إدارة الأدوات وخصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية. يتم قياس الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة. تكاليف المعاملة تضاف إلى أو تخصم من هذا المبلغ، باستثناء في حالة الموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عند التحقق المبدئي عن سعر المعاملة، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن الأرباح أو الخسائر في اليوم الأول.

تقييم نموذج الاعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى للمحافظ المجمع ويستند إلى العوامل الملحوظة مثل:

- ◀ كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير حول أدائها إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛
- ◀ المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر؛
- ◀ معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها تمثل أيضاً جوانب مهمة في تقييم المجموعة.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنها ستدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

خصائص التدفقات النقدية التعاقدية

تقوم المجموعة أيضاً بتقييم خصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي لتحديد ما إذا كان التدفق النقدي التعاقدية يمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط (اختبار مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط)

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "المبلغ الأساسي" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي. إن العناصر الأكثر أهمية للفائدة في أي ترتيب إقراض تتمثل عادةً في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. كما تراعي المجموعة العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تحقق معدل الفائدة عن هذا الأصل أثناء تقييمها لاختبار المبلغ الأساسي والفائدة فقط.

إذا كانت الشروط التعاقدية تتجاوز الحد الأدنى من الانكشافات للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي، يتعين قياس الأصل المالي وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر نظراً لأن الشروط التعاقدية لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط على المبلغ القائم.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حالة تغيير نموذج الأعمال المختص بإدارة هذه الموجودات. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة البيانات المالية الأولى بعد التغيير.

التصنيف والقياس اللاحق لفئات الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف كافة موجوداتها المالية كما يلي:

- ◀ أصل مالي مدرج بالتكلفة المطفأة؛
- ◀ أصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛
- ◀ أصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الأصل المالي المدرج بالتكلفة المطفأة

يُدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشرطين التاليين:

- ◀ أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ◀ أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات للمبالغ الأساسية والفائدة فقط للمبلغ الأساسي القائم.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. وتدرج إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية والانخفاض في القيمة وأرباح أو خسائر من الاستبعاد في بيان الدخل المجموع.

يتم تصنيف النقد والنقد المعادل وأذونات وسندات خزانة لدى بنك الكويت المركزي ومؤسسات أخرى والقروض والسلف إلى العملاء والمستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وبعض الاستثمارات في أوراق مالية وبعض الموجودات الأخرى كأصل مالي مدرج بالتكلفة المطفأة.

الأصل المالي المدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

(أ) أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

تدرج أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حالة استيفائها للشرطين التاليين:

- ◀ أن يتم الاحتفاظ بأداة الدين ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ◀ أن تؤدي الشروط التعاقدية لأداة الدين في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات للمبالغ الأساسية والفائدة فقط للمبلغ الأساسي القائم.

يتم لاحقاً قياس أدوات الدين المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ويتم تسجيل إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وأرباح أو خسائر من الاستبعاد ضمن بيان الدخل المجموع بنفس الطريقة التي يتم بها تسجيل الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة.

يتم تصنيف بعض الاستثمارات في أوراق مالية التي تشمل سندات مسعرة وغير مسعرة كأدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

(ب) أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

عند التحقق المبدئي، قد تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

يتم لاحقاً قياس أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يعاد إدراجها في بيان الدخل المجموع عند الاستبعاد. وتسجل إيرادات توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان الدخل المجموع عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات، إلا في حالة استفادة المجموعة من هذه المتحصلات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة. وفي هذه الحالة، تدرج الأرباح في الإيرادات الشاملة الأخرى.

يتم تصنيف بعض الاستثمارات في أسهم التي تشمل أسهم مسعرة وغير مسعرة كأدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

الأدوات المالية (تتمة)**الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر**

يتم تسجيل الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مبدئياً في بيان المركز المالي المجمع وفقاً للقيمة العادلة. ويتم تصنيف الموجودات المالية المصنفة ضمن هذه الفئة إما من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي أو يتعين قياسها بشكل إلزامي بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. تقوم الإدارة بتصنيف الأداة كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حتى ولو كان يستوفي معايير تصنيف الأصل المالي المدرج بالتكلفة المطفأة أو الأصل المالي المدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، حيث يستبعد هذا التصنيف أو يقلل بصورة جوهرية المعاملة المحاسبية غير المتسقة التي قد تنشأ. ويتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً للقيمة العادلة. يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع. ويتم استحقاق الفائدة المكتسبة أو المكتوبة من تلك الأدوات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كإيرادات فوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية، أخذاً في الاعتبار أي خصم / علاوة وتكاليف المعاملة المؤهلة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأداة. ويتم تسجيل الفائدة المكتسبة من الموجودات المطلوب قياسها بشكل إلزامي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام معدل الفائدة التعاقدية. ويتم تسجيل إيرادات توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل المجمع كإيرادات تشغيل أخرى عندما تثبت الحق في استلام المدفوعات.

يتم تصنيف بعض أوراق الدين المالية والأسهم والمشتقات التي لا تصنف كأدوات تغطية كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

التصنيف اللاحق وفئات قياس المطلوبات المالية

يتم قياس المطلوبات المالية، غير الضمانات المالية والتزامات القروض، بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك عندما يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة وأدوات المشتقات المالية أو تطبيق تعيين القيمة العادلة.

ويتم تصنيف المستحق إلى البنوك والمستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى، الودائع من عملاء والأموال المقترضة الأخرى وبعض المطلوبات المالية الأخرى كمطلوبات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

ضمانات مالية والتزامات قروض

تمنح المجموعة في سياق أعمالها المعتاد ضمانات مالية تتمثل في خطابات الاعتماد والضمانات والحوالات المقبولة. يتم قيد الضمانات المالية مبدئياً كالتزام بالقيمة العادلة التي تمثل الأقساط المستلمة. لاحقاً للتحقق المبدئي، يتم قياس التزام المجموعة ضمن كل ضمان أيهما أكبر بالقيمة المسجلة مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم في بيان الدخل المجمع، وخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي والمخصص المطلوب احتسابه بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر.

تمثل التزامات القروض غير المسحوب وخطابات الاعتماد والتزامات التي بموجبها ينبغي على المجموعة على مدار مدة الالتزام بمنح قرض للعمل بشروط محددة مسبقاً. ويتم الاعتراف بمخصص مماثل لعقود الضمان المالي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 إذا كانت تمثل عقد مثقل بالتزامات وخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر.

الاستبعاد

استبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية باستثناء التعديلات الجوهرية للبنود والشروط
يستبعد الأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة حيثما كان ذلك مناسباً) عندما:

- ◀ ينقضي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- ◀ تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في الحصول على التدفقات النقدية من الأصل أو تتحمل التزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيبات "القبض والدفع" وإما (أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) ألا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل ولكنها قامت بنقل السيطرة على الأصل.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
الأدوات المالية (تتمة)
الاستبعاد (تتمة)

استبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية باستثناء التعديلات الجوهرية للبنود والشروط (تتمة) عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من أصل أو عندما تدخل المجموعة في ترتيب القبض والدفع، تقوم بتقييم ما إذا ما زالت تحتفظ بمخاطر ومزايا الملكية وإلى أي مدى ذلك. إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم تنقل السيطرة على الأصل، يتحقق الأصل بمقدار استمرار سيطرة المجموعة على هذا الأصل. في هذه الحالة، تقوم المجموعة أيضاً بتسجيل الالتزام ذي الصلة. ويتم قياس الأصل المحول والالتزام المرتبط به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المجموعة.

يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ صورة ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمقابل الذي يمكن أن تطالب المجموعة بدفعه أيهما أقل.

يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بأخر من نفس المقرض بشروط مختلفة إلى حد كبير، أو بتعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي وتحقق لالتزام جديد، ويُدرج الفرق في القيمة المدرجة بالدفاتر ذات الصلة في بيان الدخل المجمع.

استبعاد الموجودات المالية نتيجة التعديل الجوهري للبنود والشروط

تقوم المجموعة باستبعاد الأصل المالي مثل القروض والسلف للعملاء عندما يتم إعادة التفاوض على البنود والشروط بالفدر الذي يصبح فيه ذلك الأصل قرضاً جديداً بشكل جوهري، مع تسجيل الفرق المدرج كاستبعاد للأرباح أو الخسائر بمقدار خسائر الانخفاض في القيمة التي لم يتم تسجيلها بالفعل. وتصنف القروض المسجلة حديثاً ضمن المرحلة 1 لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة، ما لم يتم اعتبار أن القرض الجديد قد تم شراؤه أو تعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية.

عند تقييم ما إذا كان يتم استبعاد الائتماني أم لا، تضع المجموعة في اعتبارها من بين أمور أخرى العوامل التالية:

- ◀ التغيير في عملة القرض
- ◀ إدخال خصائص السهم
- ◀ التغيير في الطرف المقابل
- ◀ إذا كان التعديل يتمثل في أن تلك الأداة لم تعد تستوفي معيار اختبار المبلغ الأساسي والفائدة فحسب.

إذا كان التعديل لا يؤدي إلى تدفقات نقدية مختلفة بشكل جوهري، فإن هذا التعديل لا يؤدي إلى الاستبعاد. استناداً إلى التغيير في التدفقات النقدية المخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي، تقوم المجموعة بتسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التعديل بمقدار خسارة الانخفاض في القيمة التي لم يتم تسجيلها بالفعل.

الإصلاح المعياري لأسعار الفائدة

إذا كان أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي أو الالتزام المالي المقاسين بالتكلفة المطفأة نتيجة للإصلاح المعياري لأسعار الفائدة، فمن ثم تقوم المجموعة بتحديث سعر الفائدة الفعلي للموجودات أو المطلوبات المالية لتعكس التغيير المطلوب من خلال الإصلاح. إن التغيير في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية مطلوب من خلال الإصلاح المعياري لسعر الفائدة إذا تم استيفاء الشروط التالية:

- ◀ ضرورة التغيير باعتباره نتيجة مباشرة للإصلاح؛
- ◀ إن الأساس الجديد لتحديد التدفقات النقدية التعاقدية معادل اقتصادياً للأساس السابق – وهو الأساس المعمول به قبل التغيير مباشرة.

إذا تم إجراء تغييرات على أصل مالي أو التزام مالي بالإضافة إلى تغييرات على أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية المطلوبة من خلال الإصلاح المعياري لأسعار الفائدة، تقوم المجموعة أولاً بتحديث معدل الفائدة الفعلي للأصل المالي أو الالتزام المالي ليعكس التغيير المطلوب بموجب الإصلاح المعياري لأسعار الفائدة. ومن ثم تقوم المجموعة بتطبيق السياسات الخاصة بالمحاسبة عن التعديلات المذكورة أعلاه على التغييرات الإضافية.

مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية ويُدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع عندما يكون هناك حق قانوني ملزم بذلك وعندما تعترزم المجموعة التسوية إما بصافي قيمتها أو تحقيق الموجودات وتسوية الالتزامات في آن واحد.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتسجيل انخفاض القيمة للموجودات المالية كما يلي:

انخفاض قيمة الموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية

يتم تسجيل انخفاض قيمة الموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر. تشمل التسهيلات الائتمانية القروض والسلف للعملاء والتسهيلات الائتمانية غير النقدية في صورة كفالات بنكية وخطابات ضمان وخطابات اعتماد مستندية وحوالات بنكية مقبولة وتسهيلات ائتمانية نقدية وغير نقدية غير مسحوبة (قابلة وغير قابلة للإلغاء).

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية عدا التسهيلات الائتمانية

يتم احتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية عدا التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي. تشمل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أوراق الدين المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والارصدة والودائع لدى البنوك. إن الاستثمارات في أسهم لا تخضع لخسائر الائتمان المتوقعة.

خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي.

وضعت المجموعة سياسة لتنظيم إجراء تقييم في نهاية كل فترة بيانات مالية مجمعة ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي عن طريق مراقبة التغيير في مخاطر التعثر والذي يطرأ على مدار العمر المتبقي للأداة المالية. ويتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى القيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدي على مدار العمر المتوقع المتبقي للأصل المالي؛ أي الفرق بين:

◀ التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة إلى المجموعة بموجب العقد و؛

◀ التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، والمخصومة وفقاً لمعدل الفائدة الفعلي للتسهيل الائتماني.

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لتصنيف وقياس خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية كما هو مبين أدناه:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً

بالنسبة للموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية والتي لم يكن بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو التسهيلات الائتمانية التي تم التحديد بأنها تحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ البيانات المالية المجمعة، تقوم المجموعة بتصنيف هذه التسهيلات ضمن المرحلة 1 وتقيس مخصص الخسائر الذي ينتج عن حالات التعثر التي من المتوقع أن تنشأ على مدار 12 شهر (خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهر) من هذه الموجودات المالية.

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية

بالنسبة للموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية والتي يكن بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ولكن لم تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، تقوم المجموعة بتصنيف هذه التسهيلات ضمن المرحلة 2 وتقيس مخصص الخسائر الذي ينتج عن حالات التعثر التي من المتوقع أن تنشأ على مدار عمر الأداة (خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة) من هذه الموجودات المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية

بالنسبة للموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية والتي تعتبر متعثرة ومنخفضة القيمة الائتمانية، تقوم المجموعة بتصنيف هذه التسهيلات ضمن المرحلة 3 وتقيس مخصص الخسائر بمبلغ يكافئ نسبة 100% من صافي الانكشاف أي الانكشاف بعد خصم الضمانات المؤهلة.

تحديد مراحل التسهيلات الائتمانية

تراقب المجموعة باستمرار كافة الموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية وتطبق مجموعة من الحدود المطلقة والمعايير الأخرى لتحديد المراحل. تعتبر كافة الموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية والتي يتأخر السداد لها لمدة 30 يوماً أنها تتعرض لزيادة ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي وتصنف ضمن المرحلة 2. تصنف كافة التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها ضمن المرحلة 2 ما لم تتأهل للمرحلة 3. كما تطبق المجموعة أيضاً معايير أخرى لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للموجودات المالية مثل:

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

تحديد مراحل التسهيلات الائتمانية (تتمة)

- ◀ تدهور في التصنيف الاستهلاكي للمقترض بما يشير إلى حدوث التعثر؛
- ◀ انخفاض مادي في قيمة الضمان الأساسي المتوقع أن يتم استرداد القرض من خلال بيعه؛
- ◀ التدهور المادي في المركز المالي للعميل من وجهة نظر المجموعة بما يثير المخاوف بشأن القدرة على السداد؛
- ◀ الانتهاك المادي للتسهيل الائتماني الذي تم الالتزام به؛
- ◀ التقدم بطلب الافلاس أو التصفية؛
- ◀ تخفيض التصنيف الائتماني للتسهيل لدرجتين بالنسبة للتسهيلات ذات تصنيف الجودة الائتمانية العالية، ودرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات ذات تصنيف الجودة الائتمانية المنخفضة.

باستثناء التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية والمقسطة، يتم نقل التسهيل الائتماني من المرحلة 2 إلى المرحلة 1 بعد فترة علاجية تبلغ 12 شهر من استيفاء كافة الشروط التي أدت إلى تصنيف التسهيل الائتماني ضمن المرحلة 2. بالإضافة إلى ذلك، تلتزم المجموعة بإرشادات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالنقل.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً وبالتالي إدراجه ضمن المرحلة 3 (المصنفة كمنخفضة القيمة الائتمانية) في الحالات التالية:

- ◀ أن يسجل العميل تأخر في السداد لأكثر من 90 يوماً عن أي التزام ائتماني إلى المجموعة؛
- ◀ أن يواجه المقترض صعوبة مالية جوهرية؛
- ◀ أن يتم التقدير بأن المقترض تعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية استناداً إلى تقييم نوعي وكمي داخلي؛
- ◀ أن تكون هناك مؤشرات أخرى مثل انتهاك الاتفاقيات أو وفاة العميل، الخ؛

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا وجد دليل موضوعي على انخفاض القيمة لكل الموجودات المالية الجوهرية على أساس فردي أو مجمع بالنسبة للبنود التي لا تعتبر جوهرية على أساس فردي.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هي التقديرات المرجحة بالاحتمالات لخسائر الائتمان وتقاس بالقيمة الحالية لكافة أوجه العجز النقدي مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المجموعة طبقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها. تشمل العناصر الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة قيمة الانكشاف عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر.

إن قيمة الانكشاف عند التعثر تتمثل في تقدير الانكشاف المحتمل عند وقوع تعثر في المستقبل اخذاً في الاعتبار التغيرات المتوقعة في الانكشاف بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك والانخفاض المتوقع في التسهيلات وسداد أصل المبلغ والفائدة سواء في المواعيد المقررة بموجب العقد أو خلاف ذلك. تطبق المجموعة أيضاً تعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بعوامل تحويل الائتمان.

إن احتمالية التعثر هي تقدير احتمال التعثر في السداد خلال نطاق زمني معين. بالنسبة للتسهيلات الائتمانية، خلاف الممنوحة للإفراد، يتم استنتاج احتمالية التعثر خلال الدورات الزمنية (TTC PD) من أداة التصنيف استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية / الخارجية. تقوم المجموعة بتحويل احتمالية التعثر خلال الدورات الزمنية إلى الهيكل الزمني لاحتمالية التعثر في وقت محدد باستخدام النماذج والأساليب المناسبة. تقوم المجموعة بتقييم احتمالية التعثر بالنسبة لمحفظة الائتمانية للأفراد لديها من خلال الدرجات السلوكية باستخدام أساليب التراجع اللوجستي. إضافة إلى ذلك، تلتزم المجموعة أيضاً بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى.

إن معدل الخسارة عند التعثر هي تقدير الخسائر الناتجة في حالة وقوع تعثر في السداد في وقت معين. ويتم احتسابها استناداً إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي ينوقع المقرض استلامها بما في ذلك عند تحقق أي ضمان. ويتم التعبير عنها عادة كنسبة مئوية في قيمة الانكشاف عند التعثر. إضافة إلى ذلك، تلتزم المجموعة أيضاً بتعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالحد الأدنى للتخفيضات.

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)
قياس خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

إن الفترة القصوى التي يتم خلالها تحديد خسائر الائتمان تمثل الفترة التعاقدية للأصل المالي بما في ذلك بطاقات الائتمان والتسهيلات الدوارة الأخرى ما لم يكن للمجموعة حق قانوني في استعادتها في وقت مبكر باستثناء الموجودات المالية المدرجة ضمن المرحلة 2؛ حيث يتم تحديد موعد الاستحقاق وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

إدراج المعلومات المستقبلية

تقوم المجموعة بإدراج المدخلات الاقتصادية المستقبلية ذات الصلة بالمنطقة التي يقع فيها مقر المجموعة لتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم إجراء عمليات إحلال نوعية عند الضرورة بحيث تعكس على نحو صحيح تأثير الحركة في الاقتصاد ذي الصلة على المجموعة. يؤدي إدراج المعلومات المستقبلية إلى زيادة قدر الاجتهاد المطلوب. ويتم مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منظم.

تسهيلات ائتمانية معاد التفاوض عليها

في حالة التعثر في السداد، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء ولا تسعى إلى حيازة الضمانات. قد يتضمن ذلك تمديد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط تمويل جديدة. عند إعادة التفاوض حول منح التسهيلات الائتمانية للعملاء أو تعديلها ولكن دون استبعادها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة باستخدام طريق معدل الفائدة الفعلي الأصلي وفقاً لما يتم احتسابه قبل تعديل الشروط. تراجع التسهيلات الائتمانية المعاد التفاوض عليها باستمرار لضمان الالتزام بكافة المعايير وإمكانية الوفاء بدفعات السداد المستقبلية.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية إما جزئياً أو كلياً فقط عندما تتوقف المجموعة عن السعي وراء الاسترداد. وفي حالة إذا زاد المبلغ المشطوب عن مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والتي يتم تطبيقها مقابل مُجمَل القيمة الدفترية.

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يُعين على المجموعة احتساب مخصصات لخسائر الائتمان على التسهيلات الائتمانية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات. ويتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمتأخرة السداد عندما لا يتم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدية المقرر لها أو عندما تزيد قيمة التسهيلات عن الحدود المقررة المعتمدة مسبقاً. ويتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمتأخرة السداد ومنخفضة القيمة عند التأخر في سداد الفائدة أو قسط المبلغ الأساسي لمدة تزيد عن 90 يوماً وعندما تزيد القيمة المدرجة بالدفاتر للتسهيل عن قيمته المقدرة الممكن استردادها. وتتم إدارة ومراقبة القروض والسلف إلى العملاء متأخرة السداد ومنخفضة القيمة كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى الفئات التالية التي يتم استخدامها بعد ذلك لتحديد المخصصات:

الفئة	المعايير	المخصصات المحددة
قائمة المراقبة	غير منتظمة لفترة تصل إلى 90 يوماً	-
دون المستوى	غير منتظمة لفترة تتراوح من 91 إلى 180 يوماً	20%
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لفترة تتراوح من 181 إلى 365 يوماً	50%
معدومة	غير منتظمة لفترة تتجاوز 365 يوماً	100%

الأدوات المالية المشتقة

تستخدم المجموعة الأدوات المالية المشتقة لإدارة التعرض لمخاطر الأسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر الائتمان.

عندما يتم توقيع عقود مشتقات مع تصنيف تلك العقود بصفقتها مخصصة لتغطية القيمة العادلة أو تغطية التدفقات النقدية لأصل أو التزام محقق، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن تلك المشتقات باستخدام مبادئ محاسبة التغطية بشرط الوفاء بخصائص معينة. تدرج المشتقات كموجودات مالية عندما تكون القيمة العادلة موجبة وكمطلوبات مالية إذا كانت القيمة العادلة سالبة.

بالنسبة لعقود المشتقات التي لا تستوفي معايير محاسبة التغطية، تؤخذ أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لعقود المشتقات مباشرة إلى بيان الدخل المجموع.

محاسبة التغطية

لأغراض محاسبة التغطية، تصنف التغطية إلى فئتين: (أ) تغطية القيمة العادلة عند تغطية مخاطر التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام محقق أو التزام ثابت غير محقق؛ و (ب) تغطية التدفقات النقدية عند تغطية مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية سواء المرتبطة بمخاطر معينة متعلقة بأصل أو التزام محقق أو معاملة محتملة ومتوقعة بصورة كبيرة أو مخاطر العملات الأجنبية في التزام ثابت غير محقق.

عند تصنيف أداة مالية كأداة تغطية، تقوم المجموعة بصورة رسمية بتوثيق العلاقة بين أداة التغطية والبند المغطى وكذلك أهداف إدارة المخاطر واستراتيجيتها في تنفيذ معاملات التغطية المختلفة. توثق المجموعة أيضاً تقييمها، في بداية التغطية وعلى أساس مستمر، سواء كانت المشتقات المالية مستخدمة في معاملات التغطية فعالة بشكل كبير في مقاصة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المرتبطة بمخاطر التغطية.

تتوقف المجموعة عن تطبيق طريقة محاسبة التغطية عند تحقق المعايير التالية:

- أ. تقرر أن أداة التغطية ليست، أو توقفت عن كونها، أداة تغطية فعالة بشكل كبير؛
- ب. تنتهي صلاحية أداة التغطية أو بيعها أو إنهاؤها أو استخدامها؛
- ج. يتم استحقاق البند المغطى أو بيعه أو سداه؛ أو
- د. تكون احتمالات تنفيذ معاملات في المستقبل منخفضة.

تغطية القيمة العادلة

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية التي تستوفي معايير التغطية والمصنفة كتغطية قيمة عادلة في بيان الدخل المجموع، مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المغطى المتعلقة بالمخاطر التي تم تغطيتها.

إذا توقف تطبيق محاسبة التغطية، يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للبنود المغطاة في بيان الدخل المجموع على مدى فترة استحقاق علاقة التغطية المصنفة سابقاً باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

إذا تم استبعاد البند المغطى، يتم تسجيل القيمة العادلة غير المطفأة على الفور في بيان الدخل المجموع.

عند تصنيف التزام ثابت غير المحقق كبند مغطى، يتم قيد التغير التراكمي اللاحق في القيمة العادلة للالتزام الفعلي المرتبط بالمخاطر المغطاة كأصل أو التزام مع إدراج الأرباح أو الخسائر المقابلة في بيان الدخل المجموع.

تغطية التدفقات النقدية

بالنسبة لمعاملات تغطية التدفقات النقدية المؤهلة، يتم تسجيل أرباح أو خسائر القيمة العادلة المرتبطة بالجزء الفعال من تغطية التدفقات النقدية مبدئياً في الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم تحويلها إلى بيان الدخل المجموع في الفترات التي تؤثر فيها المعاملات المغطاة على بيان الدخل المجموع. يتم تسجيل أي جزء غير فعال من أرباح أو خسائر أداة التغطية في بيان الدخل المجموع مباشرة.

الأدوات المالية المشتقة (تتمة)

محاسبة التغطية

تغطية التدفقات النقدية (تتمة)

عند انتهاء صلاحية أداة التغطية أو بيعها أو في حالة توقفها عن استيفاء شروط محاسبة التغطية، فإن أي أرباح أو خسائر متراكمة مسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى في ذلك الوقت تبقى مدرجة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم تحققها عند التسجيل النهائي للمعاملة المغطاة المتوقعة في بيان الدخل المجمع. عندما لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المغطاة، فإن صافي الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى يحول إلى بيان الدخل المجمع.

تغطية صافي الاستثمار في عملية أجنبية

إن تغطية صافي الاستثمار في عملية أجنبية - بما في ذلك تغطية البند النقدي الذي يتم المحاسبة عنه كجزء من صافي الاستثمار - يتم المحاسبة عنها وفقاً لنفس الطريقة المتبعة للمحاسبة عن تغطية التدفقات النقدية. ويتم تحقق الأرباح أو الخسائر الناتجة من تغطية الأدوات المتعلقة بالجزء الفعال من التغطية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى؛ في حين يتم تحقق أي أرباح أو خسائر تتعلق بالجزء غير الفعال في بيان الدخل المجمع. عند بيع العملية الأجنبية، فإن القيمة المتراكمة لهذه الأرباح أو الخسائر المدرجة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى يتم تحويلها إلى بيان الدخل المجمع.

قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية مثل المشتقات والاستثمارات في أوراق مالية وما إلى ذلك في تاريخ كل موازنة مالية.

تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ المستلم من بيع أصل ما أو المدفوع لسداد التزام ما في معاملات منتظمة بين أطراف في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو تسوية الالتزام في إحدى الحالات التالية:

- ◀ البيع أو التسوية في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- ◀ البيع أو التسوية في غير السوق الرئيسي، أي في السوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام.

يجب أنه يكون بإمكان المجموعة الوصول إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لتحقيق مصالحهم الاقتصادية المثلى.

يراعي قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية قدرة المشاركين في السوق على إنتاج منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأعلى وأفضل مستوى له، أو من خلال بيعه إلى مشارك آخر في السوق من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.

تستخدم المجموعة أساليب تقييم ملائمة للظروف والتي يتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تحقيق أقصى استخدام للمدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، والمبين كما يلي، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات والذي يمثل أهمية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات مماثلة أو مطلوبات مماثلة؛
- المستوى 2: أساليب تقييم يعرض بها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية ملحوظة بالنسبة لقياس القيمة العادلة بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
- المستوى 3: أساليب تقييم يعرض بها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية غير ملحوظة بالنسبة لقياس القيمة العادلة.

بالنسبة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المعروضة بالسوق. ويتم استخدام أسعار الشراء للموجودات وأسعار العرض للمطلوبات. تستند القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة والودائع والأوعية الاستثمارية المماثلة إلى آخر صافي قيمة موجودات معلنة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

قياس القيمة العادلة (تتمة)

بالنسبة للأدوات المالية غير المتداولة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية لاستثمار مماثل أو التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج التقييم الأخرى المناسبة أو عروض الوسطاء.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار السوق الحالية لعائدات أدوات مالية مماثلة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية المجمعة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات ذي التأثير الهام على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة بيانات مالية.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات للموجودات والمطلوبات استناداً إلى طبيعة وسمات ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

موجودات قيد البيع المشروط

تقوم المجموعة أحياناً بشراء موجودات غير نقدية لتسوية القروض والسلف. تدرج هذه الموجودات بالقيمة المدرجة بالدفاتر للقروض والسلف أو القيمة العادلة الحالية لهذه الموجودات أيهما أقل. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر من البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجموع.

استثمار في شركات زميلة

يتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في شركات زميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. إن الشركة الزميلة هي المنشأة التي تمارس عليها المجموعة تأثيراً ملموساً. إن التأثير الملموس هو القدرة على المشاركة في القرارات الخاصة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها دون أن يمثل سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في شركات زميلة في بيان المركز المالي المجموع بالتكلفة زائداً التغيرات في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة بعد الحيازة. وتدرج الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة ضمن القيمة المدرجة بالدفاتر للاستثمار ولا يتم إطفائها أو يتم اختبارها لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة.

يعكس بيان الدخل المجموع الحصة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. عند حدوث تغيير يتم إدراجه مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى للشركة الزميلة، تفيد المجموعة حصتها في أي تغييرات ويتم الإفصاح عن هذه الحصة ضمن بيان التغيرات في حقوق المساهمين متى كان ذلك مناسباً. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة بمقدار حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

تظهر حصة المجموعة في أرباح الشركة الزميلة في مقدمة بيان الدخل المجموع. هذه هي الأرباح الخاصة بمساهمي الشركة الزميلة ولذلك فهي الأرباح بعد الضرائب والحصص غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة لنفس فترة التقارير المالية للمجموعة. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات لكي تصبح السياسات المحاسبية متنسقة مع تلك التي تستخدمها المجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان من الضروري تسجيل أية خسارة إضافية لانخفاض القيمة بشأن استثمار المجموعة في الشركة الزميلة. تحدد المجموعة في تاريخ كل تقارير مالية إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. فإذا ما حدث ذلك تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للشركة الزميلة وقيمتها المدرجة بالدفاتر ويتم تسجيل المبلغ في بيان الدخل المجموع.

عند فقد التأثير الملموس على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وتسجيل أي استثمار متبقي وفقاً لقيمتها العادلة. تدرج أي فروق بين القيمة المدرجة بالدفاتر للشركة الزميلة عند فقد التأثير الملموس والقيمة العادلة للاستثمار المتبقي والمتحصلات من البيع في بيان الدخل المجموع.

مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات غير المتداولة ومجموعات الاستبعاد كمحتفظ بها لغرض البيع إذا كان بالإمكان استرداد قيمتها المدرجة بالدفاتر بشكل أساسي من خلال معاملة بيع وليس من خلال الاستخدام المستمر. يتم قياس الموجودات غير المتداولة ومجموعات الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها بغرض البيع وفقاً لقيمتها المدرجة بالدفاتر والقيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، أيهما أقل. وتتمثل التكاليف حتى البيع في التكاليف المترتبة المتعلقة مباشرة ببيع أصل (مجموعة استبعاد)، باستثناء تكاليف التمويل ومصروفات ضريبة الدخل.

مجموعة الاستبعاد المحفوظ بها لغرض البيع (تتمة)

يعتبر شرط تصنيف المحفوظ بها لغرض البيع مستوفياً فقط عندما يكون هناك احتمالية كبيرة للبيع ويكون الأصل أو مجموعة الاستبعاد متاحة للبيع المباشر بحالتها الحالية. يجب أن تشير الشروط المطلوبة لاستكمال البيع إلى أنه من غير المرجح أن تحدث تغييرات في البيع أو الرجوع في قرار البيع. يجب أن تلتزم الإدارة بخطة بيع الأصل ومن المتوقع أن يتم استكمال البيع خلال سنة واحدة من تاريخ التصنيف.

يتم عرض الموجودات والمطلوبات المصنفة كمحفوظ بها لغرض البيع بشكل منفصل كبنود متداولة في بيان المركز المالي المجموع.

تتأهل مجموعة الاستبعاد كعملية موقوفة إذا كانت تمثل جزءاً من منشأة تم استبعادها أو تصنيفها كمحفوظ بها لغرض البيع، و

- ◀ تمثل جزء أساسي منفصل من الأعمال أو المنطقة الجغرافية للعمليات؛
- ◀ تمثل جزء من خطة منسقة فردية لاستبعاد الجزء الأساسي المنفصل من الأعمال أو المنطقة الجغرافية للعمليات، أو
- ◀ تمثل شركة تابعة تم حيازتها بشكل حصري بهدف إعادة بيعها

ممتلكات ومعدات

تسجل الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة. يتم تحميل الاستهلاك على جميع المباني والمعدات باستثناء الأرض الملك الحر بمعدلات تحتسب لشطب تكلفة كل أصل على أساس طريقة القسط الثابت وصولاً إلى قيمته التخريدية على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها. تدرج الأرض الملك الحر بالتكلفة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة.

إن الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لغرض احتساب الاستهلاك هي كما يلي:

20 إلى 35 سنة	مباني
4 إلى 11 سنة	أثاث ومعدات
3 إلى 7 سنوات	سيارات
5 سنوات	أجهزة كمبيوتر

عند بيع الأصل أو استبعاده، يتم استبعاد التكلفة والاستهلاك المتراكم من الحسابات وتحقق أية أرباح أو خسائر ناتجة من استبعاد الأصل في بيان الدخل المجموع.

يتم مراجعة القيمة المدرجة بالدفاتر للممتلكات والمعدات بتاريخ كل بيانات مالية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة. وإذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة، فإنه يتم تخفيض الموجودات إلى قيمها الممكن استردادها، كما يتم تسجيل أي خسائر ناتجة عن انخفاض القيمة في بيان الدخل المجموع.

يتم رسملة المصروفات المتكبدة لاستبدال بند من بنود الممتلكات والمعدات التي يتم المحاسبة عنها بصورة منفصلة ويتم شطب القيمة المدرجة بالدفاتر للبند المستبدل. ويتم رسملة المصروفات اللاحقة الأخرى فقط عندما تزيد المنافع الاقتصادية المستقبلية لبنود الممتلكات والمعدات المتعلقة بها. وتسجل كافة المصروفات الأخرى في بيان الدخل المجموع عند تكبدها.

موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة موجودات غير نقدية محددة على أساس إفرادي دون وجود مادي. يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي تم حيازتها بالتكلفة عند الحيازة المبدئية. تتمثل تكلفة الموجودات غير الملموسة التي تم حيازتها في عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة. بعد التسجيل المبدئي تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وأي خسائر متراكمة من الانخفاض في القيمة. يتم تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة بصفقتها محددة المدة.

إن الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة يتم إطفائها على مدى أعمارها الاقتصادية الإنتاجية كما هو مذكور أدناه ويتم تقدير الانخفاض في القيمة عند ظهور مؤشر على أن الأصل غير الملموس قد تنخفض قيمته. يتم مراجعة فترة وأسلوب الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الاقتصادية الإنتاجية المحددة في نهاية كل سنة مالية على الأقل. إن التغييرات في الأعمار الاقتصادية الإنتاجية المتوقعة أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية من الموجودات يتم المحاسبة عنها من خلال تغيير فترة وأسلوب الإطفاء، حسبما هو ملائم، حيث يتم اعتبارها تغييرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصروفات الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الدخل المجموع ضمن فئة المصروفات الأخرى بما يتفق مع وظيفة الأصل غير الملموس.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

موجودات غير ملموسة (تتمة)

يحتسب الإطفاء باستخدام طريقة القسط الثابت لتخفيض التكلفة إلى القيمة المتبقية المقدرة على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة كما يلي:

10 - 30 سنة
5 - 10 سنوات

ترخيص ممارسة الأعمال المصرفية
علاقات العملاء والودائع الرئيسية للعملاء

يتم قياس الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصل غير الملموس بالفرق بين صافي إيرادات البيع والقيمة المدرجة بالدفاتر لهذا الأصل وتتحقق في بيان الدخل المجمع عند استبعاد الأصل. ولا يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً إلا في حالة وجود تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة الممكن استردادها للأصل منذ إدراج آخر خسارة انخفاض في القيمة.

عقود التأجير

تقوم المجموعة عند بدء العقد بتقييم ما إذا كان العقد يمثل عقد تأجير. ويمثل العقد عقد تأجير إذا كان ذلك العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام الأصل المحدد لفترة زمنية لقاء مقابل. وإذا تم تحديد العقد كعقد تأجير، تقوم المجموعة بتسجيل أصل حق الاستخدام والتزام التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير. اختارت المجموعة استخدام استثناءات الاعتراف لعقود التأجير التي تتضمن في تاريخ البدء مدة تأجير تبلغ 12 شهر أو أقل وعقود التأجير التي يكون فيها الأصل الأساسي منخفض القيمة.

موجودات حق الاستخدام

يتم قياس أصل حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة والتي تشمل القيمة الابتدائية للالتزام التأجير معدلة مقابل أي مدفوعات تأجير يتم سدادها في أو قبل تاريخ البدء زائد أي تكاليف ابتدائية مباشرة تم تكبدها. ويتم استهلاك أصل حق الاستخدام لاحقاً باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار مدة عقد التأجير. إضافة إلى ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بصورة دورية مقابل خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. تقوم المجموعة بعرض موجودات حق الاستخدام ضمن فئة "ممتلكات ومعدات" في بيان المركز المالي المجمع.

مطلوبات التأجير

يتم قياس التزام التأجير مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير التي لا يتم سدادها في تاريخ البدء، مخصومة باستخدام معدل الافتراض المتزايد لدى المجموعة. ويتم قياس التزام التأجير لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. إضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات التأجير في حالة وجود تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مدفوعات عقود التأجير. تقوم المجموعة بعرض مطلوبات التأجير ضمن فئة "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي المجمع.

دمج الأعمال والشهرة

إن دمج الأعمال هو تجميع منشآت أو أنشطة أعمال مستقلة في البيانات المالية لمنشأة واحدة نتيجة قيام المنشأة، المشتري، بالسيطرة على واحد أو أكثر من هذه الأنشطة. يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الحيازة المحاسبية. وفقاً لهذه الطريقة، يقوم المشتري بإدراج الموجودات المحددة التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرة بالإضافة إلى أية حصص غير مسيطرة أخرى في الشركة المشتراة عند تاريخ الحيازة، بصورة مستقلة عن الشهرة.

يتم قياس الموجودات المحددة التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرة في تاريخ الحيازة وفقاً للقيمة العادلة. بالنسبة لكل عملية دمج أعمال، تختار المجموعة إما أن يتم قياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة وفقاً للقيمة العادلة أو وفقاً لنسبة الحصة في صافي الموجودات المحددة في الشركة المشتراة. تحمل تكاليف الحيازة كمصروفات في فترة تكبدها.

إذا تحقق دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس القيمة العادلة في تاريخ الحيازة لحصة ملكية المشتري المحتفظ بها سابقاً في الشركة المشتراة بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة من خلال بيان الدخل المجمع. بعد ذلك يتم مراعاتها عند تحديد الشهرة.

تتحقق الشهرة الناتجة عن دمج الأعمال كما في تاريخ الحيازة بما يزيد عن التالي:

- إجمالي المقابل المحول، مبلغ أية حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة أو وفقاً لنسبة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة،
- صافي قيمة الموجودات المحددة القيمة العادلة في تاريخ الحيازة لحقوق الملكية التي يحتفظ بها المشتري سابقاً في الشركة المشتراة،
- صافي قيمة الموجودات المحددة والمطلوبات التي تم الالتزام بها في تاريخ الحيازة، والمدرجة بقيمتها العادلة.

دمج الأعمال والشهرة (تتمة)

إذا كان إجمالي المقابل المحول أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة التي تمت حيازتها، يتم تسجيل الفرق في بيان الدخل المجموع.

يتم توزيع الشهرة على كل من وحدات إنتاج النقد بالمجموعة أو مجموعات وحدات إنتاج النقد ويتم اختبارها سنوياً لتحديد انخفاض القيمة، كما يتم اختبارها بصفة منتظمة لتحديد ما إذا وجد أي مؤشر على انخفاض قيمتها. يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة بتقييم المبلغ الممكن استرداده لوحدة إنتاج النقد التي تتعلق بها الشهرة.

إن المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع أو القيمة أثناء الاستخدام للوحدة إنتاج النقد ابهماً أقل، والتي تمثل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتوقعة من الوحدة. عندما يكون المبلغ الممكن استرداده للوحدة أقل من القيمة المدرجة بالدفاتر لها، يتم توزيع خسائر انخفاض القيمة أولاً لتخفيض القيمة المدرجة بالدفاتر لأي شهرة مخصصة للوحدة ثم توزع على الموجودات الأخرى للوحدة بصورة نسبية على أساس القيمة المدرجة بالدفاتر لكل أصل بالوحدة. إن أي خسارة من انخفاض القيمة المحققة للشهرة لا يتم عكسها في فترة لاحقة.

عندما تشكل الشهرة جزءاً من وحدة إنتاج النقد (مجموعة وحدات) ويتم استبعاد جزءاً من العمليات بداخل الوحدة، يتم إدراج الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة في القيمة المدرجة بالدفاتر للعمليات عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد العمليات.

مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص وفقاً لقانون العمل الكويتي و عقود الموظفين والقوانين المعمول بها في الدول التي تمارس فيها الشركات التابعة أعمالها. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف ويمثل تقديراً موثوقاً به لقيمة الالتزام الحالية كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة. تقوم المجموعة أيضاً بدفع مساهمات إلى البرامج الرسمية ويقتصر الالتزام على المساهمات التي يتم دفعها.

أسهم الخزينة

يتم إدراج حصة البنك في أسهم الخزينة بتكلفة الشراء وتسجل في حقوق المساهمين. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة، يتم تحميل تكلفة المتوسط المرجح للأسهم المعاد حيازتها على حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار أسهم الخزينة، تضاف الأرباح إلى حساب مستقل ضمن حقوق الملكية "احتياطي أسهم الخزينة" وهو حساب غير قابل للتوزيع.

ويتم إدراج أية خسائر محققة في نفس الحساب بما يتناسب مع حد الرصيد الدائن في هذا الحساب. ويتم إدراج أية خسائر إضافية على الأرباح المرحلة ثم على الاحتياطي الاختياري والاحتياطي القانوني. يتم استخدام الأرباح المحققة لاحقاً من بيع أسهم الخزينة أولاً في مقاصة أية خسائر مسجلة سابقاً وفقاً لترتيب الاحتياطيات والأرباح المرحلة وحساب احتياطي أسهم الخزينة. لا يحق لهذه الأسهم الحصول على توزيعات نقدية قد يقترحها البنك. يؤدي إصدار أسهم المنحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة على أساس تناسبي وخفض متوسط التكلفة لكل سهم دون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

المكافآت بالأسهم

قامت المجموعة بتطبيق برنامج المكافآت بالأسهم. يتم قياس تكلفة المكافآت بالأسهم للموظفين بالرجوع إلى القيمة العادلة في تاريخ منح هذه الأسهم. يتم تحديد المبلغ الإجمالي الذي يتم تسجيله كمصروف على مدى فترة الاستحقاق بالرجوع إلى القيمة العادلة للخيارات أو الأسهم الممنوحة في تاريخ المنح باستخدام طريقة تقييم بلاك شولز 'Black Scholes'. تتضمن مدخلات القياس سعر السهم في تاريخ المنح، وسعر الممارسة والحساسية وأسعار الفائدة الخالية من المخاطر وعائد توزيعات الأرباح المتوقع. تقوم المجموعة بتاريخ كل تقارير مالية بتعديل تقديراته بشأن عدد الخيارات التي من المتوقع ممارستها. يسجل البنك تأثير تعديل التقديرات الأصلية، إن وجد، في بيان الدخل المجموع مع إجراء تعديل مماثل على حقوق الملكية.

احتياطي آخر

يتم استخدام الاحتياطي الآخر لتسجيل تأثير التغيرات في ملكية الحصص في الشركات التابعة دون فقد السيطرة والتغيرات في القيمة العادلة لتغطية التدفقات النقدية وتغطية صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية وإيرادات شاملة أخرى من مجموعة الاستبعاد المحفوظ بها لغرض البيع.

تحقق الإيرادات

إيرادات ومصروفات الفوائد ومثيلاتها

تتحقق إيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل المجمع لكافة الأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة والموجودات التي تحمل فائدة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والأدوات المالية التي تصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على أساس الفائدة الفعلية. إن الفائدة الفعلية هي الفائدة التي تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأداة المالية أو لفترة أقصر، متى كان ذلك مناسباً، إلى صافي القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب الفائدة الفعلية، يتم احتساب كافة الأتعاب والرسوم المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد وتكاليف المعاملة وكافة الأقساط الأخرى أو الخصومات، باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية.

عند انخفاض قيمة أداة مالية، يتم تحقق الفوائد بعد ذلك على أساس معدل الفائدة المستخدمة لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الانخفاض في القيمة.

عندما تدخل المجموعة في اتفاقيات مبادلة أسعار الفائدة لتغيير الفائدة من ثابتة إلى متغيرة (أو العكس)، يتم تعديل مبلغ إيرادات أو مصروفات الفائدة بصافي الفائدة على الجزء الفعلي من المبادلة. يتم معاملة كافة الرسوم المدفوعة أو المستلمة كجزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأدوات المالية ويتم تسجيلها على مدى الفترة التعاقدية باستثناء بيع المخاطر المحددة إلى طرف آخر حيث يتم تسجيلها مباشرة.

إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم قيد الأتعاب والعمولات مقابل تقديم خدمات خلال فترة زمنية معينة على مدى فترة استحقاقها. تتضمن هذه الأتعاب الائتمان تلك المتعلقة بالائتمان وأتعاب الإدارة الأخرى. تتحقق أتعاب التزامات القروض وأتعاب إنشاء الائتمان كجزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي (بالإضافة إلى أي تكلفة إضافية) كتعديل لمعدل الفائدة الفعلي على القرض. ويتم تسجيل إيرادات الأتعاب والعمولات التي تقوم فيها المجموعة بتقديم خدمات معينة عند تقديم تلك الخدمات.

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم تسجيل إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلامها.

منح حكومية

تُسجل المنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأنه سيتم استلام هذه المنح والالتزام بكافة الشروط المتعلقة بها. عندما تتعلق المنحة ببند مصروفات فيتم تسجيلها كإيرادات على أساس ممتثل على مدى الفترات التي يتم بها تسجيل التكاليف ذات الصلة كمصروفات، والتي توجد نية للتعويض عنها بالمقابل ويتم إدراجها ضمن نفس البند في بيان الدخل المجمع.

العملات الأجنبية

تحدد كل شركة بالمجموعة عملتها الأساسية وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية لكل شركة باستخدام تلك العملة.

المعاملات والأرصدة

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة، كما تحول الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بالعملة الرئيسية للمجموعة وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية. وتدرج كافة الفروق الناتجة من تحويل العملات الأجنبية ضمن بيان الدخل المجمع.

إن الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة يتم تحويلها إلى العملة الرئيسية لكل شركة حسب أسعار الصرف الأجنبي السائدة في تاريخ تحديد قيمتها. وفي حالة الموجودات غير النقدية التي يتحقق التغيير في قيمتها العادلة مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى، فإن فروق أسعار الصرف الأجنبي يتم تحققها مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى، وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم إدراج التغيير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل المجمع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

كما في تاريخ البيانات المالية، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة إلى عملة العرض للبنك وهي الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقارير المالية، ويتم تحويل بيانات الدخل لتلك الشركات التابعة بالمتوسط المرجح لأسعار الصرف للسنة. تؤخذ كافة فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة إلى الإيرادات الشاملة الأخرى. عند بيع شركة تابعة أجنبية، يدرج المبلغ المؤجل المتراكم المسجل في الإيرادات الشاملة الأخرى الخاصة بشركة تابعة محددة ضمن بيان الدخل المجمع.

يتم معاملة أية شهرة أو تعديلات القيمة العادلة للقيم المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات الناشئة عن شراء كموجودات ومطلوبات لشركات تابعة خاصة ويتم تحويلها حسب أسعار الصرف الأجنبي السائدة في تاريخ التقارير المالية.

الضرائب

ضريبة دعم العمالة الوطنية

يحتسب البنك ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً للقانون رقم 19 لعام 2000 ومتطلبات قرار وزارة المالية رقم 24 لعام 2006 بنسبة 2.5% من الربح الخاضع للضريبة للسنة. وفقاً للقانون، تم خصم توزيعات الأرباح النقدية من ربح السنة للشركات المدرجة التي تخضع لضريبة دعم العمالة الوطنية.

حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يحتسب البنك حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من الربح وفقاً للحساب استناداً إلى قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة.

حصة الزكاة

يتم احتساب مخصص الزكاة بنسبة 1% من ربح البنك وفقاً للقانون رقم 46 لعام 2006 ووفقاً لقرار وزارة المالية رقم 58/2007 وتسري ابتداء من 10 ديسمبر 2007.

ضريبة الشركات التابعة الخارجية

يتم احتساب ضريبة الشركات التابعة الخارجية على أساس معدلات الضرائب المطبقة وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات السارية في البلدان التي تعمل فيها هذه الشركات التابعة. تدرج ضريبة الدخل على الربح الخاضع للضريبة (الضريبة الحالية) كمصروف في الفترة التي تتحقق فيها الأرباح وفقاً للوائح المالية المعمول بها في البلدان المعنية التي تعمل فيها المجموعة.

يتم احتساب الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام على الفروق المؤقتة بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة بالدفاتر لأغراض التقارير المالية في تاريخ التقرير.

تتحقق الأصول الضريبية المؤجلة عن كافة الفروق المؤقتة القابلة للخصم، والإعفاءات الضريبية المرحلة غير المستخدمة وأي خسائر ضريبية غير مستخدمة. يتم إدراج الأصول الضريبية المؤجلة إلى الحد الذي يكون من المحتمل أن الربح الخاضع للضريبة والذي سيكون متاحاً مقابل الفروق المؤقتة القابلة للخصم، والإعفاءات الضريبية المرحلة غير المستخدمة والخسائر الضريبية غير المستخدمة قد يمكن استخدامها، إلا عندما يتعلق أصل الضريبة المؤجلة بالفروق المؤقتة القابلة للخصم الناتج من التسجيل الأولي لأصل أو التزام في المعاملات التي لا تعتبر دمج أعمال وفي وقت المعاملة، ولا تؤثر على الربح المحاسبي أو الأرباح أو الخسائر الخاضعة للضريبة.

تتم مراجعة القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ كل تقرير وتخفيضها إلى الحد الذي لا يحتمل معه أن توافر المستوى المناسب من الأرباح الخاضعة للضريبة بما يتيح استخدام الموجودات الضريبية المؤجلة كلياً أو جزئياً. يتم إعادة تقييم الموجودات الضريبية المؤجلة غير المسجلة في تاريخ كل تقرير ويتم تسجيلها إلى الحد الذي يصبح من المحتمل معه أن تسمح الأرباح الضريبية المستقبلية بإمكانية استرداد أصل الضريبة المؤجلة.

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات الضريبية المؤجلة والمطلوبات الضريبية المؤجلة في حالة وجود حق قانوني يوجب إجراء المقاصة الأصول الضريبية الحالية مقابل مطلوبات ضريبة الدخل الحالية والضرائب المؤجلة تتعلق بنفس المؤسسة الخاضعة للضريبة ونفس الإدارة الضريبية.

يتم قياس الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب والقوانين السارية في تاريخ التقارير المالية.

معلومات القطاعات

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد خسائر. تستخدم إدارة البنك قطاعات الأعمال لتوزيع المصادر وتقييم الأداء. إن قطاعات التشغيل لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء الذين يمكن تجميعهم واعداد تقارير حولهم كقطاعات، متى كان ذلك مناسباً.

الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يتم إدراج الموجودات المالية المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية منها محتملاً.

لا يتم إدراج الالتزامات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات بصفة أمانة

لا تعتبر الموجودات والودائع المتعلقة بها التي تحتفظ بها المجموعة بصفة الوكالة أو الأمانة ضمن موجودات ومطلوبات المجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن بيان المركز المالي المجموع.

2.5 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات التي صدرت ولكن لم تسر بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للبنك. يعترف البنك بتطبيق هذه المعايير متى أمكن ذلك عندما تصبح سارية المفعول.

- تصنيف المطلوبات كمتداولة وغير متداولة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) (1 يناير 2023)
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان ممارسة المعايير الدولي للتقارير المالية 2).
- المعيار الدولي للتقارير المالية 17 – عقود التأمين وتعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية 17 عقود التأمين.
- الإفصاح عن التقديرات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8).
- الضرائب المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناتجة عن معاملة فردية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12 ضرائب الدخل (1 يناير 2023).
- بيع أو مساهمة الموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو المشروع المشترك (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعايير المحاسبة الدولي 28) (تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى)

2.6 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المتعلقة بها، بالإضافة إلى الإفصاح عن المطلوبات المحتملة. إلا أن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات يمكن أن يؤدي إلى نتائج تتطلب إجراء تعديل جوهري على القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات أو المطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

الأحكام

عند تطبيق المجموعة للسياسات المحاسبية، استخدمت الإدارة الافتراضات التالية، بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات، والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المسجلة في البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتحديد تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم.

موجودات الضريبة المؤجلة

تتحقق موجودات الضريبة المؤجلة بمقدار احتمال توفر الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة التي يمكن في مقابلها استغلال الخسائر. ينبغي تطبيق أحكام لتحديد مبلغ موجودات الضرائب المؤجلة التي يمكن تسجيلها، استناداً إلى التوقيت والمستوى المحتمل للأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة، مع استراتيجيات التخطيط الضريبي المستقبلية.

الأحكام الجوهرية في تحديد مدة التأجيل للعقود المشتملة على خيارات التجديد

تحدد المجموعة مدة عقد التأجيل كمدة غير قابلة للإلغاء بالإضافة إلى أي فترات يغطيها خيار تمديد عقد التأجيل إذا كان من المؤكد بصورة معقولة أنه سيتم ممارسته أو أي فترات يغطيها خيار إنهاء عقد التأجيل إذا كان من غير المؤكد ممارسته بصورة معقولة.

2.6 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

وفيما يلي الأحكام الأساسية في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 باستثناء تلك الأحكام التي تتضمن التقديرات والتي قامت الإدارة باتخاذها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي تمثل تأثيراً جوهرياً على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

- ◀ تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد تأجير؛
- ◀ تحديد ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة أنه سوف يتم ممارسة خيار التمديد أو الفسخ؛
- ◀ تصنيف ترتيبات عقد التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً).

تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية

تقوم الإدارة بممارسة أحكام لتحديد قيمة صافي موجودات لدى الشركة التابعة التي يتم تغطيتها (ويطلق عليها أيضاً معدل التغطية) استناداً إلى التغيرات المستقبلية المتوقعة في حركات سعر صرف العملة الرئيسية للشركة التابعة وتكلفة التغطية وسعر الصرف الأجل وتأثيرها على صافي الموجودات لدى المجموعة.

عدم التأكد من التقديرات والافتراضات

فيما يلي الافتراضات الأساسية التي تتعلق بالمستقبل ومصادر المعلومات الرئيسية المستخدمة في التقديرات بتاريخ التقارير المالية، والتي تنطوي على مخاطر كبيرة قد تؤدي لتعديل جوهري في القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات في السنوات المالية التالية. تستند تقديرات وافتراضات المجموعة إلى المؤشرات المتاحة عند إعداد البيانات المالية المجمعة. ولكن الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية قد تتغير نتيجة للتغيرات أو الظروف الناتجة عن تغييرات أو ظروف خارج نطاق سيطرة المجموعة. يتم عكس هذه التغيرات في الافتراضات عند حدوثها.

انخفاض قيمة الشهرة

تقوم المجموعة على الأقل مرة واحدة سنوياً بتحديد ما إذا كانت الشهرة قد انخفضت قيمتها. ويتطلب ذلك تقدير القيمة أثناء الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع لوحدة إنتاج النقد التي تتوزع عليها الشهرة. كما أن تقدير القيمة عند الاستخدام يتطلب من المجموعة تقييم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من وحدة إنتاج النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات بما في ذلك الموجودات غير الملموسة

يتعين على الإدارة اتخاذ أحكام عند تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات بما في ذلك الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة والمطلوبات المحتملة المشتراة.

خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلف

يتعين على الإدارة وضع أحكام جوهرياً في تقدير مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمان والزيادة الجوهرياً في مخاطر الائتمان ونماذج التصنيف ونماذج خسائر الائتمان المتوقعة والمتغيرات الاقتصادية الكبرى عند تحديد المخصصات المطلوبة. وهذه التقديرات يجب أن تقوم على افتراضات حول عوامل عديدة تتضمن درجات مختلفة من الحكم الشخصي وعدم اليقين، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغييرات مستقبلية في تلك المخصصات.

قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

في حالة عدم إمكانية قياس القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى أسعار معلنة في أسواق نشطة، يتم قياس قيمتها العادلة باستخدام أساليب تقييم تشمل نموذج التدفقات النقدية المخصومة. تؤخذ مدخلات هذه النماذج من الأسواق المعروضة إن أمكن، ولكن إن لم يكن ذلك ممكناً، يلزم استخدام درجة من الأحكام عند تحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام اعتبارات المدخلات مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وتقلبات السوق. يمكن أن تؤثر أي تغييرات في التقديرات والافتراضات وكذلك استخدام التقديرات والافتراضات المختلفة ولكن المعقولة بصورة متساوية على القيم المدرجة بالدفاتر للقروض والمدينين والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

لدى البنك، من خلال شركته التابعة بنك بركان إيه. إس. ("BBT") عمليات مصرفية في تركيا. تم تقييم الاقتصاد التركي على أنه اقتصاد ذو تضخم مرتفع بناءً على معدلات التضخم التراكمية على مدار السنوات الثلاث السابقة، وهي سارية لفترة التقرير في أو بعد 30 أبريل 2022. وبناءً على ذلك، تتضمن هذه البيانات المالية المجمعة آثار التضخم المرتفع وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 29 "التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع" الناجمة عن عملياتها في تركيا. تم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 اعتباراً من 1 يناير 2022، أي بداية فترة التقارير التي حددت فيها المجموعة التضخم المرتفع.

حددت المجموعة مؤشر أسعار المستهلك ("CPI") كمؤشر أسعار عام مناسب لاستخدامه في محاسبة التضخم وتم قياسه بمقدار 1,128.45 كما في 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021: 686.95). تم تطبيق محاسبة التضخم على دفاتر بنك بركان إيه. إس. اعتباراً من تاريخ الاستحواذ، أي ديسمبر 2012.

2.8 الإصلاح المعياري لمعدلات الفائدة – المرحلة 2

تتعرض المجموعة لمعدلات العائد المعروضة بين البنوك في لندن (ليبور)، وهو السعر المعياري، من خلال أدواتها المالية والتي سيتم استبدالها كجزء من الإصلاح الأساسي للعديد من أدوات قياس ومعايير معدلات الفائدة الرئيسية. قامت مجموعة الخزينة بتنفيذ مشروع تحت إشراف لجنة إيבור (IBOR) متعددة الوظائف لإدارة انتقالها من معدلات ليبور إلى معدلات مرجعية بديلة. تتضمن أهداف لجنة إيבור (IBOR) تقييم مدى الرجوع إلى الموجودات والمطلوبات في التدفقات النقدية لمعدلات ليبور LIBOR، وما إذا كانت هذه العقود تحتاج إلى تعديل نتيجة لتلك الإصلاحات وكيفية إدارة الاتصال بشأن إصلاح معدلات ليبور (LIBOR) مع الأطراف المقابلة. إن العقود الجديدة التي ستبرمها المجموعة في الأول من يناير 2022 أو ما بعده سوف تعتمد على استخدام أسعار عائد معيارية بديلة مختلفة وتتضمن بعض الأسعار "الخالية من المخاطر".

سيؤثر التحول من معدلات ليبور (LIBOR) إلى نظام المعدلات الخالية من المخاطر أو "المعدل المرجعي" البديل على أسعار الودائع والقروض وأدوات التحوط وسندات الدين.

الموجودات والمطلوبات المالية

إن تعرض المجموعة للموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدلات إيבור (IBOR) يتم بشكل أساسي من خلال معدلات ليبور المتعلقة بالدولار الأمريكي. ستقوم المجموعة بتحويل هذه العقود إلى المعدلات الخالية من المخاطر من خلال اتفاقيات ثنائية في موعد أقصاه يونيو 2023.

إن تعرض المجموعة للموجودات والمطلوبات المالية التي تعتمد على معدلات ليبور المتعلقة بالدولار الأمريكي والتي تستحق بعد يونيو 2023 يبلغ 116,767 ألف دينار كويتي (2021: 182,126 ألف دينار كويتي) ومبلغ 295,580 ألف دينار كويتي (2021: 291,913 ألف دينار كويتي) على التوالي. تجري المجموعة مناقشات مع العملاء من الأطراف المقابلة لإحداث انتقال منظم للتعرضات المتعلقة بالدولار الأمريكي إلى المعدلات الخالية من المخاطر ذات الصلة.

المشتقات المحتفظ بها لأغراض التحوط

يتعين على المجموعة تحويل المشتقات القائمة على ليبور بالدولار الأمريكي في موعد أقصاه يونيو 2023. إن القيمة الاسمية لمشتقات ليبور بالدولار الأمريكي المصنفة كتحوطات القيمة العادلة، تستحق بعد يونيو 2023، تبلغ 16,847 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2022 (2021: 20,933 ألف دينار كويتي).

مجموعة بنك برقان
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2022

3 النقد والنقد المعادل

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
409,283	301,402	نقد في الصندوق وحسابات جارية لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى أرصدة لدى بنك الكويت المركزي مستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى مستحقة خلال 30 يوماً
165,839	168,734	
246,502	189,253	
821,624	659,389	خسائر الائتمان المتوقعة
(16)	(5)	
821,608	659,384	النقد والنقد المعادل وفقاً لبيان المركز المالي المجمع النقد والنقد المعادل الخاص بمجموعة الاستبعاد المحفوظ بها لغرض البيع (إيضاح 9)
149,967	147,869	
971,575	807,253	النقد والنقد المعادل وفقاً لبيان التدفقات النقدية المجمع

4 المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
20,111	38,218	القروض وسلف - بنوك - مؤسسات مالية أخرى
196,762	219,602	
216,873	257,820	ودائع لدى بنوك
139,439	249,704	
356,312	507,524	مجمل المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى مخصص (إيضاح 5) خسائر الائتمان المتوقعة
(24,945)	(25,413)	
(43)	(10)	
331,324	482,101	

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
4,069,684	3,928,638	شركات
366,573	454,904	أفراد
4,436,257	4,383,542	مجمّل القروض والسلف للعملاء
(157,548)	(155,805)	مخصص
4,278,709	4,227,737	

المجموع ألف دينار كويتي	أفراد ألف دينار كويتي	شركات ألف دينار كويتي	بنوك ومؤسسات مالية أخرى ألف دينار كويتي	
201,632	14,362	161,877	25,393	في 1 يناير 2022
360	36	312	12	تعديل تحويل عملات أجنبية
(16,693)	(2,946)	(13,747)	-	مبالغ مشطوبة
25,287	5,640	19,150	497	المحمل على بيان الدخل المجمع
(5,029)	(1,235)	(3,794)	-	المحول إلى مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها
				لغرض البيع (إيضاح 9)
205,557	15,857	163,798	25,902	في 31 ديسمبر 2022
281,377	15,858	240,151	25,368	في 1 يناير 2021
(10,889)	(167)	(10,720)	(2)	تعديل تحويل عملات أجنبية
(147,073)	(5,310)	(141,763)	-	مبالغ مشطوبة
84,636	3,981	80,628	27	المحمل على بيان الدخل المجمع
(6,419)	-	(6,419)	-	المحول إلى مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها
				لغرض البيع (إيضاح 9)
201,632	14,362	161,877	25,393	في 31 ديسمبر 2021

يشمل المخصص مبلغ 24,339 ألف دينار كويتي (2021: 19,139 ألف دينار كويتي) يمثل مخصص التسهيلات غير النقدية المدرج ضمن المطلوبات الأخرى (إيضاح 11)، ويخصص مبلغ 489 ألف دينار كويتي (2021: 448 ألف دينار كويتي) منه للمستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

إن مخصص انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية يتفق في كافة النواحي المادية مع متطلبات المخصص المحدد لبنك الكويت المركزي والمعايير الدولية للتقارير المالية، المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة بدولة الكويت. في مارس 2007 أصدر بنك الكويت المركزي تعميم بتعديل أساس احتساب الحد الأدنى للمخصصات العامة للتسهيلات من معدل 2% إلى 1% للتسهيلات النقدية و0.5% للتسهيلات غير النقدية. وقد تم تطبيق المعدلات المطلوبة اعتباراً من 1 يناير 2007 على صافي الزيادة في التسهيلات، وصافي بعض فئات الضمانات المحتجزة خلال فترة البيانات المالية. إن المخصص العام كما في 31 ديسمبر 2006 الذي يزيد عن المعدل الحالي بنسبة 1% للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية يقدر بمبلغ 16,154 ألف دينار كويتي ويتم الاحتفاظ به كمخصص عام حتى صدور تعليمات أخرى من بنك الكويت المركزي. إن إيرادات الفوائد على القروض والسلف منخفضة القيمة ليست جوهرية.

قامت المجموعة خلال السنة باسترداد مبلغ 4,150 ألف دينار كويتي (2021: 13,422 ألف دينار كويتي) من العملاء الذين تم شطب أرصدهم وتم تسجيل هذا المبلغ ضمن الإيرادات الأخرى في بيان الدخل المجمع.

2021	2022	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
181,579	185,903	مخصص عام
20,053	19,654	مخصص محدد
<u>201,632</u>	<u>205,557</u>	

فيما يلي تحليل لمجمل القيم المدرجة بالدفاتر للتسهيلات الائتمانية والارتباطات والمطلوبات المحتملة والخسائر الائتمانية المتوقعة المقابلة بناءً على معايير تصنيف المراحل بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي:

31 ديسمبر 2022				
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
653,903	10,555	-	664,458	مرتفع
3,192,344	522,310	-	3,714,654	قياسي
11,299	155,335	95,616	262,250	انقضت تاريخ استحقاقه أو انخفضت قيمته
<u>3,857,546</u>	<u>688,200</u>	<u>95,616</u>	<u>4,641,362</u>	قروض وسلف للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والعملاء
<u>2,384,309</u>	<u>183,247</u>	<u>16,269</u>	<u>2,583,825</u>	مطلوبات محتملة *
<u>25,176</u>	<u>58,054</u>	<u>54,159</u>	<u>137,389</u>	مخصص خسارة الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية
31 ديسمبر 2021				
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
496,252	977	-	497,229	مرتفع
3,334,541	581,615	-	3,916,156	قياسي
9,135	150,879	79,731	239,745	انقضت تاريخ استحقاقه أو انخفضت قيمته
<u>3,839,928</u>	<u>733,471</u>	<u>79,731</u>	<u>4,653,130</u>	قروض وسلف للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والعملاء
<u>2,265,073</u>	<u>199,110</u>	<u>14,721</u>	<u>2,478,904</u>	مطلوبات محتملة *
<u>27,873</u>	<u>55,672</u>	<u>47,920</u>	<u>131,465</u>	مخصص خسارة الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية

* تتضمن ارتباطات تمديد التسهيلات غير النقدية.

تعتمد الترتيبات المخصصة لكل سيناريو من سيناريوهات الاقتصاد الكلي على مؤشر دورة الائتمان وكما في 31 ديسمبر 2022 بلغت 40% بالنسبة للحالة الأساسية، و30% بالنسبة للحالة السلبية و30% للحالة الإيجابية (2021): 40% للحالة الأساسية و30% للحالة السلبية و30% للحالة الإيجابية).

5. قروض وسلف للعملاء (تتمة)

فيما يلي تحليل للتغيرات في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية (تسهيلات نقدية وغير نقدية) المحتسبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي:

31 ديسمبر 2022				
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
27,873	55,672	47,920	131,465	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2022
(2,280)	8,175	28,957	34,852	الحركة على خسائر الائتمان المتوقعة للسنة
-	-	(16,693)	(16,693)	المبالغ المشطوبة
(417)	(5,793)	(6,025)	(12,235)	تعديلات صرف العملات الأجنبية
25,176	58,054	54,159	137,389	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022
31 ديسمبر 2021				
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
52,962	99,591	100,162	252,715	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2021
(23,497)	(30,080)	125,458	71,881	الحركة على خسائر الائتمان المتوقعة للسنة
-	-	(147,073)	(147,073)	المبالغ المشطوبة
(1,592)	(13,839)	(30,627)	(46,058)	تعديلات صرف العملات الأجنبية
27,873	55,672	47,920	131,465	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021

6. استثمارات في أوراق مالية
كما في 31 ديسمبر 2022

المجموع	شركة زميلة	مدرجة بالتكلفة	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
491,936	-	184,056	7,880	300,000	أوراق دين مالية
144,551	4,557	-	2,918	137,076	أسهم
78,323	-	-	78,323	-	صناديق مدارة
(661)	-	(661)	-	-	ناقصا: خسائر الائتمان المتوقعة
714,149	4,557	183,395	89,121	437,076	

كما في 31 ديسمبر 2021

المجموع	شركة زميلة	مدرجة بالتكلفة	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
393,947	-	119,427	3,033	271,487	أوراق دين مالية
173,492	4,579	-	13,029	155,884	أسهم
82,441	-	-	82,441	-	صناديق مدارة
(614)	-	(614)	-	-	ناقصا: خسائر الائتمان المتوقعة
649,266	4,579	118,813	98,503	427,371	

مجموعة بنك برقان
 إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
 في 31 ديسمبر 2022

7 موجودات أخرى

2021	2022	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
110,993	97,334	فوائد مدينة مستحقة
3,051	3,677	مصروفات مدفوعة مقدما
98,836	85,480	موجودات قيد البيع المشروط *
5,250	8,362	موجودات ضرائب مؤجلة
3,496	3,784	ضرائب مدفوعة مقدما
9,375	10,580	ارصدة مدينة متنوعة
46,712	48,984	ارصدة أخرى
(151)	(153)	ناقصا: خسائر الائتمان المتوقعة
<u>277,562</u>	<u>258,048</u>	

* إن القيمة العادلة للموجودات العقارية المتضمنة في الموجودات قيد البيع المشروط تستند إلى تقييمات صادرة من مقيمين مستقلين معتمدين باستخدام طريقة المقارنة السوقية. إلا ان التأثير على بيان الدخل المجمع قد يكون غير مادي في حالة تغير المخاطر المتنوعة ذات الصلة بنسبة 5%.

8 موجودات غير ملموسة

المجموع	موجودات أخرى غير ملموسة	الشهرة	
ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
48,089	40,053	8,036	التكلفة
1,563	1,429	134	في 1 يناير 2022
<u>49,652</u>	<u>41,482</u>	<u>8,170</u>	تعديل تحويل عملات أجنبية
			في 31 ديسمبر 2022
29,677	29,677	-	الإطفاء
2,445	2,445	-	في 1 يناير 2022
<u>32,122</u>	<u>32,122</u>	-	المحمل للسنة
			في 31 ديسمبر 2022
17,530	9,360	8,170	صافي القيمة المدرجة بالدفاتر
<u>18,412</u>	<u>10,376</u>	<u>8,036</u>	في 31 ديسمبر 2022
			في 31 ديسمبر 2021

فيما يلي القيمة المدرجة بالدفاتر للشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى الموزعة على كل وحدة من وحدات إنتاج النقد:

المجموع ألف دينار كويتي	موجودات غير ملموسة أخرى ألف دينار كويتي		الشهرة ألف دينار كويتي
	المجموع	رخصة الخدمات المصرفية	
7,828	4,925	4,925	2,903
9,702	4,435	4,435	5,267
17,530	9,360	9,360	8,170

بنك الخليج الجزائر
بنك تونس الدولي إس آيه

في 31 ديسمبر 2022

المجموع ألف دينار كويتي	موجودات أخرى غير ملموسة ألف دينار كويتي			رخصة الخدمات المصرفية	الشهرة ألف دينار كويتي
	المجموع	ودائع العملاء الأساسية	علاقات العملاء		
8,030	5,196	-	-	5,196	2,834
10,235	5,033	-	-	5,033	5,202
147	147	17	130	-	-
18,412	10,376	17	130	10,229	8,036

بنك الخليج الجزائر
بنك تونس الدولي إس آيه
بنك برقان آيه إس

في 31 ديسمبر 2021

اختبار انخفاض قيمة الشهرة

يتم اختبار القيمة المدرجة بالدفاتر للشهرة لغرض تحديد انخفاض القيمة على أساس سنوي (أو على فترات أقرب ومتكررة في حالة وجود دليل على أن الشهرة قد تنخفض قيمتها)، وذلك من خلال تقدير القيمة الممكن استردادها لوحة إنتاج النقد التي يتم توزيع هذه البنود عليها باستخدام طريقة احتساب القيمة أثناء الاستخدام ما لم تكن القيمة العادلة بناءً على الأسعار في سوق نشط أكثر من القيمة المدرجة بالدفاتر لوحة إنتاج النقد. تستند حسابات القيمة أثناء الاستخدام إلى تقديرات التدفقات النقدية قبل الضرائب بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من قبل الإدارة على مدى فترة خمس سنوات ومعدل نمو نهائي بنسبة 5% (2021: 5%). وقد تم خصم هذه التدفقات النقدية باستخدام معدل خصم قبل الضرائب بنسبة 25% إلى 30% (2021: 18%) إلى 25% لتحديد صافي القيمة الحالية التي تقابل القيمة المدرجة بالدفاتر للشهرة. إن معدل الخصم المستخدم هو قبل الضرائب ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحة إنتاج النقد ذات الصلة. إن المبالغ الممكن استردادها تزيد عن أو تعادل القيمة المدرجة بالدفاتر للشهرة. كما قامت المجموعة بإجراء تحليل الحساسية من خلال التحقق من هذه العوامل من خلال هامش محتمل بصورة معقولة. استناداً إلى هذا التحليل، لا توجد مؤشرات على تعرض الشهرة للانخفاض في القيمة مع الأخذ في الحسبان مستوى الأحكام والتقديرات المستخدمة.

9 مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع

تمتلك المجموعة حصة ملكية بنسبة 51.79% في مصرف بغداد. تم تصنيف الاستثمار في مصرف بغداد كمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع كما في 31 ديسمبر 2020 بناءً على موافقة مجلس الإدارة، حيث كان لدى البنك نية بيع الاستثمار في مصرف بغداد وكان البنك يبحث بشكل نشط عن مشتريين، ويتم إدراجه بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً التكلفة حتى البيع، أيهما أقل، وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 5- الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات الموقوفة".

خلال السنة، وقع البنك عرضاً ملزماً مع البنك الأردني الكويتي مع الحصول على موافقات مجلس إدارة البنك ومجلس إدارة البنك الأردني الكويتي والبنك المركزي الأردني.

لاحقاً لنهاية العام، حصل البنك على موافقة البنك المركزي العراقي. ويخضع إتمام الصفقة لاستيفاء المستندات القانونية ومتطلبات سوق العراق للأوراق المالية.

وفيما يلي عرض نتائج السنة:

2021	2022	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
4,193	9,184	إيرادات فوائد
(1,440)	(2,038)	مصروفات فوائد
2,753	7,146	صافي إيرادات فوائد
10,036	12,158	إيرادات أتعاب وعمولات
(467)	(522)	مصروفات أتعاب وعمولات
9,569	11,636	صافي إيرادات أتعاب وعمولات
4,571	3,688	صافي ربح عملات أجنبية
69	78	إيرادات أخرى
16,962	22,548	إيرادات التشغيل
(3,054)	(3,013)	مصروفات موظفين
(2,485)	(3,264)	مصروفات أخرى
11,423	16,271	ربح التشغيل قبل المخصص
(6,419)	(5,029)	مخصص خسائر ائتمان - إيضاح 5-(ب)
5,004	11,242	ربح السنة قبل الضرائب
(1,744)	(2,052)	الضرائب
3,260	9,190	ربح السنة

9 مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع (تتمة)

فيما يلي موجودات ومطلوبات مجموعة الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع كما في 31 ديسمبر:

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
		الموجودات
149,967	147,869	النقد والنقد المعادل (إيضاح 3)
83,814	136,613	أذونات وسندات خزينة
35,777	26,142	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
12,693	10,256	قروض وسلف للعملاء
1,328	686	استثمار في أوراق مالية
4,486	4,732	موجودات أخرى
12,423	16,088	ممتلكات ومعدات
<u>300,488</u>	<u>342,386</u>	مجموع الموجودات
		المطلوبات
417	181	المستحق إلى البنوك
236,085	264,712	ودائع من عملاء
337	123	أموال مقترضة أخرى
12,584	16,188	مطلوبات أخرى
<u>249,423</u>	<u>281,204</u>	مجموع المطلوبات
		صافي الموجودات المتعلقة مباشرة بمجموعة الاستبعاد
51,065	61,182	
		فيما يلي صافي التدفقات النقدية:
		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في):
		- أنشطة التشغيل
7,329	3,904	- أنشطة الاستثمار
(1,962)	(3,282)	- أنشطة التمويل
(14)	(4,893)	
5,353	(4,271)	صافي (النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل خلال السنة
		الحصص غير المسيطرة الجوهرية
		انتهت إدارة البنك إلى أن مصرف بغداد هو الشركة التابعة الوحيدة التي تتضمن حصص غير مسيطرة تعتبر جوهرية بالنسبة للمجموعة. فيما يلي المعلومات المالية المتعلقة بالحصص غير المسيطرة:
		الأرصدة المتركمة
		الربح ذات الصلة
26,344	29,949	
1,572	4,430	

10 أموال مقترضة أخرى

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	معدل الفائدة الفعلي	
150,680	152,818	3M Libor + (1.00% - 1.18%)	تسهيل مرابحة – غير مضمون 2024
150,498	152,542	%2.750	سندات مساندة – 2031*
321,305	325,741	3M Libor + (1.00% - 1.40%)	قروض متوسطة الأجل – غير مضمونة (2023 إلى 2026)
-	152,291	SOFR+ 1.05%	قروض متوسطة الأجل – غير مضمونة (2025)
622,483	783,392		

*خلال سنة 2020، أصدر البنك أوراق دفع مساندة (الشريحة 2) بقيمة 500 مليون دولار أمريكي تستحق في عام 2031 ("أوراق الدفع") بالمبلغ الأساسي. تستوفي أوراق الدفع متطلبات معاملتها كأوراق رأسمالية بالشريحة 2 وفقاً لتعليمات بازل III المطبقة من قبل بنك الكويت المركزي. وأوراق الدفع قابلة للاستدعاء كلياً وليس جزئياً وفقاً لاختبار المصدر بعد مرور 6 سنوات من تاريخ إصدارها، أو في أي تاريخ لسداد الفائدة بعدها، ويخضع ذلك لاستيفاء بعض الشروط والموافقة المسبقة من بنك الكويت المركزي.

إن الحركة في الأموال المقترضة الأخرى المدرجة في بيان التدفقات النقدية المجمع تحت بند أنشطة التمويل تتضمن مبلغ 7,035 ألف دينار كويتي (2021: 714 ألف دينار كويتي) ناتج عن تحويل عملات أجنبية.

11 مطلوبات أخرى

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
31,516	39,647	فوائد دائنة مستحقة
17,662	20,513	مزايا موظفين
19,139	24,339	مخصصات لتسهيلات ائتمانية غير نقدية (إيضاح 5)
36,947	29,605	شيكات وأرصدة مقاصة
10,445	14,011	إيرادات مستلمة مقدماً
44,033	49,680	دائنون آخرون ومصرفات مستحقة
196	6,595	مطلوبات ضريبية مؤجلة
12,759	16,944	ضرائب مستحقة
53,071	42,557	أرصدة أخرى
225,768	243,891	

12 حقوق الملكية والاحتياطيات

أ) رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل

2021	2022	
4,000,000,000	4,000,000,000	رأس المال المصرح به (أسهم بقيمة 100 فلس للسهم)
3,131,250,000	3,287,812,500	رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل (أسهم بقيمة 100 فلس للسهم)

ب) في 5 أبريل 2022، وافقت الجمعية العمومية السنوية على توزيعات أرباح نقدية بقيمة 5 فلس للسهم (2020: 5 فلس) وأسهم منحة بواقع 5% (2020: 5%) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

12 حقوق الملكية والاحتياطيات (تتمة)

(ج) خلال السنة السابقة، وبعد الحصول على الموافقات اللازمة، قام البنك بزيادة رأسماله المدفوع من خلال إصدار أسهم حقوق أولوية عددها 375,000,000 سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد وعلاوة إصدار أسهم بقيمة 90 فلس. تم الاكتتاب في أسهم حقوق الأولوية بشكل كامل مما نتج عنه زيادة في رأس المال بمبلغ 37,500 ألف دينار كويتي وعلاوة إصدار أسهم بمبلغ 33,750 ألف دينار كويتي خلال السنة السابقة.

(د) إن علاوة إصدار الاسهم واحتياطي أسهم الخزينة غير متاحة للتوزيع. يتطلب قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك أن يتم سنوياً تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي البنك قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصّة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة إلى الاحتياطي الإجمالي. ويجوز للبنك وقف هذه التحويلات السنوية عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال المدفوع. إن توزيع الاحتياطي الإجمالي محدد بالمبلغ المطلوب لتأمين توزيع 5% من رأس المال في السنوات التي تكون فيها الأرباح المرحلة غير كافية لسداد توزيعات بتلك القيمة.

(هـ) يقضي النظام الأساسي للبنك بأن يتم سنوياً تحويل نسبة لا تقل عن 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي البنك قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصّة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصّة الزكاة إلى حساب الاحتياطي الاختياري. لا توجد أي قيود على التوزيعات من هذا الاحتياطي، باستثناء الوارد في الايضاح رقم 12 (و).

(و) أسهم الخزينة

2021	2022	
4,811,693	5,057,911	عدد الأسهم المحتفظ بها
%0.15	%0.15	نسبة الأسهم المحتفظ بها
1,742	1,742	التكلفة – ألف دينار كويتي
1,193	1,103	القيمة السوقية – ألف دينار كويتي
224	260	المتوسط المرجح للقيمة السوقية للسهم (فلس)

إن رصيد حساب احتياطي أسهم الخزينة غير متاح للتوزيع. كما لا يجوز توزيع مبلغ يساوي تكلفة أسهم الخزينة من علاوة أسهم والاحتياطي الإجمالي والاحتياطي الاختياري والأرباح المرحلة خلال فترة حيازة هذه الاسهم.

31 ديسمبر 2022

احتياطي أسهم الجزئية	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية	احتياطي تغطية التدفقات النقدية	التغيرات في ملكية الشركات التابعة	احتياطي مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع	المجموع
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
43,135	(65,398)	(222,514)	22,507	7,137	(1,478)	(6,607)	(223,218)
-	(45,333)	(19,638)	2,449	11,752	-	-	(50,770)
-	18	(472)	-	-	-	454	(50,770)
-	4,867	-	-	-	-	-	4,867
-	-	25,958	-	-	-	-	25,958
43,135	(105,846)	(216,666)	24,956	18,889	(1,478)	(6,153)	(243,163)

الرصيد في 1 يناير 2022
إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة

إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة
تحويل متعلق بمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
صافي المحول إلى الأرباح المرحلة عند استبعاد استثمارات في
أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 (إيضاح 2.7)

الرصيد في 31 ديسمبر 2022

31 ديسمبر 2021

احتياطي أسهم الجزئية	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي المكافآت بالأسهم	احتياطي تحويل عملات أجنبية	تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية	احتياطي تغطية التدفقات النقدية	التغيرات في ملكية الشركات التابعة	احتياطي مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع	المجموع
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
43,135	(49,953)	564	(181,259)	13,145	2,295	(1,478)	(5,317)	(178,868)
-	(16,188)	-	(42,343)	9,362	4,842	-	-	(44,327)
-	202	-	1,088	-	-	-	(1,290)	(44,327)
-	541	-	-	-	-	-	-	541
-	-	(564)	-	-	-	-	-	(564)
43,135	(65,398)	-	(222,514)	22,507	7,137	(1,478)	(6,607)	(223,218)

الرصيد في 1 يناير 2021
إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة

إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة
تحويل متعلق بمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
صافي المحول إلى الأرباح المرحلة عند استبعاد استثمارات في
أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
المحول إلى الأرباح المحتفظ بها

الرصيد في 31 ديسمبر 2021

12 حقوق الملكية والاحتياطيات (تتمة)

ح) توزيعات أرباح مقترحة
 أوصى مجلس الإدارة بتوزيعات أرباح نقدية بقيمة 8 فلس للسهم (2021: 5 فلس) وأسهم منحة بنسبة 5% (2021: 5%) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022. يبدأ استحقاق توزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة للمساهمين المسجلين في سجلات البنك كما في تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العمومية السنوية، رهناً باعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

ط) الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1

قام البنك بتاريخ 2 يوليو 2019 بإصدار أوراق رأسمالية مستديمة - الشريحة رقم 1 ("أوراق رأسمالية الشريحة 1) بمبلغ 500,000 ألف دولار أمريكي.

تشكل الأوراق الرأسمالية الشريحة 1 التزامات مباشرة غير مشروطة ومساندة وغير مكفولة بضمان للبنك وتم تصنيفها كحقوق ملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32: الأدوات المالية - التصنيف. ليس للأوراق تاريخ استحقاق؛ ويمكن للبنك استردادها وفقاً لتقديره بعد 9 يوليو 2024 ("تاريخ المطالبة الأول") أو أي تاريخ لاحق لسداد الفائدة بشرط الحصول على الموافقة المسبقة للجهة الرقابية.

تحمل الأوراق فائدة على قيمتها الاسمية من تاريخ الإصدار حتى تاريخ المطالبة الأول بمعدل فائدة ثابت سنوي بنسبة 5.7492%. وسيعاد تحديد معدل الفائدة لاحقاً بعد فترات زمنية فاصلة مدتها خمس سنوات. وتستحق الفائدة السداد بشكل نصف سنوي بأثر رجعي وتعامل كإقتطاع من حقوق الملكية.

يجوز للبنك بناءً على تقديره اختيار عدم توزيع الفوائد ولا يعتبر ذلك حالة تعثر. في حالة عدم قيام البنك بسداد الفوائد على الأوراق المالية الشريحة 1 في المواعيد المقررة لسداد الفائدة (لاي سبب من الأسباب)، فيجب على البنك الا يقوم بإصدار اي توزيعات أو مدفوعات أخرى أو تتعلق بأسهم أخرى من نفس المستوى أو أقل من الاوراق المالية للشريحة 1 (باستثناء التوزيعات أو المدفوعات النسبية على الأسهم التي تتساوى مع الاوراق المالية للشريحة 1) ما لم يتم البنك بدفع قسطين متتاليين بالكامل من مدفوعات الفوائد على الأوراق المالية للشريحة 1، ولحين قيامه بذلك.

13 إيرادات فوائد

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
211,241	249,813	قروض وسلف الى العملاء
31,551	49,711	مستحق من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
7,450	6,298	أذون وسندات الخزينة
3,879	17,656	أوراق مالية استثمارية
<u>254,121</u>	<u>323,478</u>	

14 مصروفات فوائد

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
76,677	109,687	ودائع من العملاء
33,256	40,506	مستحق إلى بنوك
448	4,242	مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
15,566	21,579	أموال مقترضة أخرى
<u>125,947</u>	<u>176,014</u>	

15 صافي إيرادات الاستثمار

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
28,764	6,736	صافي الربح من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
371	138	صافي الربح من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
446	128	حصة في نتائج شركات زميلة
<u>29,581</u>	<u>7,002</u>	

16 الضرائب

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
1,004	1,094	ضريبة دعم العمالة الوطنية
481	493	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
476	519	حصة الزكاة
4,747	14,334	ضرائب على شركات تابعة خارج الكويت
<u>6,708</u>	<u>16,440</u>	

فيما يلي بنود الضرائب الناتجة من شركات تابعة خارج الكويت:

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
6,646	17,462	الضريبة الحالية
(1,899)	(3,128)	الضريبة المؤجلة
<u>4,747</u>	<u>14,334</u>	

إن معدل الضريبة المطبق على الشركات التابعة الخاضعة للضريبة يتراوح من 15% إلى 35% (2021): من 15% إلى 35% (2021) بينما يتراوح معدل ضريبة الدخل الفعلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 من 15% إلى 34% (2021): 27% إلى 28%). لغرض تحديد النتائج الخاضعة للضريبة للسنة، فقد تم تعديل احتساب أرباح الشركات التابعة خارج الكويت للأغراض الضريبية. تتضمن التعديلات لأغراض الضريبة بنود تتعلق بكلاً من الإيرادات والمصروفات. تستند التعديلات إلى القوانين واللوائح الحالية القائمة والممارسات المعمول بها داخل الدول التي تعمل بها هذه الشركات التابعة.

17 ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة بتقسيم ربح السنة الخاص بمساهمي البنك بعد مدفوعات الفائدة والحركات الأخرى على الأوراق الرأسمالية الشريحة الأولى على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة ناقصاً أسهم الخزينة.

إن احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة هي كما يلي:

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
45,389	52,130	ربح السنة الخاص بمساهمي البنك
(8,302)	(10,715)	يخصم: سداد مدفوعات الفائدة والحركات الأخرى الخاصة بالأوراق الرأسمالية الشريحة الأولى
<u>37,087</u>	<u>41,415</u>	ربح السنة الخاص بمساهمي البنك بعد الفائدة والحركات الأخرى على الأوراق الرأسمالية للشريحة الأولى
2,962,687,273	3,282,754,589	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بالصافي بعد أسهم الخزينة
<u>12.5</u>	<u>12.6</u>	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (فلس)

تم تعديل احتساب ربحية السهم لسنة 2021 ليراعي أسهم المنحة التي تم إصدارها في 2022.

لأغراض الإدارة، تنظم المجموعة عملياتها مبدئياً حسب التوزيع الجغرافي، وبصورة أساسية القطاع المحلي والقطاع الدولي. تصنف كافة العمليات خارج الكويت على أنها دولية. ومن خلال قطاع العمليات المحلية تنظم المجموعة إلى قطاعات الأعمال التالية:

- ◀ القطاع المصرفي للشركات والأفراد: يقدم منتجات وخدمات مصرفية شاملة للمؤسسات المالية والعملاء من الشركات والأفراد، بما في ذلك الإقراض والودائع والخدمات التجارية وتحويل العملات الأجنبية وخدمات الاستشارات وبطاقات الائتمان والبطاقات البنكية والخدمات الأخرى.
- ◀ الخزينة والأعمال المصرفية للاستثمارات: يضم هذا القطاع أنشطة الخزينة وخدمات الاستثمارات وإدارة الاستثمارات. كما يقدم هذا القطاع منتجات وخدمات إلى البنوك بما في ذلك الأسواق النقدية والإقراض والودائع وتحويل العملات الأجنبية والخدمات الأخرى.
- ◀ المركز الرئيسي: يتضمن إدارة السيولة والتمويل وأي خدمات متبقية فيما يتعلق بتسعير التحويل والأنشطة الأخرى غير المخصصة.

تراقب الإدارة التنفيذية نتائج وحدات الأعمال بصورة منفصلة لأغراض اتخاذ القرارات حول توزيع الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاع استناداً إلى نتائج القطاعات بعد المخصصات التي يتم قياسها في بعض النواحي بطريقة مختلفة عن أرباح أو خسائر التشغيل ضمن البيانات المالية المجمعة.

نتيجة لإعادة التنظيم الداخلي خلال السنة، قامت الإدارة بدمج القطاعات المذكورة سابقاً والمتضمنة الخدمات المصرفية للشركات وقطاعات الأفراد والخدمات المصرفية الخاصة في قطاع "الخدمات المصرفية للشركات والأفراد". تم تعديل المعلومات المالية المتعلقة بهذه القطاعات في السنة المالية المقارنة لتتوافق مع عرض السنة الحالية.

يعرض الجدول التالي المعلومات المتعلقة بالإيرادات والنتائج وبعض الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية في المجموعة.

المجموع ألف دينار كويتي	المعاملات غير الموزعة فيما بين شركات المجموعة ألف دينار كويتي	العمليات الدولية* ألف دينار كويتي	عمليات الكويت			قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأفراد ألف دينار كويتي	قطاع الخزينة والإستثمارات المصرفية ألف دينار كويتي	المركز الرئيسي ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
147,464	(15,626)	69,737	93,353	3,382	(6,491)	96,462			31 ديسمبر 2021 صافي إيرادات فوائد
232,050	(11,782)	122,152	121,680	2,863	60	118,757			النتائج التشغيلية للقطاع
58,550	(13,854)	25,094	47,310	(2,612)	(4,541)	54,463			ربح (خسارة) السنة
7,165,960	(181,434)	2,222,710	5,124,684	554,106	839,337	3,731,241			مجموع الموجودات
6,218,545	(160,555)	1,905,326	4,473,774	1,584,718	298,754	2,590,302			مجموع المطلوبات
128,174	(10,251)	52,624	85,801	(5,683)	431	91,053			31 ديسمبر 2021 صافي إيرادات فوائد
234,730	(3,049)	93,401	144,378	(5,188)	30,512	119,054			النتائج التشغيلية للقطاع
48,589	(9,123)	6,727	50,985	(9,617)	25,205	35,397			ربح (خسارة) السنة
7,074,915	(191,020)	2,040,862	5,225,073	600,290	745,945	3,878,838			مجموع الموجودات
6,142,990	(184,274)	1,805,309	4,521,955	1,603,385	397,702	2,520,868			مجموع المطلوبات

* تتضمن العمليات الدولية نتائج تشغيلية لمصرف بغداد والتي يتم تصنيفها كمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع كما في 31 ديسمبر 2022 و 31 ديسمبر 2021 (إيضاح 9).

19 معاملات مع أطراف ذات علاقة

قامت المجموعة بتنفيذ معاملات مع بعض الأطراف ذات العلاقة (الشركة الأم وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا للمجموعة وشركات يسيطرون عليها أو يمارسون عليها سيطرة مشتركة أو تأثيراً ملموساً) الذين كانوا عملاء للمجموعة خلال السنة. يمثل عمود "آخرون" في الجدول التالي بصورة رئيسية المعاملات مع الأطراف ذات علاقة التي إما تسيطر عليها الشركة الأم أو تمارس عليها تأثيراً ملموساً. إن شروط هذه المعاملات تعتمد إلى حد كبير على الأساس التجاري المعتمد من قبل إدارة المجموعة بما في ذلك الضمانات. يسمح بالإقراض إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات الصلة بهم مقابل ضمانات ملموسة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي. إن الأرصدة و المعاملات مع الأطراف ذات علاقة هي كما يلي:

2021	2022	آخرون	الشركة الأم	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
				بيان المركز المالي المجموع
175,970	190,190	190,190	-	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى*
968,721	963,745	963,745	-	قروض وسلف للعملاء *
126,323	105,965	91,624	14,341	استثمارات في أوراق مالية
82,108	78,062	78,062	-	استثمارات في أوراق مالية مدارة من قبل طرف ذي علاقة
5,867	6,244	6,244	-	موجودات أخرى
7,429	5,367	5,367	-	المستحق للبنوك
64,509	30,822	30,822	-	المستحق لمؤسسات مالية أخرى
153,134	186,544	60,799	125,745	ودائع من عملاء
				ارتباطات والتزامات محتملة
711	10,245	10,245	-	خطابات اعتماد
69,607	106,365	106,365	-	خطابات ضمان
127,207	115,829	115,829	-	حدود ائتمانية غير مستخدمة
15,793	14,867	14,867	-	التزامات أخرى
				المعاملات
30,912	42,295	42,255	40	إيرادات فوائد
(656)	(846)	(617)	(229)	مصروفات فوائد
804	1,234	1,231	3	إيرادات أتعاب وعمولات
(517)	(731)	(731)	-	مصروفات أتعاب وعمولات
499	808	209	599	إيرادات توزيعات أرباح
(10,845)	(4,683)	(4,683)	-	مصروفات أخرى
				معاملات أخرى خلال السنة
1,664	20	20	-	شراء ممتلكات ومعدات
-	3,155	3,155	-	بيع استثمار في أوراق مالية
-	(3,830)	(3,830)	-	خسارة بيع استثمار في أوراق مالية

* كما في 31 ديسمبر 2022، بلغت القيمة العادلة لإجمالي الضمانات المؤهلة بمقدار الأرصدة القائمة بمبلغ 512,533 ألف دينار كويتي (2021: 532,224 ألف دينار كويتي).

19 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	عدد أعضاء المجلس أو الجهاز التنفيذي	
4,995	5,777	4	أعضاء مجلس الإدارة*
978	2,127	6	قروض وسلف لعملاء ودائع من عملاء
217	850	16	الجهاز التنفيذي
1,983	3,148	42	قروض وسلف لعملاء ودائع من عملاء خطابات ضمان
18	16	1	

* تتضمن المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة معاملة مع أحد أعضاء الجهاز التنفيذي للمجموعة والذي يمثل أحد أعضاء مجلس الإدارة.

مكافآت الإدارة العليا

إن المزايا المدفوعة والمستحقة للإدارة العليا" (تمثل المدفوع والمستحق عن خدمات أعضاء مجلس الإدارة في اللجان والرئيس التنفيذي والمدراء الرئيسيين) كانت كما يلي:

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
4,759	5,440	مزايا قصيرة الاجل للموظفين – تتضمن رواتب ومنح
1,485	1,521	مستحقات مكافآت نهاية الخدمة
573	859	مستحقات تكلفة الحقوق التشجيعية طويلة الاجل
490	440	مستحقات لخدمات اللجان
7,307	8,260	

20 ارتباطات والتزامات محتملة

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
40,182	27,777	حوالات مقبولة
209,612	282,925	خطابات اعتماد
822,849	884,771	خطابات ضمان
1,072,643	1,195,473	

إن الالتزامات التي لا يمكن إلغاؤها لمد الائتمان تبلغ 600,921 ألف دينار كويتي (2021: 642,447 ألف دينار كويتي). تشمل هذه الالتزامات التزامات لمد الائتمان الذي لا يمكن إلغاؤه على مدى فترة التسهيل أو يتم إلغاؤه فقط استجابة لتغير عكسي جوهري.

إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكد من أن الأموال ستكون متوفرة للعملاء عند الطلب. إن الحوالات المقبولة والاعتمادات المستندية الموقته والضمانات، التي تعتبر ضمانات غير قابلة للإلغاء بأن المجموعة ستقوم بالسداد فيما لو لم يتمكن العميل الوفاء بالتزاماته للأطراف الأخرى، ينتج عنها نفس مخاطر الائتمان الخاصة بالقروض. إن الاعتمادات المستندية والتجارية التي تمثل تعهدات من قبل المجموعة نيابة عن العميل بالسماح لطرف آخر بسحب أموال من المجموعة إلى الحد المنصوص عليه وفقاً لشروط وأحكام محددة، هي مكفولة بضمان بالبضاعة المتعلقة بها ولذلك ينتج عنها مخاطر أقل من تلك الناتجة عن القروض المباشرة.

إن الحدود الائتمانية غير المستخدمة تمثل الأجزاء من التراخيص غير المستخدمة لتمديد الائتمان النقدي. وفيما يخص مخاطر الائتمان للحدود الائتمانية غير المستخدمة، فإن المجموعة معرضة لمخاطر خسائر تساوي إجمالي الحدود غير المستخدمة. غير أن الخسائر المحتملة غالباً تكون أقل من إجمالي الحدود غير المستخدمة نظراً لأن معظم هذه الحدود سنتهي أو يتم إلغاؤها دون تمويلها.

20 ارتباطات والتزامات محتملة (تتمة)

توفر المجموعة لعملائها ضمانات مالية قد تتطلب من المجموعة سداد مدفوعات بالنيابة عن العملاء وتتعهد بالتزامات لتمديد الخدمات الائتمانية لتوفير احتياجات السيولة لديهم. يتم تحصيل هذه المدفوعات من العملاء على أساس بنود خطاب الاعتماد. تعرض هذه الخطابات المجموعة لمخاطر مماثلة لمخاطر القروض والسلف ويتم تخفيف هذه المخاطر من خلال نفس إجراءات وسياسات الرقابة.

لدى المجموعة ارتباطات فيما يتعلق بمصاريف رأسمالية بمبلغ 14,867 ألف دينار كويتي (2021: 15,793 ألف دينار كويتي).

21 الأدوات المالية المشتقة

في سياق أعمالها المعتاد، تدخل المجموعة في أنواع مختلفة من المعاملات تتضمن مشتقات الأدوات المالية. تقدم المجموعة لعملائها منتجات مشتقات يتم تداولها في الأسواق المالية بهدف خدمة احتياجات إدارة المخاطر لديها لتغطية انكشافات العملات الأجنبية وأسعار الفائدة. تستخدم المجموعة أيضاً المشتقات لغرض التغطية الاقتصادية لإدارة موجوداتها ومطلوباتها وكذلك تغطية بعض انكشافات المخاطر مثل التفاوت في التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بأصل أو التزام محقق (تغطية التدفقات النقدية) أو عمليات تغطية صافي الاستثمار في عملية أجنبية. بالنسبة لعقود المشتقات المصنفة كأداة تغطية، يتم استخدام محاسبة التغطية شريطة الوفاء ببعض المعايير.

يتم تحقق المشتقات ميدنياً ويتم قياسها لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. يتم الحصول على القيمة العادلة من أسعار السوق المسعرة في أسواق نشطة وأساليب التقييم (مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات)، حسبما هو ملائم. يتم إدراج كافة المشتقات كموجودات عندما تكون قيمتها العادلة موجبة ومطلوبات عندما تكون قيمتها العادلة سالبة.

تعتمد طريقة تحقق ربح أو خسارة القيمة العادلة الناتجة على ما إذا كان قد تم تصنيف المشتقات كأداة تغطية في تلك الحالة، وطبيعة البند المغطى.

في بداية المعاملات، تقوم المجموعة بتوثيق العلاقة بين أدوات التغطية والبند المغطى بهدف إدارة المخاطر بالإضافة إلى الطرق المختارة لتقييم فعالية التغطية. كما تقوم المجموعة بتوثيق تقييمها - في بداية التغطية وكذلك على أساس مستمر - لما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية عالية الفعالية في مقابلة التغيرات في التدفقات النقدية للبند المغطى.

يتم عرض الأدوات المالية المشتقة المستخدمة من قبل المجموعة كجزء من استراتيجيات إدارة المخاطر لديها ولكن التي لا تتأهل لمحاسبة التغطية طبقاً للسياسات المحاسبية المتعلقة بالتغطية لدى المجموعة كمشتقات محتفظ بها لغرض المتاجرة (عمليات تغطية غير مؤهلة).

مشتقات محتفظ بها للتغطية

تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية

قام البنك بتوقيع عقود مبادلة العملات الأجنبية الأجلة بين الليرة التركية والدولار الأمريكي يتم تنفيذها على أساس شهري وتم تصنيفها كأداة تغطية لصافي استثمارات البنك في شركته التابعة التركية. أدت هذه المعاملة إلى وجود مراكز البيع بالدولار الأمريكي. وتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من إعادة تحويل العقود المذكورة آنفاً في حقوق الملكية لمبادلة الأرباح أو الخسائر الناتجة من تحويل صافي الاستثمارات في الشركة التابعة التركية. تنشأ عدم فعالية التغطية إلا للحد الذي تتجاوز فيه أدوات التغطية من حيث القيمة الاسمية، التعرض للمخاطر من العمليات الأجنبية. لم يتم تحقق انعدام فاعلية أدوات التغطية لصافي الاستثمارات في عمليات أجنبية ضمن بيان الدخل المجمع خلال السنة. تقوم المجموعة بصورة دورية بتقييم معدل التغطية الاختيارية، أي قيمة صافي موجودات الشركة التابعة التي يتم تغطيتها وكما في 31 ديسمبر 2022 قامت بتحديد نسبة 30% (2021: 40%) كمعدل تغطية اختيارية.

عمليات تغطية التدفقات النقدية

تقوم إحدى الشركات التابعة للمجموعة بتطبيق محاسبة تغطية التدفقات النقدية باستخدام مبادلات أسعار الفائدة لتغطية الودائع بالعملات الأجنبية بمتوسط استحقاق حتى 3 أشهر مقابل تقلبات أسعار الفائدة. وتقوم الشركة التابعة بتطبيق اختبارات الفعالية في تواريخ البيانات المالية المجمعة لمحاسبة التغطية؛ حيث يتم احتساب الأجزاء الفعالة كجزء من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات ضمن الاحتياطي الأخرى، بينما يتم إدراج الجزء غير الفعال في بيان الدخل المجمع.

لم يتم إدراج أية عدم فاعلية من التغطية في بيان الدخل المجمع خلال السنة.

21 الأدوات المالية المشتقة (تتمة)
مشتقات محتفظ لغرض المتاجرة

يتم تصنيف عقود المشتقات المبرمة لغرض خدمة العملاء فيما يتعلق باحتياجات إدارة المخاطر لديهم وكذلك المشتقات المستخدمة من قبل المجموعة لغرض التغطية الاقتصادية ولكن التي لا تفي بمعايير التأهل لمحاسبة التغطية كـ "مشتقات محتفظ بها لغرض المتاجرة". يتم تغطية الانكشافات للمخاطر المرتبطة بعقود المشتقات للعملاء عن طريق الدخول في مراكز ذات خصائص مخاطر معاكسة لدى أطراف مقابلة أخرى أو معاملات أخرى لتخفيف المخاطر.

أنواع عقود المشتقات
عقود تبادل عملات أجنبية آجلة

إن عقود تبادل العملات الأجنبية هي عقود إما شراء أو بيع بعض العملات بأسعار محددة في المستقبل وهي عقود تم اعدادها للتعامل فيها بالسوق الموازي.

المبادلات

إن المبادلات هي اتفاقيات تعاقدية بين طرفين لتبادل التدفقات المالية خلال فترة محددة استناداً إلى المبالغ الاسمية المحددة، فيما يتعلق بالحركات في المؤشر المتضمن المحدد مثل معدل الفائدة أو سعر صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسهم.

تتعلق مبادلات أسعار الفائدة بالعقود التي يبرمها البنك مع مؤسسات مالية أخرى، حيث تدفع المجموعة أو تستلم نسبة فائدة متغيرة، على التوالي، مقابل دفع أو استلام معدل فائدة ثابت. يتم عادة مقاصة تدفقات الدفعات مقابل بعضها البعض، ويدفع أحد الطرفين الفرق للطرف الآخر. في مبادلات العملات، تدفع المجموعة مبلغاً محددًا بعملة معينة، وتستلم مبلغاً محددًا بعملة أخرى. غالباً ما يتم تسوية مبادلات العملات بالإجمالي.

الخيارات

إن الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تشمل على الحق، ولكن ليس الإلزام، بشراء أو بيع قيمة محددة من أداة مالية بسعر محدد، سواء بتاريخ مستقبلي محدد أو خلال فترة زمنية محددة.

تقوم المجموعة بشراء وبيع الخيارات من خلال أسواق المال والأسواق الموازية التي تخضع للرقابة. إن الخيارات التي قامت المجموعة بشراؤها تعطي للمجموعة فرصة شراء (خيارات الطلب) أو بيع (خيارات العرض) للموجودات المتضمنة بقيمة متفق عليها إما بتاريخ أو قبل انتهاء صلاحية الخيار. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان على الخيارات التي يتم شراؤها، و فقط بمقدار قيمتها المدرجة بالفاتر، التي هي قيمتها العادلة.

إن الخيارات التي تقدمها المجموعة تقدم للمشتري فرصة شراء الموجودات المتضمنة أو بيعها للمجموعة مقابل قيمة متفق عليها إما بتاريخ أو قبل انتهاء صلاحية الخيار.

يوضح الجدول أدناه القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المسجلة كموجودات أو مطلوبات بالإضافة إلى القيمة الاسمية التي تم تحليلها حسب الفترة حتى الاستحقاق. إن القيمة الاسمية، المدرجة بالإجمالي، هي قيمة الأصل المرتبط بالمشتقات أو السعر المرجعي أو المؤشر الأساسي وتمثل الأساس لقياس التغيرات في قيمة المشتقات المالية. إن القيمة الاسمية تمثل حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعطي مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان. تقتصر مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة على القيمة العادلة الموجبة للأدوات. يدار التعرض لمخاطر الائتمان كجزء من حدود الاقتراض الشاملة بالإضافة إلى التعرض المحتمل للمخاطر الناتج من حركات السوق.

القيمة الاسمية		القيمة العادلة		القيمة العادلة	
أكثر من سنة	أحد سنة	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة	أكثر من سنة	أحد سنة
المجموع ألف	المجموع ألف	ألف	ألف	المجموع ألف	المجموع ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
1,612,459	258,564	(7,311)	3,003	1,818,576	259,140
20,113	576	(581)	2,652		
186,004	-	(3,188)	1,570		
		(11,080)	7,225		
28,650	-	(19)	347	28,650	-
232,197	203,153	(2,992)	34,740	232,197	203,153
260,847	203,153	(3,011)	35,087	260,847	203,153

31 ديسمبر 2022
المشتقات المحتفظ بها لغرض المتاجرة:
(عمليات التغطية غير المؤهلة):
عقود مبادلات / تحويل عملات أجنبية آجلة
مبادلات أسعار الفائدة
خيارات
المشتقات المحتفظ بها لغرض التغطية
تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية:
عقود مبادلات / تحويل عملات أجنبية آجلة
عمليات تغطية التدفقات النقدية:
مبادلات أسعار الفائدة

المجموع ألف دينار كويتي	القيمة الاسمية		القيمة العادلة السالبة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة الموجبة ألف دينار كويتي	31 ديسمبر 2021
	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	خلال سنة واحدة ألف دينار كويتي			
1,639,856	121,826	1,518,030	(16,362)	26,657	المشتقات المحفوظ بها لغرض المتاجرة: (عمليات التغطية غير المؤهلة): عقود مبادلات / تحويل عملات أجنبية آجلة مبادلات أسعار الفائدة خيارات
81,134	46,482	34,652	(2,208)	1,903	
52,556	-	52,556	(1,979)	1,405	
1,773,546	168,308	1,605,238	(20,549)	29,965	
20,931	-	20,931	-	6,704	المشتقات المحفوظ بها لغرض التغطية تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية: عقود مبادلات / تحويل عملات أجنبية آجلة عمليات تغطية التدفقات النقدية: مبادلات أسعار الفائدة
196,442	133,043	63,399	(2,112)	36,159	
217,373	133,043	84,330	(2,112)	42,863	

يتم استخدام أدوات التغطية لتغطية صافي الاستثمار في عملية أجنبية ومخاطر أسعار الفائدة التي تتعلق بالبنود المغطاة. يبلغ البند المغطى لصافي الاستثمار في العملية الأجنبية المتعلقة بصافي استثمار البنك في بنك برقان آيه إس وخسارة تحويل العملات الأجنبية المسجلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى 17,476 ألف دينار كويتي (2021: 15,981 ألف دينار كويتي) بالنسبة للجزء المغطى. ويتضمن البند المغطى لمخاطر أسعار الفائدة بعض ودائع العملاء والقروض طويلة الأجل المدرجة بعملة أجنبية في شركة تابعة تبلغ قيمتها الدفترية 232,197 ألف دينار كويتي (2021: 196,442 ألف دينار كويتي). كما في نهاية السنة، تم الإقرار بأن جميع عمليات التغطية فعالة.

22 قياس القيمة العادلة

لا تختلف القيمة العادلة لكافة الأدوات المالية بصورة جوهرية عن القيمة المدرجة بالدفاتر لها. وبالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية ذات الطبيعة السائلة أو التي لها فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، من المقدر أن تعادل القيمة المدرجة بالدفاتر القيمة العادلة تقريباً. ينطبق هذا الافتراض أيضاً على الودائع تحت الطلب وحسابات التوفير التي ليس لها فترة استحقاق محددة.

تم تصنيف القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم وفقاً لسياسة قياس القيمة العادلة في الإيضاح رقم 2. إن الحركة في المستوى 3 تعتمد بصورة رئيسية على المشتريات والمبيعات والتغير في القيمة العادلة كما تعتمد على الاستثمار في أوراق مالية الذي تم حيازته مقابل استرداد الدين الذي تم شطبه مسبقاً والمسجل كإيرادات أخرى والتغير في القيمة العادلة وإعادة التصنيف وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. خلال السنة، تم تسجيل انخفاض بمبلغ 10,600 ألف دينار كويتي (2021: انخفاض بمبلغ 5,848 ألف دينار كويتي) في الإيرادات الشاملة الأخرى بما يمثل التغير في القيمة العادلة. لا يوجد تحويلات جوهرية بين المستويات خلال السنة. إن التأثير على بيان المركز المالي المجمع أو على بيان حقوق ملكية المساهمين المجمع سيكون غير جوهري في حال تعديل متغيرات المخاطر المستخدمة في مدخلات تقييم الأوراق المالية غير المدرجة بمقدار 5%.

تتألف أوراق الدين المالية ضمن المستوى الثالث من سندات شركات غير مسعرة. يتم تقدير القيمة العادلة لهذه السندات باستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة. تتضمن الأسهم والأوراق المالية الأخرى ضمن هذه الفئة بشكل رئيسي استثمارات استراتيجية في أسهم وصناديق مدارة غير متداولة في سوق نشطة. ويتم تقدير القيمة العادلة لهذه الاستثمارات باستخدام آليات التقييم المناسبة في كل حالة؛ ومن بينها نماذج التدفقات النقدية المخصومة والمعلومات الملحوظة في السوق للشركات المقارنة، ومعلومات تتعلق بعمليات حديثة، وصافي قيمة الموجودات.

تتضمن المدخلات الجوهرية غير الملحوظة المستخدمة في آليات التقييم بشكل رئيسي أسعار الخصم ومعدلات النمو النهائية والإيرادات وتقديرات الأرباح ومضاعفات السوق مثل الأسعار إلى القيمة المدرجة بالدفاتر والأسعار إلى الأرباح. وفي ضوء الطبيعة المتنوعة لهذه الاستثمارات، فليس من العملي الإفصاح عن نطاق المدخلات الجوهرية غير الملحوظة.

22 قياس القيمة العادلة (تتمة)

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة، ولا تختلف قيمتها المدرجة بالدفاتر بصورة مادية عن قيمتها العادلة. وتقدر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام آليات التقييم مع الاستعانة بافتراضات معينة منها التدفقات النقدية المستقبلية وفروق العائد المناسبة في هذه الظروف.

إن التأثير على بيان المركز المالي المجمع أو بيان الدخل المجمع أو بيان حقوق الملكية المجمع يصبح غير ماديًا إذا كان التغيير في المخاطر المتنوعة ذات الصلة المستخدمة في تقديرات القيمة العادلة للأوراق المالية غير المسعرة بنسبة 5%.

مجموعة بنك برقان

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2022

22 قياس القيمة العادلة (تتمة)

فيما يلي الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المدرجة بالقيمة العادلة:

31 ديسمبر 2021				31 ديسمبر 2022				
الإجمالي	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	الإجمالي	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
168,913	87,451	-	81,462	139,994	74,535	-	65,459	الموجودات المالية
274,520	-	-	274,520	307,880	-	-	307,880	أوراق مالية
82,441	82,441	-	-	78,323	78,323	-	-	أوراق الدين المالية
72,828	-	72,828	-	42,312	-	42,312	-	صناديق مدارة
								الادوات المالية المشتقة
22,661	-	22,661	-	14,091	-	14,091	-	المطلوبات المالية:
								الادوات المالية المشتقة

إن الاستثمار في الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والمدرجة بالتكلفة المطفأة (إيضاح 6) وأدوات الدين الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة (باستثناء التسهيلات الائتمانية) تخضع لخسائر الائتمان المتوقعة. يتم تصنيف هذه الموجودات المالية ضمن المرحلة 1 (2021: المرحلة 1). لا تخضع سندات بنك الكويت المركزي وأذونات خزانة حكومة الكويت لخسائر الائتمان المتوقعة.

مقدمة

تتم مراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية استناداً إلى الحدود الموضوعية من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية العمل وبيئة السوق الذي تعمل فيه المجموعة بالإضافة إلى مستوى المخاطر التي تستطيع المجموعة أن تقبلها، مع المزيد من التأكيد على قطاعات جغرافية وقطاعات صناعية محددة. بالإضافة إلى ذلك، تراقب المجموعة وتقيس القدرة العامة على تحمل المخاطر فيما يتعلق بإجمالي التعرض للمخاطر عبر كافة أنواع المخاطر والأنشطة.

تخضع عمليات بعض الشركات التابعة أيضاً لمتطلبات رقابية في الدول التي تعمل فيها. إن هذه القوانين لا تتطلب الموافقة على الأنشطة ومراقبتها فقط، ولكن تشكل أيضاً بعض أحكام القيود (كفاية رأس المال) للحد من مخاطر التأخير والتعسر من جانب البنوك وشركات التأمين لتلبية المتطلبات غير المتوقعة التي يمكن أن تنشأ.

كجزء من إدارة المخاطر الشاملة، تستخدم المجموعة المشتقات المالية والأدوات الأخرى لإدارة التعرض للمخاطر الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة ومعاملات العملات الأجنبية.

يتم تقييم التعرض للمخاطر قبل الدخول في معاملات التغطية، التي يتم التصريح بها على المستوى الوظيفي المناسب داخل المجموعة.

تصنف المجموعة المخاطر التي تواجهها في سياق أنشطتها اليومية الي فئات معينة من المخاطر. وعلى ذلك، يتم تكليف مسؤولين مختلفين بمسؤوليات محددة للقيام بتحديد وقياس ومراقبة هذه الأنواع المحددة من المخاطر ورفع تقرير عنها. إن هذه الأنواع من المخاطر هي كما يلي:

المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية:

- ◀ مخاطر الائتمان التي تشمل مخاطر التخلف عن السداد من قبل العملاء والأطراف المقابلة.
- ◀ مخاطر السوق التي تتضمن مخاطر أسعار الفائدة والصراف الأجنبي ومخاطر أسعار الأسهم.
- ◀ مخاطر السيولة.

المخاطر الأخرى:

- ◀ المخاطر التشغيلية التي تتضمن المخاطر الناتجة عن فشل العمليات.

أ - مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في قدرة الطرف المقابل على سداد كامل المبالغ عند استحقاقها. تضع المجموعة مستويات لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها من خلال وضع قيود لمعدلات المخاطر المقبولة فيما يتعلق بأحد المقترضين أو مجموعة من المقترضين وكذلك بالنسبة لقطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة هذه المخاطر بشكل منتظم ويتم مراجعتها بشكل دوري. إن حدود مخاطر الائتمان على مستوى المنتج أو قطاع الأعمال أو البلد يتم إقرارها من قبل مجلس الإدارة أو مع كل شركة تابعة.

إن التعرض لمخاطر ائتمانية تتعلق بمقترض واحد -بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية الأخرى- مقيدة بالحدود الفرعية التي تغطي بنود بيان المركز المالي المجمع، والالتزامات والمطلوبات المحتملة وحدود مخاطر التسويات اليومية المتعلقة ببنود المتاجرة مثل عقود تحويل العملات الأجلة. ويتم مراقبة الانكشافات الفعلية للمخاطر مقابل الحدود المسموحة بها بشكل يومي. يوجد لدى المجموعة سياسة ائتمانية موثقة تتوافق مع تعليمات بنك الكويت المركزي وتعرف الحد المقبول لدى المجموعة بافتراض المخاطر في مختلف قطاعات أعمالها.

تتم إدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال إجراء تحليل منتظم لقدرة المقترضين الحاليين والمحتملين على مقابلة التزامات سداد أصل وفوائد القروض وتعديل حدود الإقراض وفقاً لما هو مناسب. كما تتم إدارة مخاطر الائتمان بشكل جزئي بالحصول على الرهونات وضمائنات من الشركات والأفراد.

تقتصر مخاطر الائتمان الناتجة عن الأدوات المالية المشتقة على تلك التي لها قيمة عادلة موجبة المدرجة في بيان المركز المالي المجمع.

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)
التصنيف الداخلي وتقدير احتمالية التعثر عن السداد

عند إدارة المحفظة الخاصة بالمجموعة، تستعين المجموعة بتصنيفات وإجراءات وآليات أخرى تضع في اعتبارها كافة جوانب المخاطر المحددة. تستخدم المجموعة أدوات التصنيف القياسية لقطاع الأعمال وذلك لتقييم التصنيفات / الدرجات التي يتم رفعها لإجراء تقدير احتمالية التعثر. وهذه الأداة تتيح لها القدرة على تحليل الأعمال ووضع تصنيفات للمخاطر على مستوى الجهة الملزمة والتسهيل. كما يدعم التحليل استخدام العوامل المالية والعوامل الذاتية غير المالية على حد سواء. كما تستعين المجموعة بالتصنيفات الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف المعروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان:

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة للموجودات المالية قبل الأخذ في الاعتبار تأثير أي ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى، أي تخفيف مخاطر الائتمان.

2021	2022	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
762,434	587,143	النقد والتقد المعادل
247,393	301,554	أونوات وسندات خزانة لدى البنك المركزي ومؤسسات أخرى
331,324	482,101	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
4,278,709	4,227,737	قروض وسلف للعملاء
393,333	491,275	استثمارات في أوراق مالية
166,929	156,745	موجودات أخرى *
6,180,122	6,246,555	المجموع
1,730,883	1,811,261	التزامات ومطلوبات محتملة (إيضاح 20)
7,911,005	8,057,816	الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الأخذ في الاعتبار أدوات تخفيف مخاطر الائتمان

* تتضمن الموجودات الأخرى أرصدة فوائد مدينة مستحقة وأرصدة مدينة متنوعة بالإضافة إلى أرصدة مدينة أخرى، بالصافي بعد خصائر الائتمان المتوقعة كما هو مبين في (إيضاح 7).

إن التعرض للمخاطر المبينة أعلاه يستند إلى صافي القيمة المدرجة بالدفاتر كما هي مدرجة في بيان المركز المالي المجموع، باستثناء الالتزامات والمطلوبات المحتملة.

الضمانات وأساليب تخفيف مخاطر الائتمان

يستند مبلغ ونوع وقيمة الضمانات إلى التعليمات المحددة في إطار إدارة المخاطر. تتضمن الأنواع الرئيسية للضمانات المقبولة للعقارات والأسهم القابلة للتداول. يتم إعادة تقييم الضمانات وحفظها بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال.

إن أساليب تخفيف مخاطر الائتمان الرئيسية المستخدمة من قبل المجموعة تستند إلى الضمانات المؤهلة. تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاق المتضمن وتراقب القيمة السوقية للضمانات على فترات منتظمة طبقاً للتعليمات الرقابية.

للمزيد من التفاصيل حول استخدام المجموعة لأساليب تخفيف مخاطر الائتمان وسياسة الضمانات، يرجى الرجوع إلى إفصاحات بازل 3 – ركن 3 ضمن قسم إدارة المخاطر في التقرير السنوي.

تركيزات مخاطر الائتمان

إن أكبر 10 حالات تعرض لمخاطر الائتمان قائمة كنسبة مئوية من إجمالي القروض والسلف في 31 ديسمبر 2022 هي 26% (31 ديسمبر 2021: 24%).

إن التركيز في فئات القروض والسلف للعملاء التي تشكل جزءاً جوهرياً من الموجودات التي تخضع لمخاطر الائتمان مبين في إيضاح رقم 5.

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

يمكن تحليل الموجودات المالية والارتباطات والالتزامات المحتملة للمجموعة قبل الأخذ في الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية حسب المناطق الجغرافية التالية:

2021			2022			
الالتزامات			الالتزامات			
الموجودات	والمطلوبات	المالية	الموجودات	والمطلوبات	المالية	
المحتملة	المحتملة	الإجمالي	المحتملة	المحتملة	الإجمالي	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
5,206,133	1,373,376	3,832,757	5,254,330	1,434,928	3,819,402	الكويت
7,128	5,375	1,753	29,550	11,448	18,102	الأردن
665,602	112,579	553,023	728,117	130,015	598,102	الجزائر
243	243	-	779	779	-	العراق
28,221	1,227	26,994	16,761	563	16,198	تونس
1,043,096	157,773	885,323	1,125,582	166,194	959,388	تركيا
551,545	7,730	543,815	577,978	26,216	551,762	باقي دول الشرق الأوسط
126,234	29,221	97,013	123,003	21,720	101,283	أوروبا
282,803	43,359	239,444	201,716	19,398	182,318	باقي دول العالم
7,911,005	1,730,883	6,180,122	8,057,816	1,811,261	6,246,555	

يمكن تحليل التوزيع طبقاً لقطاع الأعمال للموجودات المالية والالتزامات والمطلوبات المحتملة للمجموعة قبل الأخذ في الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية كالتالي:

2021	2022	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,144,529	1,048,934	قطاع الأعمال
483,466	693,037	سيادي
381,218	369,462	بنوك
715,484	662,634	استثمار
1,238,075	1,191,225	تجاري واستهلاكي
1,573,289	1,712,861	عقاري
689,567	687,922	أفراد
637,847	722,700	صناعي
1,047,530	969,041	إنشاءات
		خدمات أخرى
7,911,005	8,057,816	

جودة الائتمان وفقاً لفئة الموجودات المالية

إن البنك لديه سياسة ائتمان شاملة تتضمن تقييم طلب الائتمان للعميل وتقييم الغرض من هذا الطلب ونشاط العميل والسوق والإدارة والبيانات المالية والتصنيفات وحسن السير والسلوك إلى جانب أمور أخرى والتي تعني تحديد الجدارة الائتمانية للطرف المقابل وبالتالي يتم تصنيف التعرض لمخاطر الائتمان كـ " ذات جدارة عالية" أو " ذات جدارة قياسية" استناداً إلى الجودة الائتمانية الموروثة للأطراف المقابلة. إن مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "عالية" تمثل تلك التي تُقدر بالحد الأدنى لمخاطر الخسائر المالية الناتجة من تعثر المدين عن الوفاء بالتزاماته. يتضمن ذلك التسهيلات الممنوحة للشركات ذات الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد التي تعتبر ممتازة. أما مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "قياسية" فتشمل كافة التسهيلات الأخرى التي يتم فيها الالتزام بالسداد وكافة الشروط التعاقدية. تم تصنيف الجودة الائتمانية لفئة الموجودات المالية لفترة المقارنة لكي تتوافق مع عرض تصنيف السنة الحالية.

يوضح الجدول أيضاً الانكشاف لمخاطر الائتمان من خلال الجودة الائتمانية للموجودات المالية حسب الفئة والدرجة والوضع:

2022				
الإجمالي	مصنفة			
	موجودات مالية منخفضة القيمة*	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة*	قياسية	عالية
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
633,030	-	-	-	633,030
737,768	-	-	418,219	319,549
3,787,053	76,035	155,607	2,934,404	621,007
440,684	5,523	11,027	414,055	10,079
648,020	-	-	301,796	346,224
6,246,555	81,558	166,634	4,068,474	1,929,889

مطالبات سيادية
بنوك ومؤسسات مالية أخرى
شركات
أفراد
انكشافات أخرى لمخاطر
الائتمان

2021				
الإجمالي	مصنفة			
	موجودات مالية منخفضة القيمة*	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة*	قياسية	عالية
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
857,273	-	-	182,757	674,516
532,278	-	-	253,026	279,252
3,876,245	64,583	149,470	3,184,119	478,073
354,064	3,806	10,544	329,855	9,859
560,262	-	-	233,856	326,406
6,180,122	68,389	160,014	4,183,613	1,768,106

مطالبات سيادية
بنوك ومؤسسات مالية أخرى
شركات
أفراد
انكشافات أخرى لمخاطر
الائتمان

* إن القيمة العادلة للضمان في حدود التعرض القائم للمخاطر مقابل الموجودات المالية المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة والموجودات المالية منخفضة القيمة أعلاه تبلغ 45,686 ألف دينار كويتي (2021: 58,005 ألف دينار كويتي) و77,188 ألف دينار كويتي (2021: 65,332 ألف دينار كويتي) على التوالي.

ب- مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة الأصل نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار العملات الأجنبية وأسعار الأسهم سواء كانت هذه التغيرات نتيجة عوامل خاصة باستثمار محدد أو الجهة المصدر له أو عوامل تؤثر على كافة الموجودات المالية المتداولة بالسوق.

تدار مخاطر السوق على أساس توزيع الموجودات بصورة محددة مسبقاً على فئات متعددة للموجودات، وتنوع الموجودات بالنسبة للتوزيع الجغرافي والتركز في قطاعات الأعمال والتقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

23 إدارة المخاطر (تتمة)
ب- مخاطر السوق (تتمة)
مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أثر تقلبات أسعار الفائدة السائدة في السوق على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية نتيجة لوجود عدم توافق أو فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج نطاق بيان المركز المالي التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة معينة. تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة التسعير للموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر.

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها التي تحمل فائدة (أذونات وسندات الخزينة وبنك المركزي وأخرى ومستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وقروض وسلف للعملاء والمستحق إلى البنوك والمستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء وأموال مقترضة أخرى).

يلخص الجدول التالي التأثير على صافي إيرادات الفائدة كنتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة:

2021	2022	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		الزيادة في أسعار الفائدة "نقاط أساسية"
7,328	6,092	50
14,656	12,184	100
		النقص في أسعار الفائدة "نقاط أساسية"
(7,324)	(6,092)	50
(14,646)	(12,184)	100

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، تتعرض المجموعة لتأثير تقلبات الأسعار السائدة لأسعار صرف العملات الأجنبية على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. يضع مجلس الإدارة حدوداً لمستوى التعرض المتعلق بكل عملة على حدة وإجمالاً لكل من مراكز الليلة الواحدة أو خلال اليوم والتي يتم مراقبتها يومياً.

يقدم الجدول التالي تحليلاً للتأثير على الأرباح وعلى حقوق الملكية المقدر في حال التغير بنسبة 5% في قيمة سعر صرف العملات في مقابل الدينار الكويتي مقارنة بالمستويات المعمول بها في نهاية السنة المالية مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة. توضح القيمة السالبة في الجدول صافي الانخفاض المحتمل في الأرباح أو حقوق الملكية بينما توضح القيمة الموجبة صافي الزيادة المحتملة.

2021	2022				
التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الأرباح	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الأرباح	نسبة التغير في أسعار العملة %	العملة
ألف	ألف	ألف	ألف		
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي		
4,331	566	4,322	497	+5	دينار جزائري
3,157	238	3,309	385	+5	دينار عراقي
2,759	(4)	3,305	464	+5	ليرة تركية
3,519	358	2,976	394	+5	دولار أمريكي
-	14	-	673	+5	أخرى

مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل مخاطر أسعار الأسهم في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم أو قيمة أسعار الأسهم المستقلة. تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنوع الاستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي وتركيزات قطاعات الأعمال. إن معظم استثمارات المجموعة المدرجة تتمثل في أسهم مدرجة في أسواق الأوراق المالية الإقليمية.

تجري المجموعة العديد من تحليلات درجة الحساسية على فترات زمنية منتظمة لتقييم التأثير المحتمل لأي تغيرات جوهرية في القيمة العادلة لأدوات الأسهم. استناداً إلى نتائج هذا التحليل، لا يوجد تأثير مادي على الأرباح أو الإيرادات الشاملة الأخرى للمجموعة نتيجة التقلب بنسبة 5% في أسواق الأوراق المالية.

23 إدارة المخاطر (تتمة)
ب- مخاطر السوق (تتمة)
مخاطر السداد المبكر

إن مخاطر السداد المبكر هي مخاطر أن تتكبد المجموعة خسارة مالية بسبب قيام عملائها والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل الرهونات ذات الأسعار الثابتة عند انخفاض أسعار الفائدة. إن موجودات المجموعة التي تحمل فائدة ثابتة ليست ذات قيمة جوهرية نسبة إلى الموجودات. كما أن ظروف السوق الأخرى التي تؤدي إلى تعجيل السداد ليست كبيرة في الأسواق التي تعمل فيها المجموعة. ولذلك، تعتبر المجموعة أن تأثير تعجيل السداد على صافي إيرادات الفوائد ليس مادياً بعد احتساب تأثير غرامات المدفوعات مقدماً.

ج- مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بمتطلباتها عند استحقاقها. تتعرض المجموعة لطلبات يومية على مصادر النقد المتاحة له من ودائع يومية وحسابات جارية وودائع مستحقة وقروض مسحوبة وضمانات. للحد من هذه المخاطر، تدير المجموعة الموجودات مع مراعاة عامل السيولة ومراقبة السيولة على أساس يومي.

يوضح الجدول التالي تحليلاً بالمطلوبات المالية والمطلوبات المحتملة والالتزامات استناداً إلى الاستحقاقات التعاقدية المتبقية غير المخصصة:

حتى 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهراً	أكثر من 12 شهراً	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
244,852	29,265	4,894	592	279,603
658,951	10,886	34,682	-	704,519
3,339,229	254,918	229,255	142,486	3,965,888
9,938	9,938	139,513	717,748	877,137
171,612	520	7,024	64,735	243,891
4,424,582	305,527	415,368	925,561	6,071,038
655,829	231,892	480,866	442,674	1,811,261

31 ديسمبر 2022
المطلوبات المالية
المستحق للبنوك
المستحق للمؤسسات المالية
الأخرى
ودائع من العملاء
أموال مقترضة أخرى
مطلوبات أخرى
التزامات ومطلوبات محتملة

حتى 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهراً	أكثر من 12 شهراً	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
420,474	36,884	61,456	3,926	522,740
281,859	36,251	47,907	-	366,017
3,094,972	617,858	322,717	148,686	4,184,233
2,616	5,260	7,904	671,125	686,905
170,449	1,329	1,532	52,458	225,768
3,970,370	697,582	441,516	876,195	5,985,663
487,933	273,591	512,434	456,925	1,730,883

31 ديسمبر 2021
المطلوبات المالية
المستحق للبنوك
المستحق للمؤسسات المالية
الأخرى
ودائع من العملاء
أموال مقترضة أخرى
مطلوبات أخرى
التزامات ومطلوبات محتملة

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تم تحديد استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقاً للتاريخ المتوقع لاستردادها أو تسويتها. يتم تحديد استحقاقات الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى استناداً إلى تقدير الإدارة لتصفية هذه الموجودات المالية. قد تختلف الاستحقاقات الفعلية عن الاستحقاقات الموضحة أدناه حيث إن الجهات المقترضة قد يكون لها الحق في سداد الالتزامات مع أو بدون غرامات مدفوعة مقدماً.

ج- مخاطر السيولة (تتمة)

حتى 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	أكثر من 12 شهراً ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
31 ديسمبر 2022				
الموجودات				
659,384	-	-	-	659,384
النقد والنقد المعادل				
132,564	133,292	20,543	15,155	301,554
أذونات وسندات خزانة البنك الكويت المركزي وأخرى المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى				
417,766	26,785	20,464	17,086	482,101
قروض وسلف للعملاء				
1,889,020	481,520	492,154	1,365,043	4,227,737
استثمارات في أوراق مالية				
24,113	14,466	46,422	629,148	714,149
موجودات أخرى				
96,211	1,158	3,363	157,316	258,048
ممتلكات ومعدات				
-	-	-	163,071	163,071
موجودات غير ملموسة				
-	-	-	17,530	17,530
مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع				
342,386	-	-	-	342,386
7,165,960	2,364,349	582,946	2,364,349	7,165,960
إجمالي الموجودات				
المطلوبات وحقوق الملكية				
244,340	28,532	4,683	591	278,146
مستحق للبنوك				
654,893	10,805	33,723	-	699,421
مستحق لمؤسسات مالية أخرى ودائع من العملاء				
3,331,802	246,498	220,725	133,466	3,932,491
أموال مقترضة أخرى				
-	-	119,457	663,935	783,392
مطلوبات أخرى				
171,612	520	7,024	64,735	243,891
مطلوبات متعلقة مباشرة بمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع				
281,204	-	-	-	281,204
حقوق الملكية				
-	-	-	947,415	947,415
7,165,960	286,355	385,612	1,810,142	7,165,960
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية				

ج- مخاطر السيولة (تتمة)

حتى 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهراً	أكثر من 12 شهراً	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
31 ديسمبر 2021				
الموجودات				
821,608	-	-	-	821,608
النقد والنقد المعادل				
130,398	80,472	16,438	20,085	247,393
أذونات وسندات خزانة البنك الكويت المركزي وأخرى				
233,344	70,647	27,333	-	331,324
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى				
1,241,226	357,755	998,775	1,680,953	4,278,709
قروض وسلف للعملاء				
35,155	7	10,004	604,100	649,266
استثمارات في أوراق مالية				
131,631	1,252	3,089	141,590	277,562
موجودات أخرى				
-	-	-	150,153	150,153
ممتلكات ومعدات				
-	-	-	18,412	18,412
موجودات غير ملموسة				
مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع				
300,488	-	-	-	300,488
إجمالي الموجودات				
<u>2,893,850</u>	<u>510,133</u>	<u>1,055,639</u>	<u>2,615,293</u>	<u>7,074,915</u>
المطلوبات وحقوق الملكية				
417,511	36,412	60,908	3,925	518,756
مستحق للبنوك				
281,726	36,052	47,051	-	364,829
مستحق لمؤسسات مالية أخرى ودائع من العملاء				
3,092,313	612,461	316,897	140,060	4,161,731
أموال مقترضة أخرى				
170,449	1,329	1,532	52,458	225,768
مطلوبات أخرى				
مطلوبات متعلقة مباشرة بمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع				
249,423	-	-	-	249,423
حقوق الملكية				
-	-	-	931,925	931,925
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية				
<u>4,211,422</u>	<u>686,254</u>	<u>426,388</u>	<u>1,750,851</u>	<u>7,074,915</u>

د- المخاطر التشغيلية

إن المخاطر التشغيلية هي مخاطر التعرض للخسائر الناتجة من فشل العمليات أو الأفراد أو أنظمة المعلومات المساندة. لدى المجموعة منظومة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر التشغيلية إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للمجموعة. ويتم إدارة المخاطر التشغيلية من خلال وحدة إدارة المخاطر التشغيلية. إن مهمة هذه الوحدة هي التأكد من أن السياسات والإجراءات يتم اتباعها لتحديد وتقييم وإشراف ومراقبة المخاطر التشغيلية كجزء من أسلوب الإدارة الشامل للمخاطر العالمية.

تتمثل الأهداف الرئيسية للمجموعة من إدارة رأس المال في التأكد من التزام المجموعة بالمتطلبات رأس المال الرقابي وأن المجموعة تحتفظ بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأسمالية جيدة بهدف دعم أعماله وتعظيم القيمة للمساهمين.

تراقب إدارة المجموعة كفاية رأس المال، والرفع المالي، واستخدام مختلف مستويات رأس المال النظامي بانتظام وتنظيمها تعليمات لجنة بازل الخاصة بالإشراف على الأعمال المصرفية التي يطبقها بنك الكويت المركزي.

24 إدارة رأس المال (تتمة)

يشتمل "قسم الإفصاحات النوعية والكمية بازل 3" من التقرير السنوي على الإفصاحات المتعلقة بكفاية رأس المال وفقاً للوائح الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما جاء في التعميم الصادر عن البنك رقم رقم 2/ر ب، ر ب أ /336/ 2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 (بازل 3) واللوائح المتعلقة بمعدلات الرفع المالي المنصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/بي اس/2014/342 الصادرة بتاريخ 21 أكتوبر 2014 ضمن إطار عمل لجنة بازل.

فيما يلي الموجودات المرجحة بالمخاطر (بعد الاستبعاد التدريجي الكامل للضمانات العقارية) ورأس المال التنظيمي ومعدلات كفاية رأس المال (بازل 3) لدى المجموعة:

2021 الف دينار كويتي	2022 الف دينار كويتي	
6,250,981	6,433,584	الموجودات المرجحة بالمخاطر
718,863	804,198	اجمالي رأس المال المطلوب
711,119	697,290	حقوق المساهمين (CET 1)
152,913	154,897	رأس المال الإضافي (AT 1)
227,605	231,846	رأس مال الشريحة الثانية
1,091,637	1,084,033	اجمالي رأس المال المؤهل
%11.4	10.8%	معدل كفاية رأس المال – حقوق المساهمين
%13.8	13.2%	معدل كفاية رأس المال -الشريحة الأولى
%17.5	16.8%	اجمالي معدل كفاية رأس المال

يتم احتساب معدل الرفع المالي للمجموعة وفقاً للتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب/2014/342 بتاريخ 21 أكتوبر 2014، على النحو التالي:

2021 الف دينار كويتي	2022 الف دينار كويتي	
864,032	852,187	رأس مال الشريحة 1
7,684,488	7,807,156	اجمالي التعرض
%11.2	10.9%	معدل الرفع المالي



مجموعة بنك برقان
البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2021

RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000
ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه

برج الحمراء، الدور 25
شارع عبد العزيز الصفر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
دولة الكويت
تلفون: +965 2228 7000
فاكس: +965 2228 7444

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك برقان ش.م.ك.ع.

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المجمعة لبنك برقان ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يُشار إليهما معا بـ"المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2021، والبيانات المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق ملكية المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021، وعن أدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة من قبل بنك الكويت المركزي للاستخدام في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق") كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي نرى، بناءً على حكمنا المهني، أنها ذات أهمية قصوى في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للفترة الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها ولا نبدى رأي منفصل حول هذه الأمور.

خسائر الائتمان على القروض والسلف للعملاء

راجع إيضاح 5 حول البيانات المالية المجمعة.

أمر التدقيق الرئيسي

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمر التدقيق الرئيسي

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم تصميم وتطبيق ضوابط الرقابة على المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في إعداد النماذج وضوابط الحوكمة والمراجعة التي تقوم بها الإدارة في تحديد مدى كفاية خسائر الائتمان المتوقعة.

فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة، قمنا باختيار عينات من التسهيلات الائتمانية القائمة وفحص مدى ملاءمة تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناتج لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مستويات مختلفة. بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، قمنا بفحص مدى ملاءمة معايير تصنيف المراحل الخاصة بالمجموعة، وهي قيمة التعرض عند التعثر (EAD) واحتمالية التعثر (PD) ومعدل الخسارة عند التعثر (LGD) بما في ذلك أهلية وقيمة الضمانات التي تم أخذها في الاعتبار في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة والتوجيهات التي تم مراعاتها من قبل الإدارة في ضوء جائحة كوفيد - 19 المستمرة، من أجل تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة مع مراعاة إرشادات بنك الكويت المركزي. كما قمنا بفحص توافق المدخلات والافتراضات المختلفة المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

قمنا بإشراك فريق المتخصصين لدينا لمراجعة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من حيث البيانات والأساليب والافتراضات الرئيسية المستخدمة للتأكد من أنها تتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9، والتي تم تحديدها وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بقواعد بنك الكويت المركزي ذات الصلة بمتطلبات تكوين المخصصات، فقد قمنا بتقييم المعايير التي تحدد ما إذا كان يتعين احتساب أي خسائر ائتمانية وفقاً للوائح ذات الصلة (مع مراعاة أيام التأخير في السداد والتصرف على الحساب والضمانات) وما إذا كان قد تم احتسابها وفقاً لذلك، في حال كانت مطلوبة. بالنسبة للعينات المختارة، فقد تحققنا مما إذا كانت إدارة المجموعة قد حددت جميع أحداث انخفاض القيمة. وبالنسبة للعينات المختارة التي تضمنت كذلك تسهيلات ائتمانية منخفضة القيمة، فقد قمنا بتقييم قيمة الضمانات وفحصنا العمليات الحسابية للمخصصات الناتجة.

تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات والأحكام الهامة وجودة الائتمان للقروض والسلف للعملاء.

إن الاعتراف بخسائر الائتمان على القروض والسلف للعملاء ("التسهيلات الائتمانية") هو الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المحسوبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9، وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي، أو المخصصات المطلوبة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي إلى جانب تأثيره اللاحق على الإفصاحات ذات الصلة ("قواعد بنك الكويت المركزي")، أيهما أكبر.

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9، والمحددة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي، يتطلب حكماً جوهرياً في تطبيقها. تعتمد خسائر الائتمان المتوقعة على حكم الإدارة في تقييم مستوى مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان لاحقاً في تاريخ بيان المركز المالي مقارنة بالاعتراف المبدئي بها وتصنيفها إلى الثلاث مراحل الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 9. ونتيجة لذلك، أصبحت خسائر الائتمان المتوقعة لديها درجة من عدم اليقين من التقديرات أعلى من المعتاد والمدخلات المستخدمة بطبيعتها عرضة للتغيير، مما قد يؤثر بشكل مادي على التقديرات في الفترات المستقبلية.

إن الاعتراف بمخصص محدد للتسهيلات الائتمانية التي انخفضت قيمتها بموجب قواعد بنك الكويت المركزي يعتمد على التعليمات المنصوص عليها من قبل بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصصات التي يتعين الاعتراف بها.

نظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يصاحبها من حالة عدم تأكد من التقديرات والأحكام عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن هذا الأمر يعتبر من ضمن أمور التدقيق الرئيسية. وقد تزايدت حالة عدم اليقين من التقديرات المتعلقة بهذا الأمر بسبب الآثار الاقتصادية المستمرة لكوفيد-19.

تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية المصنفة ضمن المستوى 3 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

راجع إيضاح 23 حول البيانات المالية المجمعة.

أمر التدقيق الرئيسي

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمر التدقيق الرئيسي

- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية من خلال تطبيق أساليب التقييم التي غالبًا تتضمن ممارسة الأحكام من قبل الإدارة واستخدام الافتراضات والتقدير، ويكون ذلك في أغلب الأحيان للأدوات المصنفة ضمن المستوى 3 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، خاصة بسبب استمرار جائحة كوفيد-19. إن المدخلات الرئيسية المستخدمة في تقييم الاستثمارات والمصنفة ضمن المستوى 3 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، هي بيانات السوق القابلة للمقارنة ومضاعفات السوق والتدفقات النقدية المتوقعة والمعدلات الخالية من المخاطر. ونظرًا لأهمية الاستثمارات في الأوراق المالية المدرجة بالقيمة العادلة وما يصاحبها من عدم تأكد من التقديرات، فإن هذا الأمر يعتبر من ضمن أمور التدقيق الرئيسية.
 - إن سياسات المجموعة المتعلقة بتقييم الاستثمارات في الأوراق المالية المدرجة بالقيمة العادلة والمصنفة ضمن المستوى 3 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة مبينة في إيضاح 2 حول البيانات المالية المجمعة.
- فيما يتعلق بالاستثمارات في الأوراق المالية المدرجة بالقيمة العادلة والمصنفة ضمن المستوى 3 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، فقد قمنا بتقييم المنهجية واختبار مدى ملاءمة النماذج المستخدمة من قبل المجموعة وموثوقية البيانات التي تم استخدامها كمدخلات في هذه النماذج من أجل تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية. إن استخدام أساليب وافتراضات تقييم مختلفة من الممكن أن ينتج عنه تقديرات مختلفة بشكل جوهري للقيم العادلة. ولهذا السبب فقد قمنا بإشراك فريق المتخصصين لدينا لمساعدتنا في تقييم مدى معقولية المدخلات والافتراضات الرئيسية المستخدمة في التقييمات مثل معلومات السوق القابلة للمقارنة ومضاعفات السوق والتدفقات النقدية المتوقعة والمعدلات الخالية من المخاطر وهوامش الائتمان من خلال مقارنتها بالبيانات الخارجية.
- تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة عن القيمة العادلة المتعلقة بالاستثمارات في الأوراق المالية المدرجة بالقيمة العادلة مبينة في إيضاح 23 حول البيانات المالية المجمعة.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة، ولكن لا تتضمن البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. وقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة الذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا يقدم أي تأكيدات حول النتائج المتعلقة بها بأي شكل.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهريّة مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أخطاء مادية بشأنها.

إذا توصلنا، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير بشأنها. ليس لدينا ما نشير إليه في تقريرنا بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة من قبل بنك الكويت المركزي للاستخدام في دولة الكويت ومسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعتزم الإدارة إما تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها؛ أو إذا كانت لا تمتلك بديلاً واقعياً آخر باستثناء القيام بذلك.

المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
 - التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكيد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقبي الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسؤوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة وتحمل المسؤولية كاملةً عن رأي التدقيق.
- إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.
- كما نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها قد تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لتقادي المخاطر وتدابير الحماية المطبقة، متى كان ذلك ممكناً.
- ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، فإننا نحدد تلك الأمور التي كان لها الأثر الأكبر خلال تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية، ولذلك فهي تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. إننا نبين هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم تمنع القوانين أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما نتوصل، في بعض الحالات النادرة جداً، أنه لا يجب الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا نظراً لأنه من المتوقع بشكل معقول أن تتجاوز النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح المنافع العامة لها.

التقرير على المتطلبات النظامية والقانونية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأنها قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميماً بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/336/2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 وتعديلاته ورقم 2/رب أ/342/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 وتعديلاته على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميماً بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/336/2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 وتعديلاته ورقم 2/رب أ/342/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 وتعديلاته على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس أو للنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط البنك المجموعة أو مركزه المالي المجمع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط البنك أو مركزه المالي المجمع.



نايف مساعد الزبيد
مراقب حسابات – ترخيص رقم 91 فئة "أ"
RSM الزبيد وشركاه


د. رشيد محمد الفناعي
مراقب حسابات – ترخيص رقم 130 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في 6 فبراير 2022

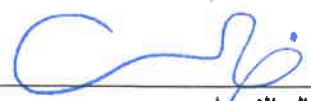
2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	إيضاحات	الموجودات
819,477	821,608	3	النقد والنقد المعادل
243,550	247,393		أذونات وسندات خزانة لدى بنك الكويت المركزي ومؤسسات أخرى
469,517	331,324	4	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
4,345,058	4,278,709	5	قروض وسلف للعملاء
591,668	649,266	6	استثمارات في أوراق مالية
215,769	277,562	7	موجودات أخرى
157,143	150,153		ممتلكات ومعدات
20,344	18,412	8	موجودات غير ملموسة
6,862,526	6,774,427		
243,558	300,488	9	مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
7,106,084	7,074,915		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
413,717	518,756		المستحق إلى بنوك
610,254	364,829		المستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
4,091,383	4,161,731		ودائع من عملاء
679,096	622,483	10	أموال مقترضة أخرى
238,700	225,768	11	مطلوبات أخرى
6,033,150	5,893,567		
193,170	249,423	9	مطلوبات متعلقة مباشرة بمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
6,226,320	6,142,990		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
262,500	313,125	12	رأس المال
249,052	282,802	12	علاوة إصدار أسهم
(1,742)	(1,742)	12	أسهم خزينة
102,971	107,755	12	احتياطي إجباري
103,349	108,133	12	احتياطي اختياري
43,135	43,135	12	احتياطي أسهم خزينة
(49,953)	(65,398)		احتياطي القيمة العادلة
564	-		احتياطي المكافآت بالأسهم
(181,259)	(222,514)		احتياطي تحويل عملات أجنبية
8,645	21,559	12	احتياطيات أخرى
150,011	151,028		أرباح مرحلة
687,273	737,883		إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
151,625	151,250	12	الأوراق الرأسمالية المستديرة الشريحة رقم 1
40,866	42,792		الحصص غير المسيطرة
879,764	931,925		إجمالي حقوق الملكية
7,106,084	7,074,915		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



ماجد عيسى العجيل
رئيس مجلس الإدارة



مسعود محمود جوهر حيات
نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذي
للمجموعة



خالد الزهران
رئيس المدراء الماليين للمجموعة

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
270,262	254,121	13	إيرادات الفوائد
(130,243)	(125,947)	14	مصروفات الفوائد
140,019	128,174		صافي إيرادات الفوائد
38,360	40,841		إيرادات الأتعاب والعمولات
(5,687)	(5,498)		مصروفات الأتعاب والعمولات
32,673	35,343		صافي إيرادات الأتعاب والعمولات
10,094	17,161		صافي الأرباح من العملات الأجنبية
15,853	29,581	15	صافي إيرادات الاستثمار
1,869	1,291		إيرادات توزيعات أرباح
12,262	23,180		إيرادات أخرى (بالصافي)
212,770	234,730		صافي إيرادات التشغيل
(47,280)	(46,289)		مصروفات موظفين
(49,950)	(48,520)		مصروفات أخرى
115,540	139,921		ربح التشغيل قبل المخصصات
(76,416)	(84,636)	5	مخصص لخسائر الائتمان
(736)	12		رد (تحميل) مخصص موجودات مالية أخرى
38,388	55,297		ربح السنة قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(4,302)	(6,708)	16	الضرائب
34,086	48,589		ربح السنة
33,662	45,389		الخاص بـ:
424	3,200		مساهمي البنك
34,086	48,589		الحصص غير المسيطرة
8.9	13.1	17	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
34,086	48,589	ربح السنة
		(خسائر) إيرادات شاملة أخرى:
		بنود لن يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في فترات لاحقة:
(20,480)	(9,046)	صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
(20,480)	(9,046)	
		بنود يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في فترات لاحقة:
		أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:
9,553	(6,977)	صافي التغير في القيمة العادلة
(8,589)	(385)	صافي المحول إلى بيان الدخل المجمع
(43,551)	(43,147)	تعديل تحويل عملات أجنبية
1,723	4,863	التغيرات في القيمة العادلة لتغطية التدفقات النقدية
4,562	9,362	صافي الربح من تغطية صافي استثمار
(56,782)	(45,330)	خسائر شاملة أخرى للسنة
(22,696)	3,259	إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة للسنة
		الخاص بـ:
(15,043)	1,062	مساهمي البنك
(7,653)	2,197	الحصص غير المسيطرة
(22,696)	3,259	

مجموعة بنك برقان

بيان التغيرات في حقوق المساهمين المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

خاص بمساهمي البنك														
مجموع حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	الأوراق الرأسمالية المستديرة الشريحة رقم 1	الإجمالي	أرباح مرحلة	احتياطيات أخرى *	احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطي المكافآت بالإسهام	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي أسهم خزينة	احتياطي اختياري	احتياطي اجباري	أسهم خزينة	علاوة إصدار الأسهم	رأس المال
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
879,764	40,866	151,625	687,273	150,011	8,645	(181,259)	564	(49,953)	43,135	103,349	102,971	(1,742)	249,052	262,500
48,589	3,200	-	45,389	45,389	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(45,330)	(1,003)	-	(44,327)	-	14,204	(42,343)	-	(16,188)	-	-	-	-	-	-
3,259	2,197	-	1,062	45,389	14,204	(42,343)	-	(16,188)	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	(9,568)	-	-	-	-	-	4,784	4,784	-	-	-
-	-	-	-	(13,125)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	13,125
71,250	-	-	71,250	-	-	-	-	-	-	-	-	-	33,750	37,500
(13,102)	-	-	(13,102)	(13,102)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(271)	(271)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	(1,290)	1,088	-	202	-	-	-	-	-	-
-	-	(375)	375	375	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	(541)	-	-	-	541	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	564	-	-	(564)	-	-	-	-	-	-	-
(298)	-	-	(298)	(298)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(8,677)	-	-	(8,677)	(8,677)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
931,925	42,792	151,250	737,883	151,028	21,559	(222,514)	-	(65,398)	43,135	108,133	107,755	(1,742)	282,802	313,125

* راجع الايضاح رقم 12 للمزيد من التفاصيل.

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءاً متمماً من هذه البيانات المالية المجمعة.

مجموعة بنك برقان

بيان التغيرات في حقوق المساهمين المجموع (تتمة)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

خاص بمساهمي البنك														
مجموع حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	الأوراق الرأسمالية المستديرة الشريحة رقم 1	الإجمالي	أرباح مرحلة	احتياطيات أخرى *	احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطي المكافآت بالأسهم	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي أسهم خزينة	احتياطي اختياري	احتياطي إجباري	أسهم خزينة	علاوة إصدار الأسهم	رأس المال
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
952,258	49,573	151,525	751,160	172,205	8,674	(151,972)	564	(30,564)	43,135	99,843	99,465	(1,742)	249,052	262,500
34,086	424	-	33,662	33,662	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(56,782)	(8,077)	-	(48,705)	-	6,278	(35,520)	-	(19,463)	-	-	-	-	-	-
(22,696)	(7,653)	-	(15,043)	33,662	6,278	(35,520)	-	(19,463)	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	(7,012)	-	-	-	-	-	3,506	3,506	-	-	-
(31,445)	-	-	(31,445)	(31,445)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(1,054)	(1,054)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	(6,307)	6,233	-	74	-	-	-	-	-	-
(8,499)	-	-	(8,499)	(8,499)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	100	(100)	(100)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(8,800)	-	-	(8,800)	(8,800)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
879,764	40,866	151,625	687,273	150,011	8,645	(181,259)	564	(49,953)	43,135	103,349	102,971	(1,742)	249,052	262,500

* راجع الإيضاح رقم 12 للمزيد من التفاصيل.

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءاً متمماً من هذه البيانات المالية المجمعة.

مجموعة بنك برقان

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
38,388	55,297		أنشطة التشغيل
(15,853)	(29,581)	15	ربح السنة قبل الضرائب التعديلات:
76,416	84,636	5	صافي إيرادات الاستثمار مخصص لخسائر الائتمان (رد) تحميل مخصص موجودات مالية أخرى
736	(12)		إيرادات توزيعات أرباح استهلاك وإطفاء إيرادات أخرى
(1,869)	(1,291)		خسارة عن قياس مجموعة الاستبعاد المحفوظ بها لغرض البيع
12,646	12,684		
(3,432)	-		
688	-	9	
107,720	121,733		ربح التشغيل قبل التغييرات في موجودات ومطلوبات التشغيل
33,233	(51,698)		التغييرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
240,858	132,350		أذونات وسندات خزانة لدى بنك الكويت المركزي ومؤسسات أخرى
(130,523)	(68,157)		المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
42,533	(11,208)		قروض وسلف للعملاء
(98,685)	107,159		موجودات أخرى
(101,242)	(245,425)		المستحق إلى بنوك
69,839	120,849		المستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
14,082	(10,470)		ودائع من عملاء
(5,029)	(4,737)		مطلوبات أخرى
			ضرائب مدفوعة
172,786	90,396		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
			أنشطة الاستثمار
(763,513)	(512,185)		شراء استثمارات في أوراق مالية
706,284	480,792		متحصلات من بيع استثمارات في أوراق مالية
(7,981)	-		دفعة مقدمة مسددة لبيع شركة تابعة
(50,619)	(2,951)		شراء ممتلكات ومعدات
1,869	1,291		توزيعات أرباح مستلمة
(113,960)	(33,053)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
			أنشطة التمويل
223,018	(56,629)	10	أموال مقترضة أخرى
(31,445)	(13,102)	12	توزيعات أرباح نقدية مدفوعة لمساهمي البنك
(1,054)	(271)		توزيعات أرباح نقدية مدفوعة للحصص غير المسيطرة
-	71,250		متحصلات من زيادة رأس المال
-	(298)		تكلفة إصدار أسهم حقوق الأولوية
(8,800)	(8,677)		مدفوعات فوائد على الأوراق الرأسمالية الشريحة رقم 1
181,719	(7,727)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التمويل
240,545	49,616		صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل
(37,490)	(42,604)		تأثير تحويل العملات الأجنبية
761,508	964,563		النقد والنقد المعادل في 1 يناير
964,563	971,575	3	النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر
			معلومات التدفقات النقدية الإضافية:
267,970	226,778		فوائد مستلمة
140,691	133,416		فوائد مدفوعة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 تشكل جزءاً متمماً من هذه البيانات المالية المجمعة.

1- التأسيس والأنشطة الرئيسية

إن بنك برقان - ش.م.ك.ع. ("البنك") شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت بموجب مرسوم أميري بتاريخ 27 ديسمبر 1975 ومدرجة في بورصة الكويت ومسجلة كبنك لدى بنك الكويت المركزي. إن عنوان البنك هو ص.ب. 5389 الصفاة - 12170 دولة الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة للبنك وشركائه التابعة ("المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 10 يناير 2022 ويخضع إصدارها لموافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

إن أنشطة المجموعة الرئيسية مبينة في الإيضاح 18.

إن البنك هو شركة تابعة لشركة مشاريع الكويت القابضة ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم").

2.1 أساس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، باستثناء ما هو مبين أدناه.

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في ضوء التعديلات التالية:

(i) أن يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛ و

(ii) الاعتراف بخسائر التعديل للموجودات المالية الناتجة عن مُهل تأجيل السداد المقدمة إلى العملاء نتيجة تفشي فيروس كوفيد-19 خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وفقاً لمتطلبات تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 /رب/ رب أ/2020/461. يجب أن يتم الاعتراف بخسائر التعديل المشار إليها في التعميم ضمن الأرباح المرحلة بدلاً من الأرباح أو الخسائر طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9. غير أن خسارة التعديل من الموجودات المالية الناتجة عن أي مُهل تأجيل سداد أخرى مقدمة إلى العملاء يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح أو الخسائر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يتم الاعتراف بكافة خسائر التعديل المتكبدة بعد السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 في الأرباح أو الخسائر. سوف يؤدي تطبيق هذه السياسة إلى تطبيق عرض محاسبي مختلف لخسائر التعديل في سنة 2020 مقارنة بسنة 2021.

يشار إلى الإطار المذكور أعلاه فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة بدولة الكويت".

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة باستخدام السياسات المحاسبية التي تتوافق مع تلك المطبقة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 باستثناء ما هو مبين أدناه في إيضاح 2.2. تم إعادة إدراج / تصنيف بعض مبالغ السنة السابقة لتتوافق مع عرض السنة الحالية. لا تؤثر عمليات إعادة التصنيف على الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية وأرباح السنة المدرجة سابقاً.

(ب) العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم عرض البيانات المالية المجمعة حسب ترتيب السيولة بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك، مقربة إلى أقرب ألف، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(ج) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية المصنفة كموجودات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ومشتقات الأدوات المالية التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة. ويتم قياس مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع والموجودات قيد البيع المشروط بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، أيهما أقل.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية

المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات

قامت المجموعة بتطبيق التعديلات التالية التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2021.

الإصلاح المعياري لأسعار الفائدة (المرحلة 2) - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعياري المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 4 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16. تقدم التعديلات إعفاءات مؤقتة والتي تتعلق بالتأثيرات على المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة عندما يتم استبدال معدل (الإيبور) المعروض فيما بين البنوك بمعدل فائدة خالي تقريباً من المخاطر.

تتضمن التعديلات المبررات العملية التالية:

- مبرر عملي يستلزم تغييرات تعاقدية أو تغييرات على التدفقات النقدية التي تكون مطلوبة بصورة مباشرة لعملية الإصلاح، والتي يتم معاملتها كتغييرات في سعر الفائدة المتغيرة، بما يعادل الحركة في سعر الفائدة السوقية؛
- تغييرات في فترة السماح والتي يتعين إجراؤها بموجب متطلبات إصلاح معدل الإيبور لتصنيفات ووثائق التحوط دون توقف علاقة التحوط؛ و
- تقديم إعفاء مؤقت للشركات من استيفاء المتطلبات التي يتم تحديدها بصورة منفصلة عندما يتم تصنيف الأداة التي تحمل معدل فائدة مرجعي خال من المخاطر كتحوط لبند المخاطر.

لم ينتج عن التعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي يسري مفعولها على الفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ اعتباراً من 1 يناير 2021 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية للمجموعة أو مركزها أو أداءها المالي.

2.3 أساس التجميع

تتألف البيانات المالية المجمعة من البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة (الشركات المستثمر فيها التي يسيطر عليها البنك). ويكون تاريخ اعداد البيانات المالية للشركات التابعة قبل شهر واحد بحد أقصى من تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إن تأثير هذا الأمر ليس جوهرياً على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تنشأ السيطرة عندما تتعرض المجموعة لمخاطر أو يكون لها حقوق في عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لديها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها: تسيطر المجموعة بشكل محدد على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لديها:

- القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي لديها حقوق حالية تمنحها القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة على الشركة المستثمر فيها).
- تتعرض لمخاطر، أو حقوق في العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها.
- القدرة على استغلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

عندما تحتفظ المجموعة بأقل من الأغلبية في حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة في الشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة كافة الحقائق والظروف ذات الصلة في الاعتبار عند تقييم ما إذا كان لها القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك ما يلي:

- الترتيب التعاقد مع مالكي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها.
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا كانت المعلومات والظروف تشير إلى وقوع تغييرات في واحد أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاثة. يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف عندما تفقد المجموعة السيطرة على تلك الشركة التابعة. ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات للشركة التابعة التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في البيانات المالية المجمعة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة التابعة.

2.3 أساس التجميع (تتمة)

تتعلق الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى بمساهمي الشركة الأم للمجموعة والحصص غير المسيطرة حتى إن أدى ذلك إلى رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة. ويتم إجراء تعديلات عند الضرورة على البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى السياسات المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. ويتم استبعاد كافة الموجودات والمطلوبات فيما بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات فيما بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التجميع. يتم المحاسبة عن التغيير في حصة الملكية لشركة تابعة، دون فقد السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تستبعد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات والحصص غير المسيطرة، والبنود الأخرى لحقوق الملكية، بينما يتم تحقق أي أرباح أو خسائر ناتجة ضمن الأرباح أو الخسائر. ويتم تحقق أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة اعتباراً من تاريخ فقد السيطرة.

إن الشركات التابعة التشغيلية الرئيسية للمجموعة هي كما يلي:

اسم الشركة	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	حصة الملكية الفعلية كما في 31 ديسمبر 2021	حصة الملكية الفعلية كما في 31 ديسمبر 2020
بنك الخليج الجزائر ش.م.ج. مصرف بغداد بي جيه إس سي* بنك تونس الدولي إس آيه بنك برقان آيه إس	خدمات مصرفية	الجزائر	%86.01	%86.01
	خدمات مصرفية	العراق	%51.79	%51.79
	خدمات مصرفية	تونس	%86.70	%86.70
	خدمات مصرفية	تركيا	%99.56	%99.63
بنك برقان للخدمات المالية ليمتد	خدمات استشارات مالية	الامارات	%100.00	%100.00
مملوكة من قبل مصرف بغداد* شركة بغداد للوساطة	وساطة مالية	العراق	%51.79	%51.79
مملوكة من قبل بنك برقان آيه إس برقان فايننشال كيرالما آيه إس برقان ياتيريم مينكول ديجيرلر آيه إس	تاجير وساطة مالية	تركيا تركيا	%99.56 %99.56	%99.63 %99.63
شركة ذات أغراض خاصة يتم معاملتها كشركة تابعة	منشأة ذات أغراض خاصة	الإمارات	%100.00	%100.00

* مصنفة كمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع، راجع الإيضاح رقم 9 لمزيد من التفصيل.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة
الأدوات المالية
التحقق

يتم تحقق الأصل المالي أو الالتزام المالي عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. تدرج جميع المشتريات والمبيعات النظامية للموجودات المالية على أساس طريقة تاريخ التسوية المحاسبية. يتم إدراج التغييرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل المجمع أو في الإيرادات الشاملة الأخرى وفقاً للسياسة المطبقة للأداة ذات الصلة. إن المشتريات أو المبيعات النظامية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الأصل ضمن النطاق الزمني المحدد من قبل القواعد أو الأعراف السائدة في السوق.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

التصنيف والقياس

التصنيف والقياس المبدئي للأدوات المالية

إن تصنيف الأدوات المالية عند التحقق المبدئي يعتمد على نموذج إدارة الأدوات وخصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية. يتم قياس الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة، باستثناء في حالة الموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وتكاليف المعاملة المضافة لهذا المبلغ أو المخصومة منه. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عند التحقق المبدئي عن سعر المعاملة، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن الأرباح أو الخسائر في اليوم الأول.

تقييم نموذج الاعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى للمحافظ المجمعة ويستند إلى العوامل الملحوظة مثل:

- ◀ كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير حول أدائها إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛
- ◀ المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر؛
- ◀ معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها تمثل أيضاً جوانب مهمة في تقييم المجموعة.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنها ستدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

خصائص التدفقات النقدية التعاقدية

تقوم المجموعة أيضاً بتقييم خصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي لتحديد ما إذا كان التدفق النقدي التعاقدية يمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط (اختبار مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط)

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "المبلغ الأساسي" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي. إن العناصر الأكثر أهمية للفائدة في أي ترتيب إقراض تتمثل عادةً في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. كما تراعي المجموعة العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تحقق معدل الفائدة عن هذا الأصل أثناء تقييمها لاختبار المبلغ الأساسي والفائدة فقط.

إذا كانت الشروط التعاقدية تتجاوز الحد الأدنى من الانكشافات للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي، يتعين قياس الأصل المالي وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر نظراً لأن الشروط التعاقدية لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط على المبلغ القائم.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حالة تغيير نموذج الاعمال المختص بإدارة هذه الموجودات. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة البيانات المالية الأولى بعد التغيير.

التصنيف والقياس اللاحق لفئات الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف كافة موجوداتها المالية كما يلي:

- ◀ أصل مالي مدرج بالتكلفة المطفأة؛
- ◀ أصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛
- ◀ أصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الأصل المالي المدرج بالتكلفة المطفأة

يُدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشرطين التاليين:

- ◀ أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ◀ أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات للمبالغ الأساسية والفائدة فقط للمبلغ الأساسي القائم.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. وتدرج إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية والانخفاض في القيمة وأرباح أو خسائر من الاستبعاد في بيان الدخل المجموع.

يتم تصنيف النقد والنقد المعادل وأذونات وسندات خزانة لدى بنك الكويت المركزي ومؤسسات أخرى والقروض والسلف إلى العملاء والمستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وبعض الاستثمارات في أوراق مالية وبعض الموجودات الأخرى كأصل مالي مدرج بالتكلفة المطفأة.

الأصل المالي المدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

أ) أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

تدرج أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حالة استيفائها للشرطين التاليين:

- ◀ أن يتم الاحتفاظ بأداة الدين ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ◀ أن تؤدي الشروط التعاقدية لأداة الدين في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات للمبالغ الأساسية والفائدة فقط للمبلغ الأساسي القائم.

يتم لاحقاً قياس أدوات الدين المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ويتم تسجيل إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وأرباح أو خسائر من الاستبعاد ضمن بيان الدخل المجموع بنفس الطريقة التي يتم بها تسجيل الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة.

يتم تصنيف بعض الاستثمارات في أوراق مالية التي تشمل سندات مسعرة وغير مسعرة كأدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

ب) أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

عند التحقق المبدئي، قد تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

يتم لاحقاً قياس أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يعاد إدراجها في بيان الدخل المجموع عند الاستبعاد. وتسجل إيرادات توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان الدخل المجموع عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات، إلا في حالة استفاضة المجموعة من هذه المتحصلات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة. وفي هذه الحالة، تدرج الأرباح في الإيرادات الشاملة الأخرى.

يتم تصنيف بعض الاستثمارات في أسهم التي تشمل أسهم مسعرة وغير مسعرة كأدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة) الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم تسجيل الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مبدئياً في بيان المركز المالي المجموع وفقاً للقيمة العادلة. ويتم تصنيف الموجودات المالية المصنفة ضمن هذه الفئة إما من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي أو يتعين قياسها بشكل إلزامي بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. تقوم الإدارة بتصنيف الأداة كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حتى ولو كان يستوفي معايير تصنيف الأصل المالي المدرج بالتكلفة المطفأة أو الأصل المالي المدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، حيث يستبعد هذا التصنيف أو يقلل بصورة جوهرية المعاملة المحاسبية غير المتسقة التي قد تنشأ. ويتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً للقيمة العادلة. يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع. ويتم استحقاق الفائدة المكتسبة أو المنكبة من تلك الأدوات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كإيرادات فوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية، أخذاً في الاعتبار أي خصم / علاوة وتكاليف المعاملة المؤهلة التي تشكل جزء لا يتجزأ من الأداة. ويتم تسجيل الفائدة المكتسبة من الموجودات المطلوب قياسها بشكل إلزامي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام معدل الفائدة التعاقدية. ويتم تسجيل إيرادات توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل المجموع كإيرادات تشغيل أخرى عندما تثبت الحق في استلام المدفوعات.

يتم تصنيف بعض أوراق الدين المالية والأسهم والمشتقات التي لا تصنف كأدوات تغطية كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

التصنيف اللاحق وفئات قياس المطلوبات المالية

يتم قياس المطلوبات المالية، غير الضمانات المالية والتزامات القروض، بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك عندما يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة وأدوات المشتقات المالية أو تطبيق تعيين القيمة العادلة.

ويتم تصنيف المستحق إلى البنوك والمستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى، الودائع من عملاء والأموال المقترضة الأخرى وبعض المطلوبات المالية الأخرى كمطلوبات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

ضمانات مالية والتزامات قروض

تمنح المجموعة في سياق أعمالها المعتاد ضمانات مالية تتمثل في خطابات الاعتماد والضمانات والحوالات المقبولة. يتم قيد الضمانات المالية مبدئياً كالالتزام بالقيمة العادلة التي تمثل الأقساط المستلمة. لاحقاً للتحقق المبدئي، يتم قياس التزام المجموعة ضمن كل ضمان أيهما أكبر بالقيمة المسجلة مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم في بيان الدخل المجموع، وخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي والمخصص المطلوب احتسابه بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر.

تمثل التزامات القروض غير المسحوب وخطابات الاعتماد والتزامات التي بموجبها ينبغي على المجموعة على مدار مدة الالتزام بمنح قرض للتعامل بشروط محددة مسبقاً. ويتم الاعتراف بمخصص مماثل لعقود الضمان المالي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 إذا كانت تمثل عقد مثقل بالتزامات وخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر.

الاستبعاد

استبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية باستثناء التعديلات الجوهرية للبنود والشروط يستبعد الأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة حيثما كان ذلك مناسباً) عندما:

- ◀ ينقضي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- ◀ تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في الحصول على التدفقات النقدية من الأصل أو تتحمل التزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيبات "القبض والدفع" وإما (أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) ألا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل ولكنها قامت بنقل السيطرة على الأصل.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
الأدوات المالية (تتمة)
الاستبعاد (تتمة)

استبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية باستثناء التعديلات الجوهرية للبنود والشروط (تتمة)

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من أصل أو عندما تدخل المجموعة في ترتيب القبض والدفع، تقوم بتقييم ما إذا ما زالت تحتفظ بمخاطر ومزايا الملكية وإلى أي مدى ذلك. إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم تنقل السيطرة على الأصل، يتحقق الأصل بمقدار استمرار سيطرة المجموعة على هذا الأصل. في هذه الحالة، تقوم المجموعة أيضاً بتسجيل الالتزام ذي الصلة. ويتم قياس الأصل المحول والالتزام المرتبط به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المجموعة.

يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ صورة ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمقابل الذي يمكن أن تطالب المجموعة بدفعه أيهما أقل.

يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بأخر من نفس المقرض بشروط مختلفة إلى حد كبير، أو بتعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام جديد، ويُدرج الفرق في القيمة المدرجة بالدفاتر ذات الصلة في بيان الدخل المجمع.

استبعاد الموجودات المالية نتيجة التعديل الجوهري للبنود والشروط

تقوم المجموعة باستبعاد الأصل المالي مثل القروض والسلف للعملاء عندما يتم إعادة التفاوض على البنود والشروط بالقدر الذي يصبح فيه ذلك الأصل قرضاً جديداً بشكل جوهري، مع تسجيل الفرق المدرج كاستبعاد للأرباح أو الخسائر بمقدار خسائر الانخفاض في القيمة التي لم يتم تسجيلها بالفعل. وتصنف القروض المسجلة حديثاً ضمن المرحلة 1 لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة، ما لم يتم اعتبار أن القرض الجديد قد تم شراؤه أو تعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية.

عند تقييم ما إذا كان يتم استبعاد التسهيلات الائتمانية أم لا، تضع المجموعة في اعتبارها من بين أمور أخرى العوامل التالية:

- ◀ التغيير في عملة القرض
- ◀ إدخال خصائص السهم
- ◀ التغيير في الطرف المقابل
- ◀ إذا كان التعديل يتمثل في أن تلك الأداة لم تعد تستوفي معيار اختبار المبلغ الأساسي والفائدة فحسب.

إذا كان التعديل لا يؤدي إلى تدفقات نقدية مختلفة بشكل جوهري، فإن هذا التعديل لا يؤدي إلى الاستبعاد. استناداً إلى التغيير في التدفقات النقدية المخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي، تقوم المجموعة بتسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التعديل بمقدار خسارة الانخفاض في القيمة التي لم يتم تسجيلها بالفعل.

الإصلاح المعياري لأسعار الفائدة

إذا كان أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي أو الالتزام المالي المقاسين بالتكلفة المطفأة نتيجة للإصلاح المعياري لأسعار الفائدة، فمن ثم تقوم المجموعة بتحديث سعر الفائدة الفعلي للموجودات أو المطلوبات المالية لتعكس التغيير المطلوب من خلال الإصلاح. إن التغيير في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية مطلوب من خلال الإصلاح المعياري لسعر الفائدة إذا تم استيفاء الشروط التالية:

- ضرورة التغيير باعتباره نتيجة مباشرة للإصلاح؛
- إن الأساس الجديد لتحديد التدفقات النقدية التعاقدية معادل اقتصادياً للأساس السابق – وهو الأساس المعمول به قبل التغيير مباشرة.

إذا تم إجراء تغييرات على أصل مالي أو التزام مالي بالإضافة إلى تغييرات على أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية المطلوبة من خلال الإصلاح المعياري لأسعار الفائدة، تقوم المجموعة أولاً بتحديث معدل الفائدة الفعلي للأصل المالي أو الالتزام المالي ليكافئ التغيير المطلوب بموجب الإصلاح المعياري لأسعار الفائدة. ومن ثم تقوم المجموعة بتطبيق السياسات الخاصة بالمحاسبة عن التعديلات المذكورة أعلاه على التغييرات الإضافية.

مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية ويُدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع عندما يكون هناك حق قانوني ملزم بذلك وعندما تعترم المجموعة التسوية إما بصافي قيمتها أو تحقيق الموجودات وتسوية الالتزامات في أن واحد.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتسجيل انخفاض القيمة للموجودات المالية كما يلي:

انخفاض قيمة الموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية

يتم تسجيل انخفاض قيمة الموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المحسوبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر. تشمل التسهيلات الائتمانية القروض والسلف للعملاء والتسهيلات الائتمانية غير النقدية في صورة كفالات بنكية وخطابات ضمان وخطابات اعتماد مستندية وحوالات بنكية مقبولة وتسهيلات ائتمانية نقدية وغير نقدية غير مسحوبة (قابلة وغير قابلة للإلغاء).

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية عدا التسهيلات الائتمانية

يتم احتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية عدا التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي. تشمل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أوراق الدين المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والارصدة والودائع لدى البنوك. إن الاستثمارات في أسهم لا تخضع لخسائر الائتمان المتوقعة.

خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي.

وضعت المجموعة سياسة لتنظيم إجراء تقييم في نهاية كل فترة بيانات مالية مجمعة ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي عن طريق مراقبة التغيير في مخاطر التعثر والذي يطرأ على مدار العمر المتبقي للأداة المالية. ويتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى القيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدي على مدار العمر المتوقع المتبقي للأصل المالي؛ أي الفرق بين:

- ◀ التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة إلى المجموعة بموجب العقد و؛
- ◀ التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، والمخصومة وفقاً لمعدل الفائدة الفعلي للتسهيل الائتماني.

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لتصنيف وقياس خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية كما هو مبين أدناه:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً

بالنسبة للموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية والتي لم يكن بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو التسهيلات الائتمانية التي تم التحديد بأنها تحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ البيانات المالية المجمعة، تقوم المجموعة بتصنيف هذه التسهيلات ضمن المرحلة 1 وتقيس مخصص الخسائر الذي ينتج عن حالات التعثر التي من المتوقع أن تنشأ على مدار 12 شهر (خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهر) من هذه الموجودات المالية.

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية

بالنسبة للموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية والتي يكن بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ولكن لم تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، تقوم المجموعة بتصنيف هذه التسهيلات ضمن المرحلة 2 وتقيس مخصص الخسائر الذي ينتج عن حالات التعثر التي من المتوقع أن تنشأ على مدار عمر الأداة (خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة) من هذه الموجودات المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية

بالنسبة للموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية والتي تعتبر متعثرة ومنخفضة القيمة الائتمانية، تقوم المجموعة بتصنيف هذه التسهيلات ضمن المرحلة 3 وتقيس مخصص الخسائر بمبلغ يكافئ نسبة 100% من صافي الانكشاف أي الانكشاف بعد خصم الضمانات المؤهلة.

تحديد مراحل التسهيلات الائتمانية

تراقب المجموعة باستمرار كافة الموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية وتطبق مجموعة من الحدود المطلقة والمعايير الأخرى لتحديد المراحل. تعتبر كافة الموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية والتي يتأخر السداد لها لمدة 30 يوماً أنها تتعرض لزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي وتصنف ضمن المرحلة 2. تصنف كافة التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها ضمن المرحلة 2 ما لم تتأهل للمرحلة 3. كما تطبق المجموعة أيضاً معايير أخرى لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للموجودات المالية مثل:

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

تحديد مراحل التسهيلات الائتمانية (تتمة)

- تدهور في التصنيف الاستهلاكي للمقترض بما يشير إلى حدوث التعثر؛
- انخفاض مادي في قيمة الضمان الأساسي المتوقع أن يتم استرداد القرض من خلال بيعه؛
- التدهور المادي في المركز المالي للعميل من وجهة نظر المجموعة بما يثير المخاوف بشأن القدرة على السداد؛
- الانتهاك المادي للتسهيل الائتماني الذي تم الالتزام به؛
- التقدم بطلب الإفلاس أو التصفية؛
- تخفيض التصنيف الائتماني للتسهيل لدرجتين بالنسبة للتسهيلات ذات تصنيف الجودة الائتمانية العالية، ودرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات ذات تصنيف الجودة الائتمانية المنخفضة.

باستثناء التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية والمقسطة، يتم نقل التسهيل الائتماني من المرحلة 2 إلى المرحلة 1 بعد فترة علاجية تبلغ 12 شهر من استيفاء كافة الشروط التي أدت إلى تصنيف التسهيل الائتماني ضمن المرحلة 2.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً وبالتالي إدراجه ضمن المرحلة 3 (المصنفة كمنخفضة القيمة الائتمانية) في الحالات التالية:

- أن يسجل العميل تأخر في السداد لأكثر من 90 يوماً عن أي التزام ائتماني إلى المجموعة؛
- أن يواجه المقترض صعوبة مالية جوهرية؛
- أن يتم التقدير بأن المقترض تعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية استناداً إلى تقييم نوعي وكمي داخلي؛
- أن تكون هناك مؤشرات أخرى مثل انتهاك الاتفاقيات أو وفاة العميل، الخ؛

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا وجد دليل موضوعي على انخفاض القيمة لكل الموجودات المالية الجوهرية على أساس فردي أو مجمع بالنسبة للبنود التي لا تعتبر جوهرية على أساس فردي.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هي التقديرات المرجحة بالاحتمالات لخسائر الائتمان وتقاس بالقيمة الحالية لكافة أوجه العجز النقدي مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المجموعة طبقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها. تشمل العناصر الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة قيمة الانكشاف عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر.

إن قيمة الانكشاف عند التعثر تتمثل في تقدير الانكشاف المحتمل عند وقوع تعثر في المستقبل اخذاً في الاعتبار التغيرات المتوقعة في الانكشاف بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك والانخفاض المتوقع في التسهيلات وسداد أصل المبلغ والفائدة سواء في المواعيد المقررة بموجب العقد أو خلاف ذلك. تطبق المجموعة أيضاً تعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بعوامل تحويل الائتمان.

إن احتمالية التعثر هي تقدير احتمال التعثر في السداد خلال نطاق زمني معين. بالنسبة للتسهيلات الائتمانية، خلاف الممنوحة للأفراد، يتم استنتاج احتمالية التعثر خلال الدورات الزمنية (TTC PD) من أداة التصنيف استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية / الخارجية. تقوم المجموعة بتحويل احتمالية التعثر خلال الدورات الزمنية إلى الهيكل الزمني لاحتمالية التعثر في وقت محدد باستخدام النماذج والأساليب المناسبة. تقوم المجموعة بتقييم احتمالية التعثر بالنسبة لمحفظة الائتمانية للأفراد لديها من خلال الدرجات السلوكية باستخدام أساليب التراجع اللوجستي. إضافة إلى ذلك، تلتزم المجموعة أيضاً بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى.

إن معدل الخسارة عند التعثر هي تقدير الخسائر الناتجة في حالة وقوع تعثر في السداد في وقت معين. ويتم احتسابها استناداً إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض استلامها بما في ذلك عند تحقق أي ضمان. ويتم التعبير عنها عادة كنسبة مئوية في قيمة الانكشاف عند التعثر. إضافة إلى ذلك، تلتزم المجموعة أيضاً بتعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالحد الأدنى للتخفيضات.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)
قياس خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

إن الفترة القصوى التي يتم خلالها تحديد خسائر الائتمان تمثل الفترة التعاقدية للأصل المالي بما في ذلك بطاقات الائتمان والتسهيلات الدوارة الأخرى ما لم يكن للمجموعة حق قانوني في استدعائها في وقت مبكر باستثناء الموجودات المالية المدرجة ضمن المرحلة 2؛ حيث يتم تحديد موعد الاستحقاق وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

إدراج المعلومات المستقبلية

تقوم المجموعة بإدراج المدخلات الاقتصادية المستقبلية ذات الصلة بالمنطقة التي يقع فيها مقر المجموعة لتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم إجراء عمليات إحلال نوعية عند الضرورة بحيث تعكس على نحو صحيح تأثير الحركة في الاقتصاد ذي الصلة على المجموعة. يؤدي إدراج المعلومات المستقبلية إلى زيادة قدر الاجتهاد المطلوب. ويتم مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منظم.

تسهيلات ائتمانية معاد التفاوض عليها

في حالة التعثر في السداد، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء ولا تسعى إلى حيازة الضمانات. قد يتضمن ذلك تمديد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط تمويل جديدة. عند إعادة التفاوض حول منح التسهيلات الائتمانية للعملاء أو تعديلها ولكن دون استبعادها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة باستخدام طريق معدل الفائدة الفعلي الأصلي وفقاً لما يتم احتسابه قبل تعديل الشروط. تراجع التسهيلات الائتمانية المعاد التفاوض عليها باستمرار لضمان الالتزام بكافة المعايير وإمكانية الوفاء بدفعات السداد المستقبلية.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية إما جزئياً أو كلياً فقط عندما تتوقف المجموعة عن السعي وراء الاسترداد. وفي حالة إذا زاد المبلغ المشطوب عن مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والتي يتم تطبيقها مقابل مُجمَل القيمة الدفترية.

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يتعين على المجموعة احتساب مخصصات لخسائر الائتمان على التسهيلات الائتمانية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات. ويتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمتأخرة السداد عندما لا يتم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدية المقرر لها أو عندما تزيد قيمة التسهيلات عن الحدود المقررة المعتمدة مسبقاً. ويتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمتأخرة السداد ومنخفضة القيمة عند التأخر في سداد الفائدة أو قسط المبلغ الأساسي لمدة تزيد عن 90 يوماً وعندما تزيد القيمة المدرجة بالدفاتر للتسهيل عن قيمته المقدرة الممكن استردادها. وتتم إدارة ومراقبة القروض والسلف إلى العملاء متأخرة السداد ومنخفضة القيمة كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى الفئات التالية التي يتم استخدامها بعد ذلك لتحديد المخصصات:

الفئة	المعايير	المخصصات المحددة
قائمة المراقبة	غير منتظمة لفترة تصل إلى 90 يوماً	-
دون المستوى	غير منتظمة لفترة تتراوح من 91 إلى 180 يوماً	20%
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لفترة تتراوح من 181-365 يوماً	50%
معدومة	غير منتظمة لفترة تتجاوز 365 يوماً	100%

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**الأدوات المالية المشتقة**

تستخدم المجموعة الأدوات المالية المشتقة لإدارة التعرض لمخاطر الأسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر الائتمان.

عندما يتم توقيع عقود مشتقات مع تصنيف تلك العقود بصفتها مخصصة لتغطية القيمة العادلة أو تغطية التدفقات النقدية لأصل أو التزام محقق، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن تلك المشتقات باستخدام مبادئ محاسبة التغطية بشرط الوفاء بخصائص معينة. تدرج المشتقات كموجودات مالية عندما تكون القيمة العادلة موجبة وكمطلوبات مالية إذا كانت القيمة العادلة سالبة.

بالنسبة لعقود المشتقات التي لا تستوفي معايير محاسبة التغطية، تؤخذ أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لعقود المشتقات مباشرة إلى بيان الدخل المجموع.

محاسبة التغطية

لأغراض محاسبة التغطية، تصنف التغطية إلى فئتين: (أ) تغطية القيمة العادلة عند تغطية مخاطر التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام محقق أو التزام ثابت غير محقق؛ و (ب) تغطية التدفقات النقدية عند تغطية مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية سواء المرتبطة بمخاطر معينة متعلقة بأصل أو التزام محقق أو معاملة محتملة ومتوقعة بصورة كبيرة أو مخاطر العملات الأجنبية في التزام ثابت غير محقق.

عند تصنيف أداة مالية كأداة تغطية، تقوم المجموعة بصورة رسمية بتوثيق العلاقة بين أداة التغطية والبند المغطى وكذلك أهداف إدارة المخاطر واستراتيجيتها في تنفيذ معاملات التغطية المختلفة. توثق المجموعة أيضاً تقييمها، في بداية التغطية وعلى أساس مستمر، سواء كانت المشتقات المالية مستخدمة في معاملات التغطية فعالة بشكل كبير في مقاصة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المرتبطة بمخاطر التغطية.

تتوقف المجموعة عن تطبيق طريقة محاسبة التغطية عند تحقق المعايير التالية:

- أ. تقرر أن أداة التغطية ليست، أو توقفت عن كونها، أداة تغطية فعالة بشكل كبير؛
- ب. تنتهي صلاحية أداة التغطية أو بيعها أو إنهاؤها أو استخدامها؛
- ج. يتم استحقاق البند المغطى أو بيعه أو سداه؛ أو
- د. تكون احتمالات تنفيذ معاملات في المستقبل منخفضة.

تغطية القيمة العادلة

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية التي تستوفي معايير التغطية والمصنفة كتغطية قيمة عادلة في بيان الدخل المجموع، مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المغطى المتعلقة بالمخاطر التي تم تغطيتها.

إذا توقف تطبيق محاسبة التغطية، يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للبنود المغطاة في بيان الدخل المجموع على مدى فترة استحقاق علاقة التغطية المصنفة سابقاً باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

إذا تم استبعاد البند المغطى، يتم تسجيل القيمة العادلة غير المطفاة على الفور في بيان الدخل المجموع.

عند تصنيف التزام ثابت غير المحقق كبنود مغطى، يتم قيد التغير التراكمي اللاحق في القيمة العادلة للالتزام الفعلي المرتبط بالمخاطر المغطاة كأصل أو التزام مع إدراج الأرباح أو الخسائر المقابلة في بيان الدخل المجموع.

تغطية التدفقات النقدية

بالنسبة لمعاملات تغطية التدفقات النقدية المؤهلة، يتم تسجيل أرباح أو خسائر القيمة العادلة المرتبطة بالجزء الفعال من تغطية التدفقات النقدية مبدئياً في الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم تحويلها إلى بيان الدخل المجموع في الفترات التي تؤثر فيها المعاملات المغطاة على بيان الدخل المجموع. يتم تسجيل أي جزء غير فعال من أرباح أو خسائر أداة التغطية في بيان الدخل المجموع مباشرة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**الأدوات المالية المشتقة (تتمة)****محاسبة التغطية****تغطية التدفقات النقدية (تتمة)**

عند انتهاء صلاحية أداة التغطية أو بيعها أو في حالة توقفها عن استيفاء شروط محاسبة التغطية، فإن أي أرباح أو خسائر متراكمة مسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى في ذلك الوقت تبقى مدرجة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم تحققها عند التسجيل النهائي للمعاملة المغطاة المتوقعة في بيان الدخل المجموع. عندما لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المغطاة، فإن صافي الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى يحول إلى بيان الدخل المجموع.

تغطية صافي الاستثمار في عملية أجنبية

إن تغطية صافي الاستثمار في عملية أجنبية - بما في ذلك تغطية البند النقدي الذي يتم المحاسبة عنه كجزء من صافي الاستثمار - يتم المحاسبة عنها وفقاً لنفس الطريقة المتبعة للمحاسبة عن تغطية التدفقات النقدية. ويتم تحقق الأرباح أو الخسائر الناتجة من تغطية الأدوات المتعلقة بالجزء الفعال من التغطية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى؛ في حين يتم تحقق أي أرباح أو خسائر تتعلق بالجزء غير الفعال في بيان الدخل المجموع. عند بيع العملية الأجنبية، فإن القيمة المتراكمة لهذه الأرباح أو الخسائر المدرجة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى يتم تحويلها إلى بيان الدخل المجموع.

قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية مثل المشتقات والاستثمارات في أوراق مالية وما إلى ذلك في تاريخ كل موازنة مالية.

تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ المستلم من بيع أصل ما أو المدفوع لسداد التزام ما في معاملات منتظمة بين أطراف في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو تسوية الالتزام في إحدى الحالات التالية:

- ◀ البيع أو التسوية في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- ◀ البيع أو التسوية في غير السوق الرئيسي، أي في السوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام.

يجب أنه يكون بإمكان المجموعة الوصول إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لتحقيق مصالحهم الاقتصادية المثلى.

يراعي قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية قدرة المشاركين في السوق على إنتاج منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأعلى وأفضل مستوى له، أو من خلال بيعه إلى مشارك آخر في السوق من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.

تستخدم المجموعة أساليب تقييم ملائمة للظروف والتي يتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تحقيق أقصى استخدام للمدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، والمبين كما يلي، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات والذي يمثل أهمية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات مماثلة أو مطلوبات مماثلة؛
- المستوى 2: أساليب تقييم يعرض بها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية ملحوظة بالنسبة لقياس القيمة العادلة بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
- المستوى 3: أساليب تقييم يعرض بها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية غير ملحوظة بالنسبة لقياس القيمة العادلة.

بالنسبة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المعروضة بالسوق. ويتم استخدام أسعار الشراء للموجودات وأسعار العرض للمطلوبات. تستند القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة والودائع والأوعية الاستثمارية المماثلة إلى آخر صافي قيمة موجودات معلنة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**قياس القيمة العادلة (تتمة)**

بالنسبة للأدوات المالية غير المتداولة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية لاستثمار مماثل أو التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج التقييم الأخرى المناسبة أو عروض الوسطاء.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار السوق الحالية لعائدات أدوات مالية مماثلة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية المجمعة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات ذي التأثير الهام على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة بيانات مالية.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات للموجودات والمطلوبات استناداً إلى طبيعة وسمات ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

موجودات قيد البيع المشروط

تقوم المجموعة أحياناً بشراء موجودات غير نقدية لتسوية القروض والسلف. تدرج هذه الموجودات بالقيمة المدرجة بالدفاتر للقروض والسلف أو القيمة العادلة الحالية لهذه الموجودات أيهما أقل. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر من البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجموع.

استثمار في شركات زميلة

يتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في شركات زميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. إن الشركة الزميلة هي المنشأة التي تمارس عليها المجموعة تأثيراً ملموساً. إن التأثير الملموس هو القدرة على المشاركة في القرارات الخاصة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها دون أن يمثل سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في شركات زميلة في بيان المركز المالي المجموع بالتكلفة زائداً التغيرات في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة بعد الحيابة. وتدرج الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة ضمن القيمة المدرجة بالدفاتر للاستثمار ولا يتم إطفائها أو يتم اختبارها لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة.

يعكس بيان الدخل المجموع الحصة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. عند حدوث تغيير يتم إدراجه مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى للشركة الزميلة، تقيد المجموعة حصتها في أي تغييرات ويتم الإفصاح عن هذه الحصة ضمن بيان التغيرات في حقوق المساهمين متى كان ذلك مناسباً. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة بمقدار حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

تظهر حصة المجموعة في أرباح الشركة الزميلة في مقدمة بيان الدخل المجموع. هذه هي الأرباح الخاصة بمساهمي الشركة الزميلة ولذلك فهي الأرباح بعد الضرائب والحصص غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة لنفس فترة التقارير المالية للمجموعة. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات لكي تصبح السياسات المحاسبية متسقة مع تلك التي تستخدمها المجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان من الضروري تسجيل أية خسارة إضافية لانخفاض القيمة بشأن استثمار المجموعة في الشركة الزميلة. تحدد المجموعة في تاريخ كل تقارير مالية إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. فإذا ما حدث ذلك تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للشركة الزميلة وقيمتها المدرجة بالدفاتر ويتم تسجيل المبلغ في بيان الدخل المجموع.

عند فقد التأثير الملموس على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وتسجيل أي استثمار متبقي وفقاً لقيمتها العادلة. تدرج أي فروق بين القيمة المدرجة بالدفاتر للشركة الزميلة عند فقد التأثير الملموس والقيمة العادلة للاستثمار المتبقي والمتحصلات من البيع في بيان الدخل المجموع.

مجموعة الاستبعاد المحفوظ بها لغرض البيع

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات غير المتداولة ومجموعات الاستبعاد كمحفوظ بها لغرض البيع إذا كان بالإمكان استرداد قيمتها المدرجة بالدفاتر بشكل أساسي من خلال معاملة بيع وليس من خلال الاستخدام المستمر. يتم قياس الموجودات غير المتداولة ومجموعات الاستبعاد المصنفة كمحفوظ بها بغرض البيع وفقاً لقيمتها المدرجة بالدفاتر والقيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، أيهما أقل. وتتمثل التكاليف حتى البيع في التكاليف المتزايدة المتعلقة مباشرة ببيع أصل ما (مجموعة استبعاد)، باستثناء تكاليف التمويل ومصروفات ضريبة الدخل.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع (تتمة)

يعتبر شرط تصنيف المحتفظ بها لغرض البيع مستوفياً فقط عندما يكون هناك احتمالية كبيرة للبيع ويكون الأصل أو مجموعة الاستبعاد متاحة للبيع المباشر بحالتها الحالية. يجب أن تشير الشروط المطلوبة لاستكمال البيع إلى أنه من غير المرجح أن تحدث تغييرات في البيع أو الرجوع في قرار البيع. يجب أن تلتزم الإدارة بخطة بيع الأصل ومن المتوقع أن يتم استكمال البيع خلال سنة واحدة من تاريخ التصنيف.

يتم عرض الموجودات والمطلوبات المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع بشكل منفصل كبنود متداولة في بيان المركز المالي المجموع.

تتأهل مجموعة الاستبعاد كعملية موقوفة إذا كانت تمثل جزءاً من منشأة تم استبعادها أو تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع، و

- ◀ تمثل جزء أساسي منفصل من الأعمال أو المنطقة الجغرافية للعمليات؛
- ◀ تمثل جزء من خطة منسقة فردية لاستبعاد الجزء الأساسي المنفصل من الأعمال أو المنطقة الجغرافية للعمليات، أو
- ◀ تمثل شركة تابعة تم حيازتها بشكل حصري بهدف إعادة بيعها

ممتلكات ومعدات

تسجل الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة. يتم تحميل الاستهلاك على جميع المباني والمعدات باستثناء الأرض الملك الحر بمعدلات تحتسب لشطب تكلفة كل أصل على أساس طريقة القسط الثابت وصولاً إلى قيمته التخريدية على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها. تدرج الأرض الملك الحر بالتكلفة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة.

إن الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لغرض احتساب الاستهلاك هي كما يلي:

مباني	20 إلى 35 سنة
أثاث ومعدات	4 إلى 11 سنة
سيارات	3 إلى 7 سنوات
أجهزة كمبيوتر	5 سنوات

عند بيع الأصل أو استبعاده، يتم استبعاد التكلفة والاستهلاك المتراكم من الحسابات وتحقق أية أرباح أو خسائر ناتجة من استبعاد الأصل في بيان الدخل المجموع.

يتم مراجعة القيمة المدرجة بالدفاتر للممتلكات والمعدات بتاريخ كل بيانات مالية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة. وإذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة، فإنه يتم تخفيض الموجودات إلى قيمها الممكن استردادها، كما يتم تسجيل أي خسائر ناتجة عن انخفاض القيمة في بيان الدخل المجموع.

يتم رسملة المصروفات المتكبدة لاستبدال بند من بنود الممتلكات والمعدات التي يتم المحاسبة عنها بصورة منفصلة ويتم شطب القيمة المدرجة بالدفاتر للبند المستبدل. ويتم رسملة المصروفات اللاحقة الأخرى فقط عندما تزيد المنافع الاقتصادية المستقبلية لبنود الممتلكات والمعدات المتعلقة بها. وتسجل كافة المصروفات الأخرى في بيان الدخل المجموع عند تكبدها.

موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة موجودات غير نقدية محددة على أساس إفرادي دون وجود مادي ناتج من دمج الأعمال. يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي تم حيازتها بالتكلفة عند الحيازة المبدئية. تتمثل تكلفة الموجودات غير الملموسة التي تم حيازتها في عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة. بعد التسجيل المبدئي تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وأي خسائر متراكمة من الانخفاض في القيمة. يتم تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة بصفحتها محددة المدة.

إن الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة يتم إطفائها على مدى أعمارها الاقتصادية الإنتاجية كما هو مذكور أدناه ويتم تقدير الانخفاض في القيمة عند ظهور مؤشر على أن الأصل غير الملموس قد تنخفض قيمته. يتم مراجعة فترة وأسلوب الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الاقتصادية الإنتاجية المحددة في نهاية كل سنة مالية على الأقل. إن التغييرات في الأعمار الاقتصادية الإنتاجية المتوقعة أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية من الموجودات يتم المحاسبة عنها من خلال تغيير فترة وأسلوب الإطفاء، حسبما هو ملائم، حيث يتم اعتبارها تغييرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصروفات الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الدخل المجموع ضمن فئة المصروفات الأخرى بما يتفق مع وظيفة الأصل غير الملموس.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
موجودات غير ملموسة (تتمة)

يحتسب الإطفاء باستخدام طريقة القسط الثابت لتخفيض التكلفة إلى القيمة المتبقية المقدرة على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة كما يلي:

ترخيص ممارسة الأعمال المصرفية	10 – 30 سنة
علاقات العملاء والودائع الرئيسية للعملاء	5 – 10 سنوات

يتم قياس الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصل غير الملموس بالفرق بين صافي إيرادات البيع والقيمة المدرجة بالدفاتر لهذا الأصل وتتحقق في بيان الدخل المجمع عند استبعاد الأصل. ولا يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً إلا في حالة وجود تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة الممكن استردادها للأصل منذ إدراج آخر خسارة انخفاض في القيمة.

عقود التأجير

تقوم المجموعة عند بدء العقد بتقييم ما إذا كان العقد يمثل عقد تأجير. ويمثل العقد عقد تأجير إذا كان ذلك العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام الأصل المحدد لفترة زمنية لقاء مقابل. وإذا تم تحديد العقد كعقد تأجير، تقوم المجموعة بتسجيل أصل حق الاستخدام والتزام التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير. اختارت المجموعة استخدام استثناءات الاعتراف لعقود التأجير التي تتضمن في تاريخ البدء مدة تأجير تبلغ 12 شهر أو أقل وعقود التأجير التي يكون فيها الأصل الأساسي منخفض القيمة.

موجودات حق الاستخدام

يتم قياس أصل حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة والتي تشمل القيمة الابتدائية للالتزام التأجير معدلة مقابل أي مدفوعات تأجير يتم سدادها في أو قبل تاريخ البدء زائد أي تكاليف ابتدائية مباشرة تم تكبدها. ويتم استهلاك أصل حق الاستخدام لاحقاً باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار مدة عقد التأجير. إضافة إلى ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بصورة دورية مقابل خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. تقوم المجموعة بعرض موجودات حق الاستخدام ضمن فئة "ممتلكات ومعدات" في بيان المركز المالي المجمع.

مطلوبات التأجير

يتم قياس التزام التأجير مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير التي لا يتم سدادها في تاريخ البدء، مخصومة باستخدام معدل الاقتراض المتزايد لدى المجموعة. ويتم قياس التزام التأجير لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. إضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات التأجير في حالة وجود تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مدفوعات عقود التأجير. تقوم المجموعة بعرض مطلوبات التأجير ضمن فئة "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي المجمع.

دمج الأعمال والشهرة

إن دمج الأعمال هو تجميع منشآت أو أنشطة أعمال مستقلة في البيانات المالية لمنشأة واحدة نتيجة قيام المنشأة، المشتري، بالسيطرة على واحد أو أكثر من هذه الأنشطة. يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الحيازة المحاسبية. وفقاً لهذه الطريقة، يقوم المشتري بإدراج الموجودات المحددة التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرة بالإضافة إلى أية حصص غير مسيطرة أخرى في الشركة المشتراة عند تاريخ الحيازة، بصورة مستقلة عن الشهرة.

يتم قياس الموجودات المحددة التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرة في تاريخ الحيازة وفقاً للقيمة العادلة. بالنسبة لكل عملية دمج أعمال، تختار المجموعة إما أن يتم قياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة وفقاً للقيمة العادلة أو وفقاً لنسبة الحصة في صافي الموجودات المحددة في الشركة المشتراة. تحمل تكاليف الحيازة كمدفوعات في فترة تكبدها.

إذا تحقق دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس القيمة العادلة في تاريخ الحيازة لحصة ملكية المشتري المحتفظ بها سابقاً في الشركة المشتراة بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة من خلال بيان الدخل المجمع. بعد ذلك يتم مراعاتها عند تحديد الشهرة.

تتحقق الشهرة الناتجة عن دمج الأعمال كما في تاريخ الحيازة بما يزيد عن التالي:

- إجمالي المقابل المحول، مبلغ أية حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة أو وفقاً لنسبة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة،
- صافي قيمة الموجودات المحددة القيمة العادلة في تاريخ الحيازة لحقوق الملكية التي يحتفظ بها المشتري سابقاً في الشركة المشتراة،
- صافي قيمة الموجودات المحددة والمطلوبات التي تم الالتزام بها في تاريخ الحيازة، والمدرجة بقيمتها العادلة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

دمج الأعمال والشهرة (تتمة)

إذا كان إجمالي المقابل المحول أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة التي تمت حيازتها، يتم تسجيل الفرق في بيان الدخل المجموع.

يتم توزيع الشهرة على كل من وحدات إنتاج النقد بالمجموعة أو مجموعات وحدات إنتاج النقد ويتم اختبارها سنوياً لتحديد انخفاض القيمة، كما يتم اختبارها بصفة منتظمة لتحديد ما إذا وجد أي مؤشر على انخفاض قيمتها. يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة بتقييم المبلغ الممكن استرداده لوحدة إنتاج النقد التي تتعلق بها الشهرة.

إن المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع أو القيمة أثناء الاستخدام للوحدة إنتاج النقد إيهما أقل، والتي تمثل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتوقعة من الوحدة. عندما يكون المبلغ الممكن استرداده للوحدة أقل من القيمة المدرجة بالدفاتر لها، يتم توزيع خسائر انخفاض القيمة أولاً لتخفيض القيمة المدرجة بالدفاتر لأي شهرة مخصصة للوحدة ثم توزع على الموجودات الأخرى للوحدة بصورة نسبية على أساس القيمة المدرجة بالدفاتر لكل أصل بالوحدة. إن أي خسارة من انخفاض القيمة المحققة للشهرة لا يتم عكسها في فترة لاحقة.

عندما تشكل الشهرة جزءاً من وحدة إنتاج النقد (مجموعة وحدات) ويتم استبعاد جزءاً من العمليات بداخل الوحدة، يتم إدراج الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة في القيمة المدرجة بالدفاتر للعمليات عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد العمليات.

مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص وفقاً لقانون العمل الكويتي وعقود الموظفين والقوانين المعمول بها في الدول التي تمارس فيها الشركات التابعة أعمالها. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف ويمثل تقديراً موثوقاً به لقيمة الالتزام الحالية كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة. تقوم المجموعة أيضاً بدفع مساهمات إلى البرامج الرسمية ويقتصر الالتزام على المساهمات التي يتم دفعها.

أسهم الخزينة

يتم إدراج حصة البنك في أسهم الخزينة بتكلفة الشراء وتسجل في حقوق المساهمين. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة، يتم تحميل تكلفة المتوسط المرجح للأسهم المعاد حيازتها على حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار أسهم الخزينة، تضاف الأرباح إلى حساب مستقل ضمن حقوق الملكية "احتياطي أسهم الخزينة" وهو حساب غير قابل للتوزيع.

ويتم إدراج أية خسائر محققة في نفس الحساب بما يتناسب مع حد الرصيد الدائن في هذا الحساب. ويتم إدراج أية خسائر إضافية على الأرباح المرحلة ثم على الاحتياطي الاختياري والاحتياطي القانوني. يتم استخدام الأرباح المحققة لاحقاً من بيع أسهم الخزينة أولاً في مقاصة أية خسائر مسجلة سابقاً وفقاً لترتيب الاحتياطيات والأرباح المرحلة وحساب احتياطي أسهم الخزينة. لا يحق لهذه الأسهم الحصول على توزيعات نقدية قد يقترحها البنك. يؤدي إصدار أسهم المنحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة على أساس تناسبي وخفض متوسط التكلفة لكل سهم دون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

المكافآت بالأسهم

قامت المجموعة بتطبيق برنامج المكافآت بالأسهم. يتم قياس تكلفة المكافآت بالأسهم للموظفين بالرجوع إلى القيمة العادلة في تاريخ منح هذه الأسهم. يتم تحديد المبلغ الإجمالي الذي يتم تسجيله كمصروف على مدى فترة الاستحقاق بالرجوع إلى القيمة العادلة للخيارات أو الأسهم الممنوحة في تاريخ المنح باستخدام طريقة تقييم بلاك شولز 'Black Scholes'. تتضمن مدخلات القياس سعر السهم في تاريخ المنح، وسعر الممارسة والحساسية وأسعار الفائدة الخالية من المخاطر وعائد توزيعات الأرباح المتوقع. تقوم المجموعة بتاريخ كل تقارير مالية بتعديل تقديراته بشأن عدد الخيارات التي من المتوقع ممارستها. يسجل البنك تأثير تعديل التقديرات الأصلية، إن وجد، في بيان الدخل المجموع مع إجراء تعديل مماثل على حقوق الملكية.

احتياطي آخر

يتم استخدام الاحتياطي الآخر لتسجيل تأثير التغييرات في ملكية الحصص في الشركات التابعة دون فقد السيطرة والتغيرات في القيمة العادلة لتغطية التدفقات النقدية وتغطية صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية وإيرادات شاملة أخرى من مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحقق الإيرادات

إيرادات ومصروفات الفوائد ومثيلاتها

تتحقق إيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل المجمع لكافة الأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة والموجودات التي تحمل فائدة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والأدوات المالية التي تصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على أساس الفائدة الفعلية. إن الفائدة الفعلية هي الفائدة التي تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأداة المالية أو لفترة أقصر، متى كان ذلك مناسباً، إلى صافي القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب الفائدة الفعلية، يتم احتساب كافة الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد وتكاليف المعاملة وكافة الأقساط الأخرى أو الخصومات، باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية.

عند انخفاض قيمة أداة مالية، يتم تحقق الفوائد بعد ذلك على أساس معدل الفائدة المستخدمة لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الانخفاض في القيمة.

عندما تدخل المجموعة في اتفاقيات مبادلة أسعار الفائدة لتغيير الفائدة من ثابتة إلى متغيرة (أو العكس)، يتم تعديل مبلغ إيرادات أو مصروفات الفائدة بصافي الفائدة على الجزء الفعلي من المبادلة. يتم معاملة كافة الرسوم المدفوعة أو المستلمة كجزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأدوات المالية ويتم تسجيلها على مدى الفترة التعاقدية باستثناء بيع المخاطر المحددة إلى طرف آخر حيث يتم تسجيلها مباشرة.

إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم قيد الأتعاب والعمولات مقابل تقديم خدمات خلال فترة زمنية معينة على مدى فترة استحقاقها. تتضمن هذه الأتعاب الائتمان تلك المتعلقة بالائتمان وأتعاب الإدارة الأخرى. تتحقق أتعاب التزامات القروض وأتعاب إنشاء الائتمان كجزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي (بالإضافة إلى أي تكلفة إضافية) كتعديل لمعدل الفائدة الفعلي على القرض. ويتم تسجيل إيرادات الأتعاب والعمولات التي تقوم فيها المجموعة بتقديم خدمات معينة عند تقديم تلك الخدمات.

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم تسجيل إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلامها.

منح حكومية

تُسجل المنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأنه سيتم استلام هذه المنح والالتزام بكافة الشروط المتعلقة بها. عندما تتعلق المنحة ببند مصروفات فيتم تسجيلها كإيرادات على أساس مماثل على مدى الفترات التي يتم بها تسجيل التكاليف ذات الصلة كمصروفات، والتي توجد نية للتعويض عنها بالمقابل ويتم إدراجها ضمن نفس البند في بيان الدخل المجمع.

العملات الأجنبية

تحدد كل شركة بالمجموعة عملتها الأساسية وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية لكل شركة باستخدام تلك العملة.

المعاملات والأرصدة

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة، كما تحول الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بالعملة الرئيسية للمجموعة وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية. وتدرج كافة الفروق الناتجة من تحويل العملات الأجنبية ضمن بيان الدخل المجمع.

إن الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة يتم تحويلها إلى العملة الرئيسية لكل شركة حسب أسعار الصرف الأجنبي السائدة في تاريخ تحديد قيمتها. وفي حالة الموجودات غير النقدية التي يتحقق التغيير في قيمتها العادلة مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى، فإن فروق أسعار الصرف الأجنبي يتم تحققها مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى، وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم إدراج التغيير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل المجمع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

كما في تاريخ البيانات المالية، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة إلى عملة العرض للبنك وهي الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقارير المالية، ويتم تحويل بيانات الدخل لتلك الشركات التابعة بالمتوسط المرجح لأسعار الصرف للسنة. تؤخذ كافة فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة إلى الإيرادات الشاملة الأخرى. عند بيع شركة تابعة أجنبية، يدرج المبلغ المؤجل المتراكم المسجل في الإيرادات الشاملة الأخرى الخاصة بشركة تابعة محددة ضمن بيان الدخل المجمع.

يتم معاملة أية شهرة أو تعديلات القيمة العادلة للقيم المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات الناشئة عن الشراء كموجودات ومطلوبات لشركات تابعة خاصة ويتم تحويلها حسب أسعار الصرف الأجنبي السائدة في تاريخ التقارير المالية.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الضرائب

ضريبة دعم العمالة الوطنية

يحتسب البنك ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً للقانون رقم 19 لعام 2000 ومتطلبات قرار وزارة المالية رقم 24 لعام 2006 بنسبة 2.5% من الربح الخاضع للضريبة للسنة. وفقاً للقانون، تم خصم توزيعات الأرباح النقدية من ربح السنة للشركات المدرجة التي تخضع لضريبة دعم العمالة الوطنية.

حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يحتسب البنك حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من الربح وفقاً للحساب استناداً إلى قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة.

الزكاة

يتم احتساب مخصص الزكاة بنسبة 1% من ربح البنك وفقاً للقانون رقم 46 لعام 2006 ووفقاً لقرار وزارة المالية رقم 58/2007 وتسري ابتداء من 10 ديسمبر 2007.

ضريبة الشركات التابعة الخارجية

يتم احتساب ضريبة الشركات التابعة الخارجية على أساس معدلات الضرائب المطبقة وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات السارية في البلدان التي تعمل فيها هذه الشركات التابعة. تدرج ضريبة الدخل على الربح الخاضع للضريبة (الضريبة الحالية) كمصروف في الفترة التي تتحقق فيها الأرباح وفقاً للوائح المالية المعمول بها في البلدان المعنية التي تعمل فيها المجموعة.

يتم احتساب الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام على الفروق المؤقتة بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة بالدفاتر لأغراض التقارير المالية في تاريخ التقرير.

تتحقق الأصول الضريبية المؤجلة عن كافة الفروق المؤقتة القابلة للخصم، والإعفاءات الضريبية المرحلة غير المستخدمة وأي خسائر ضريبية غير مستخدمة. يتم إدراج الأصول الضريبية المؤجلة إلى الحد الذي يكون من المحتمل أن الربح الخاضع للضريبة والذي سيكون متاحاً لمقابلة الفروق المؤقتة القابلة للخصم، والإعفاءات الضريبية المرحلة غير المستخدمة والخسائر الضريبية غير المستخدمة قد يمكن استخدامها، إلا عندما يتعلق أصل الضريبة المؤجلة بالفروق المؤقتة القابلة للخصم الناتج من التسجيل الأولي لأصل أو التزام في المعاملات التي لا تعتبر دمج أعمال وفي وقت المعاملة، ولا تؤثر على الربح المحاسبي أو الأرباح أو الخسائر الخاضعة للضريبة.

تتم مراجعة القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ كل تقرير وتخفيضها إلى الحد الذي لا يحتمل معه أن توافر المستوى المناسب من الأرباح الخاضعة للضريبة بما يتيح استخدام الموجودات الضريبية المؤجلة كلياً أو جزئياً. يتم إعادة تقييم الموجودات الضريبية المؤجلة غير المسجلة في تاريخ كل تقرير ويتم تسجيلها إلى الحد الذي يصبح من المحتمل معه أن تسمح الأرباح الضريبية المستقبلية بإمكانية استرداد أصل الضريبة المؤجلة.

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات الضريبية المؤجلة والمطلوبات الضريبية المؤجلة في حالة وجود حق قانوني بوجوب إجراء المقاصة الأصول الضريبية الحالية مقابل مطلوبات ضريبة الدخل الحالية والضرائب المؤجلة تتعلق بنفس المؤسسة الخاضعة للضريبة ونفس الإدارة الضريبية.

يتم قياس الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب والقوانين السارية في تاريخ التقارير المالية.

معلومات القطاعات

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد خسائر. تستخدم إدارة البنك قطاعات الأعمال لتوزيع المصادر وتقييم الأداء. إن قطاعات التشغيل لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء الذين يمكن تجميعهم واعداد تقارير حولهم كقطاعات، متى كان ذلك مناسباً.

الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يتم إدراج الموجودات المالية المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية منها محتملاً.

لا يتم إدراج الالتزامات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات بصفة أمانة

لا تعتبر الموجودات والودائع المتعلقة بها التي تحتفظ بها المجموعة بصفة الوكالة أو الأمانة ضمن موجودات ومطلوبات المجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن بيان المركز المالي المجموع.

2.5 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات التي صدرت ولكن لم تسر بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للبنك. يعتمز البنك تطبيق هذه المعايير متى أمكن ذلك عندما تصبح سارية المفعول.

2.6 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المتعلقة بها، بالإضافة إلى الإفصاح عن المطلوبات المحتملة. إلا أن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات يمكن أن يؤدي إلى نتائج تتطلب إجراء تعديل جوهري على القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات أو المطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

الأحكام

عند تطبيق المجموعة للسياسات المحاسبية، استخدمت الإدارة الافتراضات التالية، بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات، والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المسجلة في البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتحديد تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم.

موجودات الضريبة المؤجلة

تتحقق موجودات الضريبة المؤجلة بمقدار احتمال توفر الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة التي يمكن في مقابلها استغلال الخسائر. ينبغي تطبيق أحكام لتحديد مبلغ موجودات الضرائب المؤجلة التي يمكن تسجيلها، استناداً إلى التوقيت والمستوى المحتمل للأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة، مع استراتيجيات التخطيط الضريبي المستقبلية.

الأحكام الجوهرية في تحديد مدة التأجير للعقود المشتملة على خيارات التجديد

تحدد المجموعة مدة عقد التأجير كمدة غير قابلة للإلغاء بالإضافة إلى أي فترات يغطيها خيار تمديد عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة أنه سيتم ممارسته أو أي فترات يغطيها خيار إنهاء عقد التأجير إذا كان من غير المؤكد ممارسته بصورة معقولة.

وفيما يلي الأحكام الأساسية في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 باستثناء تلك الأحكام التي تتضمن التقديرات والتي قامت الإدارة باتخاذها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي تمثل تأثيراً جوهرياً على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

- ◀ تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد تأجير؛
- ◀ تحديد ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة أنه سوف يتم ممارسة خيار التمديد أو الفسخ؛
- ◀ تصنيف ترتيبات عقد التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً).

تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية

تقوم الإدارة بممارسة أحكام لتحديد قيمة صافي موجودات لدى الشركة التابعة التي يتم تغطيتها (ويطلق عليها أيضاً معدل التغطية) استناداً إلى التغيرات المستقبلية المتوقعة في حركات سعر صرف العملة الرئيسية للشركة التابعة وتكلفة التغطية وسعر الصرف الأجل وتأثيرها على صافي الموجودات لدى المجموعة.

2.6 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)
عدم التأكد من التقديرات والافتراضات

فيما يلي الافتراضات الأساسية التي تتعلق بالمستقبل ومصادر المعلومات الرئيسية المستخدمة في التقديرات بتاريخ التقارير المالية، والتي تنطوي على مخاطر كبيرة قد تؤدي لتعديل جوهري في القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات في السنوات المالية التالية. تستند تقديرات وافتراضات المجموعة إلى المؤشرات المتاحة عند إعداد البيانات المالية المجمعة. ولكن الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية قد تتغير نتيجة للتغيرات أو الظروف الناتجة عن تغييرات أو ظروف خارج نطاق سيطرة المجموعة. يتم عكس هذه التغيرات في الافتراضات عند حدوثها.

انخفاض قيمة الشهرة

تقوم المجموعة على الأقل مرة واحدة سنوياً بتحديد ما إذا كانت الشهرة قد انخفضت قيمتها. ويتطلب ذلك تقدير القيمة أثناء الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع لوحدات إنتاج النقد التي تتوزع عليها الشهرة. كما أن تقدير القيمة عند الاستخدام يتطلب من المجموعة تقييم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من وحدة إنتاج النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات بما في ذلك الموجودات غير الملموسة

يتعين على الإدارة اتخاذ أحكام عند تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات بما في ذلك الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة والمطلوبات المحتملة المشتراة.

خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلف

يتعين على الإدارة وضع أحكام جوهرية في تقدير مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمان والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان ونماذج التصنيف ونماذج خسائر الائتمان المتوقعة والمتغيرات الاقتصادية الكبرى عند تحديد المخصصات المطلوبة. وهذه التقديرات يجب أن تقوم على افتراضات حول عوامل عديدة تتضمن درجات مختلفة من الحكم الشخصي وعدم اليقين، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية في تلك المخصصات.

قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

في حالة عدم إمكانية قياس القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى أسعار معلنة في أسواق نشطة، يتم قياس قيمتها العادلة باستخدام أساليب تقييم تشمل نموذج التدفقات النقدية المخصومة. تؤخذ مدخلات هذه النماذج من الأسواق المعروضة إن أمكن، ولكن إن لم يكن ذلك ممكناً، يلزم استخدام درجة من الأحكام عند تحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام اعتبارات المدخلات مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وتقلبات السوق. يمكن أن تؤثر أي تغييرات في التقديرات والافتراضات وكذلك استخدام التقديرات والافتراضات المختلفة ولكن المعقولة بصورة متساوية على القيم المدرجة بالدفاتر للقروض والمدينين والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

3 النقد والنقد المعادل

2021 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	
409,283	359,202	نقد في الصندوق وحسابات جارية لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
165,839	260,575	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
246,502	199,724	مستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى يستحق خلال 30 يوماً
821,624	819,501	
(16)	(24)	خسائر الائتمان المتوقعة
821,608	819,477	النقد والنقد المعادل وفقاً لبيان المركز المالي المجمع
149,967	145,086	النقد والنقد المعادل الخاص بمجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع (إيضاح 9)
971,575	964,563	النقد والنقد المعادل وفقاً لبيان التدفقات النقدية المجمع

مجموعة بنك برقان

 إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
 في 31 ديسمبر 2021

4 المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
39,524	20,111	القروض وسلف
185,658	196,762	- بنوك
		- مؤسسات مالية أخرى
225,182	216,873	
269,416	139,439	ودائع لدى بنوك
494,598	356,312	مجمل المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(24,831)	(24,945)	مخصص (إيضاح 5)
(250)	(43)	خسائر الائتمان المتوقعة
469,517	331,324	

5 قروض وسلف للعملاء

أ- الأرصدة

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
4,222,038	4,069,684	شركات
364,094	366,573	أفراد
4,586,132	4,436,257	مجمل القروض والسلف للعملاء
(241,074)	(157,548)	مخصص
4,345,058	4,278,709	

ب- مخصصات

المجموع ألف دينار كويتي	أفراد ألف دينار كويتي	شركات ألف دينار كويتي	بنوك ومؤسسات مالية أخرى ألف دينار كويتي	
281,377	15,858	240,151	25,368	في 1 يناير 2021
(10,889)	(167)	(10,720)	(2)	تعديل تحويل عملات أجنبية
(147,073)	(5,310)	(141,763)	-	مبالغ مشطوبة
84,636	3,981	80,628	27	المحمل على بيان الدخل المجمع
(6,419)	-	(6,419)	-	المحول إلى مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها
				لغرض البيع (إيضاح 9)
201,632	14,362	161,877	25,393	في 31 ديسمبر 2021
252,441	14,018	213,657	24,766	في 1 يناير 2020
(160)	(257)	103	(6)	تعديل تحويل عملات أجنبية
(40,175)	(3,099)	(36,566)	(510)	مبالغ مشطوبة
76,416	4,970	70,328	1,118	المحمل في بيان الدخل المجمع
(7,145)	226	(7,371)	-	المحول إلى مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها
				لغرض البيع (إيضاح 9)
281,377	15,858	240,151	25,368	في 31 ديسمبر 2020

5 قروض وسلف للعملاء (تتمة)

يشمل المخصص مبلغ 19,139 ألف دينار كويتي (2020: 15,472 ألف دينار كويتي) يمثل مخصص التسهيلات غير النقدية المدرج ضمن المطلوبات الأخرى (إيضاح 11)، ويخصص مبلغ 448 ألف دينار كويتي (2020: 537 ألف دينار كويتي) منه للمستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

إن مخصص انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية يتفق في كافة النواحي المادية مع متطلبات المخصص المحدد لبنك الكويت المركزي والمعايير الدولية للتقارير المالية. في مارس 2007 أصدر بنك الكويت المركزي تعميم بتعديل أساس احتساب الحد الأدنى للمخصصات العامة للتسهيلات من معدل 2% إلى 1% للتسهيلات النقدية و0.5% للتسهيلات غير النقدية. وقد تم تطبيق المعدلات المطلوبة اعتباراً من 1 يناير 2007 على صافي الزيادة في التسهيلات، وصافي بعض فئات الضمانات المحتجزة خلال فترة البيانات المالية. إن المخصص العام كما في 31 ديسمبر 2006 الذي يزيد عن المعدل الحالي بنسبة 1% للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية يقدر بمبلغ 16,154 ألف دينار كويتي ويتم الاحتفاظ به كمخصص عام حتى صدور تعليمات أخرى من بنك الكويت المركزي. إن إيرادات الفوائد على القروض والسلف منخفضة القيمة ليست جوهرية.

قامت المجموعة خلال السنة باسترداد مبلغ 13,422 ألف دينار كويتي (2020: 8,160 ألف دينار كويتي) من العملاء الذين تم شطب أرصدهم وتم تسجيل هذا المبلغ ضمن الإيرادات الأخرى في بيان الدخل المجموع.

فيما يلي تفصيل المخصص المحدد والعام:

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
255,659	181,579	مخصص عام
25,718	20,053	مخصص محدد
<u>281,377</u>	<u>201,632</u>	

فيما يلي تحليل لمجمل القيم المدرجة بالدفاتر للتسهيلات الائتمانية والارتباطات والمطلوبات المحتملة والخسائر الائتمانية المتوقعة المقابلة بناءً على معايير تصنيف المراحل بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي:

31 ديسمبر 2021				
المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي	
496,252	977	-	497,229	مرتفع
3,334,541	581,615	-	3,916,156	قياسي
9,135	150,879	79,731	239,745	انقضى تاريخ استحقاقه أو انخفضت قيمته
<u>3,839,928</u>	<u>733,471</u>	<u>79,731</u>	<u>4,653,130</u>	قروض وسلف للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والعملاء
<u>2,265,073</u>	<u>199,110</u>	<u>14,721</u>	<u>2,478,904</u>	مطلوبات محتملة *
<u>27,873</u>	<u>55,672</u>	<u>47,920</u>	<u>131,465</u>	مخصص خسارة الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية

31 ديسمبر 2020				
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
567,928	5,591	-	573,519	مرتفع
3,072,937	692,308	-	3,765,245	قياسي
51,622	222,678	198,250	472,550	انقضى تاريخ استحقاقه أو انخفضت قيمته
3,692,487	920,577	198,250	4,811,314	قروض وسلف للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والعملاء
2,266,893	294,124	5,956	2,566,973	مطلوبات محتملة *
52,962	99,591	100,162	252,715	مخصص خسارة الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية

* تتضمن ارتباطات تمديد التسهيلات غير النقدية

تعتمد الترتيبات المخصصة لكل سيناريو من سيناريوهات الاقتصاد الكلي على مؤشر دورة الائتمان وكما في 31 ديسمبر 2021 بلغت 40% بالنسبة للحالة الأساسية، و30% بالنسبة للحالة السلبية و30% للحالة الإيجابية (2020: 40% للحالة الأساسية و30% للحالة السلبية و30% للحالة الإيجابية).

فيما يلي تحليل للتغيرات في خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالقروض والسلف الممنوحة للعملاء (تسهيلات نقدية وغير نقدية) المحتسبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي:

31 ديسمبر 2021				
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
52,962	99,591	100,162	252,715	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2021
(23,497)	(30,080)	125,458	71,881	الحركة في خسائر الائتمان المتوقعة للسنة
-	-	(147,073)	(147,073)	المبالغ المشطوبة
(1,592)	(13,839)	(30,627)	(46,058)	تعديلات صرف العملات الأجنبية
27,873	55,672	47,920	131,465	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021
31 ديسمبر 2020				
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
28,370	103,516	62,814	194,700	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2020
26,008	6,637	87,921	120,566	الحركة في خسائر الائتمان المتوقعة للسنة
-	-	(40,175)	(40,175)	المبالغ المشطوبة
(1,416)	(10,562)	(10,398)	(22,376)	تعديلات صرف العملات الأجنبية
52,962	99,591	100,162	252,715	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020

مجموعة بنك برقان

 إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
 في 31 ديسمبر 2021

6 استثمارات في أوراق مالية
كما في 31 ديسمبر 2021

المجموع الف	شركة زميلة الف	مدرجة بالتكلفة المطفاة الف	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر الف	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى الف	اوراق دين مالية أسهم صناديق مدارة ناقصا: خسائر الائتمان المتوقعة
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
393,947	-	119,427	3,033	271,487	
173,492	4,579	-	13,029	155,884	
82,441	-	-	82,441	-	
(614)	-	(614)	-	-	
649,266	4,579	118,813	98,503	427,371	

كما في 31 ديسمبر 2020

المجموع الف	شركة زميلة الف	مدرجة بالتكلفة المطفاة الف	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر الف	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى الف	اوراق دين مالية أسهم صناديق مدارة ناقصا: خسائر الائتمان المتوقعة
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
339,247	-	86,205	2,938	250,104	
185,979	4,314	-	19,794	161,871	
66,739	-	-	66,739	-	
(297)	-	(297)	-	-	
591,668	4,314	85,908	89,471	411,975	

شركة زميلة للمجموعة:

حصة الملكية الفعلية في 31 ديسمبر 2020	حصة الملكية الفعلية في 31 ديسمبر 2021	اسم الشركة	الانشطة الرئيسية	بلد التأسيس	الشركة الاولى للاستثمار العقاري ش.م.ك. (مقفل)
19.8%	19.8%	الشركة الاولى للاستثمار العقاري ش.م.ك. (مقفل)	الاستثمار في العقارات	الكويت	

7 موجودات أخرى

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	فوائد مدينة مستحقة مصروفات مدفوعة مقدما موجودات قيد البيع المشروط * موجودات ضرائب مؤجلة ضرائب مدفوعة مقدما ارصدة دائنة متنوعة ارصدة أخرى ناقصا: خسائر الائتمان المتوقعة
83,650	110,993	
2,799	3,051	
50,965	98,836	
5,293	5,250	
4,533	3,496	
11,199	9,375	
57,491	46,712	
(161)	(151)	
215,769	277,562	

* إن القيمة العادلة للموجودات العقارية المتضمنة في الموجودات قيد البيع المشروط تستند إلى تقييمات صادرة من مقيمين مستقلين معتمدين باستخدام طريقة المقارنة السوقية. إلا ان التأثير على بيان الدخل المجمع قد يكون غير مادي في حالة تغير المخاطر المتنوعة ذات الصلة بنسبة 5%.

8 موجودات غير ملموسة

المجموع ألف دينار كويتي	موجودات أخرى غير ملموسة ألف دينار كويتي	الشهرة ألف دينار كويتي	
47,544	39,341	8,203	التكلفة
545	712	(167)	في 1 يناير 2021
<u>48,089</u>	<u>40,053</u>	<u>8,036</u>	تعديل تحويل عملات أجنبية
			في 31 ديسمبر 2021
27,200	27,200	-	الإطفاء
2,477	2,477	-	في 1 يناير 2021
<u>29,677</u>	<u>29,677</u>	<u>-</u>	المحمل للسنة
			في 31 ديسمبر 2021
18,412	10,376	8,036	صافي القيمة المدرجة بالدفاتر
20,344	12,141	8,203	في 31 ديسمبر 2021
			في 31 ديسمبر 2020

فيما يلي القيمة المدرجة بالدفاتر للشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى الموزعة على كل وحدة من وحدات إنتاج النقد:

المجموع ألف دينار كويتي	موجودات أخرى غير ملموسة ألف دينار كويتي			الشهرة ألف دينار كويتي
	المجموع	ودائع العملاء الأساسية	علاقات العملاء	
8,030	5,196	-	-	2,834
10,235	5,033	-	-	5,202
147	147	17	130	-
18,412	10,376	17	130	8,036

 بنك الخليج الجزائر
 بنك تونس الدولي إس آيه
 بنك برقان آيه إس

في 31 ديسمبر 2021

المجموع ألف دينار كويتي	موجودات أخرى غير ملموسة ألف دينار كويتي			الشهرة ألف دينار كويتي
	المجموع	ودائع العملاء الأساسية	علاقات العملاء	
8,875	5,887	-	-	2,988
10,908	5,693	-	-	5,215
561	561	62	499	-
20,344	12,141	62	499	8,203

 بنك الخليج الجزائر
 بنك تونس الدولي إس آيه
 بنك برقان آيه إس

في 31 ديسمبر 2020
اختبار انخفاض قيمة الشهرة

يتم اختبار القيمة المدرجة بالدفاتر للشهرة لغرض تحديد انخفاض القيمة على أساس سنوي (أو على فترات أقرب ومتكررة في حالة وجود دليل على أن الشهرة قد تنخفض قيمتها)، وذلك من خلال تقدير القيمة الممكن استردادها لوحدة إنتاج النقد التي يتم توزيع هذه البنود عليها باستخدام طريقة احتساب القيمة أثناء الاستخدام ما لم تكن القيمة العادلة بناءً على الأسعار في سوق نشط أكثر من القيمة المدرجة بالدفاتر لوحدة إنتاج النقد. تستند حسابات القيمة أثناء الاستخدام إلى تقديرات التدفقات النقدية قبل الضرائب بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من قبل الإدارة على مدى فترة خمس سنوات ومعدل نمو نهائي بنسبة 5% (2020: 5%). وقد تم خصم هذه التدفقات النقدية باستخدام معدل خصم قبل الضرائب بنسبة 18% إلى 25% (2020: 18% إلى 28%) لتحديد صافي القيمة الحالية التي تقابل القيمة المدرجة بالدفاتر للشهرة. إن معدل الخصم المستخدم هو قبل الضرائب ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحدة إنتاج النقد ذات الصلة. إن المبالغ الممكن استردادها تزيد عن أو تعادل القيمة المدرجة بالدفاتر للشهرة. كما قامت المجموعة بإجراء تحليل الحساسية من خلال التحقق من هذه العوامل من خلال هامش محتمل بصورة معقولة. استناداً إلى هذا التحليل، لا توجد مؤشرات على تعرض الشهرة للانخفاض في القيمة مع الأخذ في الحسبان مستوى الأحكام والتقديرات المستخدمة.

9 مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع

تمتلك المجموعة حصة ملكية بنسبة 51.79% في مصرف بغداد. تم تصنيف الاستثمار في مصرف بغداد بشكل ميدئي كمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع بتاريخ 30 أكتوبر 2019، بناءً على موافقة مجلس إدارة البنك. غير أنه خلال عام 2020، تم إلغاء بيع مصرف بغداد نظراً لبيئة الاقتصاد الكلي المليئة بالتحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ونتيجة لذلك، تم إعادة تصنيف الاستثمار في مصرف بغداد كشركة تابعة كما في 30 يونيو 2020.

تم إعادة تصنيف مصرف بغداد كمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع كما في 31 ديسمبر 2020 بناءً على موافقة مجلس الإدارة، حيث كان لدى البنك نية بيع الاستثمار في مصرف بغداد وكان البنك يبحث بشكل نشط عن مشتريين، ويتم إدراجه بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً التكلفة حتى البيع، أيهما أقل، وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 5-الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات الموقوفة. ونتج عن ذلك خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ 688 ألف دينار كويتي تم تسجيلها من خلال الإيرادات الأخرى في بيان الدخل المجموع.

وفيما يلي عرض نتائج السنة:

2021 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	
4,193	4,237	إيرادات فوائد
(1,440)	(1,291)	مصروفات فوائد
2,753	2,946	صافي إيرادات فوائد
10,036	6,918	إيرادات أتعاب وعمولات
(467)	(904)	مصروفات أتعاب وعمولات
9,569	6,014	صافي إيرادات أتعاب وعمولات
4,571	4,275	صافي ربح عملات أجنبية
69	1,738	إيرادات أخرى
16,962	14,973	إيرادات تشغيل
(3,054)	(3,436)	مصروفات موظفين
(2,485)	(3,128)	مصروفات أخرى
11,423	8,409	ربح تشغيل قبل المخصص
(6,419)	(7,145)	مخصص خسائر ائتمان (إيضاح 5-ب)
-	(374)	تحميل مخصص للموجودات المالية الأخرى
5,004	890	ربح السنة قبل الضرائب
(1,744)	(1,308)	الضرائب
-	(688)	خسارة إعادة قياس مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع
3,260	(1,106)	

9 مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع (تتمة)

فيما يلي موجودات ومطلوبات مجموعة الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع كما في 31 ديسمبر:

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
145,086	149,967	الموجودات
35,959	83,814	النقد والنقد المعادل (إيضاح 3)
30,048	35,777	أذونات وسندات خزينة
18,504	13,381	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,211	1,328	قروض وسلف للعملاء
1,963	4,486	استثمار في أوراق مالية
11,475	12,423	موجودات أخرى
		ممتلكات ومعدات
<u>244,246</u>	<u>301,176</u>	مجموع الموجودات
		المطلوبات
296	417	المستحق إلى البنوك
185,584	236,085	ودائع من عملاء
353	337	أموال أخرى مقترضة
6,937	12,584	مطلوبات أخرى
<u>193,170</u>	<u>249,423</u>	مجموع المطلوبات

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
51,076	51,753	صافي الموجودات المتعلقة مباشرة بمجموعة الاستبعاد
(688)	-	خسارة إعادة قياس مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع*
(356)	-	الخاص بـ:
(332)	-	مساهمي البنك
		الحصص غير المسيطرة

*يتم توزيع خسارة إعادة قياس مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع أولاً على الموجودات غير الملموسة والموجودات غير المتداولة الأخرى.

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
24,850	7,329	فيما يلي صافي التدفقات النقدية:
(113)	(1,962)	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في):
(45)	(14)	- أنشطة التشغيل
		- أنشطة الاستثمار
		- أنشطة التمويل
24,692	5,353	صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل خلال السنة

9 مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع (تتمة)
الحصص غير المسيطرة الجوهريّة

انتهت إدارة البنك إلى أن مصرف بغداد هو الشركة التابعة الوحيدة التي تتضمن حصص غير مسيطرة تعتبر جوهريّة بالنسبة للمجموعة. فيما يلي المعلومات المالية المتعلقة بالحصص غير المسيطرة:

2020	2021	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
25,051	26,344	الأرصدة المتراكمة
(454)	1,572	الربح (الخسارة) ذات الصلة

10 أموال مقترضة أخرى

2020	2021	معدل الفائدة الفعلي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
29,913	-	6.00%	سندات مساندة - بالدينار الكويتي 2026 (شريحة ثابتة)
69,467	-	3.95% + معدل بنك الكويت المركزي	سندات مساندة - بالدينار الكويتي 2026 (شريحة متغيرة في حدود 7%)
151,416	-	3.125%	أوراق دفع متوسطة الأجل باليورو
99,862	-	4.125%	سندات بمعدل ثابت غير مضمونة ذات أولوية بالسداد
60,195	150,680	3M Libor + (1.00% - 1.18%)	تسهيل مرابحة غير مضمون 2024
150,755	150,498	2.750%	سندات مساندة - 2031*
117,488	321,305	3M Libor + (1.00% - 1.40%)	قروض متوسطة الأجل - غير مضمونة (2023 - 2026)
679,096	622,483		

*خلال سنة 2020، أصدر البنك أوراق دفع مساندة الشريحة 2 بقيمة 500 مليون دولار أمريكي تستحق في عام 2031 ("أوراق الدفع") بالمبلغ الأساسي. تستوفي أوراق الدفع متطلبات معاملتها كأوراق رأسمالية بالشريحة 2 وفقاً لتعليمات بازل III المطبقة من قبل بنك الكويت المركزي. وأوراق الدفع قابلة للاستدعاء كلياً وليس جزئياً وفقاً لاختيار المصدر بعد مرور 6 سنوات من تاريخ إصدارها، أو في أي تاريخ لسداد الفائدة بعدها، ويخضع ذلك لاستيفاء بعض الشروط والموافقة المسبقة من بنك الكويت المركزي.

إن الحركة في الأموال المقترضة الأخرى المدرجة في بيان التدفقات النقدية المجمع تحت بند أنشطة التمويل تتضمن مبلغ 714 ألف دينار كويتي (2020: 136 ألف دينار كويتي) ناتج عن تحويل عملات أجنبية.

11 مطلوبات أخرى

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
38,985	31,516	فوائد دائنة مستحقة
17,096	17,662	مزايا موظفين
15,472	19,139	مخصصات لتسهيلات ائتمانية غير نقدية (إيضاح 5)
35,126	36,947	شيكات وأرصدة مقاصة
10,373	10,445	إيرادات مستلمة مقدماً
37,848	44,033	دائنون آخرون ومصرفات مستحقة
294	196	مطلوبات ضريبية مؤجلة
11,825	12,759	ضرائب مستحقة
71,681	53,071	أرصدة أخرى
238,700	225,768	

12 حقوق الملكية والاحتياطيات

أ) رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل

2020	2021	
4,000,000,000	4,000,000,000	رأس المال المصرح به (أسهم بقيمة 100 فلس للسهم)
2,625,000,000	3,131,250,000	رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل (أسهم بقيمة 100 فلس للسهم)

ب) في 6 يونيو 2021، وافقت الجمعية العمومية السنوية على توزيعات أرباح نقدية بقيمة 5 فلس للسهم (2019: 12 فلس) وأسهم منحة بواقع 5% (2019: لا شيء) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

ج) خلال السنة، وبعد الحصول على الموافقات اللازمة، قام البنك بزيادة رأسماله المدفوع من خلال إصدار أسهم حقوق أولوية عددها 375,000,000 سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد وعلاوة إصدار أسهم بقيمة 90 فلس. تم الاكتتاب في أسهم حقوق الأولوية بشكل كامل مما نتج عنه زيادة في رأس المال بمبلغ 37,500 ألف دينار كويتي وعلاوة إصدار أسهم بمبلغ 33,750 ألف دينار كويتي.

د) إن علاوة إصدار الاسهم واحتياطي أسهم الخزينة غير متاحة للتوزيع. يتطلب قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك أن يتم سنوياً تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي البنك قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصص مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والذكاة إلى الاحتياطي الإجمالي. ويجوز للبنك وقف هذه التحويلات السنوية عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال المدفوع. إن توزيع الاحتياطي الإجمالي محدد بالمبلغ المطلوب لتأمين توزيع 5% من رأس المال في السنوات التي تكون فيها الأرباح المتراكمة غير كافية لسداد توزيعات بتلك القيمة.

هـ) يقضي النظام الأساسي للبنك بأن تحول سنوياً نسبة لا تقل عن 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي البنك قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصص مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والذكاة إلى حساب الاحتياطي الاختياري. لا توجد أي قيود على التوزيعات من هذا الاحتياطي، باستثناء الوارد في الايضاح رقم 12 (و).

12 حقوق الملكية والاحتياطيات (تتمة)

(و) أسهم الخزينة

2020	2021	
4,577,228	4,811,693	عدد الأسهم المحتفظ بها
%0.17	%0.15	نسبة الأسهم المحتفظ بها
1,742	1,742	التكلفة - ألف دينار كويتي
975	1,193	القيمة السوقية - ألف دينار كويتي
217	224	المتوسط المرجح للقيمة السوقية للسهم (فلس)

إن رصيد حساب احتياطي أسهم الخزينة غير متاح للتوزيع. كما لا يجوز توزيع مبلغ يساوي تكلفة أسهم الخزينة من علاوة أسهم والاحتياطي الإجباري والاحتياطي الاختياري والأرباح المرحلة خلال فترة حيازة هذه الاسهم.

(ز) احتياطيات أخرى خاصة بمساهمي البنك

2021					
تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية	احتياطي تغطية التدفقات النقدية	التغيرات في ملكية الشركات التابعة	احتياطي مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
13,145	2,295	(1,478)	(5,317)	8,645	الرصيد في 1 يناير
-	4,842	-	-	4,842	التغيرات في القيمة العادلة لاحتياطي تغطية التدفقات النقدية
9,362	-	-	-	9,362	ربح تغطية صافي الاستثمار تحويل متعلق بمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع (إيضاح 9)
-	-	-	(1,290)	(1,290)	إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة
9,362	4,842	-	(1,290)	12,914	الرصيد في نهاية السنة
22,507	7,137	(1,478)	(6,607)	21,559	

2020					
تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية	احتياطي تغطية التدفقات النقدية	التغيرات في ملكية الشركات التابعة	احتياطي مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع	الإجمالي	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
8,583	579	(1,478)	990	8,674	الرصيد في 1 يناير
-	1,716	-	-	1,716	التغيرات في القيمة العادلة لاحتياطي تغطية التدفقات النقدية
4,562	-	-	-	4,562	ربح تغطية صافي الاستثمار تحويل متعلق بمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع (إيضاح 9)
-	-	-	(6,307)	(6,307)	إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة
4,562	1,716	-	(6,307)	(29)	الرصيد في نهاية السنة
13,145	2,295	(1,478)	(5,317)	8,645	

(ح) توزيعات أرباح مقترحة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيعات أرباح نقدية بقيمة 5 فلس للسهم (2020: 5 فلس) وأسهم منحة بنسبة 5% (2020: 5%) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021. يبدأ استحقاق توزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة للمساهمين المسجلين في سجلات البنك كما في تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العمومية السنوية، رهناً باعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

12 حقوق الملكية والاحتياطيات (تتمة)

(ط) الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1

قام البنك بتاريخ 2 يوليو 2019 بإصدار أوراق رأسمالية مستديمة - الشريحة رقم 1 ("أوراق رأسمالية الشريحة 1) بمبلغ 500,000 ألف دولار أمريكي.

تشكل الأوراق الرأسمالية الشريحة 1 التزامات مباشرة غير مشروطة ومساندة وغير مكفولة بضمان للبنك وتم تصنيفها كحقوق ملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32: الأدوات المالية - التصنيف. ليس للأوراق تاريخ استحقاق؛ ويمكن للبنك استردادها وفقاً لتقديره بعد 9 يوليو 2024 ("تاريخ المطالبة الأول") أو أي تاريخ لاحق لسداد الفائدة بشرط الحصول على الموافقة المسبقة للجهة الرقابية.

تحمل الأوراق فائدة على قيمتها الاسمية من تاريخ الإصدار حتى تاريخ المطالبة الأول بمعدل فائدة ثابت سنوي بنسبة 5.7492%. وسيعاد تحديد معدل الفائدة لاحقاً بعد فترات زمنية فاصلة مدتها خمس سنوات. وتستحق الفائدة السداد بشكل نصف سنوي بأثر رجعي وتعامل كإقطاع من حقوق الملكية.

يجوز للبنك بناءً على تقديره اختيار عدم توزيع الفوائد ولا يعتبر ذلك حالة تعثر. في حالة عدم قيام البنك بسداد الفوائد على الأوراق المالية الشريحة 1 في المواعيد المقررة لسداد الفائدة (لاي سبب من الأسباب)، فيجب على البنك الا يقوم بإصدار أي توزيعات أو مدفوعات أخرى أو تتعلق بأسهم أخرى من نفس المستوى أو أقل من الأوراق المالية للشريحة 1 (باستثناء التوزيعات أو المدفوعات النسبية على الأسهم التي تتساوى مع الأوراق المالية للشريحة 1) ما لم يتم البنك بدفع قسطين متتاليين بالكامل من مدفوعات الفوائد على الأوراق المالية للشريحة 1، ولحين قيامه بذلك.

13 إيرادات فوائد

2021 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	
211,241	223,355	قروض وسلف الى العملاء
31,551	31,016	مستحق من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
7,450	10,890	أذون وسندات الخزينة
3,879	5,001	أوراق مالية استثمارية
254,121	270,262	

14 مصروفات فوائد

2021 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	
76,677	75,767	ودائع من العملاء
33,256	29,454	مستحق إلى بنوك
448	7,783	مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
15,566	17,239	أموال مقترضة أخرى
125,947	130,243	

15 صافي إيرادات الاستثمار

2021 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	
28,764	7,224	صافي الربح من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
371	8,642	صافي الربح من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
446	(13)	حصة في نتائج شركات زميلة
29,581	15,853	

16 الضرائب

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
662	1,004	ضريبة دعم العمالة الوطنية
350	481	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
265	476	زكاة
3,025	4,747	ضرائب على شركات تابعة خارج الكويت
4,302	6,708	

فيما يلي بنود الضرائب الناتجة من شركات تابعة خارج الكويت:

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
6,466	6,646	الضريبة الحالية
(3,441)	(1,899)	الضريبة المؤجلة
3,025	4,747	

إن معدل الضريبة المطبق على الشركات التابعة الخاضعة للضريبة يتراوح بين 15% إلى 35% (2020): بين 10% إلى 35% (بينما يتراوح معدل ضريبة الدخل الفعلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 بين 27% إلى 28% (2020): 11% إلى 29%). لغرض تحديد النتائج الخاضعة للضريبة للسنة، فقد تم تعديل احتساب أرباح الشركات التابعة خارج الكويت للأغراض الضريبية. تتضمن التعديلات لأغراض الضريبة بنود تتعلق بكلاً من الإيرادات والمصروفات. تستند التعديلات إلى القوانين واللوائح الحالية القائمة والممارسات المعمول بها داخل الدول التي تعمل بها هذه الشركات التابعة.

17 ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة بتقسيم ربح السنة الخاص بمساهمي البنك بعد مدفوعات الفائدة والحركات الأخرى على الأوراق الرأسمالية الشريحة الأولى على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة ناقصاً أسهم الخزينة.

إن احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة هي كما يلي:

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
33,662	45,389	ربح السنة الخاص بمساهمي البنك
(8,900)	(8,302)	يخصم: سداد مدفوعات الفائدة والحركات الأخرى الخاصة بالأوراق الرأسمالية الشريحة الأولى
24,762	37,087	ربح السنة الخاص بمساهمي البنك بعد الفائدة والحركات الأخرى على الأوراق الرأسمالية للشريحة الأولى
2,790,294,942	2,821,606,927	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بالصافي بعد أسهم الخزينة
8.9	13.1	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (فلس)

تم تعديل احتساب ربحية السهم لسنة 2020 ليراعي أسهم المنحة التي تم إصدارها في 2021.

18 معلومات القطاع

لأغراض الإدارة، تنظم المجموعة عملياتها مبدئياً حسب التوزيع الجغرافي، وبصورة أساسية القطاع المحلي والقطاع الدولي. تصنف كافة العمليات خارج الكويت على أنها دولية. ومن خلال قطاع العمليات المحلية تنتظم المجموعة إلى قطاعات الأعمال التالية:

- ◀ القطاع المصرفي للشركات: يقدم منتجات وخدمات مصرفية شاملة للعملاء من الشركات والمؤسسات المالية بما في ذلك الإقراض والودائع والخدمات التجارية وتحويل العملات الأجنبية وخدمات الاستشارات والخدمات الأخرى.
- ◀ قطاع الخدمات المالية الخاصة وللأفراد: يقدم مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد وعملاء الخدمات المالية الخاصة بما في ذلك القروض والودائع وبطاقات الائتمان والبطاقات البنكية وتحويل العملات الأجنبية والخدمات الأخرى.
- ◀ الخزينة والأعمال المصرفية للاستثمارات: يضم هذا القطاع أنشطة الخزينة وخدمات الاستثمارات وإدارة الاستثمارات. كما يقدم هذا القطاع منتجات وخدمات إلى البنوك بما في ذلك الأسواق النقدية والإقراض والودائع وتحويل العملات الأجنبية والخدمات الأخرى.
- ◀ المركز الرئيسي: يتضمن إدارة السيولة والتمويل وأي خدمات متبقية فيما يتعلق بتسعير التحويل والأنشطة الأخرى غير المخصصة.

تراقب الإدارة التنفيذية نتائج وحدات الأعمال بصورة منفصلة لأغراض اتخاذ القرارات حول توزيع الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاع استناداً إلى نتائج القطاعات بعد المخصصات التي يتم قياسها في بعض النواحي بطريقة مختلفة عن أرباح أو خسائر التشغيل ضمن البيانات المالية المجمعة.

قامت المجموعة خلال السنة بتغيير القطاع الذي يجب إعداد تقرير بشأنه لديها ليتضمن المركز الرئيسي كقسم جديد يجب إعداد تقرير عنه كما هو موضح أعلاه. ووفقاً لذلك، تم الإفصاح بشكل منفصل عن صافي إيرادات الفوائد ونتائج تشغيل القطاعات وربح السنة وإجمالي الموجودات وإجمالي المطلوبات المتعلقة بالمركز الرئيسي والتي كانت مدرجة سابقاً كجزء من قطاع الخزينة والخدمات المصرفية للاستثمارات بشكل منفصل. تم تعديل المعلومات المقارنة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 للتوافق مع عرض السنة الحالية.

مجموعة بنك برقان

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2021

18 معلومات القطاع (تتمة)

يعرض الجدول التالي المعلومات المتعلقة بالإيرادات والنتائج وبعض الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية في المجموعة.

المجموعة	معاملات بين المجموعة غير موزعة	العمليات الدولية*	عمليات الكويت				قطاع الخدمات المصرفية للشركات ألف دينار كويتي	قطاع الخدمات المصرفية للشركات ألف دينار كويتي
			المجموع ألف دينار كويتي	المركز الرئيسي ألف دينار كويتي	قطاع الخزينة والإستثمارات المصرفية وأخرى ألف دينار كويتي	قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والخاصة ألف دينار كويتي		
128,174	(10,251)	52,624	85,801	(5,683)	431	35,778	55,275	31 ديسمبر 2021: صافي إيرادات فوائد
234,730	(3,049)	93,401	144,378	(5,188)	30,512	49,049	70,005	النتائج التشغيلية للقطاع
48,589	(9,123)	6,727	50,985	(9,617)	25,205	3,494	31,903	ربح (خسارة) السنة
7,074,915	(191,020)	2,040,862	5,225,073	600,290	745,945	1,136,992	2,741,846	مجموع الموجودات
6,142,990	(184,274)	1,805,309	4,521,955	1,603,385	397,702	1,150,065	1,370,803	مجموع المطلوبات
140,019	(10,003)	63,287	86,735	(12,726)	2,945	35,352	61,164	31 ديسمبر 2020: صافي إيرادات فوائد
212,770	(12,043)	99,720	125,093	(14,391)	21,691	39,720	78,073	النتائج التشغيلية للقطاع
34,086	(18,302)	2,753	49,635	(36,509)	16,216	13,412	56,516	ربح السنة
7,106,084	(232,940)	2,077,844	5,261,180	576,634	797,763	1,315,787	2,570,996	مجموع الموجودات
6,226,320	(234,588)	1,835,109	4,625,799	2,254,000	277,165	1,042,338	1,052,296	مجموع المطلوبات

* تتضمن العمليات الدولية نتائج تشغيلية لمصرف بغداد والتي يتم تصنيفها كمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع كما في 31 ديسمبر 2021 و 31 ديسمبر 2020 (إيضاح 9). وتم إدراج خسارة إعادة قياس مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع بمبلغ لا شيء دينار كويتي (2020: 688 ألف دينار كويتي) في نتائج القطاع قبل المخصصات.

19 معاملات مع أطراف ذات علاقة

قامت المجموعة بتنفيذ معاملات مع بعض الأطراف ذات علاقة (الشركة الأم وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا للمجموعة وشركات يسيطرون عليها أو يمارسون عليها سيطرة مشتركة أو تأثيراً ملموساً) الذين كانوا عملاء للمجموعة خلال السنة. يمثل عمود "آخرون" في الجدول التالي بصورة رئيسية المعاملات مع الأطراف ذات علاقة التي إما تسيطر عليها الشركة الأم أو تمارس عليها تأثيراً ملموساً. إن شروط هذه المعاملات تعتمد إلى حد كبير على الأساس التجاري المعتمد من قبل إدارة المجموعة بما في ذلك الضمانات. يسمح بالإقراض إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات الصلة بهم مقابل ضمانات ملموسة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي. إن الأرصدة و المعاملات مع الأطراف ذات علاقة هي كما يلي:

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	آخرون ألف دينار كويتي	الشركة الأم ألف دينار كويتي	
				بيان المركز المالي المجموع
				المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى*
184,879	175,970	175,970	-	قروض وسلف للعملاء *
983,769	968,721	968,721	-	استثمارات في أوراق مالية
134,346	126,323	107,340	18,983	استثمارات في أوراق مالية مدارة من قبل طرف ذي علاقة
66,329	82,108	82,108	-	موجودات أخرى
5,283	5,867	5,867	-	المستحق للبنوك
21,448	7,429	7,429	-	المستحق لمؤسسات مالية أخرى
31,716	64,509	64,509	-	ودائع من عملاء
125,274	153,134	57,946	95,188	
				ارتباطات والتزامات محتملة
				خطابات اعتماد
21,454	711	711	-	خطابات ضمان
81,318	69,607	69,607	-	حدود ائتمانية غير مستخدمة
103,529	127,207	127,207	-	التزامات أخرى
15,987	15,793	15,793	-	
				المعاملات
				إيرادات فوائد
40,488	30,912	30,872	40	مصرفات فوائد
(1,929)	(656)	(459)	(197)	إيرادات آتباع وعمولات
1,474	804	801	3	مصرفات آتباع وعمولات
(739)	(517)	(517)	-	إيرادات توزيعات أرباح
1,366	499	-	499	مصرفات أخرى
(3,606)	(10,845)	(10,845)	-	
				معاملات أخرى خلال السنة
				شراء ممتلكات ومعدات
-	1,664	1,664	-	شراء استثمار في أوراق مالية
29,571	-	-	-	بيع استثمار في أوراق مالية
24,041	-	-	-	خسارة بيع استثمار في أوراق مالية
(19)	-	-	-	

* كما في 31 ديسمبر 2021، بلغت القيمة العادلة لإجمالي الضمانات المؤهلة بمقدار الأرصدة القائم 532,224 ألف دينار كويتي (2020: 494,196 ألف دينار كويتي).

19 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	عدد أعضاء المجلس أو الجهاز التنفيذي	
4,452	4,995	4	أعضاء مجلس الإدارة*
907	978	8	قروض وسلف لعملاء ودائع من عملاء
219	217	11	الجهاز التنفيذي: قروض وسلف لعملاء
2,431	1,983	29	ودائع من عملاء
7	18	1	خطابات ضمان

* تتضمن المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة معاملة مع أحد أعضاء الجهاز التنفيذي للمجموعة والذي يمثل أحد أعضاء مجلس الإدارة.

مكافآت الإدارة العليا

إن المزايا المدفوعة والمستحقة "للإدارة العليا" (تمثل المدفوع والمستحق عن خدمات أعضاء مجلس الإدارة في اللجان والرئيس التنفيذي والمدراء الرئيسيين) كانت كما يلي:

2020 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	
5,070	4,759	مزايا قصيرة الأجل للموظفين – تتضمن رواتب ومنح
1,336	1,485	مستحقات مكافآت نهاية الخدمة
622	573	مستحقات تكلفة الحقوق التشجيعية طويلة الأجل
120	490	مستحقات لخدمات اللجان
<u>7,148</u>	<u>7,307</u>	

20 ارتباطات والتزامات محتملة

2019 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	
36,172	40,182	حوالات مقبولة
259,366	209,612	خطابات اعتماد
857,342	822,849	خطابات ضمان
<u>1,152,880</u>	<u>1,072,643</u>	

إن الالتزامات التي لا يمكن إلغاؤها لمد الائتمان تبلغ 642,447 ألف دينار كويتي (2020: 642,168 ألف دينار كويتي). تشمل هذه الالتزامات التزامات لمد الائتمان الذي لا يمكن إلغاؤه على مدى فترة التسهيل أو يتم إلغاؤه فقط استجابة لتغيير عكسي جوهري.

إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكد من أن الأموال ستكون متوفرة للعملاء عند الطلب. إن الحوالات المقبولة والاعتمادات المستندية المؤقتة والضمانات، التي تعتبر ضمانات غير قابلة للإلغاء بأن المجموعة ستقوم بالسداد فيما لو لم يتمكن العميل الوفاء بالتزاماته للأطراف الأخرى، ينتج عنها نفس مخاطر الائتمان الخاصة بالقروض. الاعتمادات المستندية والتجارية التي تمثل تعهدات من قبل المجموعة نيابة عن العميل بالسماح لطرف آخر بسحب أموال من المجموعة إلى الحد المنصوص عليه وفقاً لشروط وأحكام محددة، هي مكفولة بضمان بالبضاعة المتعلقة بها ولذلك ينتج عنها مخاطر أقل من تلك الناتجة عن القروض المباشرة.

إن الحدود الائتمانية غير المستخدمة تمثل الأجزاء من التراخيص غير المستخدمة لتمديد الائتمان النقدي. وفيما يخص مخاطر الائتمان للحدود الائتمانية غير المستخدمة، فإن المجموعة معرضة لمخاطر خسائر تساوي إجمالي الحدود غير المستخدمة. غير أن الخسائر المحتملة غالباً تكون أقل من إجمالي الحدود غير المستخدمة نظراً لأن معظم هذه الحدود سنتهي أو يتم إلغاؤها دون تمويلها.

20 ارتباطات والتزامات محتملة (تتمة)

توفر المجموعة لعملائها ضمانات مالية قد تتطلب من المجموعة سداد مدفوعات بالنيابة عن العملاء وتتعهد بالتزامات لتמיד الخدمات الائتمانية لتوفير احتياجات السيولة لديهم. يتم تحصيل هذه المدفوعات من العملاء على أساس بنود خطاب الاعتماد. تعرض هذه الخطابات المجموعة لمخاطر مماثلة لمخاطر القروض والسلف ويتم تخفيف هذه المخاطر من خلال نفس إجراءات وسياسات الرقابة.

لدى المجموعة ارتباطات فيما يتعلق بمصاريف رأسمالية بمبلغ 15,793 ألف دينار كويتي (2020: 15,987 ألف دينار كويتي).

21 الأدوات المالية المشتقة

في سياق أعمالها المعتاد، تدخل المجموعة في أنواع مختلفة من المعاملات تتضمن مشتقات الأدوات المالية. تقدم المجموعة لعملائها منتجات مشتقات يتم تداولها في الأسواق المالية بهدف خدمة احتياجات إدارة المخاطر لديها لتغطية انكشافات العملات الأجنبية وأسعار الفائدة. تستخدم المجموعة أيضاً المشتقات لغرض التغطية الاقتصادية لإدارة موجوداتها ومطلوباتها وكذلك تغطية بعض انكشافات المخاطر مثل التفاوت في التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بأصل أو التزام محقق (تغطية التدفقات النقدية) أو عمليات تغطية صافي الاستثمار في عملية أجنبية. بالنسبة لعقود المشتقات المصنفة كأداة تغطية، يتم استخدام محاسبة التغطية شريطة الوفاء ببعض المعايير.

يتم تحقق المشتقات مبدئياً ويتم قياسها لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. يتم الحصول على القيمة العادلة من أسعار السوق المسعرة في أسواق نشطة وأساليب التقييم (مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات)، حسبما هو ملائم. يتم إدراج كافة المشتقات كموجودات عندما تكون قيمتها العادلة موجبة ومطلوبات عندما تكون قيمتها العادلة سالبة.

تعتمد طريقة تحقق ربح أو خسارة القيمة العادلة الناتجة على ما إذا كان قد تم تصنيف المشتقات كأداة تغطية في تلك الحالة، وطبيعة البند المغطى.

في بداية المعاملات، تقوم المجموعة بتوثيق العلاقة بين أدوات التغطية والبند المغطى بهدف إدارة المخاطر بالإضافة إلى الطرق المختارة لتقييم فعالية التغطية. كما تقوم المجموعة بتوثيق تقييمها - في بداية التغطية وكذلك على أساس مستمر - لما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية عالية الفعالية في مقابلة التغيرات في التدفقات النقدية للبند المغطى.

يتم عرض الأدوات المالية المشتقة المستخدمة من قبل المجموعة كجزء من استراتيجيات إدارة المخاطر لديها ولكن التي لا تتأهل لمحاسبة التغطية طبقاً للسياسات المحاسبية المتعلقة بالتغطية لدى المجموعة كمشتقات محتفظ بها لغرض المتاجرة (عمليات تغطية غير مؤهلة).

مشتقات محتفظ بها للتغطية
تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية

قام البنك بتوقيع عقود مبادلة العملات الأجنبية الأجلة بين الليرة التركية والدولار الأمريكي يتم تنفيذها على أساس شهري وتم تصنيفها كأداة تغطية لصافي استثمارات البنك في شركته التابعة التركية. أدت هذه المعاملة إلى وجود مراكز البيع بالدولار الأمريكي. وتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من إعادة تحويل العقود المذكورة آنفاً في حقوق الملكية لمبادلة الأرباح أو الخسائر الناتجة من تحويل صافي الاستثمارات في الشركة التابعة التركية. تنشأ عدم فعالية التغطية إلا للحد الذي تتجاوز فيه أدوات التغطية من حيث القيمة الاسمية، التعرض للمخاطر من العمليات الأجنبية. لم يتم تحقق انعدام فاعلية أدوات التغطية لصافي الاستثمارات في عمليات أجنبية ضمن بيان الدخل المجمع خلال السنة. تقوم المجموعة بصورة دورية بتقييم معدل التغطية الاختيارية، أي قيمة صافي موجودات الشركة التابعة التي يتم تغطيتها وكما في 31 ديسمبر 2021 قامت بتحديد نسبة 40% (2020: 50%) كمعدل تغطية اختيارية.

عمليات تغطية التدفقات النقدية

تقوم إحدى الشركات التابعة للمجموعة بتطبيق محاسبة تغطية التدفقات النقدية باستخدام مبادلات أسعار الفائدة لتغطية الودائع بالعملات الأجنبية بمتوسط استحقاق حتى 3 أشهر مقابل تقلبات أسعار الفائدة. وتقوم الشركة التابعة بتطبيق اختبارات الفعالية في تواريخ البيانات المالية المجمعة لمحاسبة التغطية؛ حيث يتم احتساب الأجزاء الفعالة كجزء من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات ضمن الاحتياطات الأخرى، بينما يتم إدراج الجزء غير الفعال في بيان الدخل المجمع.

لم يتم إدراج أية عدم فاعلية من التغطية في بيان الدخل المجمع خلال السنة.

21 الأدوات المالية المشتقة (تتمة)
مشتقات محتفظ لغرض المتاجرة

يتم تصنيف عقود المشتقات المبرمة لغرض خدمة العملاء فيما يتعلق باحتياجات إدارة المخاطر لديهم وكذلك المشتقات المستخدمة من قبل المجموعة لغرض التغطية الاقتصادية ولكن التي لا تفي بمعايير التأهل لمحاسبة التغطية كـ "مشتقات محتفظ بها لغرض المتاجرة". يتم تغطية الانكشافات للمخاطر المرتبطة بعقود المشتقات للعملاء عن طريق الدخول في مراكز ذات خصائص مخاطر معاكسة لدى أطراف مقابلة أخرى أو معاملات أخرى لتخفيف المخاطر.

أنواع عقود المشتقات
عقود تبادل عملات أجنبية آجلة

إن عقود تبادل العملات الأجنبية هي عقود إما شراء أو بيع بعض العملات بأسعار محددة في المستقبل وهي عقود تم اعدادها للتعامل فيها بالسوق الموازي.

المبادلات

إن المبادلات هي اتفاقيات تعاقدية بين طرفين لتبادل التدفقات المالية خلال فترة محددة استناداً إلى المبالغ الاسمية المحددة، فيما يتعلق بالحركات في المؤشر المتضمن المحدد مثل معدل الفائدة أو سعر صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسهم.

تتعلق مبادلات أسعار الفائدة بالعقود التي يبرمها البنك مع مؤسسات مالية أخرى، حيث تدفع المجموعة أو تستلم نسبة فائدة متغيرة، على التوالي، مقابل دفع أو استلام معدل فائدة ثابت. يتم عادة مقاصة تدفقات الدفعات مقابل بعضها البعض، ويدفع أحد الطرفين الفرق للطرف الآخر. في مبادلات العملات، تدفع المجموعة مبلغاً محدداً بعملة معينة، وتستلم مبلغاً محدداً بعملة أخرى. غالباً ما يتم تسوية مبادلات العملات بالإجمالي.

الخيارات

إن الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تشمل على الحق، ولكن ليس الإلزام، بشراء أو بيع قيمة محددة من أداة مالية بسعر محدد، سواء بتاريخ مستقبلي محدد أو خلال فترة زمنية محددة.

تقوم المجموعة بشراء وبيع الخيارات من خلال أسواق المال والأسواق الموازية التي تخضع للرقابة. إن الخيارات التي قامت المجموعة بشرائها تعطي للمجموعة فرصة شراء (خيارات الطلب) أو بيع (خيارات العرض) للموجودات المتضمنة بقيمة متفق عليها إما بتاريخ أو قبل انتهاء صلاحية الخيار. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان على الخيارات التي يتم شراؤها، و فقط بمقدار قيمتها المدرجة بالدفاتر، التي هي قيمتها العادلة.

إن الخيارات التي تقدمها المجموعة تقدم للمشتري فرصة شراء الموجودات المتضمنة أو بيعها للمجموعة مقابل قيمة متفق عليها إما بتاريخ أو قبل انتهاء صلاحية الخيار.

يوضح الجدول أدناه القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المسجلة كموجودات أو مطلوبات بالإضافة إلى القيمة الاسمية التي تم تحليلها حسب الفترة حتى الاستحقاق. إن القيمة الاسمية، المدرجة بالإجمالي، هي قيمة الأصل المرتبط بالمشتقات أو السعر المرجعي أو المؤشر الأساسي وتمثل الأساس لقياس التغيرات في قيمة المشتقات المالية. إن القيمة الاسمية تمثل حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعطي مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان. تقتصر مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة على القيمة العادلة الموجبة للأدوات. يدار التعرض لمخاطر الائتمان كجزء من حدود الاقتراض الشاملة بالإضافة إلى التعرض المحتمل للمخاطر الناتج من حركات السوق.

	القيمة الاسمية		القيمة العادلة	القيمة العادلة
	أكثر من سنة	خلال سنة	السالبة	الموجبة
	واحدة	واحدة	ألف	ألف
	ألف	ألف	دينار كويتي	دينار كويتي
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
	1,639,856	121,826	1,518,030	26,657
	81,134	46,482	34,652	1,903
	52,556	-	52,556	1,405
	1,773,546	168,308	1,605,238	29,965
	20,931	-	20,931	6,704
	196,442	133,043	63,399	36,159
	217,373	133,043	84,330	42,863

31 ديسمبر 2021
مشتقات محتفظ بها لغرض المتاجرة:
(عمليات التغطية غير المؤهلة):

 عقود مبادلات / تحويل عملات أجنبية آجلة
 مبادلات أسعار الفائدة
 خيارات

المشتقات المحتفظ بها لغرض التغطية
تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية:

عقود مبادلات / تحويل عملات أجنبية آجلة

عمليات تغطية التدفقات النقدية:

مبادلات أسعار الفائدة

المجموع ألف دينار كويتي	القيمة الأسمية		القيمة العادلة السالبة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة الموجبة ألف دينار كويتي	
	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	خلال سنة واحدة ألف دينار كويتي			
1,156,287	492	1,155,795	(7,238)	16,838	31 ديسمبر 2020
147,122	116,434	30,688	(4,392)	3,211	مشتقات محتفظ بها لغرض المتاجرة: (عمليات التغطية غير المؤهلة):
33,996	-	33,996	(38)	152	عقود مبادلات / تحويل عملات أجنبية آجلة مبادلات أسعار الفائدة خيارات
1,337,405	116,926	1,220,479	(11,668)	20,201	
40,914	-	40,914	(4,816)	-	المشتقات المحتفظ بها لغرض التغطية تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية: عقود مبادلات / تحويل عملات أجنبية آجلة عمليات تغطية التدفقات النقدية: مبادلات أسعار الفائدة
173,906	111,566	62,340	(4,562)	30,143	
214,820	111,566	103,254	(9,378)	30,143	

يتم استخدام أدوات التغطية لتغطية صافي الاستثمار في عملية أجنبية ومخاطر أسعار الفائدة التي تتعلق بالبنود المغطاة. يبلغ البند المغطى لصافي الاستثمار في العملية الأجنبية المتعلقة بصافي استثمار البنك في بنك برقان آيه إس وخسارة تحويل العملات الأجنبية المسجلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى 15,981 ألف دينار كويتي (2020: 10,873 ألف دينار كويتي) بالنسبة للجزء المغطى. ويتضمن البند المغطى لمخاطر أسعار الفائدة بعض ودائع العملاء والقروض طويلة الأجل المدرجة بعملية أجنبية في شركة تابعة تبلغ قيمتها الدفترية 196,442 ألف دينار كويتي (2020: 173,906 ألف دينار كويتي). كما في نهاية السنة، تم الإقرار بأن جميع عمليات التغطية فعالة.

22 تأثير فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)

استمرت جائحة كوفيد-19 في التأثير على عمليات المجموعة خلال السنة الحالية. يعرض الايضاح الوارد أدناه تأثير الجائحة على عمليات البنك وإدارة المخاطر والتقديرات والاحكام الجوهرية التي استعانت بها الإدارة لتقدير قيم الموجودات والمطلوبات.

(أ) إدارة مخاطر الائتمان

تأجيل القروض الاستهلاكية والسكنية في عام 2021 خلال السنة، قام البنك بتنفيذ تأجيل القروض الاستهلاكية والإسكانية المقدمة للمواطنين الكويتيين المؤهلين لمدة 6 أشهر اعتباراً من تاريخ طلب العملاء. طلب من العملاء تقديم طلب تأجيل القروض الاستهلاكية والسكنية في غضون شهر واحد من تاريخ نفاذ القانون رقم 3 لسنة 2021 أي 18 أبريل 2021 ("القانون") لتأهيلهم للتأجيل.

لا تعتبر القروض الاستهلاكية والإسكانية التي انقضى موعد استحقاقها أو تم مسبقاً قيد إجراء قانوني حولها قبل تاريخ نفاذ القانون مؤهلة للتأجيل.

تتحمل حكومة دولة الكويت خسارة التعديل الناتجة عن تأجيل القروض الاستهلاكية والإسكانية بموجب القانون.

نتج عن تأجيل الأقساط خسارة تعديل بمبلغ 5,679 ألف دينار كويتي للبنك نتيجة تعديل التدفقات النقدية التعاقدية للقروض الاستهلاكية والإسكانية والتي تم تسجيلها في بيان الدخل المرحلي المكثف المجمع.

22 تأثير فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) (تتمة)**(ب) إدارة مخاطر السيولة**

استمرت المجموعة في الاحتفاظ بمحفظة سيولة مناسبة طوال السنة، واستمر في الإبقاء على المعدلات الداخلية دون تغيير في محاولة للإبقاء على نفس المعدلات المناسبة للسيولة كما كانت قبل انتشار الوباء وإدارة الإنهاء التدريجي لإجراءات تأجيل سداد أقساط القروض الصادرة من بنك الكويت المركزي خلال السنة السابقة. تنص سياسة المجموعة على الاحتفاظ بتغطية مناسبة للسيولة ومحفظة كبيرة من الموجودات السائلة عالية الجودة والتي يمكن بيعها جزئياً حتى مع وجود تأثير محدود على أسعارها ما اقتضت الحاجة لذلك.

تم الإفصاح عن سياسة إدارة مخاطر السيولة بالمجموعة في الإفصاح رقم 24.

(ج) استخدام التقديرات والاحكام

تطبق المجموعة أحكاماً جوهرية لتقدير وتقييم خسائر الائتمان المتوقعة لديها. وفي ضوء عدم التيقن المستمر من المعلومات المستقبلية، استخدمت المجموعة طريقة تطبيق الأحكام المتداخلة في صورة تغيير مرحلي أو تراجع التصنيف للمعلاء حيثما وجد مؤشر على ضغوطات طويلة الأجل أو دائمة.

الحوكمة في تطبيق نماذج خسائر الائتمان المتوقعة واحتسابها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9
تتولى لجنة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 بالبنك المسؤولية الرئيسية في الإشراف على نماذج خسائر الائتمان المتوقعة للمجموعة. وفي ضوء عدم التيقن الشديد والتقلبات السائدة في الوقت الحالي، فقد قامت اللجنة بتدعيم عملياتها والضوابط الرقابية واطر الحوكمة المتعلقة بمراجعة ومراقبة عوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر على احتساب خسائر الائتمان المتوقعة والتوصية بالتغييرات إذا اقتضت الحاجة.

تم الإفصاح عن التأثير على خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المحدد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 والنزما بتعليمات بنك الكويت المركزي في الإفصاح رقم 5.

قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

تستمر المجموعة في الرقابة الوثيقة للأسواق والصفقات التجارية بين المشاركين في السوق في ضوء السيناريو الحالي لتعديل القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة إذا اقتضت الحاجة. تم الإفصاح عن السياسة الحالية للمجموعة لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية في إيضاح رقم 2.

23 قياس القيمة العادلة

لا تختلف القيمة العادلة لكافة الأدوات المالية بصورة جوهرية عن القيمة المدرجة بالدفاتر لها. وبالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية ذات الطبيعة السائلة أو التي لها فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، من المقدر أن تعادل القيمة المدرجة بالدفاتر القيمة العادلة تقريباً. ينطبق هذا الافتراض أيضاً على الودائع تحت الطلب وحسابات التوفير التي ليس لها فترة استحقاق محددة.

تم تصنيف القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم وفقاً لسياسة قياس القيمة العادلة في الإفصاح رقم 2. إن الحركة في المستوى 3 تعتمد بصورة رئيسية على المشتريات والمبيعات والتغير في القيمة العادلة كما تعتمد على الاستثمار في أوراق مالية الذي تم حيازته مقابل استرداد الدين الذي تم شطبه مسبقاً والمسجل كإيرادات أخرى والتغير في القيمة العادلة وإعادة التصنيف وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. خلال السنة، تم تسجيل انخفاض بمبلغ 5,848 ألف دينار كويتي (2020): انخفاض بمبلغ 13,186 ألف دينار كويتي) في الإيرادات الشاملة الأخرى بما يمثل التغير في القيمة العادلة. لا يوجد تحويلات جوهرية بين المستويات خلال السنة. إن التأثير على بيان المركز المالي المجمع أو على بيان حقوق ملكية المساهمين المجمع سيكون غير جوهري في حال تعديل متغيرات المخاطر المستخدمة في مدخلات تقييم الأوراق المالية غير المدرجة بمقدار 5%.

تتألف أوراق الدين المالية ضمن المستوى الثالث من سندات شركات غير مسعرة. يتم تقدير القيمة العادلة لهذه السندات باستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة. تتضمن الأسهم والأوراق المالية الأخرى ضمن هذه الفئة بشكل رئيسي استثمارات استراتيجية في أسهم وصناديق مدارة غير متداولة في سوق نشطة. ويتم تقدير القيمة العادلة لهذه الاستثمارات باستخدام آليات التقييم المناسبة في كل حالة؛ ومن بينها نماذج التدفقات النقدية المخصومة والمعلومات الملحوظة في السوق للشركات المقارنة، ومعلومات تتعلق بعمليات حديثة، وصافي قيمة الموجودات.

تتضمن المدخلات الجوهرية غير الملحوظة المستخدمة في آليات التقييم بشكل رئيسي أسعار الخصم ومعدلات النمو النهائية والإيرادات وتقديرات الأرباح ومضاعفات السوق مثل الأسعار إلى القيمة المدرجة بالدفاتر والأسعار إلى الأرباح. وفي ضوء الطبيعة المتنوعة لهذه الاستثمارات، فليس من العملي الإفصاح عن نطاق المدخلات الجوهرية غير الملحوظة.

23 قياس القيمة العادلة (تتمة)

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة، ولا تختلف قيمتها المدرجة بالدفاتر بصورة مادية عن قيمتها العادلة. وتقدر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام آليات التقييم مع الاستعانة بافتراضات معينة منها التدفقات النقدية المستقبلية وفروق العائد المناسبة في هذه الظروف.

إن التأثير على بيان المركز المالي المجمع أو بيان الدخل المجمع أو بيان حقوق الملكية المجمع يصبح غير ماديًا إذا كان التغيير في المخاطر المتنوعة ذات الصلة المستخدمة في تقديرات القيمة العادلة للأوراق المالية غير المسعرة بنسبة 5%.

مجموعة بنك برقان

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
في 31 ديسمبر 2021

23 قياس القيمة العادلة (تتمة)

فيما يلي الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة:

31 ديسمبر 2020				31 ديسمبر 2021				
المستوى 1 الف دينار كويتي	المستوى 2 الف دينار كويتي	المستوى 3 الف دينار كويتي	الإجمالي الف دينار كويتي	المستوى 1 الف دينار كويتي	المستوى 2 الف دينار كويتي	المستوى 3 الف دينار كويتي	الإجمالي الف دينار كويتي	
88,422	-	-	181,665	81,462	-	-	168,913	الموجودات المالية
245,042	-	-	253,042	274,520	-	-	274,520	أوراق مالية
-	-	-	66,739	-	-	-	82,441	أوراق الدين المالية
-	50,344	-	50,344	-	72,828	-	72,828	صناديق إدارة
-	-	-	-	-	-	-	-	الادوات المالية المشتقة
-	-	-	-	-	-	-	-	المطلوبات المالية:
-	21,046	-	21,046	-	22,661	-	22,661	الادوات المالية المشتقة

إن الاستثمار في الأوراق المالية المصنف بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والمدرج بالتكلفة المطفأة (إيضاح 6) وأدوات الدين الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة (باستثناء التسهيلات الائتمانية) تخضع لخسائر الائتمان المتوقعة. يتم تصنيف هذه الموجودات المالية ضمن المرحلة 1 (2020: المرحلة 1). لا تخضع سندات بنك الكويت المركزي وأذونات خزينة حكومة الكويت لخسائر الائتمان المتوقعة.

مقدمة

تتم مراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية استناداً إلى الحدود الموضوعية من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية العمل وبيئة السوق الذي تعمل فيه المجموعة بالإضافة إلى مستوى المخاطر التي تستطيع المجموعة أن تقبلها، مع المزيد من التأكيد على قطاعات جغرافية وقطاعات صناعية محددة. بالإضافة إلى ذلك، تراقب المجموعة وتقيس القدرة العامة على تحمل المخاطر فيما يتعلق بإجمالي التعرض للمخاطر عبر كافة أنواع المخاطر والأنشطة.

تخضع عمليات بعض الشركات التابعة أيضاً لمتطلبات رقابية في الدول التي تعمل فيها. إن هذه القوانين لا تتطلب الموافقة على الأنشطة ومراقبتها فقط، ولكن تشكل أيضاً بعض أحكام القيود (كفاية رأس المال) للحد من مخاطر التأخير والتعسر من جانب البنوك وشركات التأمين لتلبية المتطلبات غير المتوقعة التي يمكن أن تنشأ.

كجزء من إدارة المخاطر الشاملة، تستخدم المجموعة المشتقات المالية والأدوات الأخرى لإدارة التعرض للمخاطر الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة ومعاملات العملات الأجنبية.

يتم تقييم التعرض للمخاطر قبل الدخول في معاملات التغطية، التي يتم التصريح بها على المستوى الوظيفي المناسب داخل المجموعة.

تصنف المجموعة المخاطر التي تواجهها في سياق أنشطتها اليومية الي فئات معينة من المخاطر. وعلى ذلك، يتم تكليف مسؤولين مختلفين بمسؤوليات محددة للقيام بتحديد وقياس ومراقبة هذه الأنواع المحددة من المخاطر ورفع تقرير عنها. إن هذه الأنواع من المخاطر هي كما يلي:

أ. المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية:

1. مخاطر الائتمان التي تشمل مخاطر التخلف عن السداد من قبل العملاء والأطراف المقابلة.
2. مخاطر السوق التي تتضمن مخاطر أسعار الفائدة والصراف الأجنبي ومخاطر أسعار الأسهم.
3. مخاطر السيولة.

ب. المخاطر الأخرى

1. المخاطر التشغيلية التي تتضمن المخاطر الناتجة عن فشل العمليات.

أ - مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في قدرة الطرف المقابل على سداد كامل المبالغ عند استحقاقها. تضع المجموعة مستويات لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها من خلال وضع قيود لمعدلات المخاطر المقبولة فيما يتعلق بأحد المقترضين أو مجموعة من المقترضين وكذلك بالنسبة لقطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة هذه المخاطر بشكل منتظم ويتم مراجعتها بشكل دوري. إن حدود مخاطر الائتمان على مستوى المنتج أو قطاع الأعمال أو البلد يتم إقرارها من قبل مجلس الإدارة أو مع كل شركة تابعة.

إن التعرض لمخاطر ائتمانية تتعلق بمقترض واحد -بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية الأخرى- مفيدة بالحدود الفرعية التي تغطي بنود بيان المركز المالي المجمع، والالتزامات والمطلوبات المحتملة وحدود مخاطر التسويات اليومية المتعلقة ببنود المتاجرة مثل عقود تحويل العملات الأجلة. ويتم مراقبة الانكشافات الفعلية للمخاطر مقابل الحدود المسموحة بها بشكل يومي. يوجد لدى المجموعة سياسة ائتمانية موثقة تتوافق مع تعليمات بنك الكويت المركزي وتعرف الحد المقبول لدى المجموعة بافتراض المخاطر في مختلف قطاعات أعمالها.

تتم إدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال إجراء تحليل منتظم لقدرة المقترضين الحاليين والمحتملين على مقابلة التزامات سداد أصل وفوائد القروض وتعديل حدود الإقراض وفقاً لما هو مناسب. كما تتم إدارة مخاطر الائتمان بشكل جزئي بالحصول على الرهونات وضمائنات من الشركات والأفراد.

تقتصر مخاطر الائتمان الناتجة عن الأدوات المالية المشتقة على تلك التي لها قيمة عادلة موجبة المدرجة في بيان المركز المالي المجمع.

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)
التصنيف الداخلي وتقدير احتمالية التعثر عن السداد

عند إدارة المحفظة الخاصة بالمجموعة، تستعين المجموعة بتصنيفات وإجراءات وآليات أخرى تضع في اعتبارها كافة جوانب المخاطر المحددة. تستخدم المجموعة أدوات التصنيف القياسية لقطاع الأعمال وذلك لتقييم التصنيفات / الدرجات التي يتم رفعها لإجراء تقدير احتمالية التعثر. وهذه الأداة تتيح لها القدرة على تحليل الأعمال ووضع تصنيفات للمخاطر على مستوى الجهة الملزومة والتسهيل. كما يدعم التحليل استخدام العوامل المالية والعوامل الذاتية غير المالية على حد سواء. كما تستعين المجموعة بالتصنيفات الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف المعروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان:

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة للموجودات المالية قبل الأخذ في الاعتبار تأثير أي ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى، أي تخفيف مخاطر الائتمان.

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	
701,738	762,434	النقد والنقد المعادل
243,550	247,393	أدوات وسندات خزانة لدى البنك المركزي ومؤسسات أخرى
469,517	331,324	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
4,345,058	4,278,709	قروض وسلف للعملاء
338,950	393,333	استثمارات في أوراق مالية
152,179	166,929	موجودات أخرى *
6,250,992	6,180,122	المجموع
1,811,035	1,730,883	التزامات ومطلوبات محتملة (إيضاح 20)
8,062,027	7,911,005	الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الأخذ في الاعتبار أدوات تخفيف مخاطر الائتمان

* تتضمن الموجودات الأخرى أرصدة فائدة مدينة مستحقة وأرصدة مدينة متنوعة بالإضافة إلى أرصدة مدينة أخرى، بالصافي بعد خصائر الائتمان المتوقعة كما هو مبين في إيضاح 7.

إن التعرض للمخاطر المبينة أعلاه يستند إلى صافي القيمة المدرجة بالدفاتر كما هي مدرجة في بيان المركز المالي المجموع، باستثناء الالتزامات والمطلوبات المحتملة.

الضمانات وأساليب تخفيف مخاطر الائتمان

يستند مبلغ ونوع وقيمة الضمانات إلى التعليمات المحددة في إطار إدارة المخاطر. تتضمن الأنواع الرئيسية للضمانات المقبولة للعقارات والاسهم القابلة للتداول. يتم إعادة تقييم الضمانات وحفظها بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال.

إن أساليب تخفيف مخاطر الائتمان الرئيسية المستخدمة من قبل المجموعة تستند إلى الضمانات المؤهلة. تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاق المتضمن وتراقب القيمة السوقية للضمانات على فترات منتظمة طبقاً للتعليمات الرقابية.

للمزيد من التفاصيل حول استخدام المجموعة لأساليب تخفيف مخاطر الائتمان وسياسة الضمانات، يرجى الرجوع إلى إفصاحات بازل 3 – ركن 3 ضمن قسم إدارة المخاطر في التقرير السنوي.

تركيزات مخاطر الائتمان

إن أكبر 10 حالات تعرض لمخاطر الائتمان قائمة كنسبة مئوية من إجمالي القروض والسلف في 31 ديسمبر 2021 هي 24% (31 ديسمبر 2020: 22%).

إن التركيز في فئات القروض والسلف للعملاء التي تشكل جزءاً جوهرياً من الموجودات التي تخضع لمخاطر الائتمان مبين في إيضاح رقم 5.

أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

يمكن تحليل الموجودات المالية والارتباطات والالتزامات المحتملة للمجموعة قبل الأخذ في الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية حسب المناطق الجغرافية التالية:

2020			2021			
الإجمالي	المطلوبات	الموجودات	الإجمالي	المطلوبات	الموجودات	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
5,042,693	1,306,155	3,736,538	5,206,133	1,373,376	3,832,757	الكويت
27,351	1,740	25,611	7,128	5,375	1,753	الأردن
618,954	135,219	483,735	665,602	112,579	553,023	الجزائر
1,971	1,971	-	243	243	-	العراق
35,584	945	34,639	28,221	1,227	26,994	تونس
1,310,400	271,683	1,038,717	1,043,096	157,773	885,323	تركيا
739,807	34,096	705,711	551,545	7,730	543,815	باقي دول الشرق الأوسط
138,157	33,047	105,110	126,234	29,221	97,013	أوروبا
147,110	26,179	120,931	282,803	43,359	239,444	باقي دول العالم
8,062,027	1,811,035	6,250,992	7,911,005	1,730,883	6,180,122	

يمكن تحليل التوزيع طبقاً لقطاع الأعمال للموجودات المالية والالتزامات والمطلوبات المحتملة للمجموعة قبل الأخذ في الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية كالتالي:

2020	2021	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
860,942	1,144,529	قطاع الأعمال
851,195	483,466	سيادي
291,850	381,218	بنوك
741,559	715,484	استثمار
1,323,619	1,238,075	تجاري واستهلاكي
1,440,764	1,573,289	عقاري
715,818	689,567	أفراد
650,624	637,847	صناعي
1,185,656	1,047,530	إنشاءات
		خدمات أخرى
8,062,027	7,911,005	

جودة الائتمان وفقاً لفئة الموجودات المالية

إن البنك لديه سياسة ائتمان شاملة تتضمن تقييم طلب الائتمان للعميل وتقييم الغرض من هذا الطلب ونشاط العميل والسوق والإدارة والبيانات المالية والتصنيفات وحسن السير والسلوك إلى جانب أمور أخرى والتي تعني تحديد الجدارة الائتمانية للطرف المقابل وبالتالي يتم تصنيف التعرض لمخاطر الائتمان كـ " ذات جدارة عالية" أو " ذات جدارة قياسية" استناداً إلى الجودة الائتمانية الموروثة للأطراف المقابلة. إن مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "عالية" تمثل تلك التي تُقدر بالحد الأدنى لمخاطر الخسائر المالية الناتجة من تعثر المدين عن الوفاء بالتزاماته. يتضمن ذلك التسهيلات الممنوحة للشركات ذات الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد التي تعتبر ممتازة. أما مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "قياسية" فتشمل كافة التسهيلات الأخرى التي يتم فيها الالتزام بالسداد وكافة الشروط التعاقدية. تم تصنيف الجودة الائتمانية لفئة الموجودات المالية لفترة المقارنة لكي تتوافق مع عرض تصنيف السنة الحالية.

24 إدارة المخاطر (تتمة)
أ- مخاطر الائتمان (تتمة)

يوضح الجدول أيضاً الانكشاف لمخاطر الائتمان من خلال الجودة الائتمانية للموجودات المالية حسب الفئة والدرجة والوضع:

2021

الإجمالي	مصنفة				
	موجودات مالية منخفضة القيمة*	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة*	قياسية	عالية	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
857,273	-	-	182,757	674,516	مطالبات سيادية
532,278	-	-	253,026	279,252	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
3,876,245	64,583	149,470	3,184,119	478,073	شركات
354,064	3,806	10,544	329,855	9,859	أفراد
560,262	-	-	233,856	326,406	انكشافات أخرى لمخاطر الائتمان
6,180,122	68,389	160,014	4,183,613	1,768,106	

2020

الإجمالي	مصنفة				
	موجودات مالية منخفضة القيمة*	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة*	قياسية	عالية	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
869,211	-	-	162,562	706,649	مطالبات سيادية
594,114	-	-	251,916	342,198	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
3,946,548	174,525	262,721	2,959,971	549,331	شركات
349,990	2,612	11,579	335,799	-	أفراد
491,129	-	-	218,397	272,732	انكشافات أخرى لمخاطر الائتمان
6,250,992	177,137	274,300	3,928,645	1,870,910	

* إن القيمة العادلة للضمان في حدود التعرض القائم للمخاطر مقابل الموجودات المالية المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة والموجودات المالية منخفضة القيمة أعلاه تبلغ 58,005 ألف دينار كويتي (2020: 99,174 ألف دينار كويتي) و65,332 ألف دينار كويتي (2020: 160,596 ألف دينار كويتي) على التوالي.

ب- مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة الأصل نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار العملات الأجنبية وأسعار الأسهم سواء كانت هذه التغيرات نتيجة عوامل خاصة باستثمار محدد أو الجهة المصدر له أو عوامل تؤثر على كافة الموجودات المالية المتداولة بالسوق.

تدار مخاطر السوق على أساس توزيع الموجودات بصورة محددة مسبقاً على فئات متعددة للموجودات، وتنوع الموجودات بالنسبة للتوزيع الجغرافي والتركيز في قطاعات الأعمال والتقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

24 إدارة المخاطر (تتمة)
ب- مخاطر السوق (تتمة)
مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أثر تقلبات أسعار الفائدة السائدة في السوق على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية نتيجة لوجود عدم توافق أو فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج نطاق بيان المركز المالي التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة معينة. تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة التسعير للموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر.

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها التي تحمل فائدة (أدونات وسندات الخزينة وبنك المركزي وأخرى ومستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وقروض وسلف للعملاء والمستحق إلى البنوك والمستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء وأموال مقترضة أخرى).

يلخص الجدول التالي التأثير على صافي إيرادات الفائدة كنتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة:

2021 الف دينار كويتي	2020 الف دينار كويتي	
7,328	8,049	الزيادة في أسعار الفائدة "نقاط أساسية"
14,656	16,090	50
		100
(7,324)	(8,041)	النقص في أسعار الفائدة "نقاط أساسية"
(14,646)	(16,080)	50
		100

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، تتعرض المجموعة لتأثير تقلبات الأسعار السائدة لأسعار صرف العملات الأجنبية على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. يضع مجلس الإدارة حدوداً لمستوى التعرض المتعلق بكل عملة على حدة وإجمالاً لكل من مراكز الليلة الواحدة أو خلال اليوم والتي يتم مراقبتها يومياً.

يقدم الجدول التالي تحليلاً للتأثير على الأرباح وعلى حقوق الملكية المقدر في حال التغير بنسبة 5% في قيمة سعر صرف العملات في مقابل الدينار الكويتي مقارنةً بالمستويات المعمول بها في نهاية السنة المالية مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة. توضح القيمة السالبة في الجدول صافي الانخفاض المحتمل في الأرباح أو حقوق الملكية بينما توضح القيمة الموجبة صافي الزيادة المحتملة.

2021 التأثير على حقوق الملكية الف دينار كويتي	2020 التأثير على الأرباح الف دينار كويتي	نسبة التغير في أسعار العملة %	العملة
4,331	3,697	+5	دينار جزائري
3,157	2,929	+5	دينار عراقي
2,759	2,128	+5	ليرة تركية
3,519	2,820	+5	دولار أمريكي
-	-	+5	أخرى

مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل مخاطر أسعار الأسهم في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم أو قيمة أسعار الأسهم المستقلة. تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي وتركيزات القطاعات الأعمال. إن معظم استثمارات المجموعة المدرجة تتمثل في أسهم مدرجة في أسواق الأوراق المالية الإقليمية.

تجري المجموعة العديد من تحليلات درجة الحساسية على فترات زمنية منتظمة لتقييم التأثير المحتمل لأي تغيرات جوهرية في القيمة العادلة لأدوات الأسهم. استناداً إلى نتائج هذا التحليل، لا يوجد تأثير مادي على الأرباح أو الإيرادات الشاملة الأخرى للمجموعة نتيجة التقلب بنسبة 5% في أسواق الأوراق المالية.

24 إدارة المخاطر (تتمة)
ب- مخاطر السوق (تتمة)
مخاطر السداد المبكر

إن مخاطر السداد المبكر هي مخاطر أن تتكبد المجموعة خسارة مالية بسبب قيام عملائها والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل الرهونات ذات الأسعار الثابتة عند انخفاض أسعار الفائدة. إن موجودات المجموعة التي تحمل فائدة ثابتة ليست ذات قيمة جوهرية نسبة إلى الموجودات. كما أن ظروف السوق الأخرى التي تؤدي إلى تعجيل السداد ليست كبيرة في الأسواق التي تعمل فيها المجموعة. ولذلك، تعتبر المجموعة أن تأثير تعجيل السداد على صافي إيرادات الفوائد ليس مادياً بعد احتساب تأثير غرامات المدفوعات مقدماً.

ج- مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بمتطلباتها عند استحقاقها. تتعرض المجموعة لطلبات يومية على مصادر النقد المتاحة له من ودائع يومية وحسابات جارية وودائع مستحقة وقروض مسحوبة وضمانات. للحد من هذه المخاطر، تدير المجموعة الموجودات مع مراعاة عامل السيولة ومراقبة السيولة على أساس يومي.

يوضح الجدول التالي تحليلاً بالمطلوبات المالية والمطلوبات المحتملة والالتزامات استناداً إلى الاستحقاقات التعاقدية المتبقية غير المخصصة:

	أكثر من 12 شهراً ألف دينار كويتي	6 - 12 شهراً ألف دينار كويتي	3 - 6 أشهر ألف دينار كويتي	حتى 3 أشهر ألف دينار كويتي	
31 ديسمبر 2021					
المطلوبات المالية					
المستحق للبنوك	522,740	3,926	61,456	36,884	420,474
المستحق للمؤسسات المالية الأخرى	366,017	-	47,907	36,251	281,859
ودائع من العملاء	4,184,233	148,686	322,717	617,858	3,094,972
أموال مقترضة أخرى	686,905	671,125	7,904	5,260	2,616
مطلوبات أخرى	225,768	52,458	1,532	1,329	170,449
	<u>5,985,663</u>	<u>876,195</u>	<u>441,516</u>	<u>697,582</u>	<u>3,970,370</u>
التزامات ومطلوبات محتملة	<u>1,730,883</u>	<u>456,925</u>	<u>512,434</u>	<u>273,591</u>	<u>487,933</u>
	أكثر من 12 شهراً ألف دينار كويتي	6 - 12 شهراً ألف دينار كويتي	3 - 6 أشهر ألف دينار كويتي	حتى 3 أشهر ألف دينار كويتي	
31 ديسمبر 2020					
المطلوبات المالية					
المستحق للبنوك	421,366	14,729	53,822	99,698	253,117
المستحق للمؤسسات المالية الأخرى	611,485	-	44,139	80,572	486,774
ودائع من العملاء	4,114,419	149,029	395,818	307,124	3,262,448
أموال مقترضة أخرى	775,956	497,602	264,963	8,155	5,236
مطلوبات أخرى	238,700	89,146	6,962	1,905	140,687
	<u>6,161,926</u>	<u>750,506</u>	<u>765,704</u>	<u>497,454</u>	<u>4,148,262</u>
التزامات ومطلوبات محتملة	<u>1,811,035</u>	<u>510,721</u>	<u>431,206</u>	<u>292,009</u>	<u>577,099</u>

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تم تحديد استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقاً للتاريخ المتوقع لاستردادها أو تسويتها. يتم تحديد استحقاقات الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى استناداً إلى تقدير الإدارة لتصفية هذه الموجودات المالية. قد تختلف الاستحقاقات الفعلية عن الاستحقاقات الموضحة أدناه حيث إن الجهات المقترضة قد يكون لها الحق في سداد الالتزامات مع أو بدون غرامات مدفوعة مقدماً.

ج- مخاطر السيولة (تتمة)

حتى 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 - 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 - 12 شهراً ألف دينار كويتي	أكثر من 12 شهراً ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
31 ديسمبر 2021				
الموجودات				
821,608	-	-	-	821,608
النقد والنقد المعادل				
130,398	80,472	16,438	20,085	247,393
أذونات وسندات خزانة البنك الكويت المركزي وأخرى المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى				
233,344	70,647	27,333	-	331,324
قروض وسلف للعملاء				
1,241,226	357,755	998,775	1,680,953	4,278,709
استثمارات في أوراق مالية				
35,155	7	10,004	604,100	649,266
موجودات أخرى				
131,631	1,252	3,089	141,590	277,562
ممتلكات ومعدات				
-	-	-	150,153	150,153
موجودات غير ملموسة				
-	-	-	18,412	18,412
مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع				
300,488	-	-	-	300,488
إجمالي الموجودات				
<u>2,893,850</u>	<u>510,133</u>	<u>1,055,639</u>	<u>2,615,293</u>	<u>7,074,915</u>
المطلوبات وحقوق الملكية				
417,511	36,412	60,908	3,925	518,756
مستحق للبنوك				
281,726	36,052	47,051	-	364,829
مستحق لمؤسسات مالية أخرى ودائع من العملاء				
3,092,313	612,461	316,897	140,060	4,161,731
أموال مقترضة أخرى				
-	-	-	622,483	622,483
مطلوبات أخرى				
170,449	1,329	1,532	52,458	225,768
مطلوبات متعلقة مباشرة بمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع				
249,423	-	-	-	249,423
حقوق الملكية				
-	-	-	931,925	931,925
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية				
<u>4,211,422</u>	<u>686,254</u>	<u>426,388</u>	<u>1,750,851</u>	<u>7,074,915</u>

24 إدارة المخاطر (تتمة)
ج- مخاطر السيولة (تتمة)

حتى 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 - 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 - 12 شهراً ألف دينار كويتي	أكثر من 12 شهراً ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
31 ديسمبر 2020				
<i>الموجودات</i>				
819,477	-	-	-	819,477
<i>النقد والتقد المعادل</i>				
129,324	70,226	9,000	35,000	243,550
<i>أذونات وسندات خزانة البنك الكويت المركزي وأخرى المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى</i>				
237,343	201,073	25,327	5,774	469,517
<i>قروض وسلف للعملاء</i>				
1,788,762	235,897	637,988	1,682,411	4,345,058
<i>استثمارات في أوراق مالية</i>				
99,051	2,594	2,289	111,835	215,769
<i>موجودات أخرى</i>				
-	-	-	157,143	157,143
<i>ممتلكات ومعدات</i>				
-	-	-	20,344	20,344
<i>موجودات غير ملموسة</i>				
243,558	-	-	-	243,558
<i>مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع</i>				
3,322,794	517,202	685,653	2,580,435	7,106,084
إجمالي الموجودات				
<i>المطلوبات وحقوق الملكية</i>				
251,552	96,426	51,011	14,728	413,717
<i>مستحق للبنوك</i>				
486,364	80,368	43,522	-	610,254
<i>مستحق لمؤسسات مالية أخرى ودائع من العملاء</i>				
3,260,379	304,151	390,447	136,406	4,091,383
<i>أموال مقترضة أخرى</i>				
-	-	251,278	427,818	679,096
<i>مطلوبات أخرى</i>				
140,687	1,905	6,962	89,146	238,700
<i>مطلوبات متعلقة مباشرة بمجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع</i>				
193,170	-	-	-	193,170
<i>حقوق الملكية</i>				
-	-	-	879,764	879,764
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية				
4,332,152	482,850	743,220	1,547,862	7,106,084

د- المخاطر التشغيلية

إن المخاطر التشغيلية هي مخاطر التعرض للخسائر الناتجة من فشل العمليات أو الأفراد أو أنظمة المعلومات المساندة. لدى المجموعة منظومة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر التشغيلية إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للمجموعة. ويتم إدارة المخاطر التشغيلية من خلال وحدة إدارة المخاطر التشغيلية. إن مهمة هذه الوحدة هي التأكد من أن السياسات والإجراءات يتم اتباعها لتحديد وتقييم وإشراف ومراقبة المخاطر التشغيلية كجزء من أسلوب الإدارة الشامل للمخاطر العالمية.

25 إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية للمجموعة من إدارة رأس المال في التأكد من التزام المجموعة بالمتطلبات رأس المال الرقابي وأن المجموعة تحتفظ بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأسمالية جيدة بهدف دعم أعماله وتعظيم القيمة للمساهمين.

تراقب إدارة المجموعة كفاية رأس المال، والرفع المالي، واستخدام مختلف مستويات رأس المال النظامي بانتظام وتنظيمها تعليمات لجنة بازل الخاصة بالإشراف على الأعمال المصرفية التي يطبقها بنك الكويت المركزي.

25 إدارة رأس المال (تتمة)

يشتمل "قسم الإفصاحات النوعية والكمية بازل 3" من التقرير السنوي على الإفصاحات المتعلقة بكفاية رأس المال وفقاً للوائح الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما جاء في التعميم الصادر عن البنك رقم رقم 2/ر ب، ر ب أ /336/2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 (بازل 3) واللوائح المتعلقة بمعدلات الرفع المالي المنصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/بي اس/2014/342 الصادرة بتاريخ 21 أكتوبر 2014 ضمن إطار عمل لجنة بازل.

فيما يلي الموجودات المرجحة بالمخاطر (بعد الاستبعاد التدريجي الكامل للضمانات العقارية) ورأس المال التنظيمي ومعدلات كفاية رأس المال (بازل 3) لدى المجموعة:

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	
6,305,697	6,250,981	الموجودات المرجحة بالمخاطر
725,155	718,863	اجمالي رأس المال المطلوب
660,699	711,119	حقوق المساهمين (CET 1)
152,895	152,913	رأس المال الإضافي (AT 1)
328,928	227,605	رأس مال الشريحة الثانية
1,142,522	1,091,637	اجمالي رأس المال المؤهل
%10.5	%11.4	معدل كفاية رأس المال – حقوق المساهمين
%12.9	%13.8	معدل كفاية رأس المال -الشريحة الأولى
%18.1	%17.5	اجمالي معدل كفاية رأس المال

يتم احتساب معدل الرفع المالي للمجموعة وفقاً للتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب/2014/342 بتاريخ 21 أكتوبر 2014، على النحو التالي:

2020 الف دينار كويتي	2021 الف دينار كويتي	
813,594	864,032	رأس مال الشريحة 1
7,695,871	7,684,488	اجمالي التعرض
%10.6	%11.2	معدل الرفع المالي

البنك

بنك برقان ش.م.ك.ع.
الشرق – شارع عبدالله الأحمد
برج برقان
ص.ب. 5389، الصفاة 12170
دولة الكويت

منسق الإصدار الوحيد

شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع.
("كامكو إنفست")
منطقة شرق، شارع خالد ابن الوليد، برج الشهيد
ص.ب. 28873 الصفاة 13149
دولة الكويت

مدير الإصدار المشترك

بنك الخليج ش.م.ك. (عامة)
("بنك الخليج")
القبلة، شارع مبارك الكبير، مبنى بنك الخليج
ص.ب. 3200 الصفاة 13032
دولة الكويت

مدير الإصدار المشترك

شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع.
("كامكو إنفست")
منطقة شرق، شارع خالد ابن الوليد، برج الشهيد
ص.ب. 28873 الصفاة 13149
دولة الكويت

الوكيل المالي ووكيل السداد الرئيسي

شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع.
("كامكو إنفست")
منطقة شرق، شارع خالد ابن الوليد، برج الشهيد
ص.ب. 28873 الصفاة 13149

وكيل المقاصة و أمين السجلات

الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك. (مقفلة)
شارع مبارك الكبير، مبنى سوق الكويت للأوراق المالية، الدور السادس
ص.ب. 22077 الصفاة 13081
دولة الكويت

المستشار القانوني لمدراء الاصدار
المشتركين

مكتب آسار - الرويح وشركاه
برج العاصمة - ادوار 36، 37 و
38،
شارع عثمان بن عفان، مرقاب
ص.ب. 447، الصفاة 13005
دولة الكويت

المستشار القانوني للبنك

مكتب المستشار الدولي - محامون
ومستشارون قانونيون
برج الحمرا- الدور 58، شرق،
مدينة الكويت
ص.ب. 2094، الصفاة 13070
دولة الكويت